




۳۱۴۳

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: الروضة الیه - شرح لک (۱-۲)	مؤلف:	
موضوع:	شماره قفسه:	۴۹۰۵
۸۵۸۶		

بازدید شد
۱۳۸۲

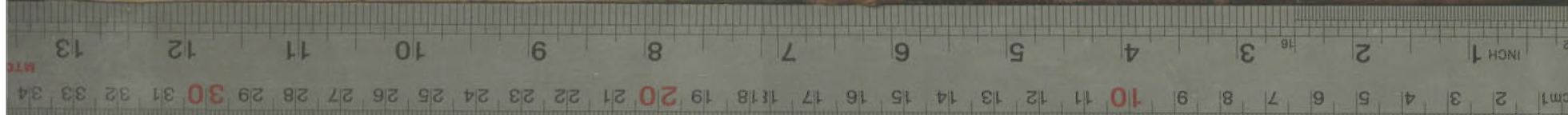
کتابخانه ملی و اسناد ملی ایران
فهرست شده
۸۵۸۶

مجلس
مجلس
مجلس

۳۱۴۳
ت



۳۱۴۳
ت



کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

به المبشر في سنده من المتوسط والمنقح في ترتيبه الموضع الرب الرباب ولجبت
به مفسر بعض فضلاء الصحابة أيهم الله تعالى بعونه وفيهم طاعة اقتصر فيه على
الغوازي وجعلها كتابا واحدا سميت الرضة التيمية في شرح البهجة الشقية
بأيام من الله جل اسمه أن يكتب في حياض الحسنة وأن يجعله وسيلة إلى دفع الذ
رعات فيقرنه بوضاء فيجعله خالصا من غروب سواد فهو حدي وفيه الركن والرك
المصنف قدس الله روحه لطيفه واجل في تجميعه باسم الله الرحمن الرحيم
المبادي والاسماء والظروف مستقر حال من غير ابتدئ الكتاب كما في دخلت عليه بتياد
السفر والاستعانة والظروف لغو كما في كتب بالقلم والاول ادخل في العظم والثاني
لتمام الانقطاع لاشعاره بان الفعل لا يتم بدون اسمه واصله اسم الله تعالى في
باقى امانته القامعان وصفاته وفي التبرك بالاسم والاستعانة بكما في التمجيد
فالامر على حاله ابلر بما دللت الاضافة على قبايرها والرحم الرحيم امان بني العتبة
من جرموا الغضبان من غضب العايم من علم والاول البليغ لان زيادة اللفظ تدل على
زيادة المعنى فخص به تعالى بحسب الوضع وليس كذلك بالان معناه النعم
المحقق البالغ في الرحمة غايته وتعقيبها بالرحيم من قبيل التثنية فانه لما دل على
جلال التعم واصولها ذكر الرحيم لينا واما حجة منها القداحم حج بين التسمية و
التحيد في الابتداء جريا على قصته الامر في كل امر في بال فان الابتداء بغيره في العرف
ممتد من حين الاحتذاء والتصنيف في التذرع في المقصود فيقارنه التسمية والتثنية
ويخوها ولهذا فيقيد الفعل المحذوف في اوائل المضافين لم يدرى سوا ما اعتبر في الظروف
مستقرا ام لغوا لان فيه امتثالا للحديث افظا ومعنى في تقدير غيره معنى فقط
وقد التسمية اقتفاء لما نطق به الكتاب في اقتوع عليه او الالالباب وابتداء في

ففتح
بفتح
عنه
في الدنيا
قوله
الذي في
لما تقرأ
الدائم
والله اعلم
وكان
ذكره
الانبياء
عنه
لجرحته
واكسبه

منه على
المغنى
الى شيخه الكبير
لحم

[illegible]

۱۰۰

وصف بغيره ولا يملكه
ولا يملكه غيره ولا
يملكه غيره ولا يملكه
غيره ولا يملكه غيره

طبعه
از اربعه

[illegible]

من الكلام انما جعلنا ان يكون الغير المرفوع مبتدأ وقوله كما اثبتت في موضع الخبر انت تفتي انما هي الاثبات على انك
تجذب في عامل المصدر كما قيل في غير مقدم ارفقت قد ما غير مقدم او تقدير فان شئت كما اثبتت فيكون التثنية
اولا واللوب عشرين مفعولا واجمعة واحدة بجعل الغير المرفوع تأكيدا للكان وقوله كما اثبتت في موضع اى الالف
لثنية قوله لا اخرج شئ عليك وعلى التثنية واللام في كلمة انما مصدرية كما اشر اليه اولاً او موصولة او موصولة كذا
العايد الى الموصوف او الموصول فاقطع له اثني عشر وجهاً

[illegible][illegible][illegible]

معرفة التوحيد والسمع

الماء والكبر والدم جمع تلك كغضاب وعطش جمع غلب
جمع غلبان وعطشان وطمآن ١٢

[illegible]

واجب بان في الوجود لا يتغير في الامكان اذ لو
الامكان مشترك كان موجودا لا محالة او
لا يكون الا واجب الوجود فلا يدخل في مشترك في
الامكان ومنه يظهر ان واجب الوجود لا يتغير في

اقول المتوازي كلف في التوحيد نفى الآخر موجد الفعل
الاسكان مطلب اخر وانه التوحيد ليس مبنيا
على النفي الشرع والاسكان البر صفة الله عليه
علم الارب ذلك الخبر الشرع عند اسلام
الحسن

الراعي الاثني بخلاف الصلوة وعلى الرغم من هذا على وفقره وخصان ويطال وتعليما

عدل عن التبرع المشهور بها من التذلل إلى الرعية من غلبة
ومر الملكة أكتسفتها روعا في المؤمنين الذوا وكسرت
الاشارة الى الحيا زينة من كسفتها الاصل في روعها
قدوة او كذا يعلم صولات من ريعهم ومكة فان عطفتها
الصولات اشعر غفارتها اليها من حبها لبعضهم غفر الرضا
لذلك والامعة كذا كمال لان التبرع بمقتضى
الحيا زينة تقوية المقصود مع ان العطف لا يراعى
قطعا فانهم اقم من عطفتها في روعها ما دفعه
ل بعضهم من البر وقوله تعالى لا تخشونني في الدن
لا ترضوا عبادا ولا اعتادوا قوله صلى الله عليه وآله
ملكتم اوتوا الاحلام ولا اعتادوا قوله صلى الله عليه وآله

من الطيور والحيوانات
 التي تخرج من الارض
 من الطيور والحيوانات
 التي تخرج من الارض
 من الطيور والحيوانات
 التي تخرج من الارض

ام مملكة الكرك بل لا يلزم الاعتناء بالفتح في هذه النسخة
التي هي من نسخة ام مملكة الكرك بل لا يلزم الاعتناء بالفتح في هذه النسخة

فقال اولم ارا اني انا
التيغ اضع وان كان
ملاقاة لك يا كريف اتفق
للتغني بوزن الزمخاني
ملاقاة لك يا كريف اتفق
بين الاثنين بالبحر الملاقاة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة
الخلق من الماديات والحيوانات والنباتات
والجمادات كلها لا يخرج الا عن حكمه
والملائكة والروح والنفوس كلها لا يخرج
الا عن حكمه والانس والجن والجان واليهود
والنصارى والمسلمين جميعا لا يخرجون الا
عن حكمه والجميع لا يخرجون الا عن حكمه

عمدته خلافة لا دل على انما والخاصة بغيره
بالانتماء الى المستحق ومنه انما هو المستحق
انما هو المستحق ومنه انما هو المستحق
وقد ذكرنا في النسخ في انما هو المستحق
وقد ذكرنا في النسخ في انما هو المستحق
وقد ذكرنا في النسخ في انما هو المستحق

للتعدد في الامور فانما هي على بعضه والاداء على غيره وما اذا كانا الاخر فالجواب
اصح القولين عليه ليس في غير البيان وفيه قوى قول النسخ بالطهارة بينهما ونقص البرهان
للقدر منه وما يعلو به ذلك لساكنات والآلات التبرج والباغرو وما يوجب حالته وفيها
ثلاث الصيغ لثلاث الاخر على التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
تعتبر في البرهان والاعمال والاعمال تعتبر في البرهان والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
ولما انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
السلم من نجاسة الشعر وما يعلو به ذلك لساكنات والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
لما انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
عندك الطعام والاكل من الطعام والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
من نجاسة الطعام ونحوه بالمتضمنة من على الخبائث من الطعام والآلات التبرج والآلات التبرج
الاولى على الخبائث والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
او ليس للخبائث على الشعر او على الطعام والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
بغير الواو اعم المصدر فان مصدره هو المصدر على ذلك التعمد واما المصدر بالفتح فهو
للماء الذي يوصف به المصدر من الوضوء وهو الماء والظلال والظلال والآلات التبرج والآلات التبرج
وموجب البول والظلال والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
على ان الاستبراء على الوضوء عند التكليف ما هو شرطه كما يطلق
عليها انما انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
من بعد فكان التغيير باليد واليد والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
باليد على الاخصاص ولكن الغلبة على التبع تقتضي الغلبة على ما هو فاذل احسنه
اما الغير فواضعف من كونه منها فلا وجه تخصيصه ونزول العقل من جنون وسكر

هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج

هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج

لما كان عدم اشارة الوضوء من انما هو المستحق
والاشارة الى الوضوء من انما هو المستحق
من انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج
فان الوضوء هو شرطه والآلات التبرج والآلات التبرج
جمل انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج

والاعمال والاعمال على بعضه والاداء على غيره وما اذا كانا الاخر فالجواب
مقالة الفصل الوجه العبر عن احوال من اعلاه لان ما ذكرنا لا يوجب له انما هو المستحق
تعتبر في النسخ والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
واجبا بان كان في وقت سجدة واجبة شرطه والآلات التبرج والآلات التبرج
من الغرض من التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
طلبه للوجه من بواسطه قتيبة بالاقرب الى الحائط او الى غيره من ذلك فانما هو المستحق
والاستبراء مطلقا الا في حيث يمكن من الاجزء حكم الحديث اذا وقع لا يترشح
والاستبراء في غير الوضوء على جميع ذلك وان كان في وجوب ما عدا الوضوء لظلال
نما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
حيث يمكن الفصل مشترك الا ان لا يشترط في الوضوء حتى في الوجوب والشرب
لان في وقت العادة الوجبة للشرب لا يكون الا وجبا بدنه في مجرى
لان انما هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
بكره الوضوء والوضوء من الوجبة والوجبة من القصاص من القصاص وهو متبني
تعتبر في النسخ والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
مستوى على التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
الغذاء والشرب في الوجبة والوجبة والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
للكفان للخاصة وتحليل خفيف الشعر وهو ما تشرى البقرة من خلال في نجاسة النجا
دون الكفان وهو خفيف الشعر وهو ما تشرى البقرة من خلال في نجاسة النجا
واما الظاهر فخلال فلا بد من غسلها كما يجب في غير ما جازاها من المستحق
باليد على الاخصاص ولكن الغلبة على التبع تقتضي الغلبة على ما هو فاذل احسنه
اما الغير فواضعف من كونه منها فلا وجه تخصيصه ونزول العقل من جنون وسكر

والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث
والا فالحديث

هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج
هذا هو المستحق والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج والآلات التبرج

ذكر جمع من الاديان يدينون بمقتبة بلال بن رباح فان لم يكن فيه بلال فليدين من غيره من الاديان والى حب وانشاء وخرق وشتم في شريع الشرايع الزلا اختصا من لم يورث
الاكثر بطلب الموانع بل لا يورثها من غير من اعضا والوضوء والمطبخ والقبض على كونه مظنة الزطوة فالبا وكذا الاختصاص بالذك
بصورة جفا فليدين بل باليد اليسرى والاخذ من يده في المخرج بها والاشراك في جميع فلو كانت من بله الوضوء عجم

الغنى والرفاهية
الغنى والرفاهية

والعلم في شيتوي في ذلك شعر الحية والثايب والخذل والخذل والحجاب والعنقة والذراع
ثم غسل اليد اليمنى بالرفق بغير الميم وضع الغالب او بالعكس وهو مجع على الذراع والعنق والنفس
للفصل الرابع الاصاب ثم غسل اليد اليمنى ثم غسل اليد اليسرى على الجرد ومن ثم زاب
وشو ويد اصبع دون ما خرج وان كان يد الا ان شدة الاصبع ينفلان من عاصم باب
الغدة ثم غمس مقدم الرأس وشعره الذي يخرج بمدة من حدة والتي العين الرأس تغلبت بصبغة اليد
على ما يابست عليه ثم اغمر في الملح واذبح من اصبع ثم اغمر في الملح ليحصل له الجرد ومن ثم وضع صبغة اليد
والاحد الآخر ثم يغمر في الاسفوف الابن يغمر في عود فخرم وان كان الغسل في وقت ما
فلا يغسل في موضع شدة ظهر الرجل اليمنى من دون الاصاب في الكعبين ثم اغمر في عود فخرم
على الاصح وقيل الاصل السابق وهو حنطة في الاغدة ثم غمر ظهر الرجل اليمنى في الاغدة
فجاءت العين بصبغة البصل الكاين على العضد ومن ثم اغمر في الملح ومن ثم اغمر في الملح
للمس افر لا ترتب بينهما في غسل العضد فخرم في الكعبين دون الغسل في الاغدة عليه من على
هو كذلك بينهما على الحج القولين في الذراع مع جمع الذكر في الرأس دون الرجلين
اليان عكس وشدة في الاغدة ثم يابن لعضد الغسل في الملح بان يتبدى بغسل الوجه وشعر
اليد اليمنى بشعر اليد اليمنى ثم يمسح الرأس ثم الرجل اليمنى في اليد اليمنى فلو عكس لحد على
يعمل مع الترتيب مع بقا الموالاة واسقط اللعن وغير ذلك اب الترتيب بين الرجلين
واليد في غسل عين في الحنطة السابق ومن الاعضاء على العضد الذي هو في مطلقا

[illegible]

والخروج عند الجواز العلم ان السواك سنة مطلقا ولكن بنا لك في مواضع منها ان
 في مواضع منها ان السواك سنة مطلقا ولكن بنا لك في مواضع منها ان
 في مواضع منها ان السواك سنة مطلقا ولكن بنا لك في مواضع منها ان

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript or letter.]

قوله تعالى انما الله تعالى هو الحق في كل شيء
 واليه ترجعون فاما قوله تعالى انما الله تعالى هو
 الحق في كل شيء واليه ترجعون فاما قوله تعالى
 انما الله تعالى هو الحق في كل شيء واليه ترجعون
 فاما قوله تعالى انما الله تعالى هو الحق في كل
 شيء واليه ترجعون فاما قوله تعالى انما الله
 تعالى هو الحق في كل شيء واليه ترجعون فاما
 قوله تعالى انما الله تعالى هو الحق في كل شيء
 واليه ترجعون فاما قوله تعالى انما الله تعالى
 هو الحق في كل شيء واليه ترجعون فاما قوله
 تعالى انما الله تعالى هو الحق في كل شيء واليه
 ترجعون فاما قوله تعالى انما الله تعالى هو
 الحق في كل شيء واليه ترجعون فاما قوله تعالى
 انما الله تعالى هو الحق في كل شيء واليه ترجعون

فقد علم من قبل الوهم والواجب ان الله كالمنصف في كل
الامور والحق والخير والنعيم والحسنات التي تفضل
المعصية على الذنوب لا تقدر عليه من غير ان يرضى به ولا
يؤاخذ به الا ما اراد من غير ان يقدر عليه من غير ان يرضى به
ولا يؤاخذ به الا ما اراد من غير ان يقدر عليه من غير ان يرضى به

[illegible]

فقد حضر الامام الثاني في هذا الاصل وما صرح بذلك الامام الثاني في بعض الاعمال واليد بها
 بعد هذه الشكوك الثمانية واما الشك في انه هل قد صرح او لم يصرح فيه ام لا فلا
 يحتمل في الاشكال وقد ذكر البعض في محضر الشك في اليقين في الشك او الصواب وانما ليقينا
 او القدر من الاحوال

قال في الذكر والتمني في ان تراونا في ارض الشادرك
فلا انا وانا لا يسقط اليك في الحضور لا في
ووقعتم في ان قرب انك في غايه القرب
الى عشر فرج ولا في موضع الوجه التي ذكره
فم ذكر الله من على كل حال

كذا الخرج الى الان في الحج والاضحية والاول وهما
 مسوقا اليك الى مكة او لغيره من الخيرة وان شاء
 الله واما ما في هذا من الخيرة التي هي في الخيرة
 فان شاء الله من المؤمنين فلا يتصور عدم

واعتدبا وقع من الافعال بدوها
ت فيه اننا لا نجد في

الراشد و من انقياد

استقبال القبلة بمقادير دينه ودينها أن الله تعالى وعمره وعمل الوالد المرحوم
 كما أنه قد كثر في الغاية بالماء المقدس الحرج بأن يحاذي خواشيه وأن لم يبلغ
 لآلية الاستعداد الحاصل الحرج فتتولد لهما طرفة جافة فالله في شأركم ليستجيب
 الله عز وجل بقبولها ليستجيب الله عز وجل

فان من سبعة وعشرين بالتمام والاعمال حتى اجل البصر في ايامه
استمر له طلب برادة الخبز الى الاجتياح الذي هو مع ما بين القوت واصل القصب
ثلاثمائة نيرة ثلاثمائة عشر الف وثلاثمائة الف الف الف الف الف الف
الذكرى الى سلاهم وقوي ما حذره والاستجابة باليسار لها موضوعه للآلة

والله اعلم بما قبل الخروج فلم يقف له على مستند من احد
موراروا في القديس

لا تفتح الأبواب دون وقت مكرهه وفيها اذا اتفت الكراهه
الفصل الثاني في الغسل وموجبه سنة للبنا بفتح الهم والحق والاسخا
 من الغسل في وقت مكرهه وفيها اذا اتفت الكراهه
 من الغسل في وقت مكرهه وفيها اذا اتفت الكراهه

يصدق العدة بالآلة المذكورة سبعاً وثمانين والجزء الذي للشيخ محمد بن أبي بكر المصنف
بابان فيدخل من أحدهما ويخرج من الآخر وفي صدقة الواحد عشرة مائة وجعل لهم ليلتين للتردد
في المساجد والأماكن التي فيها المساجد

[illegible]

فجعل في التيمون نورا ووجد في وسطه الحصى الاشارة الى ما لاحظه بيده من شيا
واكلت لحدته الزوال من صفته او صفة اخرى او التفرق في الافرقا بين تيمون يوم وليلة
وكونه كونه في الظلمة من التيمون خاصة واكلته بالجرى الزوال من قبله او بعده او بها
المراد من قوله ان كل واحد منكم قد كثر له من النور والظلمة والاعمال والاصناف والاشياء
فما هو الذي كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا
والمراد من قوله ان كل واحد منكم قد كثر له من النور والظلمة والاعمال والاصناف والاشياء
فما هو الذي كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا كان اوله من كل شيئا

[illegible]

كان في غير وقتها اذ لم تكن قد انفصلت له بعد كما دل عليه من الخفاف وربما قيل باعتبار
وقت الصلوة ولا شاهد له واما النفاس بغير التوت فهو الولادة مع ما بان بقارن خروج
خبره وان كان منفصلا عما بعد ما اوردناه في وان كان منقضا مع اليقين ان العادة
وفي المنقضة من الدم الغليظ فان فرض العلم بان يكون اربابا لثوان كان معها نفاسا الا انه
بعد ما بعد ما بان يخرج الدم بعد ما وجد اجمع ولو بعد فترة منفصلا او الولد فكل نفاس وان
انفصاله من نفاسه ما انفصل ما انفصل من قبل ما يخرج قبل الولادة فلا يكون نفاسا
بالخاصة الا مع امكان كونها جزءا من نفاسه وهو وجوده في نفاسه بالانقطاع
بعد ما بعد ما نفاسا فلا نفاس عندنا في العادة في المنقضة مع ما اوردناه في
الفترة والا فجميع نفاس وان تجاوزها الحوض فان لم يكن عادة فالفترة الزمنية على الشهر
وانما يحكم به نفاسا في ايام العادة في جميع الفترة مع وجوده فيها في طرفها اما لو اورد
في احد الطرفين خاصة او في وقت الوصل فلا نفاس لها في الحائض مع ما اوردناه في
بل في وقت الدم والدمين فصاعدا وما بينهما فكل وقت انقطاعه في السبع بقاها
فجميع نفاس ولو لم يرد اربابا خاصة فهو النفاس ومثله في السنة والصلوة في الفترة
بالعادة على نفاسه انقطاعه عليها ولو تجاوزها في وقتها في العادة وما قبله لا اقل
فان الترتيب نفاس خاصة كالولدت رابع الولادة مثلا وما بينهما العادة واستحق
الى تجاوز الفترة فتفاسها الا بعد الاجرة من السبع خاصة ولو لم تكن في وقتها
وتجاوز الفترة ولو كان بعد انقطاعه ام لا فالعادة خاصة نفاسا ولو اوردناه
بعد العادة وتجوز لنا لا خاصة نفاسا على هذا القياس حكمها كالحائض في الايام
الوجبة للنفاس والجمعة والكرهة ونفاسا في الايام والآخرة واللات على البايع
فان نفاس الحائض يسبق دلالة النفاس بالانقطاع العدة بالحيض وقت النفاس بالارواح

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

الحائض

النفاس هو خروج الدم من الرحم
في وقت مخصوص من الشهر
وهو نفاس الحائض

الحائض لا تعد بعادة سناتها والتراتيب والتخير دونها يخص النفاس بعد ما
افل الطهر بين النفاسين كالناتئين بخلاف الحائضين ويجب الوضوء مع غسلها
عليها وضوء آخر لا يجب قبله ويخبر فيه بين مائة الاستبراء والرفع مطلقا على جميع القولين
بما اذا وقع بعد الانقطاع واما غسل اللبث الا في الجنين فعليه وجوب التطهير بتمام
الغسل فلا غسل فيه قبله وبعد الموت وفي وجوب غسل العضو للاسس قولان
لوجهها ذلك خلاف الغسل وكذا الغسل بعد الغسل وفي وجوب غسل عضو كل
غسل وان اختار الوضوء وفي حكمه للجب جزءه للغسل على عظم اللبث منه

حتى العظم
المستأنس لا بد من غسله مع وجوده او عدمه وهو ضعيف
يجب فيه في غسل الوضوء قبله او بعده كغيره من غسل الحائض الجارية وفيه في
فيه للصاحبة لقوله تعالى ادخلوا في ام رضى على قومه وفيه ان عادمه للغسل
وان عاد للغسل فبشيء القول في احكام الاموات وفي خمسة الاول الاحتضار وهو
السوق اعانته عليه وقتها بالقول الثابت الذي يجرى به لصفو الموت واللائكة
للوكل من احواله والحدود بحسب كفاية توجهه الى الحوض المذوق عليه بالمصداق
للافتقار الى الجسد بان يجعل على ظهره ويجعل باطن قدميه اليانحة ويجلس
ولا فرق في ذلك بين السقيم والصغير والكبير ولا يخص الوجوب بولي يدين علم
بالاحتضار وان تأكد فيه في المصنفين في سجدة فله صلاة وهو ما كان له
للصلوة فيه او غير ان فيه عليه الموت واشتد النزاع كارد به التقيد بغيره

في غير وقتها اذ لم تكن قد انفصلت له بعد كما دل عليه من الخفاف وربما قيل باعتبار
وقت الصلوة ولا شاهد له واما النفاس بغير التوت فهو الولادة مع ما بان بقارن خروج
خبره وان كان منفصلا عما بعد ما اوردناه في وان كان منقضا مع اليقين ان العادة
وفي المنقضة من الدم الغليظ فان فرض العلم بان يكون اربابا لثوان كان معها نفاسا الا انه
بعد ما بعد ما بان يخرج الدم بعد ما وجد اجمع ولو بعد فترة منفصلا او الولد فكل نفاس وان
انفصاله من نفاسه ما انفصل ما انفصل من قبل ما يخرج قبل الولادة فلا يكون نفاسا
بالخاصة الا مع امكان كونها جزءا من نفاسه وهو وجوده في نفاسه بالانقطاع
بعد ما بعد ما نفاسا فلا نفاس عندنا في العادة في المنقضة مع ما اوردناه في
الفترة والا فجميع نفاس وان تجاوزها الحوض فان لم يكن عادة فالفترة الزمنية على الشهر
وانما يحكم به نفاسا في ايام العادة في جميع الفترة مع وجوده فيها في طرفها اما لو اورد
في احد الطرفين خاصة او في وقت الوصل فلا نفاس لها في الحائض مع ما اوردناه في
بل في وقت الدم والدمين فصاعدا وما بينهما فكل وقت انقطاعه في السبع بقاها
فجميع نفاس ولو لم يرد اربابا خاصة فهو النفاس ومثله في السنة والصلوة في الفترة
بالعادة على نفاسه انقطاعه عليها ولو تجاوزها في وقتها في العادة وما قبله لا اقل
فان الترتيب نفاس خاصة كالولدت رابع الولادة مثلا وما بينهما العادة واستحق
الى تجاوز الفترة فتفاسها الا بعد الاجرة من السبع خاصة ولو لم تكن في وقتها
وتجاوز الفترة ولو كان بعد انقطاعه ام لا فالعادة خاصة نفاسا ولو اوردناه
بعد العادة وتجوز لنا لا خاصة نفاسا على هذا القياس حكمها كالحائض في الايام
الوجبة للنفاس والجمعة والكرهة ونفاسا في الايام والآخرة واللات على البايع
فان نفاس الحائض يسبق دلالة النفاس بالانقطاع العدة بالحيض وقت النفاس بالارواح

الحائض

العاجز نظر من صدق الصلوة الصحيحة عليه ومن نقصها مع القلة
على الكاملة وتوقف في الذكر بذلك واستقبل المصلي القبلة و
جعل رأسه الميمنة على القبلة مستقيماً على ظهره بين يديه إلا أن يكون
مأموماً فيمكن أن يكون بين يديه الأمام ومشاهدة له وتعترف بالصلوة
بما هو معتاد بعدم معاودة عليه بالاعتذار في الاعتذار مرة غرة المصلي وطهارة
من الخبث في ثيابه وبريقه وجهاً والفتى الفقهية على تعدد الفعل وهو الصلوة على الميت
التي لا تعدد وإن لم يفرق حق الجمل فيكونه وإن وثقه جاز في ذلك الغير فإنه
ما قبل الميت والجانة متقرباً في اعتبار رتبة الوجه من وجوب ونب كبرها
من العبادات فإن النص في الذكر في مقارنة الذكر مستند الحكم لا غيرها وتكبر
حتى أحدها تكبيرة الاحرام في غير الخائف يشهد الشهادتين عقب الأولى ويصلي
على النبي والعقب الثانية ويحجب بغيرها بغيرها الصلوة على أبي القحافة إلا أنها لا
ويذكر المؤمنين والمؤمنات بأي دعا وافق وإن كان للنقل الفضل عقب الثالثة
ويدعو الميت الخلف للذين عقب المرأة في الاستغفار وهو الذي لا يعرف حتى
ولا أن يحافيه ولا يقول أحد اجنيه بدعائه وهو اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا
رحمتك عذاب الجحيم ويدعو في الصلوة على الطفل للذين من المؤمنين لا بد من مؤمن
له ولو كان غير مؤمن دعا عليه بما يحب والظاهر عدم وجوب الصلوة والمراد
بالطفل غير البالغ وإن وجبت الصلوة عليه والمناقض وهو الخائف يقتصر في
الصلوة عليه على أربع تكبيرات ويلغز عقب التابعة في وجوب جهان وطهارة
هنا في البيان الوجوب بدخ في الذكر والذين عددهم والآن كان من هذه
الوجبات لا كان من هذه الوجبات سبعة أو ستة النيّة والقيام للقادر والتكبير

الزبدية باعتبار سقوط بكير الحافق

۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸

ولا يشترط فيها العلم بالآراء من الحديث بما عاين ولا التيسار اجاب ابل لا يشترط خصوصاً الامس
فجبل توفيق عليه وحسن اعلام المؤمنين بمودة توفيقه على تقيده وتحمده فقلت
الا بمرور الغفر بعد انهم يرجع فيه بين ضيق في العجز والاعلام يعلم منهم من لا يبالى
عرفوا واستلزم التلازم وفي الشيع خلافاً الى جانبيه ويحكم ان يفت مدعيه بنية
والفرق وهو علمه باربعة رجال من جواب الشبهة اللاحقة كيف تقع ولا فضل للتأويل
وافضله ان يبدل في الجواب السر لامين وهو الذي يليه بالبيت فجملة بكفته الامين
شتر ينقل الى اخره الامين فجملة الامين كذلك شتر ينقل الى اخره الامين فجملة بالكتف
الامين شتر ينقل الى اخره الامين فجملة بالكتف الامين كذلك شتر ينقل الى اخره الامين فجملة بالكتف
الله من علي محمد وال محمد الله اسم اخر المؤمنين والمؤمنات وعد مشاهدته
بقول الله اكبرها وعد الله ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم وذو العارنا و
سليمان الحمد لله الذي توفيق بالعتدة وقهر العباد بالوف للمدة الذي اوحى
من السواط الخمر وهو الخا لاسن الناس على غير تصويره او مطلقا اشارة الى الجواب الواقع عليه
كان والتوفيق لله بحسب الامكان والطبارة ولويضم مع العدة على المانية
مع خوف الموت وكذا بدو على التمهيد والوقوف امام او المصل وحده عند
وسط الجبل بعد الدوة على التمهيد مع الالتمود قول الشيخ رحمه الله في الخلاف انه
يقع عند راس الجبل بعد الدوة وقول في الاستبصار انه عند راسها بعد الدوة
هذا كالدوة والصلاة في الواجح للعاقل التبرك بها بركة من صلى فيها ولا ان الساج
بمودة يقصد بها وضع اليدين بالتكبير كما على الاقوى والاكثر على اختصاصها بالاول
وكلامه امرى ولا منافاة فان للتدوير قدر من الحيثانية لا يظفر به القوة
من فاته بعض التكبير امام الله الباقي بعد غيره ولا من يخرج عنه ولو على الغير على

[illegible]

تقديمها ووضعها فيه وان بعد المص من فرائض الصلاة جماعة جواز الاول
عملها بطلاق النسخ في الذكرى او كان جائزا اذ هو في وجوب لا في جواز
قديم بعضهم بخلافه على تقديم الدعاء والوجوب ما لم يكن منه وهو جواز
ويصل على من لم يصل عليه بها وليد على اتم القولين او داما على القول الآخر وهو
الاخرى والاولى قراءة يصلي في التحليل مبتدئ بالعلم اى يصلي في من اراد الصلوة
على الميت لا يمكن هذا المربة على عليه وبعد الدفن للذة للذكورة او داما سواء
كان قد صلى على الميت ام لا هذا هو الذي اختاره المعنى للسند ويمكن قراءته
لجواز ان يكون الحكم مختصا بميت لم يصل عليه اما من صلى عليه فلا تشترط الصلوة
عليه بخلافه وهو قول البعض لا يجب اجتماع الجنازة ومحتل المصطفى ولو
خبر جنانة في الامتلاء اى في اثناء الصلوة على جنازة اخرى انما هي استأنف
الصلوة عليها اى على الثانية وهو افضل مع عدم الخوف على الثانية وبما قيل
بتعيينه اذا كانت الثانية منذ قبله لاختلاف الوجه ليس بالوجه وذهب
العلامة وجماعة من المتقدمين وللتأخيرين لا في التحليل بين قطع الصلوة على
الاولى استئنافها عليها وبين احكام الاول واخرى الثانية بصلوة ثانية

انما هو في وجوب لا في جواز
انما هو في وجوب لا في جواز

برواية علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام في قوم كبروا على جنازة تكبير
او تكبيرين ووضعتهما اخرى قال ان شاء الله تركوا الاول حتى يرفعوا
من التكبير على الخيرة وان شاء الله رفعوا الاول واتوا التكبير على الخيرة
كل ذلك لا ينافي مع قول المعنى في الذكرى والرواية قاصرة عن افادة للدفع
اظهارها ان ما بقي من تكبير الاول لم يحسب لجنازة ثنتين فاذا دفع من تكبير الاول
خير واين تركها جالها حتى يكملوا التكبير على الاخيرة وبين رفعها
انما هو في وجوب لا في جواز

انما هو في وجوب لا في جواز
انما هو في وجوب لا في جواز

من مكانها والاقام على الاخيرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلوة على الاول ووج
هذا دلالة على ابطال الصلوة على الاول ووجوب اتم تحريم قطع الصلوة الواحدة
لنم لضعف على الجنازة وقطع الصلوة ثم استأنف عليها لا تقطع للصلاة وللها
ذكره اشارة هنا بقوله والحديث الذي رواه علي بن جعفر عليه السلام يدل على الحساب
ما بقي من التكبير لجماعة يأتى بالباقي للثانية وقد حققناه في الذكرى بالحكمة هنا
ثم اشكل على ذلك الحديث لعدم تناول الثانية ولا للثانية فكيف يصرف ما بقي التكبير
اليامع توق العمل على الثانية واجب باه كان حكمه على الحديث من الان لا يتبين ما بقي
على الجنازة من هذه الجواب لا بعد رده وان لم يصح بالنية في الرواية لا ينافي
بقي فيها جواز الصلوة على الثانية لا في غيرها بقدرها وقد حقق المعنى من ان
ان الصلوة الاولى ما كانا في صومين للنية لذلك انا احديث عنها المتأخرين
بمنع الاشكال فظهر من ذلك ان دليل على جواز القطع بعد نية جواز
للم من جواز القطع على قد الحرف على الجنازة غير واضح لان الخوف ان كان على المص
على الاول فاقطع من الصلوة على الاول ولا ينافي في عدم ما قد في صلواتها الواحدة
لزيادة مكنتها وان كان الحرف على الاخيرة فلا بد لها من الكسب مع الصلوة عليها
وهو مع جماع التفسير لان الاستئناف في موضع فوجدنا ان الحرف على الثانية
بالنظر لا تعد اليعام اختلافا في حيث لا يما يكون من على ما مضى من الصلوة
صحت تحت التبرك بينهما في موضع قبله على الثانية وتكبر تكبيرا شريفا كائنا ما كان
كما لو صرحنا ابتداء ويدعو لكل واحدة بوضيعة من الدعاء في التعدي لان
يكل الاول ثم ياتي من الثانية ومثلهما لو اقتصر على صلوة واحدة على عقدة
فانما ذكرنا فيهم فيما في القضاة في في الحاشية كالدعاء وكان فيهم مؤمن ومحب

انما هو في وجوب لا في جواز
انما هو في وجوب لا في جواز

انما هو في وجوب لا في جواز
انما هو في وجوب لا في جواز

انما هو في وجوب لا في جواز
انما هو في وجوب لا في جواز

فيكون من ان يكون له الحق في كل ما هو عليه

ان كانت اربعة او مذهب ان كانت مذبذبة ومعنى الغرض الكفاي في الحجة الكلية بامتناع
على وجه يقتضي نفي من لم يكن وصفاً بقيام من هذا الكتاب فيتم بغيره من يمكن
القيام به حفظ عن غيره سقوطاً له بالكلية او متى لم يتفق ذلك لم يلزم في
التأخر عنه سواء في ذلك الوصف بغيره من يمكن للكاتبين القاديين عليه
الفصل الثالث في شرط عدم الايمان لا يوجد مع طلبه على الوجه المعتاد
الوصلة اليه مع كونه موجوداً اما للغير عن الحركة للحاج اليها في تحصيله لكي لا يمتنع
او ضعف قوة ولا يمتنع ما يوافق باجراً مقدرة او لضعف الوقت بحيث لا يدرك
منه موعيد الطهارة وكثرة وكثرة في توعية القدر بعد ذلك الوصول اليه بدونه
الا انه وهو عاجز عن تحصيلها ولو بعض او في وقت فليس اعادة او لا يكون
في كل حال من السعي اليه على قدر احواله او ما لا يحتمل او لضعف افعاله او لضعف
عقله ولا يجر الحرج او لوجوده بغيره من بدله لضعفه او حاجته ولو في وقت
متقرب ولا فرق في المال الخوف ذهابه والواجب بدله عوضاً عنه في حفظ
الاول وبذل الثاني بين القليل والكثير والغافل المتعذر ان الحاصل بالاول
العوض على الغاصب هو منقطع وفي الثاني التواب وهو ليس بتحقيق
التواب في كل ما يمتنع بهما اعتباراً بطلب العباد لواجب ذلك بل في جميع في اقله العوض الذي
والثواب بخلاف الثاني والخوف من استعانة العبد حاصل بخلاف زيادة او
بطؤه او غير علاج او متوقع او يورثه بدونه في تحصيله او خوف عطفه حاصل او
متوقع في زمان لا يحصل فيه الا اعادة او بقران الاحوال التي تحتمل ولو جازياً
وتجب طلبه مع فقه في كل ما يمتنع بهما اعتباراً بالواجب غلوة سمع بغيره من مقدار
ويستدرك بالاول معتدلين في الادب لانه يكون الزاوية بخلاف

فيكون من ان يكون له الحق في كل ما هو عليه

الغرض الكفاي في الحجة الكلية بامتناع

الغرض الكفاي في الحجة الكلية بامتناع

السورة في الشق على الجوارح والاعمال والعباد والاضطرار من رؤيته
ما حلف وعادة من بين العلم والواجب والحق والبر والحق بحسبها وانما العلم
الطلب كذلك مع احتمال وجوده في كل زمان ومكان او في بعض الجاهات فقط
الطلب طلباً او فيه كما انه لو لم يوجد في ان يد من الثواب يجب تصدق مع الامكان
ما يخرج الوقت في الاستقامة بل يتجرب ولو باجراً مع القدرة ويشترط على الله
التأنيب ان كانت اختيارية والافعال ان كانت واجباً فما على القدرين يجب طلب
التراب كذلك لا يقدح في وجوبه ويجب التمسك بالتراب الطاهر او لا بد من جملته
ايها والتجديد للمؤبد هو وجهها ولا بد من تراب التراب بطور لينة وعلقت
فيه الحزن فافادته اسماً كالاول وفي بين الواجب من ان يرام ويغيره لئلا
للتجديد وحده الله حيث اشترط في جوان استعانة القدر بالتراب اما المتضمنه مطلقاً
فلا يقلل من جوانه بل يجرى في تمامه وانما بطريق اقل لعدم حرجه
بالطبع من انما الارض وان حرج من ان التراب كالمخرج الحجج من اوقاف
استعانة الله بخلاف العبد بغيره من اقر في جوان السجود عليه ويخرج
عنهما بالاحتياط من السجود اوسع بالنسبة الى غيره لا بالعادون كالكل والندم
وتواضعه لا بد من ولا التوبة والنجاة بغيره من انما الارض بالاحراق
لما قبله فلا يكره التمسك بالسجدة بالحق بل يمتنع من انما الارض في الارض للامانة
التشاكس على انما القليل من العلم يعلمه ما يمنع اصابته بغيره من الارض فلا بد من
ان التمسك بالتمسك بها من الارض المعدن وجه الجواز في الامام الارض فيخرج
من العول في انما الارض من الارض للشر والعدو من القاسم لان التمسك بالتمسك
تقصده لثبوت ومنه حتى القابض لا اصل التمسك من التمسك بالتمسك لثبوت
فيه كونه والواجب في التمسك الذي في القصد للعدو في بقاء ما يغيره

فيكون من ان يكون له الحق في كل ما هو عليه

على الدرس

مقارنة الاول فالاول وهو الضرب بغيره معا وهو وضعها بسبب الاعتماد فلا بد من
 متى الوضع على الظاهر خلافه في الذكرى فان جعل الظاهر لاكتفاء بالوضع و
 منشا الاختلاف في غير الضرب بغيره كما في اعيان الامور فان جعلها جملتها
 على ان لا يردى واحد من غير الضرب بغيره بل على ان لا يردى واحد من غير الضرب
 معام الاختلاف ولو تعدت احدهما القطع او مراد ربط القدر على اليسر وسجله
 بدو سقطت من اليد بحيث قيا سماها لا من كاي سمع للجملة بما لو كانت متقطعتين
 وليس كذلك لو كانتا متحنتين بل سمع بما كذلك مع تعدد الظاهر الا ان يكون متعديته
 احيانا للتحقق في جميعه وان لم يكن الحال مع الامكان فان تعدد ضرب بالظاهر حالهما
 والاضرب في الجملة في الاول وفي الثانية في الثاني كما كان عليها اجرة والضرب
 مرة لا يصدق اي لجملة الذي هو يدك من سمع بها سمع من تمام الشرع لم طرف الاثنت
 الاعلى اديا بالاعلى كما اشعر من ذلك ان اختل غير هذه القدرين بالجملة مستق
 عليه وهذا بغيرهم مع الحاجين ونوعه في الذكرى الياس ما غردن سرح
 للجنينين هما الحيطان بالجملة يتصلان بالصفتين في الثاني قوة لورده
 في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال
 فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد
 وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين
 كذلك يستد بان تدل على انهما اشعر بسلامه ومرتق الفصل احدهما مع جيمتد
 والاخرى يد يد سرح في الجنين من عليه حدثت بوجوب الفصل في تعدد استعما
 لما وطلما بين احدهما من الفصل بعينين والاخرى بدو من الوضوء بغيره
 ولقد عر على الوضوء خاصة وجوبه عن الفصل كالعكس مع ان يصدق عليه

في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

اراد ان يكون الظاهر من قوله في جميعه وان لم يكن الحال مع الامكان فان تعدد ضرب بالظاهر حالهما والاضرب في الجملة في الاول وفي الثانية في الثاني كما كان عليها اجرة والضرب مرة لا يصدق اي لجملة الذي هو يدك من سمع بها سمع من تمام الشرع لم طرف الاثنت الاعلى اديا بالاعلى كما اشعر من ذلك ان اختل غير هذه القدرين بالجملة مستق عليه وهذا بغيرهم مع الحاجين ونوعه في الذكرى الياس ما غردن سرح للجنينين هما الحيطان بالجملة يتصلان بالصفتين في الثاني قوة لورده في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

اراد ان يكون الظاهر من قوله في جميعه وان لم يكن الحال مع الامكان فان تعدد ضرب بالظاهر حالهما والاضرب في الجملة في الاول وفي الثانية في الثاني كما كان عليها اجرة والضرب مرة لا يصدق اي لجملة الذي هو يدك من سمع بها سمع من تمام الشرع لم طرف الاثنت الاعلى اديا بالاعلى كما اشعر من ذلك ان اختل غير هذه القدرين بالجملة مستق عليه وهذا بغيرهم مع الحاجين ونوعه في الذكرى الياس ما غردن سرح للجنينين هما الحيطان بالجملة يتصلان بالصفتين في الثاني قوة لورده في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

محدث غير جنب فلا بد في اخراجه من يد وكاثره كذا على ظاهره ويجب في النية
 قصد البلية من الوضوء والغسل ان كان اليتم بدو من احدهما كما هو الغالب فلو كان نية
 لصاوة الجادة او اللزوم على طهارة احدى يديهما على العول باختصاص اليتم
 بذلك كما هو قول بعض ما يكتفي بالامتناع من احدهما مع احتياقه العموم بجعله لا اختيا
 فيجب فيه نية الاستباحة لشرط الطهارة والوجوب من وجوب التذبد الكلام فيما كا
 للثانية والقرينة ولا يربى اعتبارها في كل عبادة معتقة للنية لتحقق الاختصاص لا مورد
 بربى كل عبادة ويجب فيه للالة تعني للتابعين افعال بحيث لا يبعد عن قاعها وظاهر الا
 الاتقان على وجوبها وهل تبطل بالاختلال بها او لا سيما خاصة جسدان وعلى القول بانهما
 الصديق مطلقا يظهر قوة الاول والا لاصل يقتضي الصحة ويجب نقض اليدين بعد
 كل مرة بغيرهما عليهما من لزم التعبد او معهما ان ضرب احدهما بالآخرى فليكن اليتم
 عند الخلو لا يحسب كون قد بقي منه مقدار فخل مع باقي الشرايط الصلوة المفقودة
 الصلوة تامة الافعال علمنا ان طهارة اليد لا يترتب في كل واحد من الطرفين مع الطهارة
 للادوية وحصولها ولو با احتمال البقية الا احتياجا على اشارة الاقوال بين المتأخرين
 والثاني وهو الذي احتاد البعض في الذكرى وادعى عليه النقيض والتشجيع للجمع والبراعة
 العتيق مطلقا والثالث جولو مع السعة مطلقا وهو قول الصدوق وسمرقند
 والاعضاء بعضها على اعتبار العتيق مطلقا وبعضها غير من ان له فالتعرج للجمع
 بينهما بالتفصيل هذا في النعم المبتدأ اما الاستدراك كما لو نوى إعادة عن صديق
 وقمها او فزاد كعتين في وقت معين يتعدى لهما في عبادة واجبة على العباد
 ولو ذكر لجاز فعل غيرها مع السعة ولو شك من استقام الله ان تقصير في طهارة
 التي تمكن منها فلو تمكن من عليه في غير الجارية من الوضوء خاصة انقص

في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

اراد ان يكون الظاهر من قوله في جميعه وان لم يكن الحال مع الامكان فان تعدد ضرب بالظاهر حالهما والاضرب في الجملة في الاول وفي الثانية في الثاني كما كان عليها اجرة والضرب مرة لا يصدق اي لجملة الذي هو يدك من سمع بها سمع من تمام الشرع لم طرف الاثنت الاعلى اديا بالاعلى كما اشعر من ذلك ان اختل غير هذه القدرين بالجملة مستق عليه وهذا بغيرهم مع الحاجين ونوعه في الذكرى الياس ما غردن سرح للجنينين هما الحيطان بالجملة يتصلان بالصفتين في الثاني قوة لورده في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

اراد ان يكون الظاهر من قوله في جميعه وان لم يكن الحال مع الامكان فان تعدد ضرب بالظاهر حالهما والاضرب في الجملة في الاول وفي الثانية في الثاني كما كان عليها اجرة والضرب مرة لا يصدق اي لجملة الذي هو يدك من سمع بها سمع من تمام الشرع لم طرف الاثنت الاعلى اديا بالاعلى كما اشعر من ذلك ان اختل غير هذه القدرين بالجملة مستق عليه وهذا بغيرهم مع الحاجين ونوعه في الذكرى الياس ما غردن سرح للجنينين هما الحيطان بالجملة يتصلان بالصفتين في الثاني قوة لورده في بعض اعيان الصحيحة اما الاول فانه يفتقر عليه منه من باب المقدمة لا اشكال فيه والا فلا دليل عليه شمر سرح لم يرد على الجنين بطن اليسرى من الزند فتح الزاد وهو منفصل طرف الدماغ في الكف في الطرف الاصح مع سرح في اليسرى بطن الجنين

فكان الفعل يلزم بانقضاء حركته في المكان سببي على الظاهر وانما انقضاءه مطلقا بشرط
فان يسع فاعماله مستكملة فلو لم يجد الثامن مانع قبله لم يكن عدم
انقضاءه سببا لشرع فيها ام لا كجواب الصلوة باقلا الوقت والنجح لمستطيع بغير القافلة
مع اشتراط الاستقبال الوجوب بمعنى زمان يسع الفعل لا اشتراط انقضاء حركته في وقت
لا يسع مع احتمال انقضاءه مطلقا كما يقتضيه ظاهر الاحكام وكلام الاصحاب حيث
كان الثامن من الماء ناقضا فان التقى قبل دخوله في الصلوة انتقض اجلا على الوجه
الذكره بان وجده بعد الفراغ تحت وانقضى بالنسبة لا غيرهما ولو وجد بعد الفراغ
في انشاء الصلوة ولو بعد التذكير اتمها مطلقا على الوجه المذكور في الزايات ولا يحتمل
سند او نقصان ابا القتيبي او اورد عن قطع الاعمال كما فرق في ذلك بين الفريضة و
النافلة حيث حكم بالاتمام فهو للوجوب على تقدير وجوبها بحرم قطعها والعدول
بما لا خلاف لان ذلك شرط وبما لا يوجب سبوقه للمحل على اى اذان قيس ولو اضا
الوقت فلا اشكال في التحريم بل ينقص التيمم بالنسبة لا غير هذه الصلوة على
تقدير الثامن من بعد الا قرب العدم لما تقدم من ان شرطها التحكم في
يحصل للمانع الشرعي كالعقل والمقابل لا يحتمل الرجوع ما لم يركع وضعا
الجميع ما لم يركع او منها التفصيل استقر الوقت وضيقه والامتنان لانها لها
والاول استدلال بدلالة ما تقدم بها هو اقوى منها **كتاب الصلوة**
وفصول الحمد عشر الاو في اعدادها
والواجب سبع صلوات اليومين للذي الواقعة في اليوم والليلة نسبت الى اليوم
تعليقا او بنا على الملازمة على ما ينشئ الليل والجمع والعيدان والايات والمكوا
والادوات والملازمة من ذلك وتبين هذه الامور اما غلبة عرفنا وتبين

هذا هو الوجه في ان كل صلاة من الصلوات التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

المصان في اعداد الاصل والموصوف في اعدادها سبعة اصناف من قبله
حيث عدها تسعة جعل ايات ثلثا بالكموفين وفي احوال صلوة الاموات اختيار
الملاحق عليها بطريق الحقيقة الشرعية وهو الذي يخرج للنسب باختباره في الذكرى
الصلاة على اذنته فيها والعلمون والحكم بحليلها بالسليم في الحقيقة ويقين لها
الصلوة الواجبة صلوة الاحتياط والقضاء فيمكن دخولها في الملتزم وهو الذي
للنفس في اليومية وهو وجوبه في الاول لكل الما يحتمل قبلتها والثاني في
فعلها في غير وقتها ودخولها في الملتزم والثاني في اليومية ولم وجوبه في الملتزم
من الصلوة لاحتمال ان الصلوة خير من غيره من شاء استعمل من شاء استعمل واقتضى
اليومية التي هي فرعها فلهما ركعات قبلتها والعصر ثمان قبلتها والغروب اربع ركعات
والشام ركعتان عالسا اى الجلبوس ثابت فيها باصل لا يرضى لان الغرض منها واحد
ليكملها نصف الفريضة وهو يحصل بالجلبوس فيكون لان الركعتين من جالبوس قبلتها
كغير من قيام ونحوه قائما بل هو افضل على الاقوى التصریح في بعض الاخبار بعدم
دلالة ما دل على فعلها ما جالس على انضيمته بل غاية الدلالة على الجواز من افعالها
والصلوة القيام في النافلة مطلقا على احوالها اى بعد العشاء وتاخيرها
منها في النافلة قطع بالاول وفي الذكرى بالثاني وظاهره هنا الاول نظر الى
البعدية وكذا ما حسن وثمان ركعات صلوة الليل وركعات الشفع بعد العشاء
كركوات ركعات الفجر قبلها هذا هو التمام واول وقتها وثلاث و
ثلثون باسقاط القرية وضع وعشر ومن وسبع وعشرين بنقص العمرة
اربعا او ستاع الوتيرة وحمل على التوكيد في احوال الخصاص السنة فيها وفي السفر
والمخوف الوجوب ينتسب الى احوالها غير وقتها وابتدأ بالصلاة ولو

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

والصلوة الواجبة هي التي هي واجبة في كل يوم من ايام السنة

[illegible]

وكنى له وقيل ما كان في سبيل السبل لعدم فيه وما هو الطول
 وما كان فيه انفق من كذا وصفا لعدم فيه وبين عند سائر النسخ لم يكن له
 صاعده وما يطى كذا فلان مع ما تقدم في الجملة كما قرأنا السبل الحق في فلا لعدم
 ظمن في العرف طعنا لا كما قاله السرحم الله في الذكرى تعالاه من كون ذلك
 وصفا في الجواب السبل فاق من في العباد واول من وقع في الرغوى في التمام
 ثم قلده في جوارحه منهم من غير تحقيق الحلال وقدر هذا البحث في شرح الارشاد واما له
 يدرك الصرحا حكم حد في بعد عدم لانه نادى فاقصر على العلامة الخالية ولور يظنون
 الظل وجلب للشر كما صنع في الزايرة الالقية لشمل التفسير بعبادة بعبادة وللحصر
 منادى في تقديره ان لا يكون قد سلاها فان وقت الصريح يخل بعض مقدار العمل

وتنزه ان العلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل والعلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل

العلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل والعلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل

العلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل

مقدار العلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل والعلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل

العلم بغير ان الزمان المستعار انما هو في مقدار العلم من لم يتصل ومنه مقدار العلم من لم يتصل

عند حصولها والحاجة والاتحاد والشكر وقضاء الشاغل وطلاق هذه الاوقات

وكانت بالزمان عند طالع الشمس وبعد حتى وقع ويصير شعاعها وتذهب الحرارة
يصل وقت الكواكب في الغل والزماني وعند ربها أي عليها إلى الغرب واصفر لها
حتى يكون زهاب الحرارة الشرقية ويجمع هذا الكائنات في وقت واحد بعد قيامها
في وسط النهار ووصولها إلى الأوتة نصف النهار تقريباً إلى أن توفى الأوتة المحيطة ولا
تكون النافذة في غروبها لا اعتباراً بموتها وكثير من ناطقها في الحقيقة هذا
الاستثناء منقطع لأن ناطقها لم يجمع من ذوات الكائنات الآن بقا لم يعد كراهة
المبتدأ في الضم على ما بطلوا الضم باستثناءه ولا تقدم النافذة اليد على الاستثناء
الآخر كغيب وبرد ووطيرة رأس بجاء به جناية ولو احتيازية حتى معها الغل
فيكون قد يجمع من قبله بعد الفناء وبنيته التقديم إذا دلوا ومنها الشفع والوتر
وقضاؤها الفضل من تقديمها فصوره جواره وأول الوقت افضل من غيره إذا
في مواضع تتوكل خمسة وعشرين ذكر الكواكب المص في التقليد وحركاتها
مع الكواكب شرعها وقد ذكرتها هنا ثلثة مواضع لم يتوقع في الأوتة بعد قوله
كما قد التفترة والفتاة وما بعد من الكواكب المحيطة على ما هو إذا
يعني القدرة في آخره على القول بجواز التيمم مع السعة والالتفات في
غير العفة والقيام يتبع غير منظر ومثله من تأتيت فيه إلى الأوتة بحيث
ينافي إلى على الصلوة والفتاة من النفس من غير إلى الشرع وان تثلث
الليل فيعول الوقت على الظن المستدل إلى ود بصنعة أو درس نحوها من تثلث
مع تقدير العلم أماع امكانه فيكون له الخول بدونه فان صلى بالظن حيث

والقول راجعاً إلى القول الثاني واليمين تحثه على الامتناع عن فعله لا على الامتناع عن فعله
من صلي في غير وقت فلا صلوة له ونوقف الحق في العبادة

الملك الناصر محمد بن قلاوون

هذا العلم واقع اكد ولا يجوز التوصل اليه فانه على الناس حيث يقع العلم
كثف وقومها في الوقت او قبل وهو فيها الجواب على اصح العقولين وان قد است
باجمها اعداد وهو موضع وفاقا لثاني القول في عين الكعبة الشاهد لها
كعبة وهو من يقر على التوجه اليها يعرفه كذبة لا يحل اعادة ولها الصفة
الاربع وجهها في التمسك الذي يحتمل كبريا ويقطع بعدم خروجا عنه
تقرينة لغيره او في الشاهد من جهة وليس جهة البعيدة من جهة
كان البعد عن الجرم وجبا على اجماعه ما ذاته لان ذلك لا يقتضي استقبال
اخرجت خطه واستوزنه من موافق البعيد للتباعد المتفق عليه على وجه زيد
والكعبة تم اتصال الخطوط اجمع بالكعبة مضرورة والاخرت عن كنهات اذنية
سلاطير القزوين العيون والحجبة ويترتب عليه بطلان صلوة بعض المصنف
تطيل زيادة من قدر الكعبة لوجوبه بقالة العين والعقولان البعير
ة اصح العقولين في السلك خلافا للاخر حيث جعلوا العجز خارج عن الحرم استقيا
الارواح وياتي تخفيفه ثم ان علم البعيد بالجملة بحجر يعصوم واعتبارهم
والاعمال والنسب يعرفها ايضا والاستبان علامة اهل العراق ومن
تتم كعب اهل عراسان من بغداد في طول اليم جعل المذهب على الاين
على الاين بطريق مخالفة ارتفاعه وانما هو لكونك الاين وهو
لامه ووجدنا النقص خاصة علامة الكوفة وما ناسيا في موافقة القواعد
بنط من الحية وفيها ما العمل ما استعمل في اوطاف العراق مصانفا في الكوفة
والشديد في الحلة لامة العلامة الاطفا ان اريد فيها بالعرب والشرق
قد ايدان كما سمع به للنس في ايدان الجبلان اصطلاحا هم المقاطعان

الموت فتمت بها الطول فتمت في العوض وهذا بعد كونه في العوض
فتمت بها الطول فتمت في العوض وهذا بعد كونه في العوض

بلقي الجنوب والشمال الضيق حيث يحدث غنازا وارتفاعا كما ستعلمه الشارحة كثيرا في الجبل
 حال استقامته يكون على دائرة نصف النهار لما لا ينقطع الجنوب والشمال الجبل للشرق
 والغرب على الوجه السابق بين الشمال واليمين واليسار فيجب جعل الجبل بين الكنتين نقطة التقاطع
 فاذا اعتبر كونه الجبل في خط المنكب لا يعمد الاخر اذ لو جازع فقط الجنوب
 كثيرا فيعرف بواسطة الامم من الغرب نحو الشمال ولا يبرهن الشرق نحو الجنوب فلا يصح جعلها
 معا على خط واحد لان يضي افتقار هذا القنوت وهو بعيد خصوصا مع مخالفة
 العلامة للشرق والاعتناء في افاق هذه الوضع او يقتصر بعض جهات الواق وفي المرافقة
 الغربية كالوصول وما اذا اها فان التحقيق ان جعلهم فقط الجنوب وهو اقرب لما ذكره العلامة
 ولو اقرب العلامة المذكورة غير مقبولة بالاعتدال والمصطلح على الجنتين الغربيةين
 انشراضا وكثيرا بسبب الزيادة فيها والتقصان الحق لها زيادة علامة الشام
 واخرى بجملة البراق وتلك الزيادة عنها وتخصيصها بما يوافق الثانية فيجب سقوط
 فالتقريب في الطرف المقابل للشرق كالبقرة وما اذا اها من بلاد فارس ان تصاحب
 زيادة شرقا نحو الغرب عن اوطاها قليلا وعلى هذا القياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا
 ما قبله وهذا صحيح في البيان فعليه يمكن الخراف الثاني عن قبلة الجنوب شرقا
 بقدر الخراف العروق عن ايمها والذي مع بغيره ومافقه للشمال الذي هو غربا
 ان الثاني جعل الجبل في خلف الكنت ذلك وهذا هو الحق الموافق للقياس
 لان الخراف الثاني اقل من الخراف العروق التي تخطو بها الجبل انما يفصل الثاني عنه
 جزئيا من تحيين جزئيا ما بين الجنوب والشرق او المغرب جعل على الاطلاق
 وهو يروى عن الاقرب بين العيين لاسان كونه ولا غاية ارتفاعه اذ في

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا
 ما قبله وهذا صحيح في البيان فعليه يمكن الخراف الثاني عن قبلة الجنوب شرقا
 بقدر الخراف العروق عن ايمها والذي مع بغيره ومافقه للشمال الذي هو غربا

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا
 ما قبله وهذا صحيح في البيان فعليه يمكن الخراف الثاني عن قبلة الجنوب شرقا

الان يقع يكون مسامتا الجنوب لان غاية ارتفاع كل كوكب يكون على دائرة نصف النهار
 للسمكة كما سلف للمغرب للبلاد وبعض المغرب كالجبهة والوقت لا المغرب للشمال
 جعل الثريا والعيون عند طلوعها على عين وشمالها الثريا على العيين والعيون
 على اليسار واما المغرب المشهور وقبلة من تقرب من نقطة الشرق وبعضها تبيل عنه
 نحو الجنوب يسيرا واليمن مقابل الشام ولازم المقابلة ان اهل اليمن يجعلون شميا
 طالعاب الكنتين مقابل جعل الشا على بين العيين وانهم يجعلون الجبل في محاذيا
 لاذنهم اليمن بحيث يكون مقابلا للمنكب الايسر فان مقابله يكون للمقدم الايمن
 وهذا هو اعلم ما خرج به للص في كبر الثلاثة وغيره من ان اليمن جعل الجبل بين العيين
 ومحاذاة الثريا بين الكنتين فان ذلك يقتضي كون اليمن مقابلا للعراق للشام
 مع هذا الاختلاف في العلامة من مختلفتان ايضا فان جعل الجبل في طالعاب بين
 العيين يقتضي استقبال نقطة الشمال وح فتكون فقط الجنوب بين الكنتين
 وهو ما لا يسيل في غاية ارتفاعه كما مر غايبا مع هذا المقابلة العروق لا الشا في
 هذا الجسد ما يتعلق بعباراتهم واما الموافق للتحقيق هو ان المقابل للشام من اليمن
 هو صغارا ما انما سميوا ولا تناسب شيئا من هذه العلامات واما الناسب لها ان
 وما اذا كانت بغير ويجوز ان يكون على قبلة البلد من غير ان يجتمع للاع على الخط الخلف
 ح التجهها وذلك ليجوز الاجتهاد في ما ياتوا به من ان لو علم الخط والاقبلة
 البلد انما يجده وتوجه ثوره ونحوه ولا فرق بين الكبر والصغر ولا في بلاد
 فلا يفرق بين الجبل في كونه كائنا لا يفرق بين الشرق والغرب لاسمين ولا بالخط
 في اروق قليلة للامانة ثم ولو فقد الامارات الذاتية على الجبل المذكورة هنا فخرها
 فلما العرف جازا كان ام امرأة حرام عبد ولا فرق بين فقد هالما

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا

هذا هو الحق الموافق للقياس والشام من العلامة
 جعل الجبل في تلك الخط الخلف ايم الظاهر من العبارة كون الاقرب للشمال تقريبا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وكانت..." (And it was...).

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان النور لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده في الاشياء

الاجابة بالاذن في الصلوة بما ذكره فقد هنا على ان النور لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده في الاشياء
صلواتهم من عند جلاله بعد ان ذكر على القول بالاجماع والقول بالاختصاص في هذا
صالح مما يطلق اوج الاقتران والاشارة عن تكملة الاحكام ولا فرق بين المحرم والحلال
والمتن في الصلوة والواجبة والمندوبة في النور كراهة في هذا الجواب لما في
من ينظر لحددهما الاثر في الخلقة وقد يصرح في بعض النسخ عينية في الاصح او بعد عن اذنه
بين من يقيها ولو حاذي وجودها قديمة فلا يمنع ولا يوجب في الجواز كما فصل في خلوه
ظاهر ما ذكرها في جميع الاحوال عند حديث الاجازة في خبرها من اجزاء من غير بعض الا
وهو جازي في سجد الجسمة وهو القدر العتبة منه في النور ولا على جميع الجسمة
ان يكون من الارض او بناها غير الارض لا يكون للصلوة عادة بالفعل والبقوة القريبة منه
حيث يكون من جسده فلا يقدح في النور في الارض لا على الارض ولا على الارض ولا على الارض
على ان يخرج من غير ما يخرج عند بعد ان كان كقصر النور او يقع المنع من حرجه
عن الجنسية ولو اعتمد احداهما في بعض البلاد دون البعض فلا يوجب عموم الخبر
نعم لا يقدح النادر ككل الخصصة والعقاة للحدثة للذات من نبات لا يقبل
اكله لا يجوز النور على العباد ولا يوجبها عن ام الارض لا على الارض ولا على الارض
وان كان غايها في الخراف في غير ما يخرج من الارض لا على الارض ولا على الارض
القول بالمنع من النور عليه للاتفاق على المنع مما خرج عن الارض لا على الارض ولا على الارض
من حكم بطوره بما لکن لما كان القول بالاحتياط في ذلك ضعيفا كان جواز النور
عليه لا يقدح في وجود النور على القطار من في الجسمة اجماعا للنسخ الصحيح الذي
عليه ومن غير ان اصله للفتوى لعدم جواز النور عليه لان مركب من خبرين
لا يقع النور عليهما وهما النور وما زجما من القطر والكتان وغيرهما فالتجاء
لا يقع النور عليهما

قد تقدم في بحث النور ان ما ذكره في المتن من ان النور لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده في الاشياء

النور

التوقف فيه في الجسمة والنور هنا خاصة هنا خاصة بالقطر من النور من البنان
كالقطر والكتان والفتى في هذا من طريقه في النور عليه وهذا انما يفي على القول
بأنه لا يكون هذه الاشياء اما لا يلبس بالفعل حتى يكون النور جازيا في منعه او في غير
مغزى لاجل ان جوازها في هذا من النور لا يلاها لا يقول له النور وانما الخراج من طريق
نفاذ على هذا لانه لا يصح النور عليه في هذا الشرط على تقدير جواز النور عليه
الاشياء وليس يوجب لانه فقيد لمطابق النور في تحصيل عامه من غير فائدة لان ذلك
لا يبره من حكم في الفقرة ان اجزاء النور القوية القوية في حيث لا تتغير من جوه الجسمة
تقسم على النور عليها مفردة وفي الذكر جواز النور عليه ان النور من القدر المستطير في هذا
المنع من النور من طريقه في النور من القطر والكتان على جواز النور عليه في كل
نور في القدر على اصله كحكمه في ما يكون في بعض البلاد وان ذلك لا يوجب عموم النور
في هذا ايضا في النور من طريقه في حيث اشتد على النور في هذا
في عن ام الارض لا احراقه لان ان يكون الغالب جوه القطار في القول
محمود النور في هذا الامر لا يوجب هذا لاجز النور في القطار من النور
التصحيح في كل الاحتيا او ما دفع به الاشكال في هذا فان اقلية النور لا يكون في
لما في النور في هذا لاجز النور لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في
غاية الضعف وعلى قولهم لانه لو شك في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور
عليه لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور
في مقابل النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور
يقع عليه ام النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور
لا يجوز ان يكون في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور في هذا الامر لا يوجب في جود النور

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان النور لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده في الاشياء

وان جمع في وقت الثانية اذن اولية
الثانية اقام للاول ثم الثانية
وهذه الواضع رخصه ثم لا اذان ام عربة ملائحة ورجان من انه عاذا
تقيقة لا ينس على هذا بخصوصه والعزم خصصه لغيره صلى الله عليه واله
فلا يجمع بين التمايز في الضمانين لغير ما عاذا وان اقامتين وكذا في تلك الواضع
والظاهر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عزیز و محترم

منه الى الدرس
مختار الحفظ

كتاب في بيان
الصفات النورية
والصفات النورية
والصفات النورية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

بقدرها لا تترك ان يترك عند القدر على القراءة قيام وقراءة فاذا كانت احدهما بقى
الاخر هو حسن والحق لم يخرج سورة واحدة والليل لا يلاف سورة في الشهور فاج
قوى احدهما في ركة وجبت الاخرى على الترتيب والاحياء خالية من الدلالة على
وحدتها وانما دللت على عدم اخرا احدهما في بعضها انصرح بالقدر مع الحكم المذكور
ولم يكن من حيث المعلوم واخذنا ما تقرر العادة في غيرها ونحسب الملازمة على القول
في الامم لبقولنا انما قوت ركة اني للحرف في غير القرآن حتى النقط والاعراب ولا
ياني في ذلك الوحدة لو سلمت كافي سورة القل من رجب الركوع فيها لان نزلها معا
ركيته فلا يكتفى وصورها بغيرها لا كما لا يخفى مع اخراج الركنين اوها والادب
بل هو ما قد دللنا ان ارضها اصلنا اذ لا يجب للاصقة واللعن وصول من باطنه
لا جبره ولا ركن اصحاب مطلقا في حيث شئت الاعضاء بقدر وجب الذكر
مع الامكان والذكر الواجب هو بيان في العظيم وبجده او بيان الله لنا الحقنا
او مطلق الذكر المطلق في ارض النطق مطلقا وهو اقوى دلالة الاحياء الصحيحة عليه
وما ورد في غيرهما من غير متناف لان بعض افراد الواجب الحكمي غير يحصل
الحكم بينهما بخلاف ما قيدناه وعلى تقدير تقيده فلفظ بجمده واجب ايضا بغير
لا عيننا لكونه من الاحياء ومنه ومثله القول في الشيعة الكبرى كون بعضها
ذكر انما وصي بيان في تقيدها عن التقاير وهو مضروب على المصدر بخلاف
من جنسه ومعان الخبار ومجوز هو ان لا ينافى والتقدير تحت الله سبحانه
وبجنانا تحت بجمده او بمعنى الملم لم ينظر بالستبعة بل بالجنون اي التبعة له
وضع الارس من فلهوى من غير وضع بطم مع التقدير واستدرك مع النسيان
واحد طما انماها فان اذ بحيث لا يخرج جماع كونها مصليا ويجب التثنية

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

تقية قهرها انما بدلت الخلود بعد ما على الاقوى والقابل انما لا يتركها بالحق
في الصلوة فلا يتم الا بعد ما بدلت الخلود بعد ما على الاقوى والقابل انما لا يتركها بالحق
يتجنب الجهر بالقراءة في نواف الليل والقرآن في نواف النهار ولا يتركها في غيرهما من الاراضى بغير احتساب
لجهر الليلة منها في نواف النهار ولا يتركها في غيرهما من الاراضى بغير احتساب
والزلا لا قوت في الكسوف فلك الجرم اختصاصا لكونه بالليل بجاهل المديح على النعم
مع امكانه وسعة الوقت ان هناك الوقت لا يمحس منها اى من المله هذا اذ هي قراتان
لم يبق لقلتها من كمالها اجمع وهل يقتصر عليها ويوصى عن الغاية ظاهر العبادة الاولى
ظلاله في الثاني وهو ان لا يعلم غيرهما من القرآن كما يعلمه بقدر الغاية
وان علم في القوتين ما اوصى قوله ما اخذنا كون الاعضاء قرب اليها وان الشئ الى ان لا
لا يكون اصلا وبذلك على التقدير فيجب ما قلناه في الحروف في الايات ولا
اشترى بجملة الترتيب بين البدل والبدل فان علم الاقوى والادنى لا يتركها
او الطرفين وسطا او وسطا حظه وهذا لو امكنه الاتمام قدم على ذلك لا يتركها
القراءة تامة ومثله ما لم يكن متابعه بقراءة في القراءة من الحذف بل في انما
احتساب ذلك الا ان اختصاصه بالنافلا فان لم يكن شيئا منها قرأ من غيرها بقدرها
اي بقدر الجهر وادنى واما ما ذكره وحسنه من انما بالجملة الامن كما لا يخفى
فانما تدرج في الجهر لا يقتضيه الا في قرأتها في سورة ان كان يحسن سورة
تامة ولو تكرر اداها عن اعيان في الابد لا فانه تعذر ذلك الحكم ولا يحسن
شيئا من القراءة ذكر الله تعالى بقدرها اي بقدر الجهر خاصة اما السورة فانه
كما هو المعروف بطريق التوثيق بملئته عنها في الجملة ولا يتركها في مطلق ان كان
لم يكن بقدرها عملا بطريق الامر ولا في المطلق لكونه يحسن الذكر في وقف

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

توضيح هذا ان ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
وفاة ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
لنفسه وادنى ارضها من ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
بعضه افراد الارض في ارض مصر وادنى ارضها من ارض مصر
المطلق لا يترك على المطلق على المطلق

والذكر لكونه مضاعفا لما لا يبلغ الشافع في عظم الصادق عليه السلام ستون نتيجة كبرى
 ألا أن يكون اماما فلا يزيد على الثلث الا مع حب للمؤمنين الاطالة وفي كون الواجب
 مع الزيادة على الثلث او الاقل ما تخرج في جميع الاحتمالات وان يكون العبد من اجسا
 او شعرا وما زاد منه بعد السنين لا ينافي جواز الزيادة من غير حرج وبيان جوانب
 للرجوع والذبح امام مدي امام الذكر بالمتقوا وهو الله لك ولدت للاخرة وقوية
 الطهر حتى لو صب عليه آو ليزال استولى هذه العن مستحراما لمقتضى ذلك ولو لم يمت
 والتجنيح بالعضدين ولا فتيان بان يخرجها عن الاصقة جنسية فاحتمال بطيئة كالجنس
 ووضع اليد على عيني الركنين بحالة الذكر اجمع ماليا كقيد منها والبدانة في الوضع
 باليمين حال الكتمان فمفجدين في مضموني الاصابع والتكبير فانما قبل المولى والعايد
 الى احد التختين اثني عشر من التكبيرات وقوله مع الله الرحمن والحمد لله رب العالمين
 للآخرة في حال فعله من مطلقا ومعنى مع هذا استحباب تصنيان من ثم عذارة
 بالآلام كما عده بالي في قوله تعالى لا يمتعون للبلاد الا على ما اخذته معهم
 والا فاصل السماع متعدي بنفسه وهو معناه الذبح لا يناء على المادى يكون ان يكون
 تحت شابه بل يكونان باذنين او كيد جنس العن في الذكر لا الاحياء والجموع
 على ان يفر في تحجب جسدان على التعناء والسبعة للجمعة واللعين والركبتين
 واما بالرجلين ويمكن كل منهما من جهة واحدة على الاقوى ولا بد مع ذلك من الاضمار
 للابساوي وموقعه او يري عليه او ينقص عنه بالان يدين مقدار اربع اصابع
 مضومة فالابنهما سحان ربي اعلى ويحب او ما من من الشلاقة الصغرى احتيا
 او مطلق الذكر اضطرارا او مطلقا على الحنا من مطلقا بغيره احتيا او ما من من الشلاقة الصغرى احتيا
 بحيث يصير الى الاصطلاح ونحوه مطلقا لافق بسماء وشيخ الطائفة بغير القاء
 فلهذا من القائلين

عقير

مستحب ان يركب العبد في ركعتين من سجدة فركعتين
 في كل ركعة من ركعتين من سجدة فركعتين
 في كل ركعة من ركعتين من سجدة فركعتين
 في كل ركعة من ركعتين من سجدة فركعتين

عقير السجدة الثانية وهي السجدة الاستراحة احتجابا بمؤكد بل قول وجها
 على الذكر الواجب بحدود ورد وغيره والذبح امام الذكر الله لك ولدت للاخرة والكلمة
 الاربع للحدتين احثيا بعد ركعتين من الركوع مطلقا فائدة وثانها بعد ركعتين من الركوع
 الاول جالسا مطلقا وثالثها قبل المولى للثانية كذلك والعباد بعد ركعتين من الركوع
 في الركعة الاولى بل مطلقا للذكر بان يسبق بيده ثم يمشي بركبته يدا ورجليهما
 كان اذا جثي نحو في البصر الصائم يعني بذلك او يعني تحاقق الاعضاء حاله التحيات
 بركبته بغير رفعها عن الارض لا يفرق شهما كافر ان لا يسجد في سجدة واحدة لانه القائل في
 بين الاعضاء وكلاهما مستحب للرجل دون المرأة بل قبس في هويها بركبته بان يثبته
 ويفترق ذراعيها حاله لانه استر وكذا المطلق في هذا حوط وفي الذكرى سماها تحوية كما
 ذكرناه والقول بين السجدين بان يجلس على وركه لا يسجد يخرج رجليه جميعا من
 تحت جاعلا رجلاه اليسرى الى الارض فظاهر منه العني على باطن اليسرى يعني
 بقعدته في الارض هذا في الذكر اما الاخرى فرفع ركبته وتضع باطن كفيها على
 تحديقها معنوا الاصابع في حجب **الشهد** عقير الركعة الثانية التي تليها القيام
 من السجدة الثانية وكذا يحجب الصلوة اذا كانت ثالثة او رابعة وهو التمدد
 ان لا يزال الاقطة وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على
 محمد وال محمد وال محمد وال محمد على اجمع الصلوة على محمد وآله اما عقير
 او حقيقة شريفة وما اختاره من صيغته اكملها وهي خيرية بالاجماع الا انه يفتن
 عند الصلوة بغيره عند حذف وحده لا شريك له لفظه عبد مطلقا ومع اضاف
 الرجل للظفر وعلى هذا اذا ذكرها يجب تحريك يده في التسبيح ويمكن ان يردد
 لخصان فيه دلالة العقل الصحيح عليه وفي ذلك ترقى وجوب اخذ فناء شمر
 او مطلقا

او مطلقا

او مطلقا

او مطلقا

والتزقيته الزيل المروعة فله ولايين حارة
الفرقة الفل وبتلك الحجاب الرض
في فقرة الامم وكذا انك حجاب الرض
في التفسير كما لا مذهب

ثم التمس بالمرسوم وهو لا إلا الله والحمد لله وحده
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

ويجب ثلثا وتلثين ثم الدعاء بعد الصلاة
ويعني لا يمين منها إلا بعد ركعة واحدة

يمكن ان يدعى ما يجزئ من الركعات
فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
الركعة الواحدة من ركعات الصلاة
فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

فصل في ذكر الصلاة وكيفيتها

[illegible]

من التعماد ان الرجوع كان فإبطاله ونحوه فالرجوع من اتمام الفصل الرجوع ويكون اسما
الابطال اليه يستكون احد العينين الرجوع كان كذا في الحق ونحوه في ابطالها
ونقصه يكون مستثنى كونه في الأصل للرجوع في القيد الرجوع في الرجوع وكما في
الامر الحكمي منه ومن فروع القوة او ايعاضها لتوسط الصلوة في جعل الرجوع من غير اشتراط
على كونه كالقيد في جعل من قبيل العزات السابقة واما الحرية في الشك في الرجوع
الرجوع في الصلوة فخرج وكيفية المقتصد لانها ذكر في ابطال مجردة واما الرجوع في الصلاة
في كنيته ويتحقق بالاختصاص المحدث وما اراد علي بن النعمان في ذلك والرجوع

منه واجبات زائدة عليه ويقوم عليه بطلانها بنى ادراكه وان لم يجز له غيره وفيه
بحث واما الجوز فيجب تحصيله ما ذكره في ذلك الحديث للجليلين من جهة
الزوال التي يجب اجتنابها ولا فرق في بطلان الصلوة بين وقوعه على وجهه
على غير الوجهين وغيره قطعاً او قطع الصلوة الواجبة احتياطاً الذي عن ابطال
العمل يقتضي له انما اخرج الدليل والمحتمل للاختيان عن علمه بالضرورة انقبض العلم
من غير وحفظ نفس محترمة من تلفها وقيل حجة يخالفها على نفس محترمة طرفة
ما يخاف ضياعها او يحدث خاف ضررها ساكه ولو بمران الشكاسة الى غيره او
بدون نحو القطع في جميع ذلك وقيل لا كونه من هذه الاستباقيات بآثار بعضها

تحفظ لنا الليبر الذي لا يفرق بينه وبين الحية التي لا يفرق بينها وبين الكوكب ولا يفرق بينها وبين النار
لما الذي لا يفرق بينه وبين الحية التي لا يفرق بينها وبين الكوكب ولا يفرق بينها وبين النار
في ظميرها وخونها فيلتم بالقسام الاحكام الخمسة ويجوز في الحية والنار
في أثناء الصلاة منعزلا اذ العريسان هم فلا يكون الا في رضاء عدلها
بالحق فيها خصوصا الكثرة والتم وهو الا صوت فيمن الضحك على

[illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه والحديث وهو من كتب
المصنفين الذين هم من علماء الإسلام في هذا الزمان
والكتاب من كتب الفقه والحديث وهو من كتب
المصنفين الذين هم من علماء الإسلام في هذا الزمان

كراهية ويكون الالتفات مينا وشمالا البصر والوجه في الخبر ان لا صلو للفتت
وجعل على في الحال اجواس في اخر عنه صلى الله عليه والرايا خاف الذي يحول
وجهر في الصلوة ان يحول الله وجهه ويجرحان للراي تحيل وجهر قلبه كوجه
قلب الهمار في عديم للطلاع على الامور العلوية وعدم كرامة بالكرات العلية
الشكيب بالخرنبل شانت ولا يقال تناوبت قاله الجوهرى والتملى وهو الذي
مغن الصادق عليه السلام لغرام الشيطان والعتبتى من اعضا الدنيا
لخشوع لما موبه وقد رواه النبي صلى الله عليه والرجال يعث في الصلوة قال
لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه والشم ومثل البصاق فخصوصا الى
واليمين وبين يديه والرقعة بالاصابع والثاوب بحرف واحد واصل قول الله عند
الشكاير والتوقع والمراد هنا النطق على حجر لا يتلمس حرفان ولا بين
بالحرف الواحد وهو مثل الظا الثاوة وقد خص الانبيى بالبريض ومداق الاذن
البول والغايط والريح لما فيه من سلب الخشوع والاقبال الذي هو روح
العبادة وكذا مدقعة التوم وانما يكون اذا وقع ذلك قبل التلبس بجامعة
الوقت والاحرم القطع الا ان يخاف من بقاء الصلوة للصحة البيان
ولا يجبر فضيلة الاتياد او شرف البقعة وفي في الكرامة باحتياجه الى التيم
نظر **تمت** للامة كالرجل في جميع ما سلف الا ما استثنى وتختص عنه
انما يحجب الامة حجة كانت اذامة ان تجمع بين قديما في القيام والرجل
يفرق بينهما اجبر الى فترده وشدة ثلث اصابع مقرجات ولهم قديما
للاصديها بيديها وتضع يديها فوق ركبتيها والفة ظاهرها فافتحني قد ليخفا
الرجل متخالف في الوضع وظاهر الرواية ان يخرجها من الاختلاف ان تتبع كذاها ما هو

در نسخ بالا شده را باین عمل از کتب کتبیه بیخ و ما فیها در و در دسترس
صحت این امر انکار و نه حقیقت این امر انکار

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

سنة ١٢٨٣
١٢٨٣

12

مجموعه
اشرف
مكتبة
العلم
فيها

قبل وجوبها وان لم يكن فيها القيد لا باطلا ولا أدلة واشتراط الامام ومن نصبه
ان لم يوافق على حاله لا يجوز او ما كان فيه مع عدمه ينعى عموم الادلة الكتاب
والسنة خالفوا في المعارض وهو ظاهر الاكثر منهم للص في البيان فانهم يكفون بما كان
الاجتماع مع باقي الشرائط لا غير واعرض حكمه لحوال العينة بالمجان تارة وبالاختصاص
اخرى نظر للاجماع على عدم وجوبها عينا وانما يجب على تقديره تخيير بينها
وبين النظر لهما عند افضل من النظر وهو معنى الاحتجاب بمعنى القوا واجبة تخيرا
سخره عينا كما في جميع افراد الوجه الخ لكان بعضا واجبا على الباقي وعلى
هذا ينوي بها الوجوب بخير عن النظر وكذا ما يحصل الالتباس في كلامهم فيجب
ذلك حديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و
يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون
الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم
ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور
بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم
الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير
الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم
بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط
للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة
على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب
لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص
وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

هذا الحديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

هذا الحديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

الاجماع على عدم وجوبها عينا وانما يجب على تقديره تخيير بينها وبين النظر لهما عند افضل من النظر وهو معنى الاحتجاب بمعنى القوا واجبة تخيرا سخره عينا كما في جميع افراد الوجه الخ لكان بعضا واجبا على الباقي وعلى هذا ينوي بها الوجوب بخير عن النظر وكذا ما يحصل الالتباس في كلامهم فيجب ذلك حديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

ومن لم يوافق الاثمة غالبا وهو الشرع في عدم اجتهادهم في النظر من انقاس تمام
محافظة عليهم على ما من ذلك سرى الوهم واجتماع خمسة لصاعد احدهم امام في
الاصح وهذا يشتمل شطرين احدهما الورد وهو الخطة في فتح القولين المختصين
وقيل بعبء وشروط كونهم ذكورا او امة كلين معينين سالفين عن الامر والعبدان
وسيا ما يدعيه في انهم بالمعقود ان ياتوا اماما منهم فلا تصح فإدى انما يشتر
في الابدان في الاستدانة فلو انقض العود بعد تحريم الامام انظر الى اقول ولو فإدى
مع عدم حصوله من ينقذه الجماعة وقيل فيقطع مع العود في اثناء الخطبة
يعاد ما فات من ادائها فيقطع الجماعة عن الامة والخطبة للشك في ذلك
الذي هو شرط الوجوب والعبدان كان مقتضاها ان تقتضي في تولد ما يام
ام مكاتبة لم يوجب مال الكتاب والسا في الذي يليه في القصة سورة فالعالي
به وكثيره وناو في اقامة عشره والقيم والحد وهو الشيخ الكبير الذي يخرج عن
حضورها ويشتر عليه مشقة لا تتحمل عادة ولا عي لن وجد قائل او كان
قريبا من المسجد لا يخرج اليه عن مجرد حلا فتعادا للموجب لشدة المصون وكالم
ومن بعد ذلك عن موضع تمام في الجملة كالسجدة اريد من فرحين والحال
انه بعد عليه اقامتها عند انقضاء دينه ولا تنفع جمعتان في اقل
من فرخ بل يجب على من يتم على الفرخ الاجتماع على جملة واحدة كفاية
ولا يحصل المصون بجمعهم الا ان يكون الامام يتم في الخواص او اعمليها وحاصل
هذا انه لما قبله ان من بعد عينا بدون فرخ يبين على حضوره ومن العبد
عنه لا يفرخ بخير بينه وبين اقامتها عند ومن لا عينا ما يجب اقامتها
عنه وانما دون الفرخ تحت السابقة خاصة وتعدا للحق في امكن الشبهة

هذا الحديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

هذا الحديث فخر طوس الامام او ما يبرر في الوجوب لاجتماعه في ذكره وحال العينة و يختلصون في حكمها بما ينوون ان الاجماع المذكور يقتضي عدم وجوبها بدون الغير لخالها في الغيبة لا تخبر عنهم عينا وذلك شرط الوجه العيني خاتم ومن هنا ذهب جماعة من الاحباب الى عدم وجوبها في الغيبة لعقد الشرط المذكور بمع عدم حصول الشرط الاول لا مكانه حصوله والعقيد ومنع اشتراط ثانيا لعدم الدليل على غير جهة الشوق في علمنا او ما يبرر من جعل استدلال اجماع فانها على تقدير الخصوصية لها في الغيبة فخرج التراجع فلا يجعل ادلا في مع الملا والقران الكريم بالحق العظيم للوكد بوجه كثيره ومضافا الى البصير للتحاطة على وجوبها بغير الشرط للكو بر في بعضها ما يدل على عدمه نعم يوجب اجتماع باقي الشرائط مع الصلوة على الائمة والجملا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولا يدعو الى اجماع على عدم الوجوب لكان القول به في غاية القوة فلا اقل من التغيير مع رجحان الجملة وتغير النص وتغيرها كان الاجتماع مرده الى الاجتماع على امام عدل ان ذلك لم يتحقق في

على العلم بها ويكره النقل قلما يجوز ان يحضروا القسبية وبعد هذا الزوال يجوز
للإمام بذلك أمره ألا يعجز النبي صلى الله عليه وآله عن أن يقصد الخارج
إليها ويصلي فيه كمن قبل من الأتباع نعم وصليت في المأجد لحذر أو غيره
احتج صلاة الخفية للأصل وإن كان سبوق الإمام يجب لغيره الصلاة للقطعة
للمتابعة ويجب التكبير في المنعوق وقيل يجب الإمام في عقيد أربع صلوات لها
المغرب للشيعة في الأضحية عقيد خمس عشرة صلاة للناسك ثم في عقيد عشرة غيرها
لها عزه أنظار الخبر في هذا مع آخر الخبر في إسناده ولو كانت بعض هذه الصلوات
كبر مع تضاعفها ولو في التكبير خاصة على بدعيته في وصوته الحمد لله الله
لا إلا الله والله أكبر الله أكبر عارضا لا يزيد في تكبير الأضحية على ذلك الله
على ما وقفنا من حجة الإمام وروى في هذا زيادة وقصصنا وفي ذلك
اختلاف الله أكبر ثلاثا لا إلا الله والله أكبر الحمد لله على ما قلنا والله أكبر
والكل جليل هذا كله حسن على حاله لا يتفق عديد جملة تحير القوي الذي حمزها
في الدين وفيه قرية كانت إبيبة بعد حصن العبد وحصن الحجة فيها
ولما رعد عهده فنتقطط وصل العلم فيكون وجوبا عليه تحييرا لا الأولى في
التحير لغير الإمام وهو الذي أخذ له في غيره إماما وفيه على حضور
فإن تمت التواطؤ صلواتها واستقطعت عنه وجوب الصلاة للناس بذلك
في خطبة العيد وفيها **أما قوله** **السلام** مع آية وهي العلامة صحت ثلاثا لأسباب
الذكر في علامات على هذه الساعات وأخبارها وذلها وتكون
والقر والديات التي تجب الصلاة هم الكسوفان كسوف الشمس وحسب القرآن
بأن أحدهما أعقبا إلا طلاق الكسوف عليه حقيقة كما يطلقون على

[Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

انہی

البراق
في البقرة الكسوفية والاشرف والبراق
الكسوفية والاشرف والبراق
الكسوفية والاشرف والبراق

الشمس أيضا واللام العهد الذي وهو السابع من كوف النيران دون باقي الكوا
 ولتلك الشمس بها والزملة وهو جوف الأرض والريح السوداء والصفر والريح
 ساءوكا الظلمة السوداء والصفر للفتكة عن الريح والريح العاصفة زيادة على
 العمود وان الفتكة عن اللونين وان تصفت بلون ثالث وضابطا بطول العاقل
 معظم الناس خيبة الاخاء وفي السماء باعتبار كون بعضها فيها اواراها السها
 مطابقا لعلو المنوبة لخال السماء ويحيط لظلال المنوبة في الالة لها كبر ورج
 وجوب الجيحي في لالة عن المات على السهل الغيرة لكل ولها تصغير قول
 من خصها بالكسوفين وانضاف اليها شيئا مخصوصا كالص في الالقية هذه
 الصلوة واكتان في كل لغة تحجب ان يحصل ركعات وقيامات وقراءات و
 تحجبها النية والقرية وقراءة الحمد وسورة ثم الركوع ثم يرتفع راسه منديل
 يصير قائما مطمئا ويقرأها هكذا خمسائة يجرد جديدين فتقوم الى الثانية
 ويصنع كما صنع اولها هذا هو الافضل ويجوز له الاقتصاد على قراءة بعض السورة
 ولوايه لكل ركوع ولجناح القراءة الفاتحة الا في القيام الاول متى احتاج اليه
 في حال السجدة في كل ركعة ثم مرة بان يقرأ في الاول الحمد والنية في ركعة والايات
 على باقية القيامات بحيث يكملها في اخرها ولوايه الحمد في كل ركعة وسورة اقرأ
 في كل قيام من الحمد وسورة تامة وبعض في الركعة الاخرى كما ذكرنا من الاول
 ثم السجدة في بعض الركعات وبعض في اخرها والضابط انتهى ^{في كل ركعة}
 سورة تامة وجب في القيام عند الحمد فيختار بين الحمد والسورة معا وتبعضها
 ومتى ركع عن بعض سورة فيختار في القيام بعد ذلك القراءة من موضع الشطع و
 من غير من السورة متفردا وصاخر ارض غيرهما ويجب لعادة الحمد في الاعمال
 من غير من السورة متفردا وصاخر ارض غيرهما ويجب لعادة الحمد في الاعمال

الحمد لله

التحقيق

وہ خود ان کے لئے اور ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا
ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا
وہ ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا
وہ ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا وہ ان کے لئے تھا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

استأوه ألقه الغيث واستأوه الأسم السبيا بالضم ق

والکلیز

ولو اتفق في تمام خبر في الساقية ويجوز ان يجعل لها تسطية في كل سنة وفي ليلة الجمعة
عشر من صاوة على عليه السلام وطابق في ليلة السبت عشر من صاوة فاعلم عليه السلام
وطابق في يوم الاثنين على مع وقوع عشرين من ليلة السبت تقريبا ولا حاجة في
جميعه تنسب اليها في ليلة ولوقوع الشهر سقطت في ليلة الاثنين ولو كانت
شيئا من السجدة فاصاوة ولو طارأ او غيره ولا افضل قبل خروجه ومنها ان لا يقرأها
الانبياء والائمة عليهم السلام وانها كعتان هدى للزبد وبقائها بعد ذلك
والسلام وكما انها مشهورة وما قبله وافضل عند المراجعين جعل الله على
ولا يستقبل شيئا من صاوة الاستحارة بالرفع الست وعزها وصاوة الشكر
عند ختمه فغيره ارفع فمع على ما دم في كتب طوائف واختصه في ذلك من سنة
الصاوة للسوق كصلاة النبي صلى الله عليه واله يوم الجمعة على طائفة من
وغيرهم عليهم السلام واما النوافل المطلقة فلا حصر لها فانها قربان كل في
خير من صاوة فمن شاء استقل من شاء استقل **المسألة الثانية** في
احكام النفل الواقعة في الصاوة الواجبة وهي في النفل اما ان يكون صادرا
عن قصد النفل او ان كان علما بحكمه ان لا يكون بعرضه المعنى عن
الافس حتى حصل بسببه افعال او شئ وهو قوله في الدعاء
بين طرفي القنطرة حيث لا يجان لاحدهما على اخره لا بد بالطل الواقع عن عمد
وسوء نية شئ من افعالها او الواقع عن شئ النقص الحاصل للصاوة بنفس الشك
لا انه كان سببا لتلك القصة في عدم جعل الصاوة للاختلال في سبب الاختلال
بالشرط كالظلمة والسهو والخطا وان لم يكن ذلكا كالتراخي والجزالة حتى لا يفرق
الواحد من الجزء الكيفية لانها في صاوة ولو كان الحرف جاهلا بالحكم الشرعي

مطلوبة على السك او مع قول ركعة في ركعة واحدة
فمستوفى وصورة في طائفة من القامات والركعة
الحركة والقدرة ما في قولنا في الركعة والركعة

كالجواب

في بيان ما هو المطلوب في النفل
في بيان ما هو المطلوب في النفل
في بيان ما هو المطلوب في النفل

كالجواب ان الوضع كالاطلاق الالهي والاختصاص في مواضعه فيقعد
الحال على حكمه مما وان علم في ليلة كذا في الناس في السجدة على ما سلف من الترتيب
عن احدا الا ان كان لليلة اذ لم يذكر حتى تجاوز فعله في الشك في شئ من ذلك
لا يلتفت الى تجاوز فعله ولا الى تجاوز فعله في الشك في شئ من ذلك
بعد بان شك في النية بعد ان كثر بعد ان قرأ او شرع فيها او في الركعة
او باعضائها او لا يرجع او في بعد الترتيب في شئ من مواضع في العود اليه
فان لم يجد في عدم اتمامه من السجدة كالحضور في الاختلاف في القيام قبل الاكمال فلا
يعتد بالنفل الا في حيزه وكذا النفل المندوب كالقنوت ولو كان الشك في شئ من
فعله لا يفسد الا في عدم فعله في شئ من مواضع ثانيا بطلت الصاوة
ان كان لا تحقق زيادة الركن للبطالة وان كان هو او من والى في الركعة
هو قائم كركعة فذلك فعله في شئ من مواضع القولين لان ذلك هو الركعة والرفع منه
امر لا بد عليه كزيادة الذكر والطمأنينة والا يكون ذلكا فلا ابطال للوقوع في زيادة
سواء في شئ من الركعة من الافعال لم يذكر حتى تجاوز فعله فلا التفات بعني
ان الصاوة لا يطل ذلك ولكن قد يجلب شئ من سجدة او قناتا او غيرها كما
سواء ولو لم يتجاوز فعله الى ما ولا يجعل للنسي ما بينه وبين ان يصير في ركعة او يستأنف
العود الى النسي في زيادة ذكره في سجدة والتمسك بالنسيين ما لم يركع في الركعة
الاختلاف وان قام لان القيام لا يخص لم كسر لان يركع كما ذكر في الركعة
وابعضها وصفا فاعلم ان في ما ذكر في السجدة ولما جاء في موضع السجدة في الركعة
فلا يعود اليها حتى يقع واسر وان لم يدخل في ركعة فليطعن الركعة كذلك لان السجدة
اليها يستأنف زيادة الركن وان لم يدخل في ركعة فلا ركن للنسي في ركعة

في بيان ما هو المطلوب في النفل
في بيان ما هو المطلوب في النفل
في بيان ما هو المطلوب في النفل

فيكون اخره في حق المانع الركني والحرية باجاءه في التوجه والى بلوغ الركعة وما
حيثان التوجه في الشرح في القراءة فاذ كان كان مبطلا مع انه لا يدخل في ذلك الا
ان البطلان مستلزم لعدم انعقاد الصلوة من حيث كونها لفائدة تبيينها وبين
التي من ثم جعل بعض الاحبار العقادة ركنًا لا يحتاج للاختلاف عند لان الكمال
في الصلوة الصحيحة ونقص من الجزاء المنسبة التي فان لم يأتها بعد اكمال الصلوة الصحيحة
الواحدة والتقدم في الصلوة على عمد الركن والصلوة على النبي والركعة
ومثلها في حق التمسك فان اول باطلا في التمسك عليه ما لو في الصلوة على
النبي خاصة وعلى الخاصة فالأجر لا يقضي ولا يقضي غيره من اجزاء التمسك
على القولين ان الحكم في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في
الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة
وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة
من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة
لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة
الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج
الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب
خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك
عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا
واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان
الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره
مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

انما هو في حق التمسك في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

انما هو في حق التمسك في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

السطر الصادق عليه السلام ويتناول ذلك زيادة المذنب ناسيا نقصانه
حيث يكون قد غم على فعله كالقنوت والاجود خروج الشا في الاصح في ذلك
نقصان وفوق ذلك لا نظر لان التمسك لا يرفع من الحمد في القبول وجوبها
لكل زيادة ونقصان لا يرفع بقا ولا يماخذ ولا يخذلناه وهو من سلة القنوت
لا يرفع القنوت قبلها التمسك في القيام في موضع تعود وعكس ناسيا قلنا
ولذلك في الزيادة والنقصان وانما ختمنا في الاثر قد لا يوجب له
يقول بوجوبها مطلقا في الشا في الاصح في ذلك
النسبة للتمسك على قصد تعيين السبب ان تعدد الاثنا واستغريب المصلح
الذكرى اعتبار مطلقا في غيرها عديمة مطلقا واختلاف ايضا اعتبار
نية الاداء في الصلوة او في غيرها واعتبارها في النية مقارنة لوضع اليد
عليها في التمسك عليها بعد الوضع على الاقوى واجب في سجود الصلوة من
الطهارة وغيرها من الشرايط ووضع اليد على ما يوجب سجودا على
الاعضاء السبعة وغيرها من التمسك والذكر لا ان هذا مخصوص بانها على
الصادق عليه السلام وذكرها اسم الله وبالله صلى الله عليه وسلم الحمد في بعض
التمسك على الحمد في الذكر والتمسك صل على الحمد والحمد لله وبالله و
السلام علينا يا ايها النبي محمد الله وبركاته وانما يحذف ولو العطف في السلام
في التمسك في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود
الاحبار في رواية الصحيحة في التمسك في غير سجود في غير سجود في غير سجود
في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود
لم يرد في ذلك في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود في غير سجود

انما هو في حق التمسك في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

انما هو في حق التمسك في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

انما هو في حق التمسك في الصلوة على النبي بالركعة والنقص في الركعة في الذكر بان التمسك يقضي النقص في الركعة خاصة في التمسك على النبي بالركعة وبدونها لا يقضي من ان الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة من اجزاء التمسك في الصلوة ما يقضي ولا يقضي غيرها من اجزاء الصلوة لصدق اسم التمسك عليه لا في غيره الا ان يحمل التمسك على النبي ودل على بعض هذه الصلوة الاجزاء الاثنان بها بعد ما من باب فاذا قضيت الصلوة لا قضاء الصلوة الا مع خروج الوقت قبل وجوبها في ذلك التمسك بنية الصلوة وجعل التمسك في الصلوة غير واجب خروج وجوبها كان محذور في التمسك في الاجزاء على التمسك في التمسك عليه في غيرها وان تقدم في غيرها على غيرها وان تقدم سببه ايضا واجب المصلح في ذلك الذكر لا في باطلا الاجزاء بالصلوة وجوبها وان كان الصلوة ما لا ماذكر لتكلم ناسيا للتسليم في الاولين ناسيا للتسليم في غيره مطلقا وانما يابط وجوبها للزيادة او القيصرة في الجملة الصلوة لزيادة تسفين

قوله: إني أرى التوراة والفرقان كالزواجر لها فليست قد مضت أو هي قديمة من الكهنة في تغيير نظام الحكم الشرعي المسمى بقوانين

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٥٦
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذِهِ
مِنْ مَوْضُوعَاتِ الْفُتُوحِ الْبَاقِيَةِ
وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ
مِنْ مَوْضُوعَاتِ الْفُتُوحِ الْبَاقِيَةِ
وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ
مِنْ مَوْضُوعَاتِ الْفُتُوحِ الْبَاقِيَةِ

قال الاشارة فان على الاشارة اذا غلبت لم تستقم ففضل ما غلبت
 انك نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت غير هذا بل انما يخص بالاشارة
 عبد الرحمن بن سيار وبل القاسم عنده اذ قاله بقره فاذ ما صليت او لا يعاود في ذلك
 على الثالث فان على الثالث فنعى ذلك على الرابع فلم يضر وان اعتدل
 هناك فاضرب في كل عين ومنت جالس في حيزه فنعى عنه عليه وهو بالخيار ان
 شاملي وكذا فانما انك تكتب حاله او لا تكتب الاشارة على ما في المتن من ان
 العامة لا يحرم على غلبة الظن بالقبضه **قال** الاشارة على ما في المتن
 وحده في الاشارة بين الاثنين والثالث ذلك ذهب الهم وهو الظن في الاشارة انما
 تابعة لاحكامها وان ذهب الهم الى الاثنين يوجب عليه التمسك بكل كبر
 بقوله على اي وجهها انما على الثانية فظاهر وانما على الثانية فظهور ان يكون راجعة
 بان يكون صلوة عند شكك تلتا على التا بقوله وانما على الثانية فظهور ان يكون راجعة
 الهم فخير بين البنا على الاول والثاني في ذلك كذا في المتن بين البنا على الاول والثاني
 وهذا القول مع نفيها لا يوقف على مستند والتمسك بين الاحكام ان حكم هذا
 النقال مع اعتدال وجه البنا على اكثر الاحتياط فيكون نفيها لا يوقف على مستند
 لا من الجائز على الخصوص والهم بيد على التمسك بين الاثنين
 ولا يوجب مضمون وهو ناسبه وانما ان هذه السبل مع السابعة خاصة
 عن موضع الكتاب انما في هذا ان لا يترك الاشارة بين الاشارة خاص
 سواء الاقوال اكثر اعلم **قال** الاشارة لا حكم التمسك مع اكثر الاشارة للشيخ
 اذا عطل باذنه فانه لا يفتقر كره الشيطان فانما يبدان يطاع فاذا لم يبد
 لم يعد للرجوع في اكثر في العز وعمل بالثقل فاذنا وان كان في الغيب

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

لا يفرق بين قولنا ان لا يبدى في كل ركعة
 الا ان يحل على كل ركعة

فان كان ركعة واحدة في كل ركعة
 لا يفرق بين قولنا ان لا يبدى في كل ركعة
 الا ان يحل على كل ركعة

فان كان ركعة واحدة في كل ركعة
 لا يفرق بين قولنا ان لا يبدى في كل ركعة
 الا ان يحل على كل ركعة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

فان كنت اتممت لم يكن عليك شيء وان
 فكرت انك كنت ناقصة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

ولان اختلاف جملة الفقهاء في ترك ما انكر كل بر فان لم يجزوا بالبطون لانظر
كأنه قد وجدوا بين اثنين وثلاثين والآخرين لا يجمعون في تركه للمؤمنين
ولما تعارض إمامنا حكمه كالأول في جميع الجميع لا التباين ولا الفرق بينهما
ولو اختلف بين إمامنا وبعض المؤمنين رجح إمامنا لأننا ذكرنا منهم وان لم يتركه
المؤمنين إلى إمامنا ولا استعمل التمسك بمناه في العكس الطريق بناء على
ما اختاره جماعة منهم للصلح في تركه لم يجمع مع سلامة إمامنا
فالحجج عليه في التمسك بما هو واجب لو كان معروفا لم يتركه في مع الحجج
سقط الحجج وانه كان السامح إمامنا فلا يرب في الوجه عليه آثار الخلاف
في جوبه ما قبله مع له ولان كان لحوط **السابعة** او جابها او على ابنه
محمدا الصدوقان رحمهما الله بحجة الشهور على من ثلث بين الثلث والأربع
فمن لا كنه لا يرضى علمنا في هذا الشأن فخصه ولما احتيل على حاله
منها والاصل يقتضي عدم وفي رواية بحجج من غاوى عن الصادق ع الخلف
وهذا في إمامنا ابدى كل صلوة فالحجج بحجج في صلح دليله انتمتها
مطلوبها وحملت هذه الآية على الذبح في نظر ان الامر حقيق في الحجج
وفيها من الأخبار لا يرضى في الشجر فلا منافاة بينهما اذا اتمت على زيادة
مع اتفاقنا فيما يجبر الصادق لاحتمال النقصان في الظن بالتام لا يمنع النقصان
خلافتين النقصان فان الحكم بالاحكام جاز لم يكن ردها من حيث السند
الفصل الثامن في القضاء بحجج قضاء الفريض اليوم بتر مع الفوات
حال البائع والعقل لظن على الحيض والنفاذ في الكفر الاصلي لحد في غير هذا
بالسنة لانه لا يقطع كما سيجرح بالعقل الجنون فالتقصا عليه الا ان يكون

المؤمن هو الذي آمن بالله
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

سببه بفعل كالسكان من القصد والاختيار وعدم الحاجة اليه بما دخل في الشيء
عليه فان الاثر عدم القضا عليه وان كان فسادا لاختلاف الفقه في الجمع بين حاله
اولا كراهية الحاجة اليه كانه في الذكر بخلافه في النفا فافهم
لافتين مطلقا وان كان السبب في الجمع بينهما في غير ما ذكرنا
وهو لا تطابقا معية ولان لا يملك الاصل فما خرج عن في السلمين من السلم
ما تركه ذلك حكم بكونه كالناسي وان استبعد كذا ما صلا فاستغنى عن الحجج
في القضا الترتيب بحجج لغات تقدم الاول في الاول من العلم في الترتيب
لما في فاعني تبه ونفسه على اليمين في حجج على قولان **والذي**
للي الترتيب في البيان عدم وهو اقرب بحجج الترتيب بينين الحاجة
في تقديمها على من سبق وقته وان كان الغاش تحتها او ليو على الاقوى
ليجب ترتيبها على ما دام وقته ما جاز بين الاخبار التي دل بعضها على الصانع
وبعضها دل على طاعة قد سلبها وان الوقت لها الاصل والاولى من الترتيب تقطع
الاجور لان الناس في سقمها والاولى من الترتيب تقطع
الحجج والعلم في الترتيب في كثير من مواضع وفي بعض كتاب الجواب في الجدل
في الحلال والنقض في ثلثان وهو في ما نحن منقذ في سقوط الخلاف في الذكر
وثالث هو العمل بالظن ان الحكم فان اتقينا سقط الخلاف في الذكر في بعض
رابع وهو وجوب ترك الزنا في حق حجة في صلح فانه الظاهر ان من بين
ظن ان من يحرم الزنا العكس لحوصل الترتيب بناء على تقدم سبق كل واحد
ولما جاز في غير ثلث على الترتيب في الغرب بعد ما انقضاء دعوى فعل التبع
فليما جاز في جميع معارف الخمسة قبلها وبعدها وهكذا القضاء بكونها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في الثاني والعشرين من الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ
 ساقط عنده الفرض المطلوب ولو اصاب اليها ما دونه صارت الاحتمالات سبعاً وعشرين
 وتحسب على اقل ثلاث وستين فريضة وهكذا يمكن بحتم ما من دون ذلك ان ياتي بها
 الواويز مع كيف شاء مرة عديدة يقع فيها واحد يحسب ما يلبه عنها فيخرج فيما
 عدله اثنين وثلاث عشرة في الثالث واحد وعشرين في الرابع واحد وثلاثين في
 الخامس ويمكن في خمسة ايام ولا يلزم بالفرضة الا ان لا يوجع من الفات من طهر
 على اربع وعشرين يوماً او على طهرين او على اربع الفات في الثلث فيجب عليه طهر واحد
 وفي تقدير ما شاء من الثلث ولو كان في وقت العشاء ودين الاداء والقبض ولا فو
 يصلح فيها وثاناً على طهرين الثلث الفات اربع فريضة الحاسن ولو اشبه بهذا الفصل تمام
 فربما يطلق ثلثاً وثاناً فريضة اربعاً وعشرين في ربيع الأول فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثاني فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثالث فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الرابع فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الخامس فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السادس فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السابع فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثامن فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع التاسع فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع العاشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الحادي عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثاني عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثالث عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الرابع عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الخامس عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السادس عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السابع عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثامن عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع التاسع عشر فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع العشرون فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الحادي والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثاني والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثالث والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الرابع والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الخامس والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السادس والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع السابع والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثامن والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع التاسع والعشرين فيبقى له ثلث
 فريضة اربعاً اياماً او اربعاً وعشرين في ربيع الثلاثين فيبقى له ثلث

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is written in a dark ink and is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The script is highly stylized and difficult to decipher, but it appears to be a form of shorthand or a very fast cursive. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

[illegible]

الارض مرموج بالواد وان لا تفعل كما فعل الاله
والكنعان علم انهم موجودون فليس
من دون انفسنا الخ واليهين والخ
الارض مرموج بالواد وان لا تفعل كما فعل الاله
والكنعان علم انهم موجودون فليس
من دون انفسنا الخ واليهين والخ

وہیں

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وجد السائر في الوقت في خارج محراب فبغى غشاوة وهو المستخرج للعبادة
 كالتيتم وهو بعيد لوقوع الصلوة بخروج الأثر فلا يعقب القضاء والصلوة
 مع القدرة لا بد منها نعم روى عثمان بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لم يركب
لا ثوب ولا خلع الصلوة في وليس يجد ما يلبسه كيف يصنع قال لا تتركها
 فإذا أصاب ما غسلك وأعاد الصلوة وهو مع ضعف منك لا يلبس على طاهر بل هو
 استباح لك لا التيم ويجب قضاء النفل التي لم يركب أي لم يركبها أو لم يركبها
 أن من تركها غلاما لا يركبها في الله تخفها من أن مضى السنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وآله من النفل انصرفت عن كل ركعتين بعد أن يخرج عن كل أربعين ^{عليه} وأن
 يخرج من صلوة الليل بعد عن صلوة النهار بعد قال يخرج من كل يوم بعد القضاء الفضل
 من الصدقة ويجب على العبد هو الولد الذكر قبل كل ولد مع فقده قضاء
 ما فات أباه من الصلوة في مرضه الذي مات فيه وقيل ما فات طائفا وهو لحظ في
أنما الدرر قطع بقضاء ما فات من كل مرض والسفر والمرض وما ذكره عثمان مع ذلك
 عليه وعلى غيره عند أبيه من ثقل عن شيخه عبد الله بن فضال للصلوة في السنة
 ثلاثة أقوال بالزوات بدل بالاطمئنان على الوسط والموافق للأصل والمتأخر
 هنا وفضل الصلوة على غيره الوجه الجريش ما ذكره أبا عبد الله القمي في حديثه للصلوة
 بالبر عن الأثر ونحوها من أن لا قرب ولا يجلب القضاء عنهم على الدوام في الثماني
 وأروا في الخلق في بعضها ذكرا رجل في بعض البيت يمكن الطلاق على القيد
 حضوره والملك الحالف للأصل ونقله الذي عن الحق وجوب القضاء
 عن المرأة في غير البر أن أحد ظاهر الروايات وجوب القضاء على الرجل على التمثيل ولا
 فرق على الغويين بين طاهر والعبد على الأقل وهل يثبت له كما لا يؤمن من
 في الزكاة وما يجب القيد طاهر المرأة والصلوة من العبد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الطلاق العفوي على مثل ما كان
تقسيمه الصلوات على

ويعني انما هو الذي لا يوصف بالصفات والصفات هي التي
تكون في الوجود والعدم والعدم هو الذي لا يكون له وجود
والوجود هو الذي يكون له وجود والعدم هو الذي لا يكون له وجود

فانقسم من الغلبة
الارواح الى

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

بشأنه تحت طين فان التوت اع من غيرنا لعل ان الحليم الوداد في ذلك صحيح باختلاف
الحكم فيعتبر العمل بهذا التوت بين الاحباب خصوصاً المتقدمين ومن خالف
حكمه في بيان الحليم بالبناء لا يستيف وفيه ان البناء على الشيء يستلزم سبق شيء منه
يلحق عليه لكونه لما فيه من الالام والقرع فاعلم ان لا يكون الاستيفاء فلا يلزم
عليه ولا يحتاج بالاستيفاء مصادره وكيف تحقق التلازم مع وجود النص بخلافه
والاحكام والادلة على قطع مطلق الحديث لها خصوصية بالخاصة والاسرار اتفاقاً وهذا
فيما عدا النص الصحيح ويصير مع الير وهو كان في التخصيص نعم هو غريب لكنه ليس بلام
للنظر فقدمه وحجاً قطع الصلوة والبناء على ما في من ان الاستيعاد في موضع
الثالثة في تحصيل القضاء استحباباً بامره او كونه من الغنى والافضل على فدية الزيادة
قضاء الغرض وان لا يكون لا يستغنى عن كل ما يشك في الحق وعدم منسفة
يضطر اليه ويغفل عن رفعه على خوف ذلك فافهمه بالتصنيف جماعة وفي كثير من الاحاد
ولا يعلم الا ان جعله على الاستحباب للوكيل طريق الجمع بينهما وبين ما دل على اتق قطعها
ولو كان الغايت نافذة لم ينظر بقضاءها مثل انما في قولنا من ليل او غدا بل يقضي بآفته
التي اثارها بالاعتكاف لان الله تعالى جعل كل ما خلفه للآخر ولا يملك بالبيعة والبيعة
للعقود والعباد وذهب جماعة من الاحباب للاستحباب المأثلة استناداً الى رواية
يلجفع عن الباقر عليه السلام افضل قضاء فاقول قضاء صلوة الليل بالليل وصالوة النهار
بالنهار وغيرهما وجمع بينهما بالحمل افضل والفضيلة اذ عدم انتظار مثل الوقت
في مسانعة اللحية وهو فضل كالجانب الذي ذكرى وهو يؤخذ بافضلية المأثلة
اذ لم يرد الاصل الا في دليله والظاهر في باقي نسخ استحباب التعجيل والعباد بكثرة
الاولا خاليتين عن الافضلية فيجب ان المأثلة لم تكن في غير زمان اذ هما الجواز

انما هو ارادة بالبركة والصلوة والبناء على
المنسفة انما هو ارادة بالبركة والصلوة والبناء على
المنسفة انما هو ارادة بالبركة والصلوة والبناء على

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

الاحكام والكيفية الذاتية عليه وقد بينا ما اخذ في كتاب الذكر على ما وجد فيمن
الاحكام وحدها نحن ما فيه في شرح الارشاد واستدلالنا في ايضا للعباد ذلك
على الترتيب على الكيفية طريق الجمع نعم يعتبر عدم اضراؤها بالبركة ولا فرق
بين ذوات الاستحباب وغيرها **الفصل الثاني** في مقصود سفر
اجماعنا من جهة على الامم للنظر في حجة شريفة لا يثبت اجماعاً ولا يثبت
بالنظر في حجة شريفة لا يثبت اجماعاً ولا يثبت اجماعاً ولا يثبت اجماعاً
النظر واستدلالنا في العمل بالشيء صلى الله عليه واله والجماعة لا يدل على التخصيص
ينبغي ادل على الاطلاق سالماً في الواقع كونه تبلغ العشرة اشهرها صلوة ذات
الرقاع فلذا لم يرد عنهما طائفة من الجماعة ولا يثبت اجماعاً ولا يثبت اجماعاً
لكنه السامان او قوم بحيث يقيمهم كل فرد العدة وحالة اشتغال الاخرى بالصلوة
ولكن لم يتساوى اعدا او كون العدة في خلاف وجهه القبلة اما في غيرها او
من لم يجد جانيها بحيث لا يمكنهم القتال مصلين الا بالآخر او عندما في
جفتهم مع وجود جليل يمنع من قتلهم ولا يشترط ان تكون العدة ذات
مخاف حجة عليهم حال الصلوة فلو امن صلواتهم بغير تغيير يذكرها في كونهما
وتشعاره من الحق في دواع وهو عدم الاحتياج للزيادة على فتيين لاختصاص
هذه الكيفية باعداد كل فرد وكيفية يمكن الغناغرة في الغرب مع اجتماع النص
يصالحون صلوة ذات الرقاق سميت بذلك لان القتال كان في موضع جليل فيه
حاجة حرة ومفر من كماله لان الحاجة كانت ملحقة فاعلموا على اجمالهم
الرقاع من جليل ومفر من كماله لان الحاجة كانت في الوهم اهل وقيم
بجفاعة فتشقت احكامهم فكانوا يلطون عليها لئلا يلقوا ام حرة كانت

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

من ان دور که از کمال است و در آن زمان که
از دور که از کمال است و در آن زمان که

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فغير الكل لكن على وجه الكراهة عند الأكثر حتى يرد عند بعض الامم بالانصات
لسامع القرآن وامامهم عدم سماعها وان قل فاشتهر الاحتجاب في الامم والاحوط ان
لزم سماعها وقيل للجهل بالسيرة والسير في المشهور كراهة القراءة فيها وهو اختيار
المصنف في ما كتبه ولكنه هذا ذهب الى عدم الكراهة والاحوط المشهور من الاحتجاب
من لم يقرأ القراءة وجوبا واحتجابا كطاهره هو لاحتياط وقد روي في الصحيح
عن الباقر عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من قرأ خلف
امام ياتر بعد علي بن ابي طالب يجب على المأموم بنية الائتمام بالامام المعين
بالام او الصفة او القصد الذي في قوله اخرجوا اقتدى باحد هذين او بهما وان
اتفقا فلا مخرج والوطا يقتضيه بطلان ذلك كان اهلها اما الامام فلا فلا
عليه بنية الامامة الا ان يجب الجماعة كالجمعة في قوله يخرجون الى حرم المأموم في
اتناء صلواتها بقليل متقربا ويقطع النافلة اذا حرم الامام بالفريضة وفي بعض
الاجناد قطعها متى لم يمت الجماعة فلا يكملها بالفريضة بغيرها السمع وقيل
ويقطع الفريضة ايضا والصلوات اي في الجماعة في جميع الصلوة وهو قوي
قطعه بالنسبة الى ان يكون اليان جميعها كالنافلة وانما يركعتين منها
حسن الجمع بين نصية الجماعة وترك ابطال العمل هذا اذا لم يخف العوق ولا
قطعهما بعد النقل الى النقل الى كان متجاورا لركعتين من الفريضة في الاستمرار
العدول الى النقل خصوصا قبل ركوع الركعة الثانية والركعتين الثالثة وجها من

[illegible][illegible]

۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵
 ۱۶۴۶
 ۱۶۴۷
 ۱۶۴۸
 ۱۶۴۹
 ۱۶۵۰
 ۱۶۵۱
 ۱۶۵۲
 ۱۶۵۳
 ۱۶۵۴

وفي العقم

وفي القطع قوله نعم ينقسم الى الفريضة امام الاصل مطلقا احتجالي في الحج والاداء
 بعد الركوع بان لا يجتمع مع بعد الركوع في جهة واحدة بعد الركوع ان لم يكن ولم يكن
 طلبا لاداء الركعة بغيره كما استأنف الفريضة كما ان بقى الامام ركعة اخرى ومنه بعد الركعة
 تسليم الامام ان ادركه في الاخيرة بخلاف ادراكه بعد التجرؤ فانه يجلس معرو
 يشهد مسجدا ان كان يشهد بغير صلاته وانما تجزئه ويدرك فضيلة الصلاة في
 الجملة في الوضوء وهذا ادراكه بعد الركوع وبعد التجرؤ للامام وليس الاكلا الفريضة
 ولما ذكرها كفضيلة من ادركها من الصلاة الفريضة وما لم يستمر في الوضوء فانما
 لان فرغ الامام اتمام الصلاة معه في سجدة واحدة من غير استئناف الصلوة
 انه يدخل معه في امير الاحوال فان زاد معه ركعة استأنف الفريضة ولا خلاف في
 زيادة سجدة واحدة وجمان لمحو طمها الاستئناف وليس كذلك الركعة
 قطع الصلوة بغير التاوبة لاختياره واجب على المأموم للتاوبة لاهامه في
 الاحوال الجلاء بمعنى ان لا يتقدمه فيها بل امان ان يتأخر عنه وهو لا فضل في
 يقاوم لكن مع اللقاء تقوى فضيلة الصلاة وان تحت الصلوة وانما كان
 مع للتاوبة اما الاقل فقد قطع المع بوجوب للتاوبة فيها الصلوة في غير مطلق
 هنا بما يشهد بعدم الوجوب في موضع الفريضة في تكملة الاحرام بغير تأخير
 فيما قلناه ان سبقه لا يتقدم وكيف يجب للتاوبة فيما لا يجب بماء ولا امام
 لمجاء مع لجام عليه بافعاله وماذا لا لوجوب للتاوبة فيما لا يقاوم
 للمأموم على امام فيما يجب فيه للتاوبة ناسيا لذلك ما فعل مع الامام وما فعل
 بانتره فيمر على حاله حتى يخبر الامام انتمى لاحق اثره للتاوبة لذلك التاقي
 او حتى تها من قبله بطلان الوعد وبطلت الزيادة وفي بطلان صلاته الناسي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

وَقَدْ رَأَى مِنْ مَجْدِهِ ظُلْمًا
فَكَفَى بِالْعَبْدِ مِنْ أَجْدَانِ

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

أما الزكاة فقد اختلفت في تعريفها فمنها من قال هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

الآن نقدر جاهل الأديان الجاهل الآخر فنفرد عنه بعد تمام معارفه كما قد علمنا
خاصة بما علمنا ولا يتعاسا ولا للو في اللسان كالانفع بالثلاثة وهو الذي يبدل حقا
نوعه وبالثلاثة من تحتها الذي لا يبين الكلام والمعامات والمعامات الذي لا يبين
تأدية الطرفين بالتحقق أما من لا يبلغ أقدارها الطرف لأبدا أو يكره فتكون لهامته
بالمحقق خاصة في دفع الأذى من الأذى وتناحوا وتحتاج للمأمون وهو الأجود أدا
ولتقانا للقرعة وتغير الحكام خاصة إذا كان أقل حفظا من تادوا وأما الحفظ
فان تادوا بينهما فالأحق بالحكام الصاوية فان تادوا بينهما فالأحق بغيرها واسقط
للمس في الذكرى اعتبارا بالزكاة من غير أن يبين كمال الصاوية في الزكاة لا يبين فيها أكثر
منها كما في نفسه ههنا مع قول الحقول فان تادوا في الفقر والقرعة فالأحق
هجرة من جاهد الجهاد في الإسلام هذا هو الأصل وفيه ما تادوا في الفقر والطلب
العلم وقيل الأصل في الصاوية من الفقر الحقيقية لها مطابقة لتناصا في الأخذ
الفاصلة والكالات النفسية خلاف الفقر في السادية وقد قيل إن الجاهل والقسوة
في الغداوين بالتشديد لا حذفت الصاوية في فقره أو من قد صيرت هجرة
على غيره فان تادوا في ذلك فالأحق مطلقا في الإسلام كما قيل في غيره فان
تادوا فيه فالأحق بهما لأنه على يد عبادة الله تعالى أو ذكر الله تعالى
على الصالحين بل على الله على الشريعة عبادة ولم يذكرها ههنا مع الحاجة لعدم
صالح لم يحججه وجعله في الله وجعل الله بعد الفقر إذا بعضهم في الحاجات
بعد ذلك لا في الأوسع ثم القرعة وفي الله وجعل الفقر بعد السجدة وبعض هذه
للحاجات ضعيف لا يشبه كماله ولا هو إلا ما كان في السجدة في خصوص ما من السجدة
لجميعه أو كان صاحب المال من الفقير وصاحب المعادة في إيمان في الفقر

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

من جميع من ذكر في هذه النشرة سياسة رامية لتبسيط ذائقة فلو أنفق الفقير
ذات الكمال لا يتوقف أولوية الرب على حصوله بل ينظر في ما يربح من الربح لأن يضيق
تيسر في وقت الغضلة على اعتباره ولا فرق في صاحب الزكاة بين المال والعين والمنفعة
وغيره فالمستفيد من الحق هو المال الذي لا يربح المال والمنفعة فالأحق في ذلك
تكون لهامته لأجره ولا يخرج من الأذى غير من لا يصف بصفته المخرج للمال على الكثرة
جماعة قد تقدم **كتاب في زكاة** ونصوله البعد **الزكاة** يجب زكاة المال
على البالغ العاقل فلا زكاة على الصبي والمجنون في الفقيرين لجماعة ولا في غيرهما على
أحد القولين ثم يجب كذا القول الذي أوردناه من الفقران اجتماعهما في الجاهل والمجاهل
فالجيب على العبد ولو قلنا أنك لا تعدم منك من الفقران الجاهل عليه وان أذن للولي
لنزل ولا فرق بين القن والحر واما الولد والمالك الذي لا يخرج من شئ إماما من
يقبض فليس يجب في زكاة بل في زكاة من الفقر في أصل المال فلا زكاة على
المسوق منه في مال الرهن على ما يمكن من ذلك ولا يصير نادرا للصدقة بعينه مطلقا
أكثر نطاقا من الجاهل في الفقر على الفقر عليه بالنسبة للأصل أما التنازع في
ههنا أقره كالمقصود في الفقر والمجاهل إذا لم يكن غلبه ولا بعضه في ذلك
فالجيب العبد أو ما لا يستعان ولو بطاله أو غلبته بضال أو ما يثبت في قبضه ولو كان
في الأقسام الجاهل يتعلق بالفعل السابق في زكاة ذائقة في الأقسام الثلاثة
الأول والبقر والغنم فانها من غراب يخاف بقدر وجاوس ومغرم وان كان
البدة جاهل في ذلك ولان الأول أموال العرب والعائلات لا يدخل في خطة زكاة
ومنها العلم والشعر وغيره في ذلك فالزكاة في الفقير والغني والغني في زكاة
فيما يثبت الأرض من الكيل والموافاة واستثنى الفقير من الفقر وهو حسن
في حديث علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قالوا في الناس من غراب وأعراب وقبائل عربية وقبائل عربية وقبائل عربية

الزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...
والزكاة هي ما يخرج من المال من غير أن يغيره في نوعه أو مكانه أو زمانه...

حيث قال غير بدون الماء وشبهها في الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
باعتبار لفظ لابل حيث ذكرنا في الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
لجنس يقع على الذكور والناث وهذا أقرب مما ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

استقام الثالوثين وفي مال النجاش على الأثر في رواية وثق في جميعها ابن أبي عمير في الاستدلال
بولاية حملها على الاحتياط في الجمع بينهما من مادل على السقوط في ثلاث تحليل السائمة
غير العلوقة منها لالاء في مقدمه كونه ديارا لأن كل واحد منهما من الأهرس
للأصل أو قومه وإن زادت عن عشرة دال على من العتيق وهو الذي يربى من الطرفين وحيثما
عن غير ماله كان دعى الطرفين وهو الذي يربى بكره لوالدهم من طرف الأم وهو المحيى
أم طرف الأب وهو الذي يربى على النشأة أم البزقون وفيه جامع السوم
يكون عموما ولا يخلص الولد من كامل ولوبا في تركه كمنصف اثنين وفيه ما خلاف
والصحيح على الاستدلال في غير ذلك مما يجوز كونه اختيارا والاحتياط في
في الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر
حسنة منها كل واحد حسن لابل في كل واحد من النصف لغيره فبمعنى أن يجزى
ينادون حسن فلا بلغت حسنة ففيها شاة ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ عشرة ففيها
شاة ثانياً ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ خمسة ففيها ثلث شاة ثم لا يجزى
عشرين أربع ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ خمسة ففيها ثلث شاة ثم لا يجزى
هنا بقا النصف شاة لابل الدابة وشبهها الغنم ثانياً في الشاة ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ
طرحه ففيها بنت تحاض بفتح اليم أو بنت مأمرة شاة أن يكون ما خصها الوفا
وفي ما دخلت في السنة الثامنة فربت وتولدت ويمنان بنت لبون بفتح الهم أي
بنت لبون ولو لم يولد لها لصاحبة وسمها ثلث سنين لا أربع فاستحق الحمل الكامل
ثم لا يجزى سنين بخمسة بفتح الجيم والذال اسم أربع سنين الحسن قيل
سميت بذلك لأنها تجد مقدم اسمها أي تسقط ثم تستد سبعون فبنت لبون

هذه النصف جميعها بين عملا والحد كالمقلد جماعة منهم ائمة من المعبر
سور النصار استأدى قال ابن أبي عمير لا بد من عقيل أو غيره استقامه
وأوجبنا بنت الخاضر في خمسة عشر من المائة وثلثين في الجوز والتمت
بأنه أكثر الاحتياط من غيره

بنته على إذا كان من غير ماء من الزنا فبنته على
بنته على إذا كانت بنته عشرة وراحم بالعتية
مما كانت لابلها غير عشرة قال

فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

لابل في النصف الذي يربى من طرف الأم وهو المحيى
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر

الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر

حيث قال غير بدون الماء وشبهها في الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
باعتبار لفظ لابل حيث ذكرنا في الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
لجنس يقع على الذكور والناث وهذا أقرب مما ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

استقام الثالوثين وفي مال النجاش على الأثر في رواية وثق في جميعها ابن أبي عمير في الاستدلال
بولاية حملها على الاحتياط في الجمع بينهما من مادل على السقوط في ثلاث تحليل السائمة
غير العلوقة منها لالاء في مقدمه كونه ديارا لأن كل واحد منهما من الأهرس
للأصل أو قومه وإن زادت عن عشرة دال على من العتيق وهو الذي يربى من الطرفين وحيثما
عن غير ماله كان دعى الطرفين وهو الذي يربى بكره لوالدهم من طرف الأم وهو المحيى
أم طرف الأب وهو الذي يربى على النشأة أم البزقون وفيه جامع السوم
يكون عموما ولا يخلص الولد من كامل ولوبا في تركه كمنصف اثنين وفيه ما خلاف
والصحيح على الاستدلال في غير ذلك مما يجوز كونه اختيارا والاحتياط في
في الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر
حسنة منها كل واحد حسن لابل في كل واحد من النصف لغيره فبمعنى أن يجزى
ينادون حسن فلا بلغت حسنة ففيها شاة ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ عشرة ففيها
شاة ثانياً ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ خمسة ففيها ثلث شاة ثم لا يجزى
عشرين أربع ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ خمسة ففيها ثلث شاة ثم لا يجزى
هنا بقا النصف شاة لابل الدابة وشبهها الغنم ثانياً في الشاة ثم لا يجزى في الأيدى لابل يبلغ
طرحه ففيها بنت تحاض بفتح اليم أو بنت مأمرة شاة أن يكون ما خصها الوفا
وفي ما دخلت في السنة الثامنة فربت وتولدت ويمنان بنت لبون بفتح الهم أي
بنت لبون ولو لم يولد لها لصاحبة وسمها ثلث سنين لا أربع فاستحق الحمل الكامل
ثم لا يجزى سنين بخمسة بفتح الجيم والذال اسم أربع سنين الحسن قيل
سميت بذلك لأنها تجد مقدم اسمها أي تسقط ثم تستد سبعون فبنت لبون

هذه النصف جميعها بين عملا والحد كالمقلد جماعة منهم ائمة من المعبر
سور النصار استأدى قال ابن أبي عمير لا بد من عقيل أو غيره استقامه
وأوجبنا بنت الخاضر في خمسة عشر من المائة وثلثين في الجوز والتمت
بأنه أكثر الاحتياط من غيره

بنته على إذا كان من غير ماء من الزنا فبنته على
بنته على إذا كانت بنته عشرة وراحم بالعتية
مما كانت لابلها غير عشرة قال

فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

لابل في النصف الذي يربى من طرف الأم وهو المحيى
فإنما ثبت لازم لها وكذا في الغنم باعتبار لفظ الغنم حيث ذكرنا في زكوتها ثلث وأربع وتوكل الله

الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر

الزينة والنفقة والمهر لهما في جميع الأحوال والخصاب وهو الذي يربى في
بالوعد في وجوبها أو وجوب قدر مخصوص منها فنص لابل التي في غير نصا بأكبر

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

قال ابن ابي عمير في الزكاة والصدقة...
والفقيه والحجة وشراء الوهب والصدقة...
والفقيه والحجة وشراء الوهب والصدقة...

ان من اشترط الجنب الكبار...
منع من ان يشترط الجنب الكبار...
منع من ان يشترط الجنب الكبار...

من الواجب على الاقوي...
من الواجب على الاقوي...
من الواجب على الاقوي...

الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...

الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...

لو جوب جاعا...
لو جوب جاعا...
لو جوب جاعا...

من الواجب على الاقوي...
من الواجب على الاقوي...
من الواجب على الاقوي...

الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...
الزكاة والصدقة...

Handwritten text, likely a signature or date, written diagonally across the bottom of the page.

مع صدق لا خفاء ولا علم قدرة جلاله لا تقصير
بالزائد ولو قلنا ان محققا كون جميع معارف

البراة صدقة على الظاهر حنا في وجهه
من حبه بعد ذلك بحسبه ولو تميز لنا الملك
السالم

من جهة بعد ذلك بحسبه ولويس في ذلك
الباب الحادي عشر في بيان ما
 اخذوا من الزعماء والمدح والثناء
 في ذلك على ما كان عليه انزوا واقتضى على

ثم عليه ولو كان عليه انوة فاقطع على الا
ثم ام لا
ابو فلو كان كذلك عرفه لئلا كان فان اعترف
من رابع وعشر فبان اعترف به والاف

من ايام وغيره فان اعترف به والاف
 ليعرفه عليه بحسب السبب
 من اجل ان يكون له عذر

عن التوراة سلمت اليه صفة اخام
والوحي ان لم يكن عليه اذ الامام

الملك ملكه وهو من الملوك على الاقوي

الاعيانة وهو غرط الماء على الاقوي
اعينا اوقية والرادا اليها المتف
والصافي البيان مع قطعها بالاكثنا

الآن جميع الزباني عن الزنا عليه السلام

المزق والاعدن لذلك يشترط طوله
القفه فيه مع خروجه بدني غير صحيح

تبدیل به صورت دیگر

10

والله اعلم بالصواب

بالتشبيه هناك خبر المضاف الثلاثة قبل المضاف التي يومها على تحصيله من جهة

يعبى الصاب عليها طاع في تمام النجاة والاعتصام بها في الخلافة

يعجز الجاهل البصير عن طاعة الزمان ولو كان الزمان معاً والدم يعتبر العلامة عليه
الأعرج في اعتبار النفع ورجحان جوده اعتباراً في الكثر والمحدث دون
القديم

وفاء للعالمين واشتد لجماعة القسرين بالعبادة والعبادة والعبادة
 التي المنقولة اليه من سلفه انقلبت اليه فشر او غير ولا تضمن بعض الخجبات المفقودة من سلفه

لفظ الشراوس كانت متماثلة الحس المقنونه عنو حيث يقع بيها عالم الاسو العزف
 سيمون شيا نازار العزف ونا الويه واما
 العزف من قسم العزف واما الويه من قسم العزف

المصنف في اللغة العربية

وَجَوَّاهُ الْخِزْيَانَةَ وَعَلِيهِ الْحَمْدُ فِي الدُّرُوسِ وَالْأَوَارِغِ وَالنِّبَاتِ وَالْإِسْقَاطِ (٤)

[illegible]

كتاب العقيدة والبيان وسائر النسخ والمساخر من النسخ والتقدم
 في سنة ١٠٠٠ هـ وأما بعد هذا المدة للوقت عن الباقي وأوجب الصالح

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

فقد استعمل على اوجبة الخراج له من ارض اوراق الخبيث للشيخ من الحرم فادار الفقيه في رتبة صلح به ٥

۱۰۰

[illegible]

هذه القضاة ان كان من بين من قبله اهل العلم والادب والدين
 بعد جاعة ان لا يردوا الا في اربعة اشياء: التي لا يقبل على الجور
ولا على الاصل من المريد وجوز القضاء خاصة هنا حتى مطلقا الاستناد لا الاصل
 بخلاف السابق وبما في الثاني من كون الجور عدم الطلوع حجة شرعية
 كذا في غيره فلا يجب القضاء معها بخلافه قوله ما شرعنا من القضاء لو
 لم يجر الخلاف فيها الا قضاء من غير الثاني بعد الاول للتعليق الذي بناه على
 من جاز القضاء الكثرة ما لم يظهر للواقعة فالام خاصة نعم لو كان في هذه السور
 جاهلا جاز التعويل على الجواب للام في حكم الجاهل وهو حكم ان لا يظلم الامراء
 حجة بقرينة قوله ارجع له فاقمع مع عدم قصد الامنا ولا اعتياده ولو قصد
 للامراء وحضر مع الاعتقاد لا يضر عن الاستعانة به او المصلحة وما في
 حسن كونه من ان الاعتقاد بغير قصد الامناء كاف والافق الاثبات هو
 ظاهر في ذلك ومن التنازع للقضاء مع النظر في الجور مع عدم الوصفين للشخص
 فاقول له القضاء كونه من الغش في العود من الاستعانة بالحكمة وغيرها
 والافق عدم القضاء بغيره من الغش وان اثم اذ الدلالة للتجريح على الغش
 لا في الغش الا في الامع النص عليه كما تقول في الجور وتطابقها ولا يخرج من الجور
 بل هو الاثر الاثر وعدمه وتكرره الكثرة مع فعل جميعها تنكره ولو
 مطلقا ولو اليوم الواحد ويحقق تكرره بالعود وبالنزاع او اتفاق الجور
 على واحد والاكوار الشرب غير ان ادخل التنكر بين الفعلين فان تنكر الجور
 والوقت فاختلاف الايام وان لم يظن ايام الا يمكن كذلك بان لم يظن
 في غير الجور والوقت وليس محل التنكر في فعله على الشهر من التردد مطلقا
 وللغضب لجاء احواله لعدم السبيل للوجوب لعدم السبب المتعاض

مقارنتها للعبادة التي هي دائما اختاره فيها العرفان جماعة تختم ايمانها بالاول والآخر
 القادر فان الطامع لا يعلم الا بعد الوقوع في شدة اليأس وفيه وفيه غير القادرة العز
 وبها يظهر الاتقان اليه للتعليق في الزمان العبري يكون بعد تحقيقه لا قبله لا بعد
 كما ذكرناه ومن ترجمه للمعنى في الدرس في بيانه انما هو في الوقوع فيه فانه جعلها
 مقارنتها للعبادة التي هي دائما اختاره فيها العرفان جماعة تختم ايمانها بالاول والآخر
 فيه والاشيا على الياحي فيها لا الزوال عن كونها مبتدئية ولكن يجب
 بعينه ذكرها فانها هي عام بلط الصبر وهذا في شهر رمضان في العزم
 للعين اما غير ذلك كالتفكير والكتابة والخطاطة فيجب فيها قبل الزوال وان
 قبله عبادا في الوقوع في الظن والاعمال المشهورة في ذلك في قاربتا منها
 فيه في العزوب وهو حسن بحيثرة للمعنى في الدرس والمشهور بين القدماء الاثنا
 ينية طاعة الشهر شهر رمضان على الرضى في السبل الرستانية الجماع وكان ايضا
 الشيخ رحمه الله دعا قسم من الناس من الحق في العز والعلامة في الاستدلال بها
 ولحده والاداء هو لها الكمالية اذ هي ثابتة على عباد العز والعبادة
 وبه يترجم ايضا في شرح الارشاد في ذلك بين اختيار العز في الاولوية وقد عدا عنه في
 بالوصف نظرا لا لوجوب عبادته ولحده في تسوية جواز تفرقه اليه على انصاف
 عند الصيام فانه قطع جواز تفرقه على الصيام في الوقوع وان نوع الاستباحة
 المطلقة فضلا عن بقائها في ذلك العضو من فرق بين العبادات وحصل حتم
 بعضها كما قبل الاتحاد التفرع في جواز تفرقه في الوقوع في العز والعبادة
 في غير الاولى للفتاوى العبادات وهو مني وانما الاحتياط بها في بين يديه
 وقع والنية لكان يومه مشكيا عند الصيام في الاعوان حية في الكرامة والاداء

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الرسالة هي موضع كتب فيه المرتضى في اللغة هذه الرسالة
وباعتها أهل الرس وقع لهم بعض الشبهة في جوابها
المقدمة رضى الله عنه وعرضوا عليه فكتب هذه
الرسالة في دفع شبهاتهم

بنیاد

الاحيط

[illegible]

فلو عدل من فرض الموضع فيقول
 الزمان لا دلالة له في الزمان لكان لا
 المتعدي ولا له بعد الزمان ولا
 برصانته ولا له قبل ولا بعده
 غير معين الى المستقبل فوجاه من زمان
 بالمتعدي نحو زواله من قبله
 محل البنية باق ودرجته

طاع اولم يتبع وسوا وكان عدم الشيوخ لاجل انهم
 ادلا وسوا وكان الشهدان من خارج
 البلد ولا يدخل البادية من غيرهم من البلد
 مع الحضور ان هذا لا يبلغ الا من خارج
 البلد فقط

[illegible]

وَيُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّ سِرَّهُ لَكَبِيرٌ وَلَعَلَّكَ تَلْمِزُكَ

اذا كان في سورة يجب قصر العدة كما اذا كان اول الخروج قبل الزوال حتى وزجده من بعده بحيث لا يسع زمان الصلوة او يخرج بعد الزوال من غير سقوط الزمان للصلوة فان في هذه الصلوة تقصر العدة قطعا مع انه لا يجوز قصر الصوم سلكا

مجلس علمیه و تحقیقات
تاریخ و جغرافیه
شماره ۱۰۰
شماره ۱۰۱

لما امكنه ذكركم لم يصر الصلح بالامادة في الوقت خاصة للض والتي يناسب حكمها في هذه
 في عدم الامادة لغووا وقتا ومنع تقصير الناس في دفع لكم عند وان كان ما ذكركم اولى على
 من الامادة

لهذا لم ينفع ذكرهم لمصر الصلوة بالاجادة في الوقت خاصة للفق والفتى يناسب
فيهم الاعادة لغرض رقة ومع قصر القاسي في موضع الحكم عند وان كان ما ذكره اوله
الحال في القاسي في انشاء التماسا فلهذا انما قلنا في الصلوة قصر الصور لا رقة
وقر بعض الحاشية في بعض النواحي ضعيف لان في قصر الصور طريق في مال والى
والثالث وجوب القصر في بعض النواحي ضعيف لان في قصر الصور طريق في مال والى

بنيته في الشعر **الباسية** الشخان ذكر وانثى الخرج عن الصوم اصلا ومع شنف
شدية فذا ياب من كل يوم ولا تضاع عليه القدر وهذا مني على الغالب في شعرها على
الاول لا تضاع فيعدان والا فلا وفيه قد رها على الضارب وهل يحجب الغنية بعد قطع
منه في الدير من الاقوى لقما الخرج عن الصوم اصلا فلا وفيه ولا تضاع وان لم يضاعف
منه في الدير من الاقوى لقما الخرج عن الصوم اصلا فلا وفيه ولا تضاع وان لم يضاعف

شديدة لا تتحمل مثلها عادة فلعلمها القديمة ثم ان قدر على القضاء وجسد الجود وما اختارها

والقدر في الأصل فاعلم ان المكان المجمع ولو لم يكن عوضا عن الاعطاش اريد ان

القدرة والأصل بقية القدرة المكان للجمع ويجوز أن يكون عوضا عن الخطا لا يبدل من

القضاة ووزراء العظام من نعم الله وهودا ولا يرى صاحب ولا يتكلم من تراشه للباب أطول

التمسار لما يؤمن من بؤمه كذلك يقطع عنه القضا ويحبب عليه الضيق عن كل يوم عبد الله

بعض النسخ وأما ذكره هنا المكان حيث أن الأرض مما يمكن من العادة بخلاف **الصحاح** وهو

مع الفضائل المأخوذة من الأثر في تقريب ما قد ورد في قطع في اللغات

مع انضمام العديد من الفصائل الاخرى الى جبهة التحرير مما قد يوسع دائرة النفوذ
يجمع ان يريد ان يوسع من نفوذه في كل من ليبيا والجزيرة العربية من بين

يحملان بغير إذن القضا من غير ولاية عامود هب لم يحو له ان يملك اوين بل
 على ما كان من عادة قاتله فيضطر ويحبب القضا حيث يمكن كالمريض من غير ولاية والا

عن يمينه مرة واحدة في كل يوم يجب القضاء حيث يكن كالمريض من غير قلة ولا كثرة
الحركة كالشبه جملتين مع الفخا والسوا وحى العذرة مع الشقة

الشيخ يسقط عن خدمه الغر السماسا ويحب العزيم مع الشف
الام المارة والاصوة القامة الام. اذا خاف على الولد ينظر ان

السابعة الحامل المقرب للرضعة القليلة اللبن إذا حاقها على الولد تضطرب

خالف الأصل على محل الوفاق والتعديل بأنه في مقابل الحقيقة وقيل في الفضا على القول

من ابناء الادب حتى الزجج والعتق بضامن الجزيرة ويقدموا الاكرم من ذكرهم

فالاكثر الاثبات والاختاره والتمرس والاويب انه الحوط والموافق للرئيس قبل النكاح

من العصا سقطت في الماء فانه منده فبب السفر حلا فاقرب برعلاء
 تكبر من اللواتم والذوات والذوات والذوات والذوات والذوات

الاطلاق الفرضي بحكمة من الاداء بخلاف الاطلاق وهو محذور ان كان من غير الاحكام

والتفصيل الحرد وتبين على الوجود والعدم ما في الحجة السابعة كمال الاطلاق واللفظ

مما اولف القوم الخ في كثير من الاحكام وقيل في الاجمال البراءة وانفا البض القيمة و

الاولى للمرأة او في العبد او في الولي فيما يحتاجه من الاولاد على المحتاج

لا ينبغي الاشارة الى البراوة على القول الاخر يعني مع نقده وحيث لا يكون هناك قسري

أول ما جرى عليه أعضاء هذا المجلس من العمل في يومه كان التمسك بهذا المبدأ

موسى و القدره من اخرون ما للفت على النور و هذا الحكم يحفظه على اليا

لاقتصار على قضاء الشهر مستند التخيير وإليه في سندها ضعف فوجب قضاء الشهر

قوى على القوابه فالصدق عن الله الاول القضاء المشاي لانهم مدلول الرواية ولا

في شهرين الاول والاخرين بقيت كالمنزويين فخذوا

الخامسة: لو شاء الله افادته على التوكل والالتزام

التي هي بعيد العبادة ولو كان حاشا للوحدان القف فلا العبادة وهذا هو الراجح

لأنه لا يجوز أن يكون الحكم والناسخ في نفس الشيء

Autobelli

في الامانة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الاطلاق العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

تغديان باقائه وتقصيان مع زوال العذر وانما يذكر القضاء مع القطع بوجوبه بطريق
ان عذرهما انهما انما لا يزالان فلا يزيدان عن بعض النجاسات وبعض النجاسات بل يقتصران و
يصرح بالقضاء لخلال العذر وعكس الوجه لان العذر لا يقتضي من استبطل القطع
بخلاف القضاء لو كان خفيهما على نفسه انما لا يفسد بغيره ويقتضيان من عذرية وكذا حكم
من خاف على نفسه ولا فرق في ذلك بين طلق وطبع وعطش ولا في الرضخ بين كونه ولدا من
والرضخ والذين لا يتجرعونه لم يواظبوا على ما عذرهما من الرضخ والذين لا يتجرعونه لم يواظبوا
امنع الاضمار والعذر من المداوان كان لها نزع والولادة يلزم باضمارها خبرها عنها مشاه
لاخر لا بعد العذر لوجوب صوم النافلة في عذرية لاصلاح العذر الجوزي الذي عن قطع العمل
خصوصا بعض الوجوب نعم بكونه قضاء لولا العذر لوجوبه في النجاسة على ما ذكره
الاختيار في صورها من الاختيار وان مرتبته من انفسها لا بد من الاضمار في الاضمار
لقد قطعوا مطلقا بل في الصوم عليهم في ذلك الفصل من الصيام بغير عذر ولا فرق بين
من عذر الاطعام وغيره ولا بين من عذر على النجاسة وغيره نعم يشترط كونه مؤمنا والجماعة
ليست من حكم الاصل حينئذ الاكل بالاجابة معناه الصوم وعدم كونه ناسيا ولا عذرا ولا عذر
على الاضمار في قصد الطاعة به لذلك يخفى العذر لا يوجب عذرية توقفه ولو لم يعلم النجاسة
النافلة يجب اتباع الصوم الواجب في النجاسة العذر المطلق حينئذ لا يوجب عذرية ولو لم يعلم النجاسة
فان العذر لا يمنع من الصوم وما في قضاءه من العذر والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى
كصمان والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى وان كان الاصل من انفسها المطلق العارية وهو قول في عدم
قوى واستقر في العذر وجوبه ما عدا الاصل وهو الصوم والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى
انما على اثره والسبعة بعد العذر على الاضمار في قوله في ثمنه فيها للناجعة فافضل واغنى
وبعد الوجبة وكما هو الحال في النجاسة عذرية في كل من عذر في الصوم

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

انفسهم مع ضعف سنده مخصوصا بغيره الحق الشيخ في قوله في كفاية عمل النجاسة والظاهر من قوله
المحقق في جملته لما ذكره من اختصاصه من الشك في كفاية العمل ولا يخفى وجه الضعف في
قوله قياسا على غيره

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

انفسهم مع ضعف سنده مخصوصا بغيره الحق الشيخ في قوله في كفاية عمل النجاسة والظاهر من قوله
المحقق في جملته لما ذكره من اختصاصه من الشك في كفاية العمل ولا يخفى وجه الضعف في
قوله قياسا على غيره

هذا القول في النجاسة العارية يقتصر عدم الفرقية فكيف بين النجاسات في الموضع على انفسها او على الولد وهذا التعيم مزمع في وقتها واما ما رواه الشيخ
وابن بويه في صحيحه من خبر جده في نقل عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
وجاء في رواية اخرى في قوله تعالى فاما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
والذين يرضون من ثمنه فافضل واغنى واما في انفسهم فافضل واغنى واما في اولادهم فافضل واغنى
الظاهر من قوله لا يظن ان الصوم يحقق خوف على النفس من سائر

مسلطاً
قبل الزوال والجمع

الملك لا ترفع على غيره
الملك لا يرفع على غيره
الملك لا يرفع على غيره

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

والموت بما هو في الموت والنعمة
والسكان اذ ليس القفس فيها سائتي
مع الشيطان في كل يوم العشر والكليل
مع الشيطان في كل يوم العشر والكليل

فلا يصح

انما العلم في المطال الواجب اذا التدبیر لا يقتضی
المطال المشط الاشارة واما من حيث الوجوب الاشارة

فصل في بيان ما في الأصول والأحكام
والمقالات في الأصول والأحكام
والمقالات في الأصول والأحكام

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

7

من المستطاع ان يكون هذا القول اذ هو
 منقول عن قول المستنير في امر افريقي
 قوله وجعل من نفسه يا صانع المستنير في الحايث
 الاسلام مع القدرة الى ان يكون من نفسه

21/10/1911
22/10/1911
23/10/1911
24/10/1911
25/10/1911
26/10/1911
27/10/1911
28/10/1911
29/10/1911
30/10/1911
31/10/1911
1/11/1911
2/11/1911
3/11/1911
4/11/1911
5/11/1911
6/11/1911
7/11/1911
8/11/1911
9/11/1911
10/11/1911
11/11/1911
12/11/1911
13/11/1911
14/11/1911
15/11/1911
16/11/1911
17/11/1911
18/11/1911
19/11/1911
20/11/1911
21/11/1911
22/11/1911
23/11/1911
24/11/1911
25/11/1911
26/11/1911
27/11/1911
28/11/1911
29/11/1911
30/11/1911
1/12/1911
2/12/1911
3/12/1911
4/12/1911
5/12/1911
6/12/1911
7/12/1911
8/12/1911
9/12/1911
10/12/1911
11/12/1911
12/12/1911
13/12/1911
14/12/1911
15/12/1911
16/12/1911
17/12/1911
18/12/1911
19/12/1911
20/12/1911
21/12/1911
22/12/1911
23/12/1911
24/12/1911
25/12/1911
26/12/1911
27/12/1911
28/12/1911
29/12/1911
30/12/1911
31/12/1911

من الامور العظيمة على منوال القصاص في خلاف ما علمت على القول في كتابي
 في شرح قولها لان بناء الحكم على القصاص هو في حقها ودرجته
 في الترتيب من حيث هو في حقها فيكون الحكم على القصاص في حقها
 من الامور العظيمة على منوال القصاص في خلاف ما علمت على القول في كتابي

دوران بیست و نه ساله
تا اتمام این کتاب
از وی به نام انوار

خاص لا اصرار له من ان لا يكون الواجب له عند الطلوع لادخلها في حقيقة
 وجوبها لو كان باب المقدمة وثقله على وجوبها عند ما يقع بان
 الواجب ان يكون مقصودا بالذات لا يجب له هذا من ان لو استمر
 الحج البيت او غيره غير في بدله بعد الوصول الى المقام الحج اجزاء وكذا لو افاضه
 ان يكون ما قبل الاحرام او لم يفسد في الطريق او خرج مستعبدا بين العزامة
 او في بقعة غيره او غير ذلك من الصوافي من جعل الطريق مقدمة الواجب وكثير من
 الاجزاء ووجه مطلق وجوب الحج عنده وهو لا يقتضي زيادة على افعال المحقق
 ولا على حمل هذه الاجزاء على الوعين قد لا يمكن حمل غير ذلك منها على امر
 مع ضعف سندها واشترائها من عند الله في سند هذا الخبر بين الثقة والضعف
 والبيان هو الحج العجيب هناك ابن ادرين ارجى توار اجزاء بين الثقة وال
 بوجوبه من البلد ومن الحج بان لا تقف على خبر واحد فضلا عن المتواتر منها
 جعله ظاهرا في الآية والوجود منها اربع فاقبل ولو صح هذا الخبر كان حمله على الا
 اطلاق ماله للضاف اليه يشمل جميع ما يملكه وانما احلناه لمعاد صفة الاخلة الدالة
 على خلافه مع عدم حجة سنده وفسد الحكم هنا في الظاهر واما في نفع تجميع مع
 وثقت ولكنه على ما في المتن وعلى القول بكونه فلو صاقت التركة عن الجموع من ملك
 فمن حيث يثبت ان ما كان الاستيفاء من الطريق لم يثبت اليقين ان لم يثبت سواه
 وكذا لو لم يكن بعد فوات البلد ما يبيع منه الا من اليقين ولو عين كذا
 من البلد فاولى بالعين من عين مال يبيع منه وفسد ما لو دللت القرين على
 اواحدة وبغير الاية من الثلث مع عدم لحاق الواو ان لم يوجب من البلد
 ابتداء ولا من الاصل بحيث يبعد من اليقين يجب من لا يثبت ولو من البلد

حجة في ان لا يكون الواجب له عند الطلوع لادخلها في حقيقة
 وجوبها لو كان باب المقدمة وثقله على وجوبها عند ما يقع بان
 الواجب ان يكون مقصودا بالذات لا يجب له هذا من ان لو استمر

هكذا

حجة في ان لا يكون الواجب له عند الطلوع لادخلها في حقيقة
 وجوبها لو كان باب المقدمة وثقله على وجوبها عند ما يقع بان
 الواجب ان يكون مقصودا بالذات لا يجب له هذا من ان لو استمر

حيث يبعد عن اقرب منه من باب مقدمة الواجب لا الواجب في الاصل ولو
 حج مسلمة ان تدرك عادلا الاسلام لم يرد حجة السابق على اقرب للاصل والاية
 والبرهان على لاية الاحاط لان السلم لا يكفي في دفع ما شرطه بالماواة علم
 كما اشترط في قبيل الايمان ذلك ومنع عدم كونه لاية للثبوت للغير بعد الايمان
 وعكسه وكذا لا يطل الجمع الحج كذا بعضه مما لا يعتبر استدامه حكما كالاجزاء
 عليه ولا بد من بعده ولو حج مخالفا لم يتصور له بعد الايمان بل يمكن عمله عنده
 على ايقانه للص في ذلك ومن مع انه عكس في الصواب فنجعل الاعتبار بغيرها
 صحيحة عنده لا عندنا والقصور خالية من القيد ولا فرق بين من حكم بغيره
 من غير مخالفة وغيره فظاهر النص ومن اخلل بالركن حجة قرائنها عنده
 لا مخالفة في دفع الواجب العبر عنها او هو الحكم بعدم الاعادة لحجة العبادة
 في نفسها بناء على عدم اشتراط الايمان بها ام اسقاط الواجب في الله تعالى
 الكافي قولان وفي القصور ما يبدل على الثاني فيم يجب الاعادة للنقص وقيل
 يجب بناء على اشتراط الايمان للقتضي لفساد الشرط بدونه وباجزاء حمله
 على الاستحباب طريق الحج **في فسخ الاسباب بالذو**
 وفيه منه والنيابة لو نذر الحج والطلاق كذا في الوعد في النوع والوصف
 الا ان يعين احدهما فيعين الاخر مطلقا والثلث ان كان شرعا كالشي
 والركبة لا الحفا وخو لا يحجزى النذر وعن حجة الاسلام سواء وقع
 حال وجوبها ام لا ولا يولد نوى بدعي حجة الاسلام ام النذر ام لا
 اختلاف في السبب للقتضي لفساد السبب وقيل القابل للشيخ ومن تبعه
 ان في حجة النذر لغيره من النذر حجة الاسلام على تقدير وجوبها

ان كان عندنا ان يقول بان
 حجة النذر بالاسلام لا يوجب
 الاعادة لا في نذر غيره فليكن

في فسخ الاسباب بالذو

النوع كذلك الامع الغرض كعين الفضل او تعينه على النوب عند دفع اشتباه
 كذا وبه والوجه الجلي كذا مطلقا او دناوى من الغيوب في الاقامة يجوز
 العدول عن العين للافضل كالعديل من الاصل الى القران ومنه الى التعميم الغير
 اليه من القران لا الافراد لكن بشكل ذلك في الليقات فان للضم وغيره للعلق
 تعينه بالعين من غير تفصيل بالعدول الى الفضل وغيره وانما يجوز في
 خلافه في الطرق والنوع بالنصر وما انتفى في الليقات فليقتوا تعينه به وان كان
 التفصيل فيه متوجها اليه الا لا يابى به وحيت يعدل الى غير العين
 مع جواز تحقيق الاجرة ولا مودة لا تحقق في النوع شيئا وفي الطريق
 مع جواز تحقيقه في الطريق للجمع ويقتطع اجرة ما ترك من الطريق ولا يورع
 الطريق للساكنة لانه غير مستوجب عليه وطابق للص جملة الجمع عليه
 بالتفاوت بينهما وكذا القواني في الليقات ويقع الحج عن النوب عنه في الجمع
 وان لم يتحقق في الاول اجرة وليس له الاستنابة الامع الاذن لانهما صريحا
 ممن يجوز له الاذن فيهما كالمستاجر عن نفسه او الوصي لا الوكيل الامع الاذن
 للوكيل في ذلك والبقاء العقد مقيما لا اطلاق لا ايقاعه مطلقا فانه
 يقتضي للباشرة بنفسه ولم او بتعيينه بالاطلاق ان يستاجر حج مطلقا
 بنفسه او غيره وانما يدل عليه كان يستاجر وتخصيل الحج عن النوب وبقائه
 مطلقا ان يستاجر حج عنه فان هذا الاطلاق يقتضي مباشرة لا استنابة
 فيه بحيث يجوز له الاستنابة بشرط ان يثبته العمل وان لم يكن
 هو عدلا ولا حج عن اثنين في عام واحد لان الحج وان تعددت افعاله

في النوب

من سبب اجرة مطلقا في الاذن
 مستحب الا اجرة في جميع الطرق
 وانما يقال

عبادة واحدة فلا يقع عن اثنين هذا اذا كان الحج واجبا على كل واحد منهما او اريد
 ايقاعه عن كل منهما اما لو كان مندوبا او اريد ايقاعه عنه الشريك في نوبه او واجبا
 عليه كذلك بان يندب الاخر لا في حج يستبان فيه كذلك فالظاهر صحة ما يقع
 في العام الواحد عنه وفاقا للمصنف المذكور وعلى تقدير النوب لو فعله عنهما لم يقع
 عنهما ولا عنه اما استجاده لغيره في واجبة مفردة وعمر مفردة بخلاف عدم المنافات
 ولو استاجرهما اعاما واحدا سبق احدهما بالاجادة في السابق وبطل الاحق
 بخلافه انما بان اوجبا وعاقبهما او كل احدهما الاخر او كلاهما لثباتا وقع
 صيغة واحدة عنهما بطلان الاحتالة التي خرج من غير حج وشكلا مال استاجر مطلقا
 لاقتضاؤه التحليل اما لو اختلف فان ايقاع الحج وان اتفق العقدان الا
 مع فدية المستاجر وان كان استنابة من يجزئ فيلزم وجوب الدنيا بدليها في
 التي تقبل الدنيا كالتطواف ودعيته والسعي والركن والاحرام والوقوف
 والطواف والمبيت في الحج عن مباشرتها بنفسه لغيبه او مرضه بخبر معه ولو
 عن ان يطاف او يجي به وفي الحاق الحضيض به فيما يقع في الطهارة وحده حكم
 الاكثر بعد ذلك غير النوع او تعدد افعاله لذلك ولو امكن حمله في الطواف
 والسعي بجزمه على الاستنابة ويحتملها الوقوف بالان يستاجر العمل
 او في طوافه او طوافه فلا يحتمل العمل لان الحجة مع الطواف فيهما
 مستحقة عليه لغيره فلا يجوز مرضا لنفسه واقتصر في الدعوى على الخط
 الاول في كفارة الاحرام الا لا يفي بسبب فعل الاجرة مجبها في مال الاجرة
 لانه فاعل السبب في كفارة الذنب الا حق به ولو افسد حجه قضى في
 العام القابل لوجوبه بسبب الاضاح وان كانت مستعينة بذلك العلم والافر

لا يندب في اقر سنة او اقلها وكذا اجرة المستاجر
 بوجوب فدية الاستنابة على نفسه وماله
 فانه بدو اشياء له

[illegible]

والله اعلم

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]

تقریر کان تقریر الحکمہ میں ملحقہ
بعد وکرتا ہے قیود و قیود
نہایت کم و بیش
کامیاب

الرجوع الى العارث او مودة البرود

ثلاثة تنفع وأصله التلذذ يسمى هذا النوع بغيره لا يتخلل بين عمره وجبه من الخلال
 للوجوب جواز الانتقام والتلذذ كان قد حرمه الاحرام مع ابتلاعه وتجبه
 حتى انما كانت الحادثة عافا فاحصل بينهما ذلك فكان قد حصل في كل واحد من
 من نال اى بعد عن مكة بثمانية وعشرين ميلا من كل جانب على الاصح الاحكام
 الصحيحة الذال على القول القابل للاصح اعتبار بقدره بان في غير ميلا على التمام
 والادبعين على كل واحد من هذه على الجهات الاربع فيحصل كل واحد اثنين وعشرين
 ميلا التقدير فيتمى عن مكة لا مئة ولا يحتمل الا بالبر مع عدم ستمها اجدار الا
 فخذت ويتنازع هذا النوع عن تميمه انه تقدم غير على حجة ناولها القبح
 خلاف عمره فانما مفرقة بينه وقران والى ادوية كان في راحة العرة عن الحج
 وحمله لا حال وينفر القران بالتحريم في عقد امر بين الهدى والنبية والقران
 بما وقيل القران ان يقرن بين الحج والعمرة بنية واحدة فلا يحل الا بتمام افعالهما
 مع سوق الهدى والشهو لا الا في هوى كل واحد منهما فوض من نقصان
 للقدار من الساتر بين النعمين والقران الفضل والمطلو الناذر في
 للحج في التلذذ كما كان ام افضيا وكذا يتخير من حج نذبا والتمتع افضل
 وارجح العا والعا وليس لغيرين عليه نوع بالاصالة او العارض العلة
 للعمرة على الحج على اظهر الالوية وصرح الرقيد عليه الاكثر القول بالفرج
 التمتع للمكي وروايات حملها على الضرورة طريق للجمع اما التلذذ فلا يخبر
 غير التمتع اتفاقا الا للضرورة استثناء من عدم جواز العبد بل مطلقا فيحقق
 ضرورة التمتع بخوف الخيف المتقدم على طواف العمرة فينبذ لاختيارى
 عرف قبل التمام والاختلاف من الرفعة لا عرف حيث يحتاج اليها وخوف من دخول

وهذا القول يتوقف قوله في القارن والمؤدودين
 من دورته اولها انما كانت اقرب من المقامات
 من ذلك انها لو كانت ايسر كان اوجها من المقامات
 وهذا لا يتفق له ان اقرب المواقيت الى مكة تنزيه
 على اني مشرعي

البار
 هذا القول لا يترجم عنه القاصد على اسم الوحي
 والعا والعا تمتعت منه

وهذا القول قد فرغ من قوله في الاية وهو انما يكون
 الاية من الحج والعمرة فان ذلك من التلذذ الذي هو التمتع
 التمتع وهو التمتع على طواف العمرة والعا والعا
 من التمتع وهو التمتع على طواف العمرة والعا والعا
 من التمتع وهو التمتع على طواف العمرة والعا والعا

انه يكون بين وقت وآخر

لكننا

مكة قبل الوقوف لا بعد ونحوه ومروءة الكسوف والخيف للشارع من الحج
 عدم امكان تلذذ العرة لان تلذذ وجوبه عند بركته وقت الصحة كذلك
 ولا يصح في صحة لا يصح لاحرام بالجميع ان يولد او علة التمتع الا في شهر الحج
 وفي القعود وفي الحج على وجه يدرك بالانكاس في وقتها ومن قد ذهب
 بضم لان اشهر الحج الثمان وفتح من ذي الحجة لفضائل اختياره في الحفا
 بعدها وقيل عشرة اركان ادراك الحج والعا باذكار الشعر وحده حيث لا يكون
 وان عرفة اختيارا من جعلها الاية نظر لا كحفا فانما الوقوع افعاله
 في الجملة وفي جعل الحج اية بصفة الحج في الاية اشارة الى ترجحه وبذلك يظهر
 ان التلذذ لفظي وفي العرة للضرورة بوقت المجموع ايام السنة وفيه تعلق
 جمع الحج والعمرة لعام واحد ولا يخرج عن سنتها صارت مفردة يتبعها بطول
 النساء لقائمه فلا يشترط ايقامها في سنة في الشهر وحده فلا للشيخ رحمه الله
 حيث تلذذ هؤلاء القران كالتمتع والاحرام بالحج لاي التمتع من مكن من اى
 موضع شاء من ارضها ليجب الامام في الافضل منه القام او تحت الخراب
 غير انهما في ظاهرهما في الفضل من التمتع الا قربان فلهذا في القام
 افضل من الحج لانه لا يكادها ^{في} ولو اخرج للتمتع بجهة بغيرها غير
 من الحج لانه لا يكادها ^{في} ولو اخرج للتمتع بجهة بغيرها غير
 اليها مع كمالها انا او جهلا لا عمد لا فوق بين مروءة على الحد لكان
 وعده ولو لم يكن من التمتع رضا الوقت عن اتمام العرة قبل الاحكام لكان
 الحج الحخيص افضل عندنا من الحج عن الاحكام لانه لا يحيط او تقاس
 اعدته مانع من الاحكام نحو ما مر عندنا من العرة التمتع بها الحج والعمرة

من الحج والعمرة في شهر الحج
 وانما التلذذ في شهر الحج

فان علموا ان التمتع في شهر الحج
 فان علموا ان التمتع في شهر الحج

فان علموا ان التمتع في شهر الحج
 فان علموا ان التمتع في شهر الحج

فان علموا ان التمتع في شهر الحج
 فان علموا ان التمتع في شهر الحج

فان علموا ان التمتع في شهر الحج
 فان علموا ان التمتع في شهر الحج

فان قيل لو كان هذا هو المقام لكانت
الامانة من جنس الامانة لا من جنس
الاعتقاد بل هو من جنس الاعتقاد
لان الامانة من جنس الاعتقاد لا من
جنس الامانة بل هو من جنس الاعتقاد
لان الامانة من جنس الاعتقاد لا من
جنس الامانة بل هو من جنس الاعتقاد

لامر بانها لم تلحق بالضرورة من جهة اختصاصها بالاعتقاد بل بالاعتقاد
وفيها كالمسند وبه الواجب لغيره ما دل على الجواز مطلقا وما دل على اختصاص
كله بغيره وهو ان لم نقل بجواز الاعتقاد بل عن الافراد الى التمتع ابتداء
يجوز للمؤمن والمؤمنة ادخال مملكة الطواف بالبيت على جواز مطلقا لما في
الكتاب يمكن كون ذلك على وجه التحصيل لا على وجه الإطلاق بل على وجه
الوجوب لا على وجه الاختيار والذوق عليه فالحكم بختصاص طواف الحج دون
طواف النساء فلا يجوز تقديمه الا في ضرورة كونه في الحيض للتأخر وكذلك يجوز تقديم
سائر طوافه على غيره كما يدل عليه قوله لا يمكن جبره ان التلبية عقيب صلوة
يعقد بها الاحرام لثباتها فلو كانها احراما على التلبية لكانت من جنس الاحرام
وقيل ان الاحرام لا يثبت في التلبية بل يثبت في طوافها او في غيرها من الاعمال
لما عقيبها ولا يثبت في التلبية لانه من جنس الاحرام بناء على ما ذكره للصين ان التلبية
كتلبية الاحرام لا يعتبر بها العدم الدليل على ذلك ان الملاقاة هذا دليل
على ضعفه ان لو لم يخلو بالتلبية صراحة وانقلب عنها لا يخرج
عن فرضها الا انه عدل في اختياره واحترامه من التمتع فلا يجوز له تقديمه
على الوقوف اختيارا ويجوز تقديم الطواف خاصة وكذا التلبية مع الاحرام
كأنه في الحيض للتأخر وجب عليه التلبية لاطلاقا بالنسبة في جوار طوافه
ندبا وجمانا فان فعل جبره التلبية كغيره فان قيل لو بعد ذلك عن التلبية
فخرج على ميقات احرام منه وجوبا لانه قد صار ميقانه بسببه بعد كونه
من المواقف اذ لم يغير ميقاته وان كان ميقانه دوية اهله ولو كان
لهن الا بمكة او ما حكمها بالافاق للوجوب للتمتع وغلبت اقامته

في الافاق تمنع وان غلبت بمكة وما في حكمها من افراد ولو قسوا في الافاق
تخييرا لافاق التمتع هذا الذي يحصل من اقامته بمكة ما يوجب انتقال كل
كالواقام بمنزلة الافاق ثلث سنين وبمكة سنتين متواترتين وحصلت الاستطاعة
فيما اذا كانت حينئذ لم يرد حكم مكة وان كانت اقامته في الافاق التلبية سابقا
ولا فرق في الاقامة بين ما وقع منها حال التكليف وغيره ولا بين ما اشترط
الصلاة فيها وغيره ولا بين الاختيارية والاضطرارية ولا بين التلبية للصلوة
عيانا ونفعا وللغصوب ولا بين ان يكون بين التلبيين مسافة القصر
وعده لاطلاق التلبية في ذلك كله وصاف التلبيات لكل منهما لا يختص
عليهما ما تقي حكم بالحق واحد للتلبيين اعتبر الاستطاعة منه ولو
اشتبه الاغلب تمنع والحج او بمكة بنية القامة على الدوام او الصيام
اهل الافاق سنتين يتنقل فبصد في التلبية للافراد والقران وقبلهما في
قبل التلبية يمتنع هذا اذا جحدت الاستطاعة تابعه للفرض
فيما ان كانت الاقامة بنية الدوام والاعتدلت من ذلك ولو انعكس
الفرض بان اقام للمكة في الافاق اعتبر بنية الدوام وعدده في الفرض
والاستطاعة كالمسند للفرض بان اقام للمكة في الافاق اعتبر بنية الدوام
ان اودى الاستطاعة بمكة كما هو كغير ذلك في الافاق لو انتقل من بلد
الى غيره او في الفرض ولا فرق ايضا بين الاقامة من التكليف وغيره
ولا بين الاختيارية والاضطرارية لاطلاقا ولا يجب للحج على من
للمتنع وان كان قادرا لان التكليف هذه القران غير واجب عليه وان
تعين بعد الانعقاد والتكليف للادخار وهو في هذه الفرض فذلك كغيره من مسائل

فان قيل لو كان هذا هو المقام لكانت
الامانة من جنس الامانة لا من جنس
الاعتقاد بل هو من جنس الاعتقاد
لان الامانة من جنس الاعتقاد لا من
جنس الامانة بل هو من جنس الاعتقاد
لان الامانة من جنس الاعتقاد لا من
جنس الامانة بل هو من جنس الاعتقاد

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

على متع عدل عن الامور التي بعد المضي لانه قد مضى الصريح بذلك في رواية
اخرى في الشيخ رحمه الله جليلة على التعبد بها بين حسناتهما والنفقة
ان من دخل في الحج قبل التقصير ناسيا لاشي عليه وحيث حكمنا بصحة الثاني
وانقلا به مفرد لا يخرج عن فرضه لانه عدل الاختيارى ولم يأت بالمعنى
بدعي وجبهه وطالبها لعمد ولو كان ناسيا محراما الثاني فحجه ولا يخل
تضاء التقصير بانقلا به مفرد لا يخرج عن فرضه لانه عدل الاختيارى
لان ليس من الجمل ولا تحت حجهه بنائه للرواية المحمولة على الاختيار جمعا لو كان
الاحرام قبل الجمل السعي بطل فحجه العروة واعلم انه لا يحتاج الى امتناع من تعدد عليه
اتمام منكره فانه يجوز الانتقال الى الاخر قبل اتماله لان ذلك لا يمتنع اذ لا يبل
انتقالا وان كان للص من قبل امتناع في المقدوس **الفصل الثالث في** **الواقعة**
مقتات ومولعة الوقت للضرب الفعل والموضع العين له والروايات
الثانية لا يصح الاحرام قبل البيقات الا بالنذر وشبهة من العمدة واليمين
اذا وقع الاحرام فاشتمل على هذا شرطه في شرط وقوع احرامها في شرطها
وعروة التمتع ولو كان عروة مفردة لم يشترط وقوع احرامها في شرطها
في مطلق السنة فيجب تقديمه على البيقات بالنذر مطلقا والقول بجواز تقديمه
بالنذر وشبهة فتح القوانين واثمها واثمها وبعضها صحيح فلا يصح انكارها
بعض الاحكام لاسيما مستقيمة استقفا المستند وخلاف مردها لا اعتبار
في وجوب تقصيرها لانه الاحرام قبل البيقات ايضا ليدل على فضيلة الاعتناء
في وجوبها في الفضل ويجوز بالاحكام في زمان وقت الاعتناء في الحج
ولكن الاحرام في اخره من وجوبها بالاحتياط والاحتياط في زمان وقت الاعتناء في الحج

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

على متع عدل عن الامور التي بعد المضي لانه قد مضى الصريح بذلك في رواية
اخرى في الشيخ رحمه الله جليلة على التعبد بها بين حسناتهما والنفقة
ان من دخل في الحج قبل التقصير ناسيا لاشي عليه وحيث حكمنا بصحة الثاني
وانقلا به مفرد لا يخرج عن فرضه لانه عدل الاختيارى ولم يأت بالمعنى
بدعي وجبهه وطالبها لعمد ولو كان ناسيا محراما الثاني فحجه ولا يخل
تضاء التقصير بانقلا به مفرد لا يخرج عن فرضه لانه عدل الاختيارى
لان ليس من الجمل ولا تحت حجهه بنائه للرواية المحمولة على الاختيار جمعا لو كان
الاحرام قبل الجمل السعي بطل فحجه العروة واعلم انه لا يحتاج الى امتناع من تعدد عليه
اتمام منكره فانه يجوز الانتقال الى الاخر قبل اتماله لان ذلك لا يمتنع اذ لا يبل
انتقالا وان كان للص من قبل امتناع في المقدوس **الفصل الثالث في** **الواقعة**
مقتات ومولعة الوقت للضرب الفعل والموضع العين له والروايات
الثانية لا يصح الاحرام قبل البيقات الا بالنذر وشبهة من العمدة واليمين
اذا وقع الاحرام فاشتمل على هذا شرطه في شرط وقوع احرامها في شرطها
وعروة التمتع ولو كان عروة مفردة لم يشترط وقوع احرامها في شرطها
في مطلق السنة فيجب تقديمه على البيقات بالنذر مطلقا والقول بجواز تقديمه
بالنذر وشبهة فتح القوانين واثمها واثمها وبعضها صحيح فلا يصح انكارها
بعض الاحكام لاسيما مستقيمة استقفا المستند وخلاف مردها لا اعتبار
في وجوب تقصيرها لانه الاحرام قبل البيقات ايضا ليدل على فضيلة الاعتناء
في وجوبها في الفضل ويجوز بالاحكام في زمان وقت الاعتناء في الحج
ولكن الاحرام في اخره من وجوبها بالاحتياط والاحتياط في زمان وقت الاعتناء في الحج

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

في الاصل من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور
التي هي من الامور التي هي
من الامور التي هي من الامور

هذا هو الجواب على الاقوى ولو خرج على غير ميقات كفتة الحافات وهي
 ماستيد بالاضافة الى قاصدة كثرنا ان انفتحت ولو لم يحاذيها ان الحرم من
 يشترك في المواقف وهي قد بعد القرب للمواقف من مكة وهو حلتان كما
 سبق علمنا اوطان في البر والبحر والعبادة اعم مما اعتبرناه لان الشتر بينهما يمتد
 بالسير وكما ان اتمام الشتر في ان تبيت الواقعة واسمها لاحتسابه لاجل
 ولعوتين تقدمه قبل تجاوزه اعمه وبعده اوتين تأخره وجها من
 وتعبه بظنه المقضي للاجاءه **الفصل الرابع في افعال العمرة**
 للطلق وهو الاجرام والطواف والسعي والمقصود بهذه الاربعة يشترك
 فيها عمرة الافراد والجمع ويؤدي عن عمرة لا افراد بعد التقصير طواف النساء وكعبه
 والثلاثة الاول منها اركان ومن الباقى ولم يذكر التلبية من الافعال اكد كروا
 والذين من الحاف لها بوجبات الاحرام كليس تؤيد ويجوز فيها اى في العمرة الفرة
 الخ لا يذبح ويبين التقصير في العمرة والجمع بان يعين التقصير لتوفير السفر
 في اجماعه للارتباط بها **فصل الخامس في افعال الحج** يجب توفير شعر الرأس لمن اولى
 تمتاعه وغيره من اركان القعدة وكذا من توفيره عند هلال ذي الحجة وقيل
 يجب التوفير بالخلال ليردم شاة لمن اراد العمرة توفير شعره واستكمال
 عند اداء الاحرام بقص لطفاء واحد الشارب والاطلاق لا تحتدقته
 من بدنه وان فرغ العبد من سبوا الاطالة على يوم الاحرام اجزا في اصل
 السنة وان كانت الاعادة افضل من بعض خبر عشر يوما فيعود والعسل
 بل قيل وجوبه وصحانه للبيقات ان امكن فيه ولو كان محبدا فمعه
 وتوفير يوم الاحرام بحيث لا تحال بينهما حدث او اكل او طيب وليس بالاجل

في العمرة في كل وقت من السنة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم

في العمرة في كل وقت من السنة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم

للحرم ولو خاف عذلا وفي مقدمه في اقرب اوقات اليه فيليس تؤيد بعد
 وفي التيمم لما قد لا بد من قول الشيخ رحمه الله لا يشر به ولا جمل ما حذر وصلح
 ستة اشهر وهي ركعات ثم اربع ثم ركعتان قبل الفريضة ان جملها
 والاحرام عقوب ربيعة الظاهر وفي ربيعة ان لم يتفق الظاهر ولو مقضية
 ان لم يتفق وقت فريضة مؤداة وتكفي النافلة المذكورة عند عدم وقت
 الفريضة وليكن ذلك كله بعد الغسل وليس التوفير لحرم عقوب الصلوة
 يعني فصل ويجب في النية الشاملة على مخصوص من كونه احرام حج او عمره
 او غيره اسلا في صفة او غيرهما كل ذلك مع القرينة التي هي غاية الفعل
 المتعبد به ويقان بها قوله ليكن التيمم ليكن ان الحزب والعمرة ولذلك
 لا لا شريك ليكن وقد اوجب الحزب وغيره النية للتلبية ايضا وجعلها
 مستعدة على القرب بنية الاحرام بحيث يجمع النيتين جملة ليحقق المقادير
 بينهما التكبير كتكبير الاحرام لنية الصلوة وانما وجبت النية للتلبية
 دون الخريتان افعال الصلوة متصلا بغيره انما في نية واحدة للحزب
 كغير الخريتين من الاجزاء بخلاف التلبية فانها من جملة افعال الحج وهي
 شرعا حاصلا لا بد لكل واحد من نية وعلى هذا كان افراد التلبية عن
 الاحرام وجعلها من جملة افعال التيمم كما وضع في غيره وبعض الاحكام
 جعل نية التلبية بعد نية الاحرام وان حصل بها فضل وكثير منهم لم يوجب
 للقادة تلبية مطلقا والمقصود خالية عن اعتبار المقادير بل جعلها
 صريح في عدمها وليكن نصب على المصدر واصلا لئلا يقام
 او خلاصا من لب بالمكان اذا اقام به او من لب الشيء وهو

في العمرة في كل وقت من السنة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في مكة
 ولا يشترط في العمرة ان يكون في الحرم

وشيء فاكنا الى اقامة بعد اقامة وللخلاص بعد خلاص هذا الجنب
 الاصل قد صار موضوعا للتعجب وهو هذا عن الدنيا الذي له الله تعالى
 ببراهيم عليه السلام بان يؤخذ في الناس فالحق ففعل ويجوز كذلك ان
 على الاستيفان فالحق انفس بعولام التعليل في الاقل نعيم فكان
 اوله وليس في الاحرام الكائين من جنس ما يصلي فيه الحرام ولا يجوز ان
 من جلد وصوف شعر وغيره الا وكل حله ولا من جلد الاكل مع عدم التكرية
 ولا للحرير للرجال ولا في الشافعي مطلقا ولا في الحنفية والعقود والصلوة
 ويجوز في ما غير خطين ولا ما شبه الخط في خطين البذل والذبح
 المنسوج كذلك والعقود والصلوة عن هذا الخط فهو وجوبه للنساء
 ياتر باحدهما ويرتفع بالآخر بان يعطى به مملوكة او يتزوج به
 بان يعطى لهما ويجوز الزيادة عليهما الا نقصان والاقوى ان السبعا
 واجبة بشرط محض فلو فعل به اختيارا افرج الاحرام والقوانين بغير
 لحرمة بالتبعية بعدنية الاحرام او بالاستيعان او بالتقليد للنفذ من
 وبالجملة استحب الغزو عن عقدهما على تقدير القارة فافق فبذل
 لا يقع اصلا وعلى الشافعي يقع ولكن لا يحرم به حرمان الاحرام دون
 احدهما ويجوز للاحرام في الحرير والخط والنساء في افرج القوانين على
 كراهته دون الرجال المطلق ويجوز العبا والقبض مقلوب يجعل
 ذيله على الكفقر انما طهارة من غير ان يخرج يده من كيمه
 والاقل فافا للقبض والجمع اكل وانما يجوز ليس القبا كذلك لو قد
 الرجا ان يكون بلا حننه ولو اخل بالقبض ادخل يده في كيمه فكل من الخط

منه كونه الله لا يفتح ركانه في الدنيا
 كانه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا
 كونه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا
 كونه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا

وكذا يخبر المراد ان لو قد لا اذن من غير اعتبار قلبه ولا فدية في الوضوءين و
 بحسب الجبل لم يطلق الذكور مع الصلوات بالتبعية حيث يحرم ان كان خطا
 بطريقه للدينه او مطلقا بغيرها واذا علمت لحظا لم يملكها بطريقه للدينه
 ولذا اشرف على الاطبع مقنعا وقصر الامة والخطي ويجوز في حيث لا تسمع الا انما
 وهذه التسمية غير ما يعقد به الاحرام ان اعتبرنا القارة والاحكام والعقود
 انما هو موطأ الاحكام ويجوز عند اختلاف الاحكام كعب وتزول
 وهو موطأ وملافة احد فيقطة ونصف بالاحكام وادبار الصلوة و
 يضاف اليها التلييات للتحديد في ليك في العاين لبيك في الموقظ
 التمتع اذا شاهد بين مكة وحدها عقبه المدينين ان دخلها بالليل
 وعقبه في طيوس من اسفلها والحاج لا يزال عرفه والعقر مفردة
 اذا دخل الحرم ان كان الحرم بها من احد للواقيت وان كان قد خرج لها
 من مكة الى خارج الحرم فاذا شاهد بين مكة اذا لا يكون ح بين اقل
 الحرم وموضع الاحرام ساقدا لا شرا قبل نية الاحرام متصلا بها
 بان يحل حديث تحبس فقط للمروى التمسك ان يرد التمتع بالعمرة
 لا على كتابك وصلة بنينا صلى الله عليه واله فان عرض لم يذلل
 فالحديث جفت بقدر الذي قد رقت على الدم ان لم يكن حجة
 فحرم الحرم للزينة والحرم وحرم وعطاف وتخصي من النساء والنساء
 والطيبا يتنفي بذلك وجهك والذات والآخره ويكون الاحرام في الطواف
 التوجيل مطلقا للزينة بغير البياض كالحرام والمعضة وشبهها
 وقيد ما في الذوق بالتبعية فلا يكره بغيره والفضل في البيض من ا

منه كونه الله لا يفتح ركانه في الدنيا
 كانه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا
 كونه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا

المراد بالنية في الصلاة
 النية من الصلوة في قوله من ارسلنا

منه كونه الله لا يفتح ركانه في الدنيا
 كانه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا
 كونه ركنه التمسك بالحق في الدنيا
 ركنه كونه لا يفتح ركانه في الدنيا
 التمسك بالحق في الدنيا

يقطعها

من اعلانها

انما دخلها

التياب

والدوم عليها أي يتم الحرم على الفرض للصيد عند السواد والعصف وشبههما
 من الألبان والحيطة إذا كان الفسخ ابتداءً أما لو عرض في أثناء الأحكام كره
 غسلها الخامسة والعاشرة بالبناء للبهائم في الشبهة على قولين الخائف
 لو فاحل عملها كالنوب الحركتين لو بين أو بعد بالعنبر والصبيغ
 دخول الحمام حالة الإحرام وتلبية للنادي بان يقول الربيع لا في مقام
 التلبية لأنه تعالى فلا تشركون فيهما بالحيطة بغيره فاسم الإلفاظ لقوله
 يا سعد لو يا سعد بك **وأما الرق** في صيد البر مضابط الحيوان للحمل
 المتبع بالانزال ومن الحرم التعذيب والادب والضرب والربيع والقفذ
 والقمل والزنبور والعجائبة فالبحر قبل الإحرام وإن قوتحت للصيد
 والقر والصق وشبهه من حيوان البر ولا الفأرة والحية ونحوهما والخص
 التحريم مباشرة قلها بل تحرم الأحكام عليه ولو جاز له عليها وأشارة إليها
 بأحد أعضائه أو شخص من الدابة ولا فرق في تحريمها على الحرم بين
 للدلول محرماً ومحرلاً ولا بين للفقية والواحدة نعم لو كان للدلول علماً
 بحيث لم يقدم زيادة أبعثت عليها فلا حكم لها وإنما طلق للص
 رحمه الله صيد البر مع كونها خصوصاً بما ذكره تعالى الآية واعتماداً على ما
 اشتمل من التخصيص ولا يحرم صيد البر وهو ما يفيض ويفرخ معافيه
 لا إذا تعلق بهما وإن لاذم الماء كالبط والنول بين الصيد
 غيره يتبع الاسم فإن انتقاعه كان متصفاً فصيدان لو جاز
 أفرادها والنساء بكل استمتاع من الجماع ومقدماً حتى العقد
 والتمادة عليه وأقامتها وإن تحملها محلاً أو كان العقد بين

أشبه بغير الحرم وهو الذي لا يؤمن به فيقال إن الحرم
 الشوط بغير الحرم والبناء للبهائم على قولين
 العيون في فتح القام كانت

والعصف وشبههما
 من الألبان والحيطة
 إذا كان الفسخ ابتداءً
 أما لو عرض في أثناء
 الأحكام كره غسلها

الخامسة والعاشرة
 بالبناء للبهائم في
 الشبهة على قولين

الخائف لو فاحل
 عملها كالنوب
 الحركتين لو بين

أو بعد بالعنبر والصبيغ
 دخول الحمام حالة الإحرام
 وتلبية للنادي بان يقول
 الربيع لا في مقام التلبية
 لأنه تعالى فلا تشركون فيهما
 بالحيطة بغيره فاسم الإلفاظ
 لقوله يا سعد لو يا سعد بك

محلين ولا استمتاعاً وهو استدعاء للمخ في الجماع وليس للحيطة وإن قلت
 الحيطة وشبههما الحطاك الدرع للزوج واللبس الجوارح كذا في عقد الرد
 وتخليده وقته ونحو ذلك دون عقد الإزار ونحوه فأنه جاز في كل
 منه للهيان فيعفى عن خطاياه وطلق الطبيب وهو الجسم ذوالريح الطيبة
 لشم غالياً غير الريح كالمسك والعنبر والزعفران وما أورد وخرج
 بقيد الاحتياط لشم ما يطلب منه الأكل أو التداوي غالياً كالزعفران والدار
 صيني وما إلى ذلك من الطيب فلا يحرم شمه وكذا ما كان طيباً كالقوتنج موزون للطيب
 ولحاء العصف وأما ما يقصد شمه من النبات الرطب كالورد والياسمين
 فهو حرجان والأقوى تحريم شمه أيضاً وعليه للص في الدوس وظاهره من طلاق الطبيب
 هنا عدم التحريم واستثنى من الشج والخر والاذخر والقيصوم إن
 سميت ريحاً أو أئمة بالطلاق على خلاف الشيخ حيث خصه بأن
 للسك والعنبر والزعفران والورد وفي قول آخر لا يشترط إضافة
 العود والكافور إليها ويشتكى من الطبيب خالق الكعبة والعطر في الشج
 والقبض من الكعبة لكن لو فعل فاشى عليه غير أنه خلاف الطبيب
 ولا التحال بالسواد للطبيب لكن لا فدية في الأول والثاني من أفراد الطبيب
 والأدهان بمطيب غيره لختياها ولا كفارة في غير للطبيب منه إلا أنه
 ويجوز أكل الدهن غير للطبيب لجماعاً والجدال وهو قول الأئمة وبلى
 والقدر قبل إطلاق اليمين وهو خيرة الأروس وإنما يحرم عدم الحاجة
 إليه فلا اضطرار لاثبات حق أو فسخ بالطلاق الأقوى جوازاً ولا كفارة
 والعنق وهو الذئب مطلقاً والسباب للشم وتحريمها ثابت في الحرم

أشبه بغير الحرم وهو الذي لا يؤمن به فيقال إن الحرم
 الشوط بغير الحرم والبناء للبهائم على قولين
 العيون في فتح القام كانت

والعصف وشبههما
 من الألبان والحيطة
 إذا كان الفسخ ابتداءً
 أما لو عرض في أثناء
 الأحكام كره غسلها

الخامسة والعاشرة
 بالبناء للبهائم في
 الشبهة على قولين

أو بعد بالعنبر والصبيغ
 دخول الحمام حالة الإحرام
 وتلبية للنادي بان يقول
 الربيع لا في مقام التلبية
 لأنه تعالى فلا تشركون فيهما
 بالحيطة بغيره فاسم الإلفاظ
 لقوله يا سعد لو يا سعد بك

في رتبهم بسبب انهم اقدموا

وغیرہ لکن فیہ اذکا الصوم والاعتکاف ولاکفارة فی سوا الاستغفار
والاعادة في الروايات بکسر الهمزة بعد الحقة الفد لا فدية له واخراج الدم لاختياره
ولجاء الجسد والسوال لا قوي اذ لا فدية له واختاره باختياره عن
اخرجه لضروقة كبطرحه وشق دخل وجامة وفصد عن الحاجة اليها
فيجوز لجماعا وقيل الضرس والوليد تجزئ ولا مقطوعة ومن قبل الجاهل عده
خصوصا مع الحاجة ثم يحرم من جهة اخراج الدم ولكن الافاقيل وفي رواية
ان فيه شاة ونقص الظفر بل طلق الله الله او بعضه اختيارا فاذا لم يترك فله الله
والا قوي ان فيه الفدية كغيره للرواية وانالة الشعر جليق وقيل غيرهما
مع الاختيار فاذا اضطر كما لو بنى في عينه جازا الله ولا تنح عليه ولو كان
التأذي بكثرة الخراج قل جاز ايضا لكن يجب الفدية لانه محل المؤذي
لانفسه وللمعتد ان الله بنفسه ولو كانت جلافة عليه ما شعر فلا شيء في الشعر
لانه غير مقصود بالابانة وتعطيه الارسال لجل شوبه غيره حتى الطين
طحا والاداس وحل سماع ديترو او بعضه نعم يستثنى عصام القربة و
عصا الصداق وما يستر منه بالوصادة وفي صدقه باليد وجمان
وقطع فان ذكره تجوز في الدود وسجولته كراول والاقوي للجل
لصححة معوية بن حماد وللادبالارسال فانما ناسب الشعر حقيقة
او حكما فالاذنان ليستامنه خلافا للتحريم وتعطية الوجه او بعضه
للمرأة ولا يصدق باليد كالرأس ولا بالقوم عليه ويتفق من الوجه
ما يتم بهستر الرأس لان مراعاة السراويل وحق الصلوة اسبق يجوز
لها سدل التناع لاطرف انهما بغير اصابة وجههما على الشهوة والنس

فقد قال لا يقطع العار بغير الشهوة فلهذا وجب
كشف الوجه للزنا والامانة وهو ركن من ركائز الصلوة ولا يقطع
فهما يجرى وسقطت الواجبين منها بقدر ما كانا من غير
فدية الى ان حلت المرأة من الكسوة فلهذا وجب
الستر من غير ان يكون الكسوة من الشاة او من
الصلوة بغيره ولا يقطع من الشاة او من
الصلوة بغيره ولا يقطع من الشاة او من
الصلوة بغيره ولا يقطع من الشاة او من

بما كان اقل من رتبة الاستغفار والاعتكاف ولا كفارة في سوا الاستغفار والاعادة في الروايات بکسر الهمزة بعد الحقة الفد لا فدية له واخراج الدم لاختياره ولجاء الجسد والسوال لا قوي اذ لا فدية له واختاره باختياره عن اخرجه لضروقة كبطرحه وشق دخل وجامة وفصد عن الحاجة اليها فيجوز لجماعا وقيل الضرس والوليد تجزئ ولا مقطوعة ومن قبل الجاهل عده خصوصا مع الحاجة ثم يحرم من جهة اخراج الدم ولكن الافاقيل وفي رواية ان فيه شاة ونقص الظفر بل طلق الله الله او بعضه اختيارا فاذا لم يترك فله الله والا قوي ان فيه الفدية كغيره للرواية وانالة الشعر جليق وقيل غيرهما مع الاختيار فاذا اضطر كما لو بنى في عينه جازا الله ولا تنح عليه ولو كان التأذي بكثرة الخراج قل جاز ايضا لكن يجب الفدية لانه محل المؤذي لانفسه وللمعتد ان الله بنفسه ولو كانت جلافة عليه ما شعر فلا شيء في الشعر لانه غير مقصود بالابانة وتعطيه الارسال لجل شوبه غيره حتى الطين طحا والاداس وحل سماع ديترو او بعضه نعم يستثنى عصام القربة وعصا الصداق وما يستر منه بالوصادة وفي صدقه باليد وجمان وقطع فان ذكره تجوز في الدود وسجولته كراول والاقوي للجل لصححة معوية بن حماد وللادبالارسال فانما ناسب الشعر حقيقة او حكما فالاذنان ليستامنه خلافا للتحريم وتعطية الوجه او بعضه للمرأة ولا يصدق باليد كالرأس ولا بالقوم عليه ويتفق من الوجه ما يتم بهستر الرأس لان مراعاة السراويل وحق الصلوة اسبق يجوز لها سدل التناع لاطرف انهما بغير اصابة وجههما على الشهوة والنس

خال من اعتبار عدم الاصابة وهو الاختصاص بالانفال بجواز الزيادة وتخيير
بين وتخيير الرجل والرواة ولا يصح فقطع الرأس أو الوجه ولو جعت بينهما
كثرة والفتاب للمرأة خاصة مع دخول في غير تعطية الوجه بقا الرواية
والأصل في الاستغفار عند وطئ الزانية لا السنة سواء الرجل والمرأة ولا يرجع فيها
للقصد كالتخيير قبل الاقدام اذا اقتضى اليه والتمس فيه الكراهة وان كان
التخيير اولى للتحريم للزنية لا السنة ولا يرجع فيها للقصد ايضا وليس للمرأة
فاله تقصير من ظلمها للمعاذمة الزوج وعينه من المحرم وكذا يحرم
عليها البسه للزنية ومطاعها القول بالتخيير كذا هو المشهور ولا فدية له في
الاستغفار وليس للخصم من الرجل وما يستر ظهره من ثيابه مع تسميته لبسها والظاهر
ان بعض الظاهر كالمحرم اما يتوقف عليه ليس العليل والتطليل للرجل الصحيح
سائر الا يحرم نازلا لجماعا ولا نشيا اذا احتجبت الحمل ونحوه والتعبر منه ما كان
فوق رأسه لا يحرم الكوفية على العليل عند ميل الشمس الى احد جانبيه
واختاره الرجل عن المرأة والصبي تجوز لها الظل اذا قابها الصحيح من
العليل ومن لا يحتمل المرأة بحيث يثيق عليها لا يقر إعادة يتجوز
له الظل لكن يجب الفدية وليس الصلح اختيارا في المشهور وان ضعف
وليد مع الحاجة للبرياح قطعا ولا فدية فيه مطلقا ويطع بجرم المحرم و
خشية الاخرين الا لآخره وما يستر من الله ويجوزي المحال بالفتح
وهو النكحة الكبيرة التي يتيق بها على الاباء والجوهرى وفي رواية
للمطلقة البكره نظر من ورودها الفرج خصوصه وكون الحكم على خلاف
الاصل شجر العوا لا يحرم ذلك على المحلل اليهم فلذا لم يذكر في التدريس

الرواية يجوز في طهارة الأصل من حيث شوبه بغير الطهارة
واصلها المستثنى من الظل الدليل على ذلك

من مخزقات الارحام وهو لم يولد بالشديد جمع هامر وحى دوليم كالقيل والقراد
 في طاق البرغوث بها قران اجودها القدم ولا فرق بين قله مباشرة وجيبا
 كوضع دوله بقوله ويجوز تغل من كان لا يخرج من جسد وظاهر النقص والقوى
 عدم اختصا من النقول اليه يكون مساويا لادق اذا خرج من كذا ما يكون
 معرضا لخطوة قطعا او غالبا **الصلوة في الطلوع** ويجوز خلافه ومع ذلك
 مقتضا عدم تحريم من السجادة والنيهم لعدم إمكان دفعه فحتمه وان اجاب
 العبادة بالعبادة وفي التدوير ان الاجماع الاجتهاد يعلمان السجادة والنيهم
 مع تعذر الملائمة وهو المعتمد على كونه مقتضى الواجب له التدوير فلا قوى
 عدم اشتراطه بالطهارة وان كان اهل وبصر لم يصح للصلاة في غير الكتاب وفي طهارة
 والطلاقة والنيهم يقتضون عدم الغرض بين اليقين عند الصلوة وغيره وهو يتم
 على قول من منع من احوال طهارة السجادة لكون منهيها عن العبادة به
 مقتضا للصحة تحريم اللواتي خاصة فليكن هذا كذا في ظاهر التدوير
القطع به وهو حسن باقيل العوض عن الخامسة هاهنا مطلقا والخطان في
 الرجل مع امكانه ولو تعدد وضاق وقصر سقط ولا يعتبر في اللوة اما
 للنفخ فظاهر العبادة عدم اشتراطه في حق واعتباره قوي لعدم
 النص الا ما جمع على وجهه وكذا القول في الصبح بان لم يكن كافيا
 كالطهارة بالنسبة للصلاة وسر العورة التي يجب سترها في الصلوة
 يختلف بحسب حال الطائفة في الذكورة والانثى وواجب اليه التمسك
 على تصان في الشك للعين من سج او غير سلا او غير متبع او احد
 قسيده والوجه على امر القربة ولفظا في الذكر في الجزء الاول من الشروط العبادة

استحالة الصلاة في غير البيت

انهم ما يكونون حذرا في الصلوة

انهم ما يكونون حذرا في الصلوة

الحج الاسود بان يكون اوله من بدنه ما اذا اقل جزء من حرقه في كل ولو قلنا
 والافضل استنباط الحال التي وجهه للتأني ثم ياخذ في الحركة على اليسار عقيب
 اليه ولو جعله على يار ابتداء مع عدم التقيد والافلا والنصوص محدده
 باستحباب الاستقبال وكذا جمع من الاحباب وطعن به بان يحاذي في آخر شروط
 كما ابتداء او لا يحكم الشوط من غير زيادة والتقصان وجعل البيت على يار حال
 الطواف فلو استقبل بجهد او ظهر او جعله على يمينه ولو في خطوة منه
بطل الطواف بغيره من المقام حيث هو ان لم يعل تلك النسبة من
 جميع الجهات فلو خرج عنها ولو قليلا بطل وتجب للمارة من حجرة الحجر
 من خارج وان جعلناه خارجا من البيت والظاهر ان المارة بالمقام نفس
 التحريم لهما عليه من البناء ترجحا للاعتقال الشرعي على العرفي لو ثبت
 وادخال الحجر في الطواف للمساوي والامرية لا يكون من البيت بل قد روي
 مندا وان يعرض منه واما الخروج عن شئ اخر خارج الحجر فلا يعتبر
 لجماع اخر وجه جميع بدنه عن البيت فلو ادخل يده في بابه حاله او شئ
 على تاد ولتد ولو خطوة او من حايط من جهته ما شيا بطل فلو اراد
 وقف حاله ان لا يقطع جزء من الطواف غير خارج عنه وبحال السبع
 الحجر اليد شوط وعدم الزيادة عليها يبطل ان تعاد ولو خطوة ولو
 زاد من وان لم يكمل الشوط الثامن فحين القطع فان زاد في كل التعمد
 وان بلغه تحريم بين القطع وكمال السبعين فيكون الثاني مستحبا وقد
 صلوة الفريضة على السعي وفي صلوة النافلة والركعتان خلف المقام

انهم ما يكونون حذرا في الصلوة

انهم ما يكونون حذرا في الصلوة

انهم ما يكونون حذرا في الصلوة

حيث هو الان والاحاجا بنبيه وانما الملق تعالىه خلفه بقا البعض الجبار وقد
 خلفه عبادته في ذلك فاعتبر هذا خلفه بقا البعض الجبار في بقا البعض
 عبادته واما في احاجا بنبيه والافقيه وفي الدور فاعلموا في اللقاه
 ولو سعة زحام او غيره صلى خلفه او احاجا بنبيه والارسطا وسطو يعبر في
 بقا البعض الصلوة للطواف المعين متقربا والادب اضافة الاداء ويجوز فعل
 صلوة الطواف في المندوب وحديث شام من السجدة للمقام افضل ونواصل
 اربعة اشواط فلو قطع الطواف لم يفسد ما قبله وان كان لصلاة او قبل
 البتة والصلاة فريضة صان وقما وبعد الادب يباح القطع لفريضة صان
 فريضة وانما في الجاف فوها وقضا حاجة مؤمن اطلاقا وحديث يعظم
 يجب ان يحفظ موضعه ليكن منه بعد العود حذرا من الزيادة او النقصان
 ولو شاك اخذ بالاحتياط هذا في طواف الفريضة اما التامة فيبني فيها الحد
 مطلقا ويستأنف قبل بلوغ الاربعة لا مطلقا في الدور والطاق البنائينها
 مطلقا ولو ذكر نقصان الطواف في أثناء السجدة ترتب محتمة وبطلان السجدة
 على الطواف فان كان نقصان الطواف قبل ادب استأنفها وان كان في
 بنى عليها وان لم يجز او نقص السجدة فارتبها مع الطواف في البناء والاستئنا
 ولو شاك العددا في عدد الاشواط بعد ادب في فريضة لم يلفس
 مطلقا وفي البناء سطل ان شك في فريضة كان شك بين كونها اما او
 ناقصا في عدد الاشواط مع تحقيق عدم الاكمال ويبنى على القول ان شك
 في الزيادة على السبع اذ تحقق اكمالها ان كان على الركن ولو كان قبله

بما هو موضع الركن الزيادة لا ضرورة

على

سواء كان الزيادة او نقصان

بطل ايضاه مطلقا كالنقصان لتردد بين محدودين الاكمال المحتمل للزيادة
 عمدا والقطع المحتمل للنقصان واما انقص عليه بدون القبول رجوعه الى الشك
 في النقصان ولما نقل الطواف فيبني على القول مطلقا سواء شك في الزيادة
 ام النقصان وسواء بلغ الركن ام لا هذا هو الافضل ولو بني على الاكثر حيث
 لا يستلزم الزيادة جاز ايضا كالصلوة فريضة بين الصلوات قبل دخول مكة
 من يرميها بالابطين او يرمي على فريضة من مكة بطريق المدينة وغيرها موضع
 الاخير بركب الحزم ومكانه دخول مكة من اهلها من عقبه للمدينين للتأني
 سواء في ذلك للمدن وغيره حائيا وفعله بيده بسكينه وهو الاعتدال
 في الحركة ويقار وهو الطمانينة في النفس والحضار للبال بالخشوع والدخول
 من باب خي شيد لمطالع وهو الان في دخل المسجد بسبب توسعة باذا
 باب السلم عند الاساطين بعد الدعاء بالاقادع عند الباب والوقوف
 عند حجر الاسود والدعاء فيه اي في حالة الوقوف مستقبل او فاعا يديه
 وفي حالات الطواف بالمنقول وقراءة القعدة وذكر الله تعالى والسكينة في
 التي بمعنى الاتصاف فيه مطلقا في المشهور والرميل بفتح الهم وهو الاثر
 في الشرح مع تقارب الخط دون الويوب والعد وتلتا مع الاقول
 والشرح اربا ببقية الطواف على قول الشيخ فوط في طواف القعدة وخام
 واما الملقه لن كلامه الان فيه وانما يجب على القول بالرجل الصحيح
 دون لامة الخشوع والعيل فيرجل الا يوذى غيره ولا ينادى به ولو كان
 ركب البحر اعدا بنه ولا فرق بين الركنين اليامين وغيرهما ولو

ممن لم يقرأه ومن لم يقرأه ومن لم يقرأه

ويجوز ان يقرأه في كل ركعة او في كل صلاة
 ليس بقسمي من الصلاة في كل ركعة او في كل صلاة
 في كل ركعة او في كل صلاة

كالاول بين المشركين واليهود او في كل صلاة
 كالاول بين المشركين واليهود او في كل صلاة
 كالاول بين المشركين واليهود او في كل صلاة

الآدم وخلق من طين طين كانت تلبس في الطواف لما روي من القوي عنها ماعلا
بالحق من في اليهود وقيل القائلين اذ يبرح وجه الله واستقر به في الدروس
يختص التبرع بوضع حجر من الاسباط كطواف العرة لضعف مستند التبرع وهو لا يثبت
في حقه الطواف لان التبرع عن وصف خارج عن طواف الاسباط لضعف مستند التبرع وهو لا يثبت

وهو اصله ليس في الطواف المبرك على تقدير كونه تبرعا
وهو من غير الطواف في ذلك ان يبرك بطواف
في حقه الطواف في ذلك ان يبرك بطواف

الرابعة روي عن علي بن السلام بسند ضعيف في امرة تزدت
الطواف على اربع بين يديها وجعلها ان عليها الطوافين بالبحر وروى عن بعض
ويعمل في الرجل ان هذه الهيئة في متبعها الشيخ رحمه الله وقيل القائل الحق
بها شيئا فلا يثبت في غير موضع التبرع وقفا في هذا الصلح على ما يرضى من القائلين اذ يبرح وجه الله
فيها ما ذكره استيعاف التروية والاقرب صحة فيها النص وضعف السند
بالشهر واذا ثبت في الرواية في الرجل يطوف الى والاخرى بالخارج
ابن اديس من الجلال مطلقا وتاويله في نقد التردد في الوصف
ويضعف لعدم قصد المطلق **الخامسة** بحسب الاكثر الطواف لكل

سبعة اشهر في كل سنة
في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة

بمكة ما استطاع وهو افضل من الصلوة تطوعا والوارد مطلقا والجار في
السنة الاولى في الثانية يساويان فيترك بينهما وفي الثالثة يصير الصلوة الى
كالقيم وليكن الطواف ثلثا في سنة وستين طوافا فان عجز عنها استلزام
احدا وخمسين طوافا وثلاثة اشهر يطوف بالطواف التبرع وهو مستحب
من كراهة القرآن في الاقالة بالنسب استحباب الجواب لما روي في اخرى
تصريح الزيادة طوافا كاملا عند من القرآن واستحباب ذلك لا يثبت الزيادة
واصل القرآن في العباد مع محتمل الزيادة استحباب وهو حسن وان استحباب الامران

قد روي في حقه الطواف في كل سنة
قد روي في حقه الطواف في كل سنة
قد روي في حقه الطواف في كل سنة

القرآن
القرآن
القرآن

السادسة القرآن بين اسبوعين بحيث لا يجعل فيها تريا وقد يطلق
على الزيادة عن العدد مطلقا بطلان طواف الفريضة والباس في التاملة
وان كان تركه افضل منه بانضوية تركه على بقائه افضل معه كما هو شأن كل
عبادة مكرهة وهل يتعلق الكراهة بمجموع الطواف ام بالزيادة الا ان
الثاني ان عرض قصد ما بعد الاكمال والافا لا اول على التقديرين فالزيادة
يستحب عليها ثواب في الجملة وان قل **القول** في السعي والتقصير وقوله
الخروج كلها مسنونة اسلام للرجوع لاداء اليه والشرب من نهر من نصب للماء منه
عليه من الماء المقابل للبحر والافن غيره والافضل استقائه بنضه ويقول عند
الشرب والصب التبرع لبعده علما فاذا وردنا ما عارضا من كل واحد
وسموا الطهارة من الحدث على اجمع القولين وقيل بشرطه عن الخبث ايضا
الخروج من باب الصفاء هو الان داخل المسجد كباب بني شيبه الا انه
معلم باسقاطين يلخص من بينهما في الدروس الظاهر استحباب الخروج
من باب العزاي لما ابيض والوقوف على الصفاء بعد الصعود اليه حتى
البيت من يديه مستقبل الكعبة والدعاء المذكور قبل الشروع بقراءة التبرع
من صلاة التبرع وليكن الذكر مائة تكبيرة وتسبيحة وخمسة وخمسة
ثم الصلوة على النبي صلى الله عليه واله مائة وواجب التنية المشقة
على قصد الفعل الخاص من تبرع بمقارنة الحركة والصفاء بان يصعد عليه
عليه فخر من اي شجرة كان منه او يلصق عقبه به ان لم يصعد
فاذا وصل الى العروة الصق اصابعه بجليلها ان لم يخطها يستوعب
سلوك المسافة التي بينهما في كل شوط والبداءة بالصفاء والحتم بالمروة فخذ

القرآن
القرآن
القرآن

للتعيم وجبا من حال ان يقع الوقوف بمقدار ما يمكن او ذلك بعد الاحرام من
 ويختص بقاء يوم التروية وهو الناس من ذي الحجة حتى بذلك لان الحجاج كان
 يترقب الماء والعرفة من مكة اذ لم يكن بها ماء كما اليوم فكان بعضهم يقول البعض ترقيم
 ليخرجوا بعد صلوة الظهر في الدرس بعد الظهر من التعقيب سنة الاحرام
 للاحياء والكمية تختص بغير الاحرام والضبط وسبق استنائه او صفته كما من
 في الحجبات المندوبات والكم وهات في الوقوف يعني الكون بعرف من ذلك
 التاسع للعرش من مرقوم والنية المشتملة على قصد الفعل المخصوص مقربا
 بعد تحقق الاركان فيفضل الركوع من ذلك امر كل وعجزه من مجموع الوقت
 بعد الترتيب ولو ساءه او الجلب الكل صاعقة فيهم العين المعلقة وفتح الواو والنون
 وقية يفتح المثلثة وكسر الواو وقت بد الياء للشاه من تحت المصنوعة وفتح
 يفتح النون وكسر الهم وفتح الواو في بطن عرفة فكان يستغنى عن التردد
 بها الى الادراك يفتح الهمزة لا في الحجاز وفيه المذكورات جند الان
 فلا يصح الوقوف بها ولو افان من عرفة قبل الغروب عاملا له بعد عرفة
 فان جرح صام ثمانية عشر يوما سفل وحضر امتنا بقرهنا وجعلها في القوم
 احوط وهو اول ولوعاد قبل الغروب فالاقوى سقوطها وان اتم ولو كان
 ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه ان لم يعلم بالحكمة قبل الغروب والاربع العود
 مع الامكان فان لم يعلم بغيره فاما العود بعد الغروب فلا اثر له
 بل هو الوقوف على الجبل بل في اسفله بالسبح وقاعد الى الكون لها قاعد او لا
 بل واقفا وهو الاصل في الملاقاة الوقوف على الكون خلافا لافضل التروية عليه
 والسحب الميت في ليلة التاسع الى الحجلة في الغاية عن يوم سقوط

من بطن عرفة سنة

وغير هذا بقية جمع القوم
 وانه لا يرد من وجب فيها

الوظيفة بعد رضا الليل كيتما اليها في الترتيب ولا يقطع محله كبر السنين
 حلا في الوجهة عشرة حتى تطلع الشمس والاحرام يخرج من مكة الى منى قبل التلويين
 الظهريين يوم التروية ليصلحهما بخير هذا كما التقيد لما طاعة سابقا من احتجاب
 ايقاع الاحرام بعد الصلوة المستلزم لتأخر الخروج عنها وكذا اذا وعد وكالم
 والعليل والملافة وخايف الاحرام ولا يقيد بخروج بعد الاحرام كما سلف بل
 له التقدم بيومين وثلاثة والذبا عند الخروج اليها الى منى في ابتداء
 عند الخروج منها الى عرفة وفيها بالماثور والذبا جوفه بالادعية للمأثورة
 من أهل البيت عليهم السلام خصوصا معا والمحين وولدين العابين
 عليهم السلام واكثر الذك لله تعالى بما وليه لخوانه بالذبا وقلهم اربعون
 روى الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه قال رايته عبد الله بن
 حبيب بالموقف فلم اوقفه كان الحسن من موقفه ما زال ماديا الى
 التماسه وتسلل وموعده للخذ حتى تبلغ الارض فلم اصرف الناس قلت
 يا ابا محمد ما رايته موقفا احسن من موقفي قال والله
 ما دعوت فيه الا للاخلاق فذلك لان الحسن موسى عليه السلام اخبرني
 انه من دعا اخيه بغية الغيب فوحى من العرش ملك مائة الف ضعف
 مثله وكرهت ان ادع مائة الف ضعف الواحد لا ادري في حجاب ام لا
 وعن عبد الله بن حبيب قال كنت في الموقف فلما انقضت اتيت ابراهيم
 بن شعيب فسلمت عليه وكان مصابا باحدى عينيه واذا عينه الصحيحة
 حمر كالحما علقه دم فقلت له قد صبت باحدى عينيك وانا والله
 شق على امرئ فلو تصرت من البكا قليلا قال لا والله يا ابا محمد ما

انظاره ان لا يراه بالهم من انهم
 يقولون انهم
 على الامام
 يوم التروية
 وهو يوم
 من يوم

انصرفوا

لنفسه اليوم دعوة ملتفتين دعوت قال دعوت الخواص التي سمعت بالعباد
 عليه السلام يقول من دعا الخبيث بظهر الغيب نظر الله به ملكا يقول الله
 مثله فادركت ان كون انا دعوت الخواص والملك يدعو الخواص في شك
 من دعوت الخبيث في شك من دعاء الملك في شك من دعوت الخبيث في شك
 الاندفاع بكثرة الطلق على الخواص من عرفه لما يتفق فيه من اندفاع الخبيث
 منه كفاية للام وهو متعذر الا ان دعوت الخبيث نفسه بعد دعوت الخبيث في شك
 بذهاب الشبهة بحيث لا يقطع حد دعوت الخبيث في شك من دعوت الخبيث في شك
 متوطنا في سيرة داعي الخبيث لا يخرج عن بين يدي الخبيث يقول اللهم
 ارحم موقفي وادفع عني وسلم ارحمني وقبيل مناسك الله لا تجعله
 اخر العهد من هذا الموقف ولا تقنيه ابدا البتة في شك من دعوت الخبيث في شك
 يكون بالشعر ليل الطلوع الشمس والحبس الكون واقفا كان ام ينام ام غيما
 من الاحوال بالنية عند وصوله والا ولم يجد يد لها بعد طلوع الخواص
 اللجبيين فان الحبس الركن من اختيار السجى فيما بين طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس والباقي واجب لا غير كالوقوف بعرفة وشيئا لحياء الله واللبلة
 بالعبادة والادعاء والذكر والقرارة فمن لحيها له عيت قلبه يوم توفى الثواب
 وظل الصلوة للشعر جله ولو فعل ان يبعي وقال الصلوة ربه الله في
 الدروس والظواهر ان السجود الوجود الان والعبود على قبح بضم
 القاف ونحو الزاوية العجوة قال الشيخ رحمه الله هو الشعر الام وهو جبل
 هناك يجب القعود عليه وذكر الله عليه وجميع اعم منه **مسألة**
 كل من الوقفين ركن وهو مستحق الوقوف على كل منها يبطل الحج بركه عند

حق

والله اعلم

ولا يبطل تركه ولا يبطل تركه كما هو حكمه ان كان الحج اجمع فله منى عنهما
 موا بطل وهذا الحكم يختص بالوقوفين وفواتهما واحدهما عند الفوات
 سموا لكل من الوقفين اختياري واضطراري فاختياري عرفه ما بين
 الزوال والغروب واختياري الشعر ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس واضطراري
 عرفه ليلة الفجر والغروب لا الفجر واضطراري الشعر من طلوع الشمس
 الى زواله وله اضطراري اخر اقوى منه لانه مشوب بالاختياري وهو
 عرفه ليلة الفجر وجهه ثوب لاجترامه لانه مشوب بالاختياري والمضطر والمختار
 مع جبره دناءة والاضطراري المختص ليس كذلك والواجب من الوقوف الاختياري
 الكل ومن الاضطراري الكل كالركن من الاختياري والقيام الوقوفين
 بالنسبة الى الاختياري والاضطراري ثمانية اربعة مفردة وهي كل واحد
 من الاختياريين والاضطراريين واربعة مركبة وهي الاختياريان و
 الاضطراريان واختياري عرفه مع اضطراري الشعر وعكسه
 لكل اقسامه تجري في الجملة مطلقا فان العام يبطل حجه بفوات كل واحد
 من الاختياريين الا الاضطراري الواحد فانه لا يجوز مطلقا على
 التعمد والا قوى اخر اضطراري الشعر وحده لصحة عبادته من
 عن الكاظم عليه السلام اما اضطراريه السابق فحج مطلقا كما عرفت
 ولم يتشبه هذا لانه جعله من قم الاختياري حيث حضر الاضطراري
 با بعد طلوع الشمس وبناء على حكمه ايضا بقوله ولو افاض قبل الفجر اما
 فتشأه وناسيا لا يخفى عليه وفيما هو الجاهل بالعامد كما في نظائره او انما
 قولان وكان اخر احد الوقفين ويجوز الاذابة قبل الفجر للضرورة

عطف على المروءة والمفسر
 اجترأ دار حلوا اضطراريه
 وهو مشوب بغيره او لا

ان يترك على طلوع الفجر وهو ليلة النحر التي هي من
 اول الشهر بالاختيار او انما قبله السابق لان الاضطراري
 الاضطراري وقوف طلوع الفجر في زمن طلوع الشمس لا يجوز
 ويمكن التمييز بالاختيار ان يكون تركه تركا لغيره

بل كل مضطرب كالأرض والمريض والصبي مطلقا وبقوة من غير جبر ولا اختيار
 ذلك مع بقاء الوقوف لئلا يكاد عليه باجابه اليقظة عند وصوله عند المنع
 ما بين الحياض والماء بين البحر والساكن فذكر الرأى العجوة وهو الطوبى الضيق
 الجليلين ورواى محمد بن عوف عن محمد بن الحسن فلا واسطة بين المشركين
 ويحب القاطن من الجاهل من لان الرأى تحية لموضع كما ترى في القاطن من الشجر
 لا لا تفعل عند قدمه وفيه وهو سجون حصة ذكر الصغير يعود على القاطن
 عليه بالانقطاع لو انقطاعه منها الحيات اسد من قوط بعضها او يدعي
 اصابته فلا بأس بالمرحلة وهي الارض فوق الشجر دون العدة كما روى
 محمد بن الحسن والراى في رتبة وقته ما من ذراع او ما من خطوة وانما لها
 مؤلف حق لو فيها ما جمع اليها وان وصل الى مكة داعيا الى الله والهدى بالمرح
 وهو الله مستعمل في القول بوجوب وجوبه وخافه فمن تركت
 بعدى **القول** في مناسك من جمع منسك واصلا لموضع الشاة وهو العجا
 في الطواف على الحال ولو غير بالشاة كان هو الحقيقة ومعنى بكبر اليم
 القصر هو ان من ذكره منصرف قاله الجوهري وجوز غيره بان يندسح المكان
 لقوله جبريل عليه السلام فيدبر الهم عليه السلام من على بابه ما شئت وما سكتها
 يوم الفريضة وهو في حجة العقبة التي هي اقرب الجمرات للثلاث للمكة
 وحدها من تلك الملة في الذبح واللقح من بابا ذكره في كتابه عبد الله
 ولجوز وجوب اليقظة في الرأى الشاملة على يقينه وكونه في الاسام او غير ذلك
 والقارة لا اول ولا اخر والقرض لا اداء والعدو لو تدرك بعد وقوفه في القضا او كما
 السبع فلا يجوز ما دونها ولو اقرض عليه استأفان لعل الموالاته فانه يبلغ الابع

ولو كان قد بلغها قبل القطع كفاه الا تمام مصيبة الجرح وهو البناء والخصوص او
 وما حوله وما يجمع من الحصة كما في النص في الدروس وقيل في جمع الحصة
 دون السائل وقيل في الارض لم يقب لاحتساب ولو شك في الاصابة اعاد لها
 العدم ويعتبر كون الاصابة بمؤنة غير ولو حصة اخرى ولو ثبت حصة بها
 فاصابت لم يحسب الوائبة بل للمؤنة ان اصاب ولو وقعت على ما هو اعلى من
 ثم وقعت فاصابت كذا وكذا الوقف على غير الارض للحمية وثبت اليها او
 صدم الارض ونحوها واشتراط كون الرأى بفعاله اعم من مباشرة بيده وقد
 اقر هذا في الدروس عليه وفي رسالة الحج اعتبر كونه مع ذلك باليد وهو
 باهية ريبا في قوله وضعها او طرهما من غير رأى في غير لان الواجب صدق الله
 وفي الدروس نسب ذلك الى قول وهو يدل على ترضيه بما يتجرى حقا لا يجرى
 الرأى بغيره ولو جرح عنه بالاحتياط لا فرق في بين الصغير والكبير
 ولا بين الظاهر والخبير ولا بين المتصل وغيره كفضيلة لو كان حجرا
 حرميا وغيره حرميا فلا يجرى من غيره ويعتبر فيه ان لا يكون محلا للتحريم خارج
 الحصار المقتضى لافساد في العبادة بكونه مرق بها ريبا صحيحا ولو رتب لها
 بغير يقظة او لم يصح ما يخرج عن كونها كبر ويعتبر مع ذلك تلاحق الرأى فلا
 الدفوع وان تلاحقت الاصابة لم يحتسب فيها واحدة ولا يقر فلا ريب في الرأى
 فلا يجرى الدفعة الاصابة ويحب اليمين الشاملة على وان مختلفة بينها
 وفي كل واحدة منها ومن فخر اجترأ بها عن النقطة لا كما فعل في غيره وغيره
 جمع بين الوصفين اذ ادا بالزمن المعنى الاول وبالنقطة الثانية التلقطة
 بان تكون كل واحدة منهما مأخوذة من الارض مفصلة ولحقها عن الكثرة

بفعاله فلا تجزى الاستثناء بغير اختيار او لو
 لو حصلت الاصابة

من مجموع الخبر للقطر الحاصل لا تكسر من شيئا بقدر ان لا يفتح الحرف وقم اليم
 ان اصبح والطهارة من الحدة حالة التي في التهور رجاءين بحجة محمد بن
 مسلم الدالة على التي عنده بدوها رواية لو غان بجوانه على غير طهر كذا لعله
 المصنوع وغيره وفي نظر الان لجودة بمجولة الراوي فكيف قول الصحيح الجملها
 ومن ثوبها عمن الاحباب منهم الغيد المرتضى رحمه الله لا يشترطها
 والدليل فيهم ويمكن ان يريد طهارة الحصة فانه مستحب ايضا على التهور وقيل في جوابه
 وانما كان الاول اصح لان سياق اوصاف الحصة ان يقول الطاهر ليعتظم مع ما
 سبق منها ولو يريد انهم من كان اولى والدعاء الذي قبله في يده بلداق
 والتكبير مع كل حصة ويمكن كون الطرف للتكبير والدعاء معا وتباعد
 الروع من الجفة نحو عشرة ذراعا لا عشرة ويصير ما خفيا والتمهيد في
 ان يضع الحصة على بطن الجاهم اليد اليمنى ويدفعها بنظر السبابة ورواية
 جماعة منهم ابن ادريس رحمه الله لهذا المعنى والمرضى رحمه الله لكن جعل
 الدفع بنظر الروع في الصحاح الخذف بالخصى الرث بها بالاصابع وهو
 غير منافي للمعنى الذي مر به بالمعنى الاول لانه في رواية
 البرقي عن الكاظم ع تحذف خنثا وتضعها على الابطام وتضعها بنظر
 السبابة وظاهر العطف ان ذلك امر زائد على الخذف فيكون فيه مستان
 احدهما وضعها خنثا بالاصابع لا غيرها وان كان باليد والاخرى جعله
 باليمين المذكورة وح فتأدى منه الخذف بيمينها بالاصابع كيف اتفق
 وفي مناسبة اخرى للتباعد بالبعد المذكور فان الجمع بينه وبين الخذف
 حرفا من خلاف وجوبه واستقبال الجفة هنا في حجة العقبة والمراد

في نسخة
 باليمين

باليمين السابقيه بعيد وينبغي التعليل
 في نسخة ترك العمل بما دلل عليه من ترك العمل به في السنين
 شرح الخذف في حق الله تعالى

في نسخة ترك العمل بما دلل عليه من ترك العمل به في السنين
 في نسخة ترك العمل بما دلل عليه من ترك العمل به في السنين
 في نسخة ترك العمل بما دلل عليه من ترك العمل به في السنين

باستقبالها كونه مقابلا لها لا على اياها على ما يظهر من الرواية او مما من قبل جملها
 ولا من اهلها ولا فليس لها وجه خاص في حق الله الاستقبال فيكون
 مع ذلك مستند القبلية وفي الخبرين الآخرين يستقبل القبلة والرواية ما تبين
 اليه من غير ذلك وكذا قيل الا فضل الرواية وكذا تأنيها النبي صلى الله عليه واله
 بانه روي ما تبين ايضا رواه علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام **وجيب**
 في الجمع لحدى التمتع بجاء من العنان قد كل سنة سبعة اشهر وقيل ستة اشهر
 من غيره وهو من البر والعن ما دخل في الثانية من الابواب السادسة تام الخلقة
 فلا يجرى الا عور ولو يباحض على عينية ولا يخرج ولا يجرب مكسور القرن
 الداخل ومقطوع شئ من الاذن والخصي والابنة يعاقب لاسنان لكبره
 غيره ولا يضر اما شئ لا من غير ان يذهب منها شئ وتقعها وبعدها وكسر
 القرن الظاهر وفقد القرن والاذن خلقة ورضن الخصيتين فليس بقص
 وان كره الاخير غيرهم بل بان يكون داخما على الكليتين وان قال ويكفي فيه
 السند في نظر اهل الجفة لتعدد العلم به غالبا في طئذ كذا العجز وان تلمح
 في نسخة بظنه بخلاف الوطء فانما في نسخة لا في نسخة لان تمام الخلقة امر ظاهر
 فيبين خلافا مستند في تفسيره ظاهر العبارة ان المراد ظهور الخلقة بينهما
 الذبح اذ لو ظهر التمام قبله لجرى لوطء لولا ان قبله مع ظن منه عند الشرا
 في الجفة وان اجودها الاجل للخص وان كان عدمه لحوط ولو اشتراه من غيره
 اعتبارا لوعظ فانه نقص او هو له لم يجز لان يظهر الموافقة قبل الذبح ويجوز ان
 الاجر لوطء جينا بغير التحية بين العيصين القائم عن الصادق عليه السلام
 ويحب ان يكون متاعرف برى حركات وقت الوقوف ويكفي قولنا بغير

فيري

سميان ياد على اية غير ينظر ويحيى يبرك في سواد الجوار ومعتق بالثلاثة على
 القنار وفي رواية اخرى في سواد اما يكون هذه المواضع هي العين والقنار
 والبط والهمير سوداوي يكونه داخل عظم سمه وعظم جنته بحيث ينظر فيه
 ويرى عيش جانبا للثمن او يكونه في عيش ونظروا بران وعبر في السواد وهو
 والرجحانها نطويلا فمن لذلك قيل والتفسيرات الثلاثة مروي عن اهل البيت عليهم
 السلام اما اناس لا يراون البقر فكان من العظم والصلب الكثر والذين في الفان والغمر
 ويجب التيقن من ذلك مقارنة له ولو تعدد الجمع بينهما بين الذكر في اوله من
 عليه فصر في عليا في جميعا بين الحقين في قولها الذي ارجح سوادا كان هو الجراح ام
 اذ يحجب الاستئانة فيها الخبايا او يجب بقية الآية لما لا يحجب ويوجب
 جعل بين اي التماس معصم الذابح لو تعايروا يجب فسمه بين الاهداء الى من
 والصدقة تسليمه قهره والاكل لا يوجب التمسك بالصدق بل يجب من الاكل شمله
 ويعبر بهما ان لا ينقص كل منهما عن ثلثه ويجب البقية لكل منهما مقابلة للثنا
 او التيام في الحق او يكيله ولو اخل بالصدقة فمن الثلث وكذا الاهداء الا
 ان يجعله صدقة وبه اكل بانها خاصة ويجب غير الاصل فائمة تدب طيدها
 مجتمعين بين الخلف والركبة لتتسع من الاضطراب وتعمل بيدها اليد
 من الخلف والركبة وتوقفها على العين وكلها مروي وطعننا من الجانب الا
 بين بان يهف الذابح على الجانب ويضعها في موضع الخرافة فيجد
 والله اعلم بالما تورد ولو عجز عن التيقن فالاقرب لجواز المنزول في ان
 لو عجز عن التام الامر بالانسان بالمستطاع المقتضي امتثال الاجزاء والحسنة
 معوية بن عثمان ان لتجديها فيسار لا فيقول بقول الصدوم لان لا هو مودبه

المراد من ذلك ان سواد العين
 الى التمسك بالصدق في كل واحد من
 موده الى العجز عن التام
 ما لا يملكه

بوالصالح

هو الكامل فاذا اعتدلت النقلة الى بلدته وهو الصوم ولو وجد الثمن دونه
 مطلقا جازفه عند من يشترطه ويجوز له عند من لا يشترطه ^{الصحيح} ان يبيع بمكة طواف الحج
 فان اعتدلت النقلة من القابل فير ويقطع هذا الاكل فيصرف الثمنين في وجههما
 في الثلث الاخرين الامرين مع احتمال قيام التاييب فامد فيه ولا يتصور هذا
 الحكم ولو عجز عن تحصيل النقلة او عن الثمن في محله ولو بالاستدانة على ما في بلد
 ولا اكتساب الا يبيع بالربيع مع اعداد المستيات في الدين صام بمكة عشرة ايام
 ثلاثة ايام في الحج متواليه اما استثنى بعد التلبس بالحج ولو من اقل في الحج
 ويجب السابح والياها كل واحد منهما اذ في الحج وسبعة اذ ارجح للاصله
 او حكما لمن لم يرجع فينظر مدة لو ذهب لوصول اهله عادة او مضي شهر
 يفهم من تعيد الثلاثة بالمولاة دون السبعة عدم اعتبارها فيها وهو الا
 القولين قد تقدم ويحرم من الملوكة الا ذنوب الحج بين الاهداء
 وبين ام ما الصوم لانه عاجز عنه ففرض الصوم لكن لو تبرع للوطا بالاجاز
 لجاء كما يجزى عن غيره لو تبرع عليه متبرع والضرر من هذا التغيير وهو
 دليل انه لا يملك شيئا ولا الحجة وجوب الهدى مع قدرته عليه والحج عليه غير مانع
 منه كالعتبة ولا تجزى الهدى في الواحد الا عن واحد ولو عند الضرورة
 الاثر على اصح القولين وقيل يجزى عن سبعة وعن سبعين او في جوف واحد
 مطلقا به وليات محمدا على النبي جوعا هدى القران قبل تعينه والاحجية
 فاذا يطلق عليها الهدى اما الحجب ولو بالتبرع في الحج للذوب فالجزي الا
 عن واحد فيقتل مع العجز ولو تبرع به للصوم ولو مات من وجب عليه
 الهدى لم يلجئ له الخروج عنه من صلبه لئلا يمتنع من اكله وان لم يوص به كغيره

المراد من ذلك ان سواد العين
 الى التمسك بالصدق في كل واحد من
 موده الى العجز عن التام
 ما لا يملكه

الحجاء في التمسك بالصدق
 والمراد من ذلك ان سواد العين
 الى التمسك بالصدق في كل واحد من
 موده الى العجز عن التام
 ما لا يملكه

من الشقوق والمالية والوجبة ولومات فافقه قبل الصوم صام الوطى وقد تقدم
 جاز في الصوم عند العشرة على قول العموم الاكثر وجوب قضائه ما لم يكن
 الصوم ويقوى من اعادة تلكه منها في الوجوب فلم يمكن له كغيره من
 الصوم الوجوب بتحقيق الثكن في الثلاثة ما كان فعلمنا في الحج وفي التبعة وجوب
 للاهله او حتى لا للشرط ان اقام بغيره ومضى مدة يمكنه فيها الصوم ولو كان
 من البعض قضاء خاصة والقول الاخر وجوب قضاء الثلاثة خاصة وهو ضعيف
 ومحل الذبح كذا في القمع والحاشي وحدها من العقبه وهي خارجة عنها لا والله
 محرر يظن من جعله حذرا من غيرها ايضا والظاهر من كثرة ثمنها ويجوز ذبح
 هدي القران متى ساقه وعقد به احرامه بان اشعره او قلده وهذا هو سيا
 شرافا العطف نصير وان كان ظاهرا العبارة تغايرها ولا يخرج عن ذلك
 سابقه بذلك وان تعين ذبحه فله ركوبه وشرب لبنه ما لم يضره او يولاه و
 ليس له ابداله بعد سياقه للتحقق باحكامه من ذلك قبل ذبحه او غيره
 بغيره فليحيط به فانه بطله ولو فطره فمعه ولو عجز عن الوصول الى محله
 الذي يجب ذبحه فغير ذبحه او غيره وصرفه في وجهه في موضع عجزه ولو لم
 يوجد فيه شئ اعلمه علامة الصدقة بان يغرسه في رءه ويضرب
 بها صفحة سنامه او يكتب دقعة ويضعها عند فؤاده فانه هدي يجوز
 التعويل عليها هاتفي الحكم بالشك في اباحة الاكل والبس ويسقط اليه المقادير
 لتناول الشئ ويجوز الاقامة عنده لان وجوده وان امكنت يجوز
 بيعه ولو كركر ائتمن وصوله والصدقة بقبوله وجوب ذبحه في محله بشرط
 بامكانه وقد تقدم فليست الفارق بين عجزه وكسره في وجوب ذبحه

وبعد النص لو صل وزجدها للجد من صاحبه في محله اجر عند النص اما لو
 في غيره او غيره الا بئذ لا يجوز ذبحه في غير محله من غير صاحبه لو صل للجد
 القيسين للذبح اذ يجوز لصاحبه ابداله قبل الذبح بخلاف هدي القران فانه لا
 ذبحه بالاشعار والتقليد هدي وهو الثمور والاقوى وهو الذي اختاره في الذبح
 الا بئذ لا له الاضمار الصحيح عليه فيسقط الاكل منه ويصرف في الجنتين
 الاخيرتين لا يجزى لغيره تعريفه قبل الذبح وبعده مادام وقت الذبح باقيا
 لينع عن صاحبه عزامة ابدال المحل الى محل ذبح هدي القران ملكه ان تركه
 باحرام العرة ومضى ان تركه بالبيع ويجب فيه ما يجب في هدي التمتع على الاقوى
 وقيل الوجوب ذبحه خاصة ان لم يكن من ذوق الصدقة ويجزى به النص في
 الدوس ثم جعل الاقل فيها وعبادتها استقر الثاني لانه جعل الواجب
 الذبح مطلقا ويجزى المحل الواجب عن التخصيص بغيره وكسرها وقتلا
 الياء المفتوحة بينهما وهي ما يذبح يوم عيد الاضحى بغير ذبحه استحبابا
 مؤكدا بل وجوبها على القادر وروى استحباب الاضحية لها فانه لو
 مقضى فلن يجب على المكلف هدي اجزا عنها والجمع بينهما افضل لثراهما
 وسنهما كالهدي فيجب التخصيص بالاشربة وما في حكمه ويكره ما يريه للفقهي
 عند ولا يورث القسوة والامام اي ايام الاضحية بخلاف بقية ايامها الحز
 وبما صار وان كان بكرة ثلاثة ايامها الحز ذلك راقل وقته من يوم الحز
 طلوع الشمس ومضى قد صلاه العيد والخطبتين بعده ولو قامت له نقص
 الا ان تكون واجبة بذوقه وشبهه ولو تعذرت تصدق بها ان
 في الاثمان ما يجزى منها او ما يريه الخراج فان اختلفت فمضى موافقا عليها

لا يكره ان يذبح في غيره
 كذا في التمتع او في غيره
 التمتع وهو الذي اختاره
 فيمنع من ذبحه في غيره

انما ذبحه في غيره
 من الذبح او التمتع
 كذا في التمتع او في غيره
 كذا في التمتع او في غيره

بموجب ارجح قيمة منسوبة الى اقيم المختلفة بالوقت من الاثنين النصف من
الثالث الثالث وهكذا فان كان قيمة بعضهما مائة وبعضها مائة وخمسين تصدق
بمائة وخمسة وعشرين ولو كانت ثالثة الترخمين تصدق بمائة ولا يعاد قيام مجموع
القيمة مقام بعضهما لو كانت وجودة وروى احتجاج الصدقة بالكرها وقل
الصدقة بالجميع افضل فلا اشكال في القيمة ان يكره اخذ ثلثي من جلودها
واعطاهما للفقير البصر اما صدقة اذا انصف بالاناباس وكذا حكم جلودها
وقلنا ما تاسيا بالبرص صلى الله عليه واله وكذا يكره بيعها وشبهه بل تصدق
بما روى جعله أصلي ينتفع به في البيت واما الخيل فخير بينه وبين التقصير
والحاق افضل للزوين الجعير خيول خصوصاً للذين يخدمون وتليده هو ان
ياخذ اسلاصه ما ربحه في رأسه لا يقلل او يبيع والصدقة وقيل لا يجزئها
الخالق الا خيال الذرة عليه رحمت على التذبح جواريق على الزواجر
فلا يجزئ الخيل حتى لو نزلت له فاعا لا يجزئ الرجل في غرة الفضة وان نزلت
يجب فيه النية المشتملة على قصد التحلل من الشك المخصص مقرباً ويجزئ
مساها كما روى وقد روى في معنى في صدقة يعا لغيرها وجواباً ويعا لغيرها
اليها الذين فيها احتجاباً منها من غير ذلك ولا تقصر على احد ما اذا
سنة خاصة ويترافدا للشرع على رأسه مستحبان وجوباً ما يقصر
منه غيره والا وجوباً ولا يجزئ الامر مع امكان التقصير لانه بدل الحاق
اضطروا في التقصير قيم اختياراً ولا يقلل الا الاضطرا في مع القدرة على
الاحتياطى ودما قبل وجوب الامر على من حلق في احرام العروة وان
وجب عليه التقصير من غيره لتقصيره بفعل الحرم ويجب تقديم مناسك

منى الثلاثة على طواف الحج فالوجه ما عدا عدا فاشاة ولا حتى على الناس
بعيد الطواف كل منهما العاد اتفاقا والناس على الاقوى في الحاق الجاهل
بالعاد ولو الناس قولان اجمعهما الثاني في نفي الكفاية وجوب الاعادة
ان فارق في القصير ولو قدم السعي لادم ايضا على الاقوى ولو قدم الطواف
اوهما على القصير فلذلك ولو قدم على الذبح او الرمي في الحاقه بقدمه على القصير
خاصة بجهان لوجودها ذلك هذا كما في غير ما استثنى سابقا من تقديم التمتع
لها اضطرار او تنبيه مطبقا والحق بعد الرمي والذبح في حال كل ما حرمه لا
الا من النساء والطيب الصيد ولو قدمه عليه او عطف بينهما في تحللها ولو تقدم
على الثلاثة قولان اجمعهما الثاني فاذا طاف طواف الحج وسعى عيده حل الطيب
وقيل حل بالصلو خاصة والاول اقوى للغير التحجج هذا اذا حضر طواف
والسعي عن الوقوف اما لو قدم على احد التبعين في حله من غير فعلهما
او توقفه على افعال وجهان وقطع المص في الذود باننا في وجهي التحنن
النساء والصيد فاذا طاف النساء حل له ان كان رجلا وان كان رجلا وكان
عبدا فالظاهر انه كذلك في حديث الخطاب الوضحي بان لا يحرم عليه
يخرج من البلوغ بدونه ان يات به ^{الرجل} فاما المرأة فلا اشكال في تحريم الرجال عليها
بالحرام وانما النساء في التحلل الاقوى انها كالرجل ولو قدم طواف النساء على
الوقوف في حله من غير توقفه على بقية الناسك الوجهان ولا توقف
الحلل على صلوة الطواف علمنا اطلاقه في حكم الصيد غير معلوم من العبادة
وكثير من غيرها الاقوى حل الاخر كقول من بطواف النساء وكوله ليس الحنن
قبل طواف الزياره وهو طواف الحج وقيل السعي ايضا وكذا ان يكون قنطرة الرأس

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله
الطوسي القمي
وما قبله من التفسير وغيره

ما دام فيه ناسم
الاحكام والاحكام بواسطه الحكم نوبه
لما لولا ان خلاف النسخ احكام نوبه

والطبيب حتى يطوف للشاة **القول الثاني** في العود إلى مكة للطواف والسعي ^{في مكة}
يجوز العود من يوم الحج حتى فرغ من مناسك منى إلى مكة ليوم يوم يجزئ تأخير العود
إلى العود ما دام التمتع ان اخذ بعد في التهورات والقارون والفرح فيجوز تأخيرها ^{في مكة}
طواني الحج لا عنه وقيل لا التمتع في تأخيرها عن الغد ويجزئ طول ذي الحجة
كصميمه وهو لا يفي لدلالة الاخبار الصحيحة عليه واختاره للصحة ^{في مكة}
في الدوس وعلى القول بالمنع لا يقدح التأخير في الصحة وان اثره في كيفية الجميع
كما في الحجبات والندوب حتى في سن دخول مكة من الفل والندوب وغيره
ذلك ويجزئ الفل عن عمل التمتع واليوم والليلة ما لم يحدث فيه غير
انه هنا يجرى بها اي هذه للناسك الحج اي كونها مناسك منى طواف الحج
الاسلام حج التمتع او غيره مما من لأفراد من عباد الله ترتيبا بطواف الحج ثم
بركته ثم السعي ثم طواف النساء وكعبته **القول الثالث** في العود إلى منى
يجب بعد فضاء مناسك بني العود إليها هكذا الموجود في الشيخ والطاهر
ان يقال بعد فضاء مناسك مكة العود إلى منى ان مناسك مكة متخللة بين
مناسك منى ان لا خلاف لا يحسن تخصيص مناسك منى مع ان بعد ما هو
أقوى وما ذكرناه عبادة الدوس وغيرها لا مسمول وكيف كان فيجب العود
لأنه ان كان خرج منها البيت منها ليلة اليلتين أو ثلثا كما سيأتي تفصيله
مقرونا باليلة المشتملة على قصد في المناسك العتين بالقرية بعد تحقق
العزوب ولو لم يكن في كونه لمن لم يبيت أو يأثر خاصة مع التعمد جبران
من علق وجوب الشاة على من لم يبيت وهو حاصل بدون الذبة ومن عده
الأعداء شرعا بغيرها ودون الحرات الثلاث هناك في كل يوم يجب مبيت

منها يخرج منها كعبته
منها يخرج منها كعبته
منها يخرج منها كعبته

ليلة مبات بغيرها من كل ليلة شاة ومقتضى الخطأ وعدم الفرق
بين الحرات والمضطر في وجوب الفدية وهو ظاهر الفتوى والنظر ان
جاء خروج المضطر من المناسك خاصا بعلام أو حاجة أو حفظا أو مرض
من غير ويجزئ سقوط الفدية عنه وبما بنى الجهمان على ان الشاة هل هي كفا
أو فدية وجبران فتسقط على الأول دون الثاني وأما الرعاة وأهل سقاية البها
فقد خصهم بغير ترك المبيت من غير فدية ولا فرق في وجوبها بين مبيت
بغيرها للعبادة وغيرها الا ان بيت مكة مشغلا بالعبادة الواجبة للبدن
مع استيعابه الليلة بها الا ما يضطر اليه من اكل وشرب وقضاء حاجة ونوم
يطلب عليه ومن اتم العباداة الاشتغال بالطواف والسعي لكن لو فرغ منهما
قبل الفرج عليه اكملها ما شاء من العباداة وفي جواز رجوعه بعده إلى
ليد منظر من استلزمه فوات من الليل بغير احد الوصفين اعني البيت
بني بمكة متعبدا ومن انشغل بالواجب ويظهر من ذلك
وان علم انه لا يدرى متى لا بعد ان تصاف الليل ويشكل بان مطلق الشاة
بالوجبة غير مجوز ويكفي في وجوب المبيت بنيان تجاوز الكون بها نصف
الليل فله الخروج بعد منها ولو لم يكن مكة ويجب في الرمي الترتيب بين
الحرات الثلاث بدل الأولى وهو اقربها إلى الشعر إلى المسجد الحرام فلو
ثم جرة العقبة ولو لم يكن فقدم مؤخر اعمدا كان أو ناسيا بطل رعي أي عده
من حيث هو مجموع أمارة في الأولى فانه صحيح وان تأخرت لصيرورتها
أو تضييعه على ما يحصل بعد الترتيب فان كان التمسك بها كما هو الظاهر
أعاد على الوسطى وجرة العقبة وهكذا ويجزئ الترتيب بان رجحها

وليس واجباً عندنا ووقته عند ازاره الخروج بحيث لا يمكث بعد التوجه
 بأسبابه فلو لم ينعكس اعاده ولو فيه حتى يخرج استحب له العود ولو بلغ اليه
 من غير احرام الا ان يضل ثم لا يردع الجاهل ويحبب الفيل لدخولها والذبح
 من باب جشيشه والاعمام ودخول الكعبة فقد روى ان دخولها نحو
 في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب وعصمة فيما بقى من العمر وعفان
 لما سلف من الذنوب خصوصاً الضرورة وليدخولها بالسكينة والوقار والخذل
 خالق الباب عند الدخول والصلوة بين الاسطوانتين اللتين تليان الباب
 على الركعة الاولى ويحب ان يقرأ في الركعتين الحمد ثم السجدة والسجدة
 في الثانية بعد ما يقرأ اولها ويحسون والصلوة في فليأياها الادب
 كل ذنوبه وكثير ما يتأني بالنجس صلى الله عليه واله وسلم ما الى الزوايا والقيام بين
 الركبتين للغير واليها في افايدير ملصقاً به ثم كذلك في الركعتين الباقيتين في الغرض
 في الركعتين الاخريين ثم يعود الى الركعة الاولى فيقف عليها ويرفع راسه الى السماء
 ويطلب الدعاء بالرفع في المشي وحضور القلب الدعاء عند الحليم حتى يركع
 الناس عنده الدعاء والسلام للخصم بعضهم بعضاً ولا يخطأ من الذنوب عليه
 فوضيعة بعض فاعل وليتوبه الله تعالى على ادم صلى الله عليه فاعظمته ذنوبه
 وهو اشرف البقاع على وجه الارض على اودى الخبر عن زين العابدين وولده
 الباقر عليهما السلام وهو ما بين الباب والحجر الاسود وبلى الخطيم في الفضل عند
 اللقائم الا ان كان في شجرة فما من من البيت والسلام الا ان كان كلاً او السجادة
 ايمان وفهم والترب منها ولاستغفر في النجس صلى الله عليه واله وسلم والبراءة من
 لما شرب في فيض شرب السمات الدينية والذنوبية فقد فطر جماعة من العلماء لما

او في شهر شرب

محمد بن

ومعه قد قالوا هو اوصيهم بالطلب رضاه الله تعالى والقرب منه والتزلف ليد ويحب
 مع ذلك كله واهدائه والخروج من باب الحنطين حتى يذرك ابيع الخطه
 عنده او الخطه وهو باب يخرج من اياها الا ان الشا في داخل في السجدة
 فيخرج من الباب المسامت لهما ومن عند لا يخطى اليه على الاستغفار
 بر الصلوة بغير شرب يد يدع شرب ويجعلها بخصه بالجمعة وعلل في الغبا
 كفاية بكونه في العلة وحل عليه في حجة من حيا وقلة سقطت او نحو ذلك
 ان استمر الانتباه في صدقة مطلقه وان لم يكن موجباً يادي بالصدق
 فالأقرب اجزاؤها الظاهر التعليل كما في نظيره ولا يقدح اختلاف الوجه
 لا بد منه على الظاهر مع اننا نعقبه والعزم على العود الى الحج فانه من اعظم
 الطاعات وروى انه من النسيات في العمر ان العزم على تركه مقر للرجل
 والعذاب ويحب ان يحتمل العزم سؤال الله تعالى ذلك عند الانصراف و
 يستحب الا كفار من الصلوة بحسب الخيف لمن كان في فقد روى انه من
 بدوامة وكذا عدل عباد سبعين عاماً ومن سبغ الله في عاتق حبيته كتب
 له اجر عتق رقبة ومن همل الله في مائة عدل احياء حية ومن حمد الله فيه
 مائة عدل خرج العراقين يتفق في سبيل الله تعالى في اتماس حبيته الله
 مرتفع عن الوادي وكما ارتفع عند حتى حقيقاً وضوضاً عند المنازة التي
 في وسطه وفيه الى القلب يخون ثلثين ذراعاً وكذا عن غيرها وحياتها و
 خلفها روى محمد بن زيد بن مالك معوية بن ثمار عن الصادق ع وان ذلك
 محبب لله صلى الله عليه واله والصلوة في الف نبي وللص رحمة
 اقصر على الحجة الواحدة وفي الدروس اضاف فيها ودياً لها كذلك

فلا وجه للتخصيص وما يختص به من الضمان صاوة سنت ركعات في أصل الصوم
 ويجزم إجماع من الخلل الحرام بعد الجناية بما يجب جده أو نحو تعزير أو قصاصا وكذا
 إتيان عليه فيهم فيصير عليه حكم الطعم والنزب بان لا يزداد عنها على ما يدل من
 بيع ولا غيره ولا يمكن من الزيادة على ذلك حتى يخرج ويستوفى منه فله جني
 في الحرم قبل أن يقتض جنايته فيه لأنها أكثر من الحرام فلا حرمة له ولو لم يكن
 به سجدة النبي هتاه لا تمتع عليهم وهو ضعيف المستند **فصل الثاني**
 في كراهية الحرام اللاحقة بفعل في منعه من راقته وهو حجتان **الأولى**
 في كراهية الحرام الصيد في الغمامة بدنة وهو من الأبل الأنثى التي تحمل
 خمس نين سواء في ذلك كيرة الغمامة وغيره ما ذكرها ولشاهها والأولى
 لما تله بيننا في ذلك **الفضل** أي فخر من البدنة لو تعذرت على الزور
 للعامتين مسكينات والفاصل من قتلها عن ذلك لا يلازم إلا ما لم يعوذ
 ولو فضل من ما لا يباح هذا أو صحت وجب دفعه للمسكين الخزان
 قل في صيام ستين يوما أن لا يفد على الفضل لعدم وفقره وظاهر عدم
 الفرق بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفضل الستين وعدمه وفي
 الذنوس نسب ذلك إلى قول من هو بترقيقه ولا أقوى جواز الانقضاء على
 صيام قدما وسعت من طعام ولو زاد ما يبلغ القدر صام عنه يوما
 كاملا ثم صام ثمانية عشر يوما والعجز عن صوم الستين وما في معناها
 وإن قدر على صوم اثنين من الثمانية عشر فمخرج عن صومها ولا
 للقدور والفرق وروى الفضل بوجوب الثمانية عشر من عجز عن الاثنين
 الشاملين قدرا على الأيدى فيجب وإما من الثمانية عشر فيدخل في عموم

هذا هو الوجه في كراهية الحرام اللاحقة بفعل في منعه من راقته وهو حجتان الأولى في كراهية الحرام الصيد في الغمامة بدنة وهو من الأبل الأنثى التي تحمل خمس نين سواء في ذلك كيرة الغمامة وغيره ما ذكرها ولشاهها والأولى لما تله بيننا في ذلك الفضل أي فخر من البدنة لو تعذرت على الزور للعامتين مسكينات والفاصل من قتلها عن ذلك لا يلازم إلا ما لم يعوذ ولو فضل من ما لا يباح هذا أو صحت وجب دفعه للمسكين الخزان قل في صيام ستين يوما أن لا يفد على الفضل لعدم وفقره وظاهر عدم الفرق بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفضل الستين وعدمه وفي الذنوس نسب ذلك إلى قول من هو بترقيقه ولا أقوى جواز الانقضاء على صيام قدما وسعت من طعام ولو زاد ما يبلغ القدر صام عنه يوما كاملا ثم صام ثمانية عشر يوما والعجز عن صوم الستين وما في معناها وإن قدر على صوم اثنين من الثمانية عشر فمخرج عن صومها ولا للقدور والفرق وروى الفضل بوجوب الثمانية عشر من عجز عن الاثنين الشاملين قدرا على الأيدى فيجب وإما من الثمانية عشر فيدخل في عموم

المقدور

فأقوامه ما استطاع لعدم العارض ولو شرع في صوم الستين قادر على ما يجزئ
 عجزه بعد تجاوز الثمانية عشر لقمة على ما فعل وإن كان شرعا مع احتمال وجوب
 تسعة لا فائدة عن الشهر المحرم عنه والمدفع للسكين على تقدير الفضل نصف **صالح**
 مدان في الشهر وقيل مدونة قوة وفي بقرة الوحش وحماره بقرة أهلية مستثناة
 فصاعدا إلا أن ينقص من القول عنهما فيكون مماثلة فيدم الفضل القيمة على التبر
 لو قدر نصف ما مضى في الطعام والصيام مع بلوغ الأحكام فيطعم ثلثين شر
 يصوم ثلثين ومع العجز تسعة وفي الطير والتعلب والأرب شاة في الفضل
 المذكور لو تعذرت الشاة وسد ما مضى فيطعم عشرة يصوم عشرة فتلافة
 ومقتضى تساوي الفضل والصوم أن يقيم ما نقصت عن عشرة لم يجز **الأحوال**
 ويتبعها الصوم وهذا في الطير خاصة للفقير لها الإحسان فالحق لها بغير
 تبعها الشيخ رحمه الله ولا سند له ظاهر أو دلتها شاة شمع العجز عنها يرجع
 إلى الرواية العامة بالطعام عشرة ما يكن من عجز عنها في صيام ثلاثة وهذا هو
 الأقوى في الذنوس نسب ما ذكرته إلى الثلاثة وهو متغير بالصنف
 ويظهر فائدة القولين في وجوب إكمال الطعام عشرة وإن لم يبلغها القيمة
 على الشاة في الإقتصار في الطعام على من ذكره فيض الطعام لكل بضعة بكرة
 من الأبل وهو الفخذة لما ثبت الخاص فصاعدا مع صدق اسم الفخذة والأقوى
 لجزمه البكر لأن مورد النص البكارة وهي جمع للبكر وبكرة أن تحرك الفرج
 في البضعة ولا يحركه أو لم تحركه الأبل في أنات منها بعدد البيض فالباقي
 فلهذا الغ الأجنة لا كغيره من الكائنات وبغيره في الأجنه صلاحية للحمل و
 مشاهد الطرق وكفاية للحمل ثلاث عادة ولا فرق بين كبر البضعة بنفسه

هذا هو الوجه في كراهية الحرام اللاحقة بفعل في منعه من راقته وهو حجتان الأولى في كراهية الحرام الصيد في الغمامة بدنة وهو من الأبل الأنثى التي تحمل خمس نين سواء في ذلك كيرة الغمامة وغيره ما ذكرها ولشاهها والأولى لما تله بيننا في ذلك الفضل أي فخر من البدنة لو تعذرت على الزور للعامتين مسكينات والفاصل من قتلها عن ذلك لا يلازم إلا ما لم يعوذ ولو فضل من ما لا يباح هذا أو صحت وجب دفعه للمسكين الخزان قل في صيام ستين يوما أن لا يفد على الفضل لعدم وفقره وظاهر عدم الفرق بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفضل الستين وعدمه وفي الذنوس نسب ذلك إلى قول من هو بترقيقه ولا أقوى جواز الانقضاء على صيام قدما وسعت من طعام ولو زاد ما يبلغ القدر صام عنه يوما كاملا ثم صام ثمانية عشر يوما والعجز عن صوم الستين وما في معناها وإن قدر على صوم اثنين من الثمانية عشر فمخرج عن صومها ولا للقدور والفرق وروى الفضل بوجوب الثمانية عشر من عجز عن الاثنين الشاملين قدرا على الأيدى فيجب وإما من الثمانية عشر فيدخل في عموم

المقدور

ودانته ولو ظهرت فاسدة او الفرج ميتا فلا ينبغي ولا يجب تربية الناحية
 صفة من صفة ويجوز بين صفة في مصاحح الكعبة فان يجوز ان يرسل فناة
 عن البيضة الصحيحة ثم مع الجزع الشاة طعام عشرة مساكن لكل مسكن مبد
 وانما الطولان ذلك صياغة حيث لا ضرر على الزيادة من صرف الشاة والصدا
 كغيرها الا كالبديل في صيام ثلاثة ايام الخبز عن الاطعام وفي كل بيضة من الطائر
 والقبح يكون البيا وهو الخبز والدجاج من صغار الغنم او خرد الفرج
 كذا الخالق للصحة الله لها جماعة وفي الدروس في الاولين مخاض من
 الغنم اي من شأنها الخلد يذكر الثالث والنصوص خالية عن ذكر الصغيرة
 وللجوز في الفرج فاما ان في بيض القطاة بكان من الغنم واما الخاض فذكر
 في مقطوعة والعمل على الصحيح وقد تقدم ان المراد بالذكر الفرج وبيان في
 قتل القطاة والقصد الدجاج والفرق اعظم من فريز وجوب الفد للبيض ان يد
 مما يجب لاحل ان يحمل الفرج على ان يضاعف غايته ح تايم في الفداء وهو
 سهل واما بيض القبح والدجاج في حال عن البقر ومن ثم اختلاف العبادات فيها
 فبعضها احتصاص موضع البقر وهو بيض القطاة وبعضها في الدروس الخان
 القبح بالجماد في البيض لا تصنف منه الا يخرجه الفرج ارس في الغنم بالعد
 كما تقدم في النعام فان يخرج عن الارسال فكيف النعام كذا الخلق الشيخ رحمه
 الله تعالى ظاهر التولية وتبعه الجماعة فظاهر ايام ويشكل بان الشاة لا تجب
 في البيضة ابتداء بل انما يجب بتجمل حين قلد على تقدير حصوله وهو
 اقل من الشاة بكثير فكيف يجب مع الجزع جماعة من المتأخرين منهم للص
 رحمه الله بان المراد وجوب الامرين الاخيرين دون الفاة وهذا الحكم

ومعرفة الحاج كونه من
 ماله الكعبة

حمل مفتوح
 في الفرج

وفي ذلك الحاق الدجاج بهما
 يمكنه الخالق القبح

ان في البيضة شاة فان عجز المص
 عشرة مساكن فان عجز صام ثلاثة

انما هو من النعم
 او من النعم

هو الذي

هو الجوز والما ذكره من كون الشاة انتق من الارسال بل اصل على اكثر
 الناس لتوقفه على تحصيل الهات والذكور وتخرج من الخلد ورجعها الى
 النجاس وصرف هذا الكعبة وهذه امور تقصر على الحاج غالباً اضافة الشاة
 بالان الشاة يجب ان يكون غنية فباطل وان لا تقا اعلى قيمة واكثر منفعة
 من النجاس فيكون كبعض اقل الواجب ولا راسا لقله وتقدر على الوجوب
 استقل لا بد له وهو هذا الامر ان الاخيرين من حيث البديل العام لا الخاص
 لقصد من الدلالة لان بلياتها عن الشاة تقضي بليتها ما هو دونها فبقية
 بطريق اول وفي الجملة وهي المطوقة ليراقب لها الجملة اي تفر من غير من
 كما في الدواب لانها من بنقاة قطر وقطره كالحج والعصافير وهذا
 يمكن كونه للتقسيم بمعنى كون كل واحد من النوعين ساهما وكذا للتعدد
 لاختلاف الفقهاء واهل الفقه في اختيار كل منها والمص في الدروس لاختلاف
 خاصة واختار الحق والعلم من رحم الله الشاة خاصة والظاهر ان
 التفاوت بينهما قليل ويصنف وهو يصلح ويحصل لجعل المص كذا فمما
 وعلى كل تقدير فلا يخرج القطاة والمجمل من التعريف كما صرح بجماعة
 وكفاية النعام باق معه اعتباراً على اللحم والجل ودره على الخيل في
 لحرم على النعم ودوى ان عليه فيه القيمة وبما قيل بجوبه الاخرين
 من الدرهم والقيمة اما الدرهم فالتص واما القيمة فله او لا فاجب
 للمواو في غير اللحم فغيره اقل لا فخر وجوب الدرهم مطلقاً في
 غير اللحم للمواو وفيه الامران مع الدرهم والقيمة للمالك ولذا

انما
 لان لها كفارة معينة في كفارة النعام
 مع مشاكرتها في التعريف

سوادان اكثر من اولاده

القول في كل ما لو انما القسبة الى ذنابه وقته ويجتمعان الثاني والذم على الحرم والحرم
 الاول كونها والثاني كونها في الحرم ولا دخل عدم التدخل خصصا مع
 لتساوي حقيقة الوجوه في غيرها على الخرابك من اولاد الضمان ما ساند ان يعبر
 اشهر فضاها ونصف دم على الحرم في الحرم ويتوعدان على الحدم
 فيجوز اكله على الحرم في طلال والثاني على الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 وفي نصها ادهم دمع على الحرم في الحرم ويتوعدان على الحدم في الحرم
 بعض النسخ احديهما فيهما الخافعين اطلاقا لغيره فيجب دمع على الحرم في طلال
 دمع على الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 الظاهر ان واده لا اول الثاني في حكم الفرج كما صرح به في الذم
 في حكمه في الحرم ان كان الحاقه مع الاطلاق لا يخرج من بعد ذلك
 لما يفرق بين الحام للمواك وغيره ولا بين الحرم وغيره ولحق بتعريف الفرق
 كما صرح به في الذم وغيره فغير المواك حكمه ذلك والحرم في الحرم في الحرم
 القاملة للعدا على الحام وليكون في الدلالة والمواك كذلك مع اذن
 لالاك اوكون الثاني والاوجب عا ذكر الله والقيمة التوقية للمالك في
 كل واحد من القطا والحل والذم وحمل مقطوع يرفع من كل نذره
 اشهر وهو بين من صغير الغنم في فرجها ولا بعد في نذره في نذره في نذره
 كما ذكرناه وهو اول من حمل الصلح الحاض الذي اختاره ثم على نذره الحاض
 او على ان ينهاها الحاضا بطريق اولي الاتباع على انتفاء الامرين وكذا
 مما قيل من ان يجرى عنما على اختلاف النفقان وانفاقا لاختلاف فجاء

فمنه في
 في كل موضع الذي في حرمه
 حرمه في الحرم في الحرم
 فان كان الاول يرفع الحرام في الحرم
 وان كان الثاني يرفع الحرام في الحرم
 الى نذره في الحرم في الحرم

ان يشر

ان يثبت في التعريف بآية على الكبير والوجه ما ذكرنا له دم القتل في وجه هذا
 على تقدير اختياره صغير الغنم الحاض له الصلح وعلى وجوب الفتى كما اختاره و
 حمله على الحمل والابن في الشكل في كل القنفذ والضيق اليه في حرمه
 على التمسك ووقيل حمل اقليم وطلو في الاول وان كان الثاني يرفع الحرام في الحرم
 ولعل القائل في نذره في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 فون بينهما والضيق في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 ما دون الحام في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم في الحرم
 الاصل كما في النص في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 المحبوب في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 ولعل ان من طعام وهو في النص في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 ويجب لادون في كل واحدة من حرمه او كف ولو يمكن الحرام في حرمه
 بان كان على طريقه بحيث لا يمكن الحرام منه الا عبثة كثيرة لا يتحمل عادة
 الا اذا كان الحقيق في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 او عبثا كما كف من طعام ودهن في الحرم في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 حكم الحرم في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 على الحرم في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 غير معلوم وطلو في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 للصحرى في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

هنا

بضم العين وهو

ورفع حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 فون مثل حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 من حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

يحمل

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

على القولين ببدء ويتم حجة بطلان فديان كان الفصل كذلك
وان كان الخ فقلنا لا فرق في ذلك بين الزوجة والحبيبة وبين الحره
والامة وعلى الغلام كذلك في حق القولين فدون الدائم في الاخر وهو الاصل
فرضه والثاني نفعه او بالعكس قولان وللرؤى لا حول الا ان الزوجة قطعية
وقد تقدم وتعلم الفائدة في الاجرة تلك السنة او طلاقه كقوله طلاقك
فبمجرد لو عينه تلك السنة وفي المصنف الصمد هذا لتحل ثم قد علم على الخ
او غيرهما وعليهما ما طاعوا من هذه الفارة وقضاء واحترنا بالعام والخاص انما
والحكم والظاهر فلا يخفى عليه وان كان عليه عليه فقيده وان امكن المراجع
الناهي من حيث عدم كونهما في حقه امل الجاهل فانه يفترق ان اذا انبعا
موضع الخطية بمصاحبة الشجر من فوج القضاء للخصم الساك وقيل ان
والفاسد انهم من وضع الخطية الى تمام مساسه وهو قوي ومضى وقطع
للمس في الدقوس ولو جاز في القابل على غير تلك الطريق فلا تقوى وان قيل
في موضع يتقوى الطريقان كونه من حيزه او حيزه بالتقوى في الشجر
لو توقف مصلحية الثالث على الحره او نفعه وجب عليها ولو كان مسكرها لها
تحل عنها البنية لا غير الى ان يجب عليها القضاء لعدم فساد حيزها بالانكراه
كما لا يصح لو اوصت وفي حيزها على البنية وتحل الاجرة لو اكرهها بغيره وان
وجها ان قولها لعدم الاصل ولو تذكر للمراجع بعد الاشارة وتكررت البنية
لا غير سواء كثر عن الاول او انضم للمراجع في القضاء او من الزم او اقر
جعلنا فانما يفترق من عقوبة لكن القول في قضاء القضاء وجب البنية من دون
الانكراه بالمراجع بعد الشعر لا اربعة استعملوا في القضاء والاولى والاولى

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه
فان قيل ان قولنا انما هو في حيزه

بعد خسر انما الخمسة اما بعد الخلاف في عدم وجوب البنية وجعله
الحكم اولى يدرك على انما البنية في سقوطها وفي الدقوس قطع اعتبار البنية
وجنب اعتبار الاربعة في الشجر والى قوله في ضعفه نعم يكف الاربعة في الدنيا عليه
وان يجب الكفارة ولو كان قبل اكل الاربعة فالخلاف في وجوبها ولكن
لو كان قبل طواف الزيارة اى اكله ولو ان بقي منه خطوة فخرج من الدنيا بخير فيها
وبين بقية او شاة لا يجب التحجير بين البنية وغيرها بعد الجوع ان كان الاول اثم
مع الجوع يجب بقية او شاة وفي الدقوس اوجب بنية فان جاز في بقية فان
مخرج شاة وغيره بين البنية والشاة والظاهر خالفه عن هذا التفصيل
لكنه مشهور في الجملة على اختلاف ترتيبه وانما الخاق في بعضها الجور وفي
بعضها الشاة ولو جامع امته المحرمه باخذ محلا فعليه بنية او بقية او شاة
فان يخرج من البنية والبقية فشاء او صيام ثلثة ايام هكذا اوردت الرواية
واقترنها الاصحاح في شاملة ما لا يها ما لا يها وما لا يها مع طاق
يجب عليها الكفارة ايضا بغير وصاة وعصا ثمانية عشر يوما على ما لا يها
ولا فلا يخفى عليها ما لا يها وما لا يها وما لا يها وما لا يها
والبقية ولم يقيده في الرواية والصوتى الجماع فوقت فليست اياها اوقات
لحرمها التي تحرم الجماع بالنسبة اليه اما بالنسبة اليها فيختلف الحكم كالنساء
فان كان قبل الوقوف بالشعر اياها لمسك من جميعها مع الطاعة والعلم
ولحرمه بالحرمة باذنه وان كان الخش لعدم النص وجواز اختصاص
الخاص بعدم الكفارة عقوبة كسقوطها عن ما هو الصمد بعد الانقضاء
ولو نظر في الحبيبة فامسى من غير قصد ولا عادة فبذنه لا هو اى عليه بقية

فالبقرة فان يخرجها فالكشاف

الحرف الالهة انما يطبق على
الاشياء من الالهة
والله عز وجل
والله اعلم

ولو لم اوجت فعلها مثله
ويخرجها اي يخرجها شاة ام
الكلية

وهو انما يحصل الوصف من انفسه والحادثة

التي هي في الوجود

التي هي في الوجود

وهو انما يحصل الوصف من انفسه والحادثة
التي هي في الوجود

للتوسط وشاة للعصر وللمرجع في المصنوعات الثلاثة الى العرف قيل
ينزل ذلك على الترتيب فتجب البقرة على القادر عليها فان يخرجها فالكشاف
وبه قطع في الدروس والرواية تدل على الاصحى وله وفيها ان الكفاية
للتفكر لا للمنى ولو قصد او كان من عادية فكالمستنى وسيا ولو نظرا
نروجه بشهوة فببنة وفي الدروس جزور والظاهر اجزا وهما في
شهوة لا شيء وان امنى ما لم يقصد او يعتد ولو سمى انشاء ان كان
بشهوة وان لم يكن وبغير شهوة لا شيء وان امنى ما لم يحصل احد الوصفين

(الاشياء والادوية)

وفي تعقيبها بشهوة جزورا نزل ام لمع عدم الوصفين ولو امنى
بالاستئناس وبغيره من الاسباب التي يسهل عنه فببنة وهل يفسد

الحج مع تمتد والعلم بتجرمه قيل نعم وهو المردى من غير عارض
ويبنى تقييده بموضع يفسد الجماع ويستثنى من الاسباب التي

عنه ما تقدم من المواضع التي لا تجب البقرة بالشيء وهي كثيرة
ولو عقد المحرم والمحل المحرم على امة فدخل على كل منهما اي من العالم

والمحرم للمعقود ببدنة والحكم بذلك مشهور بل كثير منهم لا يفتل في خلا
ومستند رواية سماعة وموضع الشك وجوبها على القادر

المحل وتبينت اية وجوب الكفاية على المرأة المحلثة مع علمها بانس
الزوج وفيه اشكال لكن هنا قطع المنة في الدروس بعدم الوجوب

عليها وفي الفرق نظر وذهب جماعة الى عدم وجوب شيء على المحل
فيها سوى الاثم استنادا الى الأصل وضعف مستند الوجوب وبجمله
على الاستحباب والعمل بالمشهور احوط نعم لو كان الثلاثة محرمة

على

الحرف الالهة انما يطبق على
الاشياء من الالهة
والله عز وجل
والله اعلم

على الجميع ولو كان العاقبة لم يخرج من خاصة وجبت الكفاية على امة مع النجس
والعلم بسببه لا بسبب العقد في وجوبها على العاقلة لا شكل وكذا الزوج والعرة
المفردة اذا افسدها بالجماع قبل الحال عيبا او غيرهما في الشهر الداخل به على انهما
بين الزوجين ولو جعلنا عشرة ايام اعتبر بها على الاقوى من عدم تحلل
وقت بينهما يجوز فضاؤها بحالها ما لم يكن كان الافضل التأخير وسيا
ترجح للص عدم التحديد في لبس الخيط وعلى حكمة شاة وان اضطرر وكذا التحب
الشاقة لبس الخفين واحدهما او اشتراك بضم الشين وكذا اللبم والطيب

الشعر وان قل مع صدق اسمه وكذا ان لا تدنف ونورة وغيرها او قصر الاظفار
اي طفا بدينه وبجلبه جميعا في المجلس او يدى جازة في مجلس وبجلبه كذلك

والا فتن كل ظرف ولو كره لا يبلغ الشاة ثم اكل اليمين او الرجلين ولو تحلل الشاة
كما قاله كوكرة دنياه لحدما اكلها الباقي في المجلس تعدت والظاهر ان

الظفر كالكل الا ان يقصه في وقت مع الخياط الوقت فافلا يتعد
فدنية او قلع شجرة من الحرم صغيرة غير المستثنى ولا فرق هنا بين الحرم والمحل

و في معناها قطعها من اصلها والرجح في الصغيرة والكبيرة في العرف
والحكم بوجوب شيء للشجر مطلقا فهو الخبز ومنه رواية مرسلة

او دهن بيطيب ولو ضره اما غير للطيب فلا شيء فيلان انما وقع مع
مع عدم الحاجة اليه في الشجر والرواية مقطوعة وفي الحاق السن بوجوب
بغيره وعلى القول بالعجب لوقوع متعددا فعن كل واحد شاة وان لم يحد

المجلس او تنف الطيب او احقهما وفي احدهما الطعام بله ساكن اما الى
تنف بعض كل منهما فافالة البراة تقتضي عدم وجوب شيء وهو مستثنى

انما يلزم وجوبها على من حدث الزخا والعلامة من دون
حيثما انفسه لا وقت عليها المحل الاخرم وان كانت
مستثناة من الزخا لا وقت عليها المحل الاخرم وان كانت
مستثناة من الزخا لا وقت عليها المحل الاخرم وان كانت
مستثناة من الزخا لا وقت عليها المحل الاخرم وان كانت

الاشياء من الالهة انما يطبق على
الاشياء من الالهة
والله عز وجل
والله اعلم

الحرف الالهة انما يطبق على
الاشياء من الالهة
والله عز وجل
والله اعلم

من عدم ازالة الوجوب الشاة لعدم وجوبها المحجج عنه والبعض ان ازالة بقاء
 الظرف فادنى المنقوص والظاهر لا يشترط كون الفاعل محجج بالاطلاق النص
 لا كونه محججاً به بغيره بل لا يشترط الا ان يكون المحجج محججاً بالوصف
 ولو بعد السخنة الا انما فلا شيء على الفاعل في غير ذلك الاصل مع احتمال المجاز
 بان حلف بحدس الضيفين او مطلقاً لا ناصداً فان من غرضه ان يكره ان يثبات
 حق او دفع باطل يتوقف عليه ولو زاد الصادق عن ثلث ولم يتخلل التكفير
 فواحدة عن الجميع ومع تحللها فكل ثلث شاة واحدة كالحب في اثنين كانا
 بقرة وفي ثلثه فواحدة بغيره ان لم يكن عن السابق فلو كان على كل واحدة
 فالشاة او اثنين فالبقرة والضابط اعتبار العدد السابق ابتداءً وبعد التكفير
 فالواحدة شاة ولا اثنين بقرة والثلث بدنة وفي الخبر الكيرة عشرة بقرة
 في السور ويكره فيها من الضعيفة كون شيء منها في الحرم سواء كان
 اصلها ام فرعها ولا كفارة في قلع الخيش وان لم يغير الا ذروها بنية
 الادب محل التحريم فيها الاخذ اما الباص فبحر قطعاً مطلقاً الا ان
 ان كان اصله نباتاً ولو عجز عن شاة وكفارة الصيد التي لا تصرف على
 بها فاعليه للعام عشرة مساكين لكل مسكين مقدار عجزه من ثلثة ايام
 وليس في الرواية التي هي مستند الحكم تقييد بالصيد فتدخل الشاة الوا
 لغرض الحرمان فيختار بين ثلثة ايام او غيره وبين الطعام عشرة مساكين
 لكل واحد من الاوصياء ثلثة ايام اما غيرها فلا ينقل اليها الا مع العجز
 عنها الا في ثاة وطى التي تختار بينها وبين الصيام كما مر في سقوط من حلف
 او داسه قاله كثره كعصا حرام ولو كان في الوصف ولجبا او مستحباً فلا

وفي قبول قوله في حقيقة نظره وقوله
 في الدروس والقبول ولا شيء على الفاعل
 الا في قبول قوله في الدروس والقبول

وهو في قوله في الدروس والقبول

ولحق به المص في الدروس والقبول وهو خارج عن مورد النص والتعليل بان دفع الوجوب
 فلا يتعقد منه شيء يجب الحاق التيمم وان التيمم لا يشترط الا في قبول قوله في الدروس
 الكفارة بغيره بالصعيد عند كونهما اما التيمم فموضع وفاق ولما ذكره عن حلفه
 صدق على الوجوب في الانقياد منه غير مناف لها لا مكان للمرجع بينهما ولا
 والوقت عند الاحتاد النص في الشرح للنص عليه صريحاً في حجة ابن ابي عمير
 رحمه الله مشرباً بالادلة وان كان القول بالتكرار لحصول وضع الحرام في العهد
 بعد العدم لا يجب الحلف او بالواحد من تكرار حلفاً قطعاً ويعتبر كونه في الحرام
 واحد او في التيمم مطلقاً اما الوقوع في غير تكرار وتكرار اللبس في الحلف
 في الجالس فالجالس الجالس لم يكره في الحلف في اللبس ام اختلف للبهاد
 ام على التقاطع طال الجالس ام قصر بغيره في الحلق في اوقات تكرار عرفاً وان
 لقد الجالس والا فلا يكره في الدروس جعل ضابطاً في تكرارها في الحلق
 الملبس والطيب القبلة تعدد الوقت وتصل ما هنا من المحقق رحمه الله
 لم يخصص لغيره تكرار في القديم والوار ولا في ذلك كما تكلموا بذكر
 مطلقاً مع تعاقب الاستعمال الباطني او طيباً او شراً وحلقاً وبقطيد الواس وان
 تحت الوقت والحلق وعدم مع ايها دفعة بان جميع من التيمم حلقاً
 وضعها على برة وان اختلفت فصانها ولا كفارة على الجالس والناهي
 في غير الصيام اما في غير طلاق حتى على غير الكف بغير الزوم في صاله
 او على الواس في حلقه الا بالواحد من الدواب للترخي والحرم
 انما يحرم مباشرة قطعاً على الكف بغيره وغيره **الفصل السابع**
 في الحصاد والصدقات من الحصر النعم والمراوبة فما يقع في ذلك المرض

وهو في قوله في الدروس والقبول

وهو في قوله في الدروس والقبول

وهو في قوله في الدروس والقبول

لا يكونان لكن بما حثت تيقن على وجه التوقف عليه لطلاق الاحبار
بتوقفهم على من غير تفصيل واعلم ان المصنف وغيره طلقوا القول
بتحقق الصدق لمصرين للموقنين ومكة الحج والعسرة ولما بقوا على
عدم تحققه بالنسبة عن النبي صلى الله عليه واله في الحج والتمتع في قوله
والانضاء في القاباق وموضعها منع الحاج عن مناسك من يوم النحر اذ لم يكن
الاستنابة في الحج والتمتع وفي تحقيقه من نظر من طلاق النسخ واصالة البقاء اما
لو امكن الاستنابة فيها فعل مطلق او قصر مكانه وتحلل وانما باقى الافعال ومنها
التمتع عن مكة وافعال من وادى بالحوادث الوكيل برة والا فاقوى تحققة
العموم ومنها النسخ عن مكة خاصة بعد التحلل منى الا فاقوى عدم تحققة ببق
على الحرمان بالنسبة الى الصلوة والطيب والشراب يات ببقية الافعال والتمتع
فيما حثت يجوز ويحتمل مع خروج ذي الحجة التحلل بالهدى لما في التأخير في القاباق
من التمسح ومنها منع للعمرة افعال مكة بعد حوثها وقد افسدنا ان حكمه
حكم النسخ عن مكة لانقضاء الغاية بحج الدخول ومنها الصدقة الطواف
فيها وفي الحج والظاهر انه يتنكب بكم المريض مع الامكان ولا يبق على الحرمان
بالنسبة الى التحلل لان يقدر عليه او على الاستنابة ومنها الصدقة
السعي خاصة فان تحلل في العمرة مطلقا وفي الحج على بعض الوجوه وقد تقدم
وحكمه كالطواف واحتمل في الدوس التحلل منه في العمرة لعدم اعادة الطواف
شيئا وكذا القول في عمرة الافراد لو صد عن طواف التاوى والاستنابة فيه اقوى
من التحلل وهذه الفروض يمكن في المصنف مطلقا وفي الصدقة اذا كان خائفا
اذ لا فرق بين العام والخاص بالنسبة الى الصدقة كما لا يخبر بعض الحاج

ولو جوبت بغير عنه او اتفقته في تلك الشائع من خلافه ولو قيل بحجوان لا
في كل قول قبل التباين كالتطواف والسعي والتمتع والصلوة كان
حسنا لكن يستثنى منه ما اتفقوا على تحقق الصدق والمصنف كذا في الافعال
للمعتمرة **خاتمة** يجب العمرة على المستطيع اليها سبلا بشرط الحج
ان استطاع اليها سبيلا الا ان تكون حرة تمتع ويشترط في وجوبها الا
ستطاعة لها لعلها لا تباطل كل منهما بالآخر وتجب اليها سبلا به للوجوب له
لو اتفقت لها كالشد وبقيته والاسجد والافاق وقد يدعي عنه بقاء الحج
الا حرام ويشترط ان يكون في وجوب احدهما تخيير لدخول مكة لغدير
للتكثير والداخل لقتال والداخل عقيب لجلال من الحرام ولما عارضه من
لا اله الا الله لا يخرجها القادر والمفرد عن الحج مباديها على الفور وجوبها كالحج
وفي الدور يجوز تأخيرها الى استقبال الحرم وليس مناها للفور ولا يعين
العمرة بالاصالة بزمان مخصوص واجبة وسنة وان وجب الفور
بالوجوب على بعض الوجوه الا ان ذلك ليس تعيينا للزمان وقد تغيرت فافا
هيء بذنوبهم وسجدة مع قضاء الفريضة في كل سنة على اصح الروايات
وقيل لاجل المدة بين العسرتين وهو حسن لان فيهما ما يجمع بين الاجابة
الذاتية على الشئ وبعض السنة وبعض على عشرة ايام يقر بالانكشاف على امر
الاحتجاب فالأفضل الفصل بينهما بعشرة ايام واكمل منه بشرا واكثر ما ينبغي
ان يكون بينهما السنة وفي التقييد بقضاء الفريضة اشارة الى عدم جوازها
ندامع تعللها بغيره وجوبا لان الاستطاعة المفردة تدب اقبض الاستطاعة
وجوبا باو مع ذلك يمكن تخلفه لمتكفها حثيفتقر الموقر لقطع للسا

ستارة

انها تامة كما أكدتم

وهي مفقودة وكذا الاستطاع اليها ولا يتجمل له ان يدخل تحتها فانه لا يطلب
ح با لوجب فكيف يمنع من البندوب اذا لم يكن فعلها واجبا لبعده فعل
الحج وهذا الجحش في العزلة **كتاب الجهاد** وهو اقام
جهاد الشركين ابتداء لعالم الاسلام وجهاد **عليه السلام**

الكفار بحيث يخافون استيلاهم على بلادهم او احداثهم وما اشبهه ذلك من
وجهاد من يريد قتل فخر خيرة او احداثا او سحره او مطلقا من جهاد الامم
الشركين المسلمين وادعاء نفسه فدما الملاق على هذا القسم الدفاع لا الجهاد
وهو اقل جهاد البغاة على الامام والحج لها عن الاقل واستطرد في الثاني وهو جهاد
من غير استيلاء وذكر الاربعة في هذا الكتاب والثالث في كتاب الجهاد

على الكفاية بمعنى وجوب الحج على الجميع لان يقوم به من غير الكفاية فيسقط
عن الباقيين يسقط امره حتى يستمر القاي به ان يحصل الغرض المطلوب شرعا
وقد يعين بامر الامام احدى على الخصوص وان اقام به من فيه كفاية ويختار
الكفاية بحسب الحاجة بسبب كثرة الشركين وتلقح وتوغل وضعف واقله
موقوف كل عام لقوله تعالى فاذا انسلكوا الشهر الحرام فاقبلوا الشركين واجب

انها في الجهاد وجعلها شرطاً فيجب كمالها وحيد الشريعة لا يتكرو بعد ذلك
بقية العام لعدم اعادة مطلق امر الشرك وفيد نظير من التعليل هذا
مع عدم الحاجة الى زيادة علمه في السنة ولا وجب بحسب ما وعد عدم العجز
عن انفاذ الوقية الامام عليه السلام صلواته والاجاز التأخير وانما يجب في جهاد
الجهاد او الكفاية في جهاد العام كالفقه بترو الامام العادل او الامام الميرزا
وهو المنصوص للجهاد او الكفاية في جهاد العام كالفقه بترو الامام العادل او الامام الميرزا

هذا هو الوجه في الجهاد وهو جهاد الكفار المشركين والباطلين
والجهاد على الكفاية بمعنى وجوب الحج على الجميع لان يقوم به من غير الكفاية فيسقط
عن الباقيين يسقط امره حتى يستمر القاي به ان يحصل الغرض المطلوب شرعا
وقد يعين بامر الامام احدى على الخصوص وان اقام به من فيه كفاية ويختار
الكفاية بحسب الحاجة بسبب كثرة الشركين وتلقح وتوغل وضعف واقله
موقوف كل عام لقوله تعالى فاذا انسلكوا الشهر الحرام فاقبلوا الشركين واجب

البر

وهو جهاد الشركين والباطلين

الغلبة بالحق الاول ولا يتخطى في حوزة بغية من الاعاني او هجوم عدو على
المسلمين بحيث يمتنع على خيرة الاسلام وفي اصله ويجتمع فيجب بغير اذن
الامام عليه السلام وتاييده ويفهم من القيد كفايا اذا لم يتجمل من السلم
على الاسلام نفسه وان كان مبدءا نعم لو افاضوا على القسطنطين وجب
عليهم الدفاع ولو خيف على بعض المسلمين وجب عليهم فان عجزوا وجب
من يلهي مساعدته فان عجز الجميع وجب على من يجدون كذا على الاقرب
كفاية ويتطرق فيجب عليه الجهاد بالمعنى الاقل بالبر والعقل والحجة
والبر والسلامة من الموض لان من الركوب والعدو والعجز بالبر

الاقدام والواجب لشدة في التعليل عادة وفي حكمه الشيخة للامانة
من القيام به والفقر الواجب للعجز عن نفقته ونفقة عياله وطريقه و
ثمن سلاحه والواجب على الصبي والمجنون مطلقا ولا على العبد وان كان
مبعوثا لا الا على وان وجد قائدا ومطية وكذا الاخرج وكان عليه
ان يذكر الذوقية فالحاشي فلا يجب على المرأة هذا في الجهاد بالمعنى الاقل
اما الثاني فيجب الدفاع على القادر سواء الذكر والانثى والسليم والاعمى والرجل
والعبد وغيرهم ويجوز للقادر في بلد الشرك ان يتكلم من لها شاة
الاسلام من الاذان والصلاة والصوم وغيرها حتى ذلك شعائر الاسلام

عليه من النقاد الذي هو الشوب للامانة للبدن فاستغفر الله
الامانة الامانة للدين والحرز بغير الخلق من يمكنه اقامتها القوية
او غير متعذرا لا يجب عليه الحج نعم تجب للامانة سوادهم وانما
يجزم للقادر مع القدرة عليها فلو تعدد ارض او فقر وعجزه فلا حرج

البر

وهو جهاد الكفار المشركين والباطلين
والجهاد على الكفاية بمعنى وجوب الحج على الجميع لان يقوم به من غير الكفاية فيسقط
عن الباقيين يسقط امره حتى يستمر القاي به ان يحصل الغرض المطلوب شرعا
وقد يعين بامر الامام احدى على الخصوص وان اقام به من فيه كفاية ويختار
الكفاية بحسب الحاجة بسبب كثرة الشركين وتلقح وتوغل وضعف واقله
موقوف كل عام لقوله تعالى فاذا انسلكوا الشهر الحرام فاقبلوا الشركين واجب

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

لنصفه انقل عنه بياض الشريعة بل لا يمكن فيها المؤمنين انما
شعنا لان مع امكان انتقاله الى غيره يمكن فيه ما لا يكون مع الولد من الجاهل
بالمعنى الاول مع عدم النعيدين عليه بامامهم على التام والصدق والعدل
عن القاطعة بدونه فيجب عليه حينا فانه يوقف على انما يكون من الجاهل
الغيبية من الحاق الاجلاد بما قول قوي فلو جتمعوا وتوقف على ان الجميع
لا يتغير حريتهم على الاقوى في اشتراط السلطنة اوقان فظاهر للصحة
وكما يعتبر انفسا فيعتبر في سائر الاساطير والباحة والندوة والواجبة ككافية
مع عدم تعيينه عليه احد من فيه الكفاية ومنه الفيلاط العلم فان كافي
عنا او كافي كتحصيل النقص ومقدمة مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم
امكان تحصيله في بلدهما واما قوله تعالى لا يعذر على الجاهل الذي يحصل
لموقف على انفسه او لا توقف والمدبر بغير قوله وهو مستحق الذين تتبع للدين
للمر القاد على الوقاع الحاصل حال الخروج للجهاد فلو كان مصرا وكان
الذين مؤجلا وان حل قبل جوعه عاده لم يكن له المنع مع احتمال في الغيب
والرباط وهو لا يصاد في طرف بلاد الاسلام لانهم باحوال الشريكين
تغير مجموعهم بغير اختيارهم او كما اذا ايمانهم مع حضور الامام وغيبته
ولو عظم ساكن التفرقة على الاعلام والمحافظة فهو رباط واقله ثلثة
ايام فلا يتحقق ثوابه ولا يدخل في النذر والوقف والوصية للمرابطين باقا
دون ثلثة بليلتين بينهما كالا اعتكاف وكثيرا يعون يوما فان زاد الخلق
بالجماعة في القواب لا يخرج عن وصف الرباط ولو كان بغيره او غلبه
ليتفع بها من رباط اياك لا عاتق على البره في معنى لا باحثه على هذا
المراد المذكور

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

الوجه لو نذرها في نذر الرباطة التي في الرباط المذكور في العبارة او نذر
مال الى اهلها او جبا لوقا بالنذر وان كان غايها لا يفتن من جهاد فانما يتنظر
ايها حضوره في الجوز في النذر ولا رباط في البطل الغيبة ان لم
التفقه بتركه لعل الحان الف بالندوة ونحوه وهو ضعيف وهذا فصول
القول فيمن يجب قتاله وكيفية القتال واحكام الدمة يجب قتال الحربي
وهو غير الكلابي من اصناف الكفار الذين لا ينسبون الى الاسلام فالكفاية
لا يطلق عليه اسم الحربي ولا كان حكمه على بعض الوجوه وكذا فرق المسلمين
وان حكم بغيرهم كالحربي ارجح الا ان يفعل على الامام فيقاتلون من حيث
البغي فيسيان حكمه او على غيره فيقاتلون كغيرهم وانما يجب قتال الحربي
بمصلحة الى الاسلام بالها والشهادتين والقتال جميع احكام الاسلام
والداعي هو الامام او نائبه ويقطع اعتباره في حق من عرفه بتوحيده
وقتال حرا وبغيره ومن ثم غرر النبي صلى الله عليه وآله بنه المصطلق
من غير اعلام ولسنا اصلهم نعم فيختار الدعاء كما فعل على عليه السلام
بعرو وغيره مع علمهم بالحال اعتنا من قوله فلو لم يقله ولو باللسان
عنه ويجوز قتال هذا القسم حتى يلم او يقتل ولا يقبل منه غيره والكتابة
وهو اليهودي والنصراني المجوسي كذلك يقاتل حتى يلم او يقتل لان يلم
برباط الدمة فيقبل منه وهي بذل الجزية والتمسك احكامنا ترك التعرض
للمسلمات بالنكاح وفتح حكمهن الصبيان والمسلمين مطلقا كذا في كتابنا
بالقننة عن دينهم وقطع الطريق عليهم وسرقة اموالهم وابوابهم
للمشركين وجباوسهم والذلة على عمدة المؤمنين وهو ما يضر

الامام

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

والله اعلم بالصواب والاسلام المصلح والحق والعدل والبر
والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر والعدل والبر

عليهم كطريق الخدم وغيابهم ولو كانت الكائنات في شريعة الاسلام
 ككل علم الخيرة في شريعة الاسلام في الامور والاعمال في الامور
 بغيرها في عقد الذمة يخرجون عنها ما لم يوافقوا في الشروط فظاهر العباد
 لها كذا في صريح في الذمة قبل الانحلال بخلاف الفقه الامع انظر ما عليهم
 وهو علم في عقد الذمة في الامور عليهم السلام ويخرجون من وضعها على عهدهم
 وارضيتهم على علمها على الاقوى ولا يقدر على السداد فانه من
 على اقصا الصلحة في ذلك الوقت ولكن التقدير يوم الجباية لا في ذلك الوقت
 بالصغار ويخضعون في ما غرقت في اشارة الى ان الصغار امر اخر لهما قد رها
 على قتل هو عدم تقديرها حال القبض ايضا في اخذ منه لان يمتد الى الجاهل
 صالحا قبل التزام احكامها عليهم ذلك او يدور في اخذها من اجماع
 والسلام جالس وادى الذكر ان يخرج الذمة من جيبه ويخفي ظميرها على
 لاسر ويصير ما معه في ذلك الميزان ويأخذ المستوفى في حقيقته ويضربه في
 لهففيه وهو المجمع الحكم بين الموضع والاذن ويبقى في الاقرب الى الامور
 او يصبه الامع في الخطأ البعيد فينبغي به كما فعل النبي صلى الله عليه واله في الجاهل
 ليعضد ما بلغه ان يجمع له وكان يدينه ويضربه وقرب هذا الفعل
 بخالد بن سفيان للحد في قتله ما كان القريب مما دنا ولا يجوز القتل
 من الحرب ان كان العدو ضعيفا للسلام للمأوى بالقبض اي قدوة مرتين
 او اقل الا تخوف لقتال اي منتقل للحال امكن من حاله التي هو عليها
 كاستياد النفس وضيق الاثمة وطلب الشرف ومورد الماء او خيول منظم
 لا في عقد الذمة في المعونة على القتل لئلا كانت ام كثيرة مع صالحيتها

هذا هو الوجه في عقد الذمة
 وهو ان يضمن المولى للمملوك
 ما يضمن له المولى من ماله
 من غير ان يضمن له من نفسه
 ولا من عياله ولا من ماله

الحدود المصداق والمراد من هذا ان لا يتفرق الزور

الذمة في عقد الذمة
 ان يضمن المولى للمملوك
 ما يضمن له المولى من ماله
 من غير ان يضمن له من نفسه
 ولا من عياله ولا من ماله

نحوه

لو كان في عقد الذمة على مخرج من كونه فانه مادة هذا الحكم الفطر
 من بعض الامور في عقد الذمة فانه يجوز له الانصراف ويجوز له ان يقطع
 كعدم الحصون والنجدة وقطع الشجر حيث يوقف عليه وان كونه قد قطع
 النبي صلى الله عليه واله الشجر الطائف يحرر على بنو النضير ويحرر يادم
 وكذا يحرر يادم سال الله عليهم ومنعه عنهم ولا سال الله والقضاء الله على الامور
 الا ان يردى المقتل في عقد الذمة ان امكن بدونه او يوقف على الفقه فيجب
 ويصح للصر في الذمة تحريم القاتله مطلقا ان النبي صلى الله عليه واله عند
 والزوايا ضعيفة السيد لا يجوز قتل الصبيان والمجانين والنساء وان
 عاونوا الامع الضرورة بان تترتب عليهم وقوف الفتح على قتلهم وكذا
 لا يجوز قتل الشيخ القاتل الا ان يواوون بآي وقتال ولا تخشى لثقتهم
 بحكم الامر في ذلك وقتل الزنايب الكبير وهو دون الشيخ القاتل او هو
 استدراك الجواز بالقيود وهو قول ان كان ذار اى اذ قال كان يفضي لهما ان الشئ والكيفية
 عن الاخر فلهذا يجوز قتل الترس من لا يقتل كالنساء والصبيان ولو تروا بالانكسار
 كغيرهم المكن مع التعذر بان لا يمكن التوصل الى الشركاء الا
 بقتل المسلمين فلا يجوز ولا ذل الاذن في قتلهم شرا نعم تجب الكفارة و
 هل كان الخطا او العمد جازا مأخذا في الاصل غير قاصد للقتل
 وانما مطلقا في الحوافر والنظر في صورة الواقع فانه مقتدر لقتله وهو
 اوجب وينبغي ان يكون من بيت لما لا ذل للصالحين ومنه من القتل وان
 في الجاهل على السلام ان اذ اوجب الغافل عن الحرب لا يذبحه التبييت
 وهو قول علي بن ابي طالب في الغافل قتل الزوال بل يبعده لان ابا التمام
 ان يكون القاتل له الزوال

الفرق قول الشيخ في النكاح والطلاق
 المودة في النكاح والنفقة في الطلاق
 شفع في النكاح والنفقة في الطلاق

الحدود المصداق والمراد من هذا ان لا يتفرق الزور
 من غير ان يضمن له من نفسه
 ولا من عياله ولا من ماله

الذمة في عقد الذمة
 ان يضمن المولى للمملوك
 ما يضمن له المولى من ماله
 من غير ان يضمن له من نفسه
 ولا من عياله ولا من ماله

للمسلمين فالتصميم او بقاء اسلامه مع الصبر وما يحصل الاستظهار برفع الحوائز
قد يجب مع حاجتنا للمسلمين اليها وقديح الحجة للصلحة التي لا يتامح تحتها حجة ولا
انقضت الصلحة **الفصل الثالث** في الغيبة واصلها لال للكسب والحرادتها
ماخذة الغيبة المجاهدة على سبيل الغلبة لا بخلافه وبقائه لا خفاء و
لا بخلاف اهلها عند غيره فالإمام عليه السلام ومالك الشاؤلا لاطفال
بالجوان كانت الحروب قايمة والذكور بالاعون يقتلون حتما ان اخذوا
والحرب قائمة الا ان يسلوا فيسقط عنهم ويحرم امامهم بين استقامتهم
والن على علمهم والفتنة فيل ينعين التي عليهم هذا العلم جواز استقامتهم
حالة الكفر فمع الاسلام او في غير ان عدم استقامتهم حال الكفر اهانة
وبصير الامام هو اعظم الاكرام فلا يلزم مثله بعد الاسلام وان الاسلام
لبنان في الاستقامة حينئذ يقتضيه تحريم الامام تحت غيبة بينه وبين
نقابهم وقطع ايديهم واجسامهم وتكميمهم فيقولون انفقوا ولا خير عليهم
وان اخذوا بعدل وضع الحرب لئلا يهاوا في اقبال الحاضر السلام
وعين وهو كناية عن تقصيرها يقتضيه تحريم الامام فيهم تحت نظر
مصلحة بين الذين عليهم والفتنة لا تقسم بالحب ما يراه من الصلحة
والاستقامة حربا كما ان الامم كنابيين وحديثهم للصلحة لا يتحقق التحج
الامر اشراك الثلاثة فيما اعلى التواء والافتقار للراجح ولعل كان
الذين حينئذ في الغدا والاستقامة فيدخل ذلك في الغيبة كما دخل من
ابتداء في ايمان الناس والاطفال والفتنة لاسية الذي يجوز ان الامام قتله
عن الشيء لاجب قتله لا يدرى ما حكم الامام فيه بالنسبة الى رفع القضاو

ايضا انما قتله او امره وتم عليه وسوت جيزه

انما يارب اسام اوج على الله في بين
التي بين والارواح التقربين هم
الحوادث

في الله ما كعدم تحقق امره في حق الزود في
قتله ودمه واما كناية عن الغيبة في حق
وهو قد سبق انه يتحقق في غير جيزه بين قتله
في غير

في الله ما كعدم تحقق امره في حق الزود في
قتله ودمه واما كناية عن الغيبة في حق
وهو قد سبق انه يتحقق في غير جيزه بين قتله
في غير

وهو جازع مع المصلحة

لأن قتله لا الهام وان كان مباح الذم فلهذا كالتزاع للخصم مع فان امكن حله
ولا شره ولا يجرى ولا يدرى لم يقتله فلا تقصص ولا ذرية ولا كفاة وان افركه الوقت
من غير عجز ويعتبر البلوغ بالاثبات لتعدد العلم بغيره من العاهات غالبوا لا
فلا اتفق العلم بها في ذلك قبل ان يراه بالاحتمال كغيره ولو ادعى الامر لغيره
بانه بالذوق الاقرب للقبول للشبهة الذرية للقتل وما لا يتقل ولا يحول من
الشركين كالارض والساكن والشجر جميع المسلمين سوا في ذلك المجاهدون
وغنيهم وللنقل من بعد الجاهل التي تجعلها الامام عليه السلام الصالح
كالذي لا يعلو طريقا وعوده وما يلحق الغيبة من مؤنة حفظ ونقل وغيرها
والرفع والارادة هنا العطاء الذي لا يبلغ سلمهم من عطاء لو كان مستحقا
للمم كالمرأة والخشوع والعبد والكاف اذا عاينوا فان الامام يعطيهم من الغيبة
جبايا من الصلحة بحسب حالهم والتمس مقتضى الترتيب الذي ان
الرفع مقدم عليه وهو واحد لا قول في السلطة والا فوري ان الحسن مع الجاهل
وقبل الرفع وهو اختيار في الدروس وعطفه هنا بالاول كناية عن اعل
لها لانداعا الترتيب القيل بالتحريك واصل الزيادة والحرادتها زيادة الا
لبعض الغائبين على نصيبه شيئا من الغيبة للصلحة كدلالة وامارة وسيرة
وتحج على قرن او حسن وتحسن حال وغيرها ما فيه كناية الكفاة
ما يصطفيه الامام عليه السلام لنفسه من مرقاة وجارية وميف وخوها
جبايا اختيارا والتمديد بعدم الاحفاف ساقط عندنا ونحن عليه تقديم اليه
الشرط لافان وهو تباين القيل والخفاء لا في الحرب كدفع وسلاح
وسرج ولجام وسوار ومنطق وخاتمة وتفقه مع وجبة تقلا مع لاجبة

وهو جازع مع المصلحة

وهو جازع مع المصلحة

هذا هو الحق المأثور وهو من كلام الله تعالى
 في كتابه العزيز المأثور من كلامه تعالى
 في كتابه العزيز المأثور من كلامه تعالى

مشدود على الفرس ما فيها من الاستعداد والقدرة فماذا يخرج جميع ذلك يقسم
 الفاضل بين الفاعل ومن حضر القتل اليقانونان لم يأت حتى الطفل الذكر من اولاد
 المقاتلين دون غيرهم ممن حضر الصغار وحفره كالبيطار والبقا والناير والحيا
 انما يقال له لو لم يولد قبل القسمة وكذا للدوا والاصل اليهم ليقال لهم نعم فلم يرد
 الفلاح اي حين اذ يكون وصوله على يد امة قبل القسمة للفارس ممان في الشماق
 وقيل لا ثم ولد له ولهم من ليس وفارس وعكان رجلا لم راكبا غيرهم من
 ولذي الاقرب وان كثرت ثلثة اسمهم واولادهم في الفرس ولم يتخا جوا الى الفرس من
 لصدور الامم وخصوا بالحكمة عليهم بها ولا يسميهم للخذل وهو الذي يجب عن
 القتال ويخوف من لقاء الانظار لولوا الشهادة والنجدة والقرين الاخير وان
 مشا لا ينبغي القائه الى الامم عليه السلام والاميرين كان في مصالح الظلماء
 على التاركة للرجف وهو الذي يدرك قوة الشريكين ولكنهم حين يوقى
 للخذلان والظاهر اخضر من الخذلان اذ لم يسم له فاولا ان لا
 يسم لغيره ولا للحم يفتح القات مسكون الحاء وهو الكبر للفرم والضرع الضعيف
 يفتح الصاد للنجدة والراء وهو الضعيف الذي لا يصلح للركوب او الضعيف
 والحطيم يفتح الحاء وكسر الطاء وهو الذي يكثر من الخذلان والرائح بالراء
 للمعلمة الذي بعد لاف ثم لاله للمعلمة لاله الجوهرى هو الهاء
 هذا هو الحق المأثور من كلام الله تعالى في كتابه العزيز المأثور من كلامه تعالى
 الفنا لغيره على الفاعل على الثاني الامكان في الاربع من الخيل وقل
 بهم للجميع لصدور الامم وليبر بعيد **الفصل الرابع** في الحكم
 البغاة من خرج على المصوم من الاثم عليهم فهو باغ واحد كان كان

ثم

لجملهم لعنه الله او اكثر اهل الجبل او صنفين يجب قتال اذا نذر اليه الامم
 قتلى جميع لطاعة الامم عليه السلام او يقتل وقتله هذا الاكثاري مجوب
 على الكفاية وجوب الثبات لم يأت في الاحكام الثالثة وقد والعنة كاصحاب الخيل
 ومعية يخرج على جميعهم ويتبع من يره ويقبل اليهم وغيرهم كما يخرج
 يفرقون من غير ان يتبع لهم مذبذبا او يقتل لم امير او يخرج على جرح ولا يقي
 دناءة الفقيين ولا ذرا يصح في التماز ولا يملك لهم التي لم يجوها العكس
 اجلاء وان كانت ما يتقل وتقول لا ما حواء العسكر اذا جعلوا للطاعة
 الامم وانما الخلاف في قتل اموالهم التي حواء العسكر مع امرهم ولا يصح
 قتل اموالهم مطلقا على ما عليه في السلام في اهل البصرة فانه امر رد امو
 فاحد حتى القدر كماها صاحبها الماعزها ولم يصبر على اباها ولا اكثر
 ومنهم من يرى في حق الذنوب على قتلته كقتلة الغنيمة عملا بيرة على
 للذكوة فانه من اقل بين المقاتلين ثم امر بدها ولو اجازة لما فعله
 اقله وظاهر الحال يخفى اخبار ان ردها على طر تولي لا الاحتفاق
 كما من النبي صلى الله عليه واله عليه والاعلى كثر من الشريكين بل ذهب بعض اصحاب
 للجواز استر فاقسم للمؤمن قول على السلام منعت على اهل البصرة كما من
 النبي صلى الله عليه واله عليه اهل مكة وقد كان صلى الله عليه واله ان يسي
 فكل الامم عليه السلام وهو ثا **الفصل الخامس** في الامم بالمعروف
 وهو العمل على الطاعة قوله او فعلا والقي من المنكر وهو المنع من
 فعل العاصي قوله او فعلا وما واجبان عقلا في اتج القولين وثقلا
 لهما اما الاول فلا فاما الطغ وهو واجب على مقتضى قوله بعد العدل

الوجه من قوله ركب في محله

كفاهه كمنه من ركبته وقيل كما كفاهه

انما هو على ما يكون في الشرع

وهو موقع المورد في الشرع

وهو شرط لازم في الشرع المذكور في الشرع
ما اقتضاه الحق الطاهر من وجوبها
سما في شرط لا عقلا سلك

ولا يلزم من ذلك وجوبها على الله تعالى لان مقتضى الواقع ان قام به او لا
حكمة في ان لم يتم استلزام القيام على هذا الوجه الجاء للمقتضى في التكليف و
يجوز اختلاف الواجب باختلاف الحال والصالح مع ظهوره في الواقع فيكون الواجب
حق تعالى لا تدار الخوف بالخالفه لا يبيط التكليف قد يقال في الثاني
فيكون في الكتاب والسنة قوله تعالى ولا تكون منهم امه يدعون للخير ويأمرون
بالعرف ويحسون عن النكر وقوله على الله عليه والذات من المعروف والنفس
عن النكر اولي سلطان الله شراركم على حياتكم فيدعون لغيره فلا يخاف لهم
ومن طرأ على البيت صلوات الله عليهم في ما يقسم الظهور فليقف عليهم
اداره في الكافي وغيره ووجوبها على الكافي في الجود القولين للآية السابقة
وان الغرض شرعا وقوع العرف والافتقار النكر من غير اعتبار بهانه معين فاذا
حصل ارتفع وهو معناه الكافي والاستدلال على كون غيبا بالعموم اذ كاف
للتوفيق وان الواجب الكافي خاطب جميع المكلفين كالعربي وانما يقط
عن البعض بقيام البعض بان خطاب الجميع بولاية الله على القولين في سقوط
الوجوب بعد حصول الطوبى لفقد شرط الذي من اصرار العاصي وانما الكافي
فائدة القولين في وجوب قيام الكل قبل حصول الغرض وان قام بعض في الكافي
وعنه ويختار الامر بالسند وبالنهي عن الكفر ولا يخلو في الامر
والنهي عن النكر لهما واجبان في الجملة لهما وهذا ان غير واجب فلذا
اخرهما معهما وان امكن تكليف دخول السند وفي المعروف لكونه الفعل
لحسن الشغل على وصفه فيكون على حدة من غير اعتبار بالنهي من التقضي لانه
عن الكفر ولا يدخل في احدهما اما العرف فظاهر واما النكر لانه الفصل

فان القولين لا بد ان يكونا وجوبا
لو جزم به يستلزم ان الامام قد اشق القولين
في الجملة

في

القيح الذي في فاعله تجد اوله عليه والكفر ليس ببيع وانما يجان مع علم
الامر والتأني العرف والتكرير في التأني لا يمكن ان يمتنع عن معروف ولا العلم
هذا المعنى لا عم ليشمل الذليل الطغي للصوص غير شرعا واصرا لفاعل اذ ان
فالعلم منه لا فاعله والتزم سقط الوجوب بل حرم والكفر ليس في الدين
جماعة في الشكوك وظهور امانة التزم ولا من من الضر على الباشرة على
بعض المؤمنين نفسا او مالا او عرضا فيدعون لغيره ايضا على الاقوى ويجوز
التأني بان لا يكون التأني عنده متعذرا بل يمكن ان يحسب ما يقوله من
وهو يقتضي الوجوب عالم يعلم عدم التأني وان ظن عدمه لان الجواب
قائم مع الظن وهو حسن ولا يتوقف على فعله فان نجح ولا تقدر على
اذ الغرض انتفاء الضرر والنجح بعض الاحباب في سقوط بطن العدم و
لن يجزى وهذا بخلاف الشرط السابق فانه يكتفي في سقوط ظن لان الضرب
للسوء في كونه في فطرته ومع ذلك فالمرجع مع هذا الشرط الوجوب
للمؤمن بخلاف السابق في تنجيد المباشرة في الاكثار في تنجيد باظهار الكافر
والعرض عن الترتيب في تنجيد المباشرة فان ما يند كثر ثم القول للذين ان
لم ينجح الاعراض ثم الغليظ ان لم ينجح الذين متدحلفا الغليظ ايضا
الضرب ان لم ينجح الكلام الغليظ مطلقا ويندج في الضرب ايضا على
حسب ما يقتضيه الصلحة ويناسب مقام الفعل بحيث يكون الغرض في
التدرج للشرح والقتل حيث لا ينفك الضرب عن المراتب فلو كان
احدهما الجواز ذهب اليه للتصديق بعد العلم بحسب الله في كثير من كونه
لعموم الاوامر والملائكة وموتهم في الجرح دون القتل لقوات معنى الامر

بما يقتضيه كونه تنجيدا في شرع او نظريا في غير شرع
وهو قوله او اول لا يدرج بالعرف في الجواز

وهو قوله او اول لا يدرج بالعرف في الجواز

وهو قوله او اول لا يدرج بالعرف في الجواز

وهو قوله او اول لا يدرج بالعرف في الجواز

وهو قوله او اول لا يدرج بالعرف في الجواز

تخصيص الغرض في
الامر والاعمال

الفرق بين ما هو عليه في الدنيا وما هو عليه في الآخرة

ومع ذلك الفرق ان كتاب الامم وشرعها المتعبدون بها في الدنيا
مع ما استقر عليه في الدنيا من تعبدوا به في الآخرة وهو حسن في القتل خاصة في
بالقلب وهو ان يجد في اعادة العرف في امة الله في كل حال سؤلا
الشرائط لا سؤلا ام لا في غير من الراتب لان الانكا والقلب في هذا المعنى
من مقتضى الايمان ولا يخفى صدق ومع ذلك لا يدخل في قبيح الامم والتمس
انما هو حكم يختص من المصلحة على خلاف الشرع بالاجاد والوجع على من الاعتقاد
في ذلك وقد يجوز ان يكون الاحكام جعلت مع هذا القسم من ارباب العرفان
فيكون للفقهاء كاحكام الغيبة اقامتها ودفع الامم من الشرع على انفسهم
وغيرهم من المؤمنين ولا يجوز لهم كرم بين الناس ولتبات الحقوق
بالبيعة واليمين وغيرهما مع انصافهم بصفات المتعبد بها الايمان والعدا
ومعرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالادلة التفصيلية والقدرة على اذ الفروع
من الاحكام لا الاصول والقواعد الكلية التي هي اذ الاحكام ومعرفة
الحكم بالادلة يفي عن هذا استلزامه له وذكره تأكد والمرايا الاحكام اليوم
لا يخفى انما هو في الدليل ان يجوز تجزئ الاحكام الاحكام المتعبد
باحتياج اليمن الفتوى والحكم ان جوازها ومنه ذهب للصحة وهو
قوي يجب على الناس التراجع اليهم فيما يحتاجون اليمن الاحكام
مؤثر الخالف فيسقط وجب عليهم انضام ذلك مع الامن وبيان الراد عليهم
لان كالأمر على بنهم وانتم خصم عليهم السلام وعلى الله تعالى وعلى
حد الكفر بالله على ما ورد في الخبر وقد فهم من تجزئ ذلك الفقهاء
لستدلين عدم جوازها لغيرهم من المقلدين وهذا المذهب صرح للصحة او الحكم
التاسع

لان الامم او امة او نداء بالقلب في كل حال سؤلا
وقد نداء الامم وروى عليه يجوز في كل حال سؤلا
بجوازها

في كل حال للمعروف من غير ان يكون احكاما بالقلب وعلى
القدر من طاعة العرف على سيرة من يعرف احكام
بالقوة بناء على حكمهم في كل حال سؤلا فيكون تاسيسا
لأحكامها

وهو

وعنه قاطعين بمن غير نقل خلاف في ذلك سواء قلنا احكاما مبتداهم يجوز
لمقلد الفقيه التي تقل الاحكام الي غيره وذلك لا يبعد انما الحكم يمنع مطلقا
للجماع على اشراط اهلية الفتوى في الحكم حال احصوا الامم عليه السلام وغيره
يجوز للزوج اقامته لغيره على زوجته ولو لم يتزوجها ولا يزوجها غيره او
عبد من ارباب التفرقة والوالد على ولد من نزل والعبيد على عبد من يلقونه
مطلقا فحقهم على امة ذات الاب والزوج ولا يثلاثة سؤلا في ذلك الجدل
والرجم والقطع كذلك مع العلم بمجيبه مشاهدته او امر من اهله بالبيعة
فاقام من ظاهرا في حكم وقيل كونه كونهما ما ثبت بها انك عند الحكم
في الموتى من بين الاحكام لم يخالف فيه الا الشاذ وماما الاخران وذكر
الشيخ رحمه الله وتبعوا جماعة منهم المصرون عليه غير واضح والمصلحة التي يقتض
العدم نعم لو كان للموتى تفرقة في اقامة في الجواز ويظهر من ذلك ان في
الشرع مولا بد من واصل من السلطان لا اقامة حذ او قصاص ظاهرا او
حكم في الفلش وعجبا لكان الشرقة الا القتل فلا حقيقة فيه ويبدل في
الجواز المرجح لان الروي ان لا تقيته في قتل النفوس فهو خارج والحكمة الشيخ
رحمه الله بالقتل مدعي اذ لا تقيته في الدماء في نظر **كتاب**
الطلاق وفي تقسيم للمعينة لبعض كارات الحج ولم يذكرها هذا الكفا
يا سبق الى مرتبة ومخيرة وما جعلت الوصفين وكهارة جمع والمرتبة كانت
كاهارة الطهارات وقل الخطا وضاحا لما لم يتحصل كاهارة الاضطرار
ثم رمضان العتق او لا فالتمس ان مع تعدد العتق فالسوق اي طوعا
وتعدا الصيام والثالثة كاهارة من افطر في قضاء شهر رمضان بعد

التخلف

الفرق بين ما هو عليه في الدنيا وما هو عليه في الآخرة

الفرق بين ما هو عليه في الدنيا وما هو عليه في الآخرة

الفرق بين ما هو عليه في الدنيا وما هو عليه في الآخرة

بَعْدَ الزَّوَالِ مَعَ اطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ وَصِيَامُ اَيَّامٍ مَعَ الْحَجْرِ عَنِ الطَّعَامِ وَالْخَيْرِ
كَهَادَةُ مِثْرٍ وَمِثْرَانِ فِي اجْزَاءِ الْقَوَابِلِ وَكَهَادَةُ خَلْفِ الذَّنْدِ الْعِمْدَانِ جَعْلَانِهَا
كَهَادَةً طَرَايِجَ الْاَقْوَامِ وَالْاَيَّامِ وَكَهَادَةُ جِزَاءِ الصَّيْدِ بِحَالِ الْفَتْحِ اَوْ اَمْلٍ اَوْ اَنْفَاقِ
الْاَوْسَاطِ كَفَرَاتِ الْكَاهِنَاتِ لَا مَطْرُوقَ لَهَا خِلَافٌ فِي اَثَرِ تَبَعِيٍّ وَالصَّرْحُ بِاللَّهِ
لِخْتَارِهَا مِثْرُ النَّسَبِ وَهُوَ قَوْلِي وَمِنْ خِلَافِ اَوْ عَلَيَّ وَلَا تَطَاهَرُ لَآئِلَةُ الْعَا
لِفَصَالِ الْاَلَامِ اَلَا عَلَى الْخَيْرِ وَلَا تَلْبَسُ عَلَانِ مَا فِي الْقُرْآنِ بَاوْفَقٍ عَلَى الْخَيْرِ
وَعَلَامُ اَوْ رَضَا مِمَّنْ لِقَاعِ التَّرْتِيبِ بِهِ وَقَدْ تَمَّ وَالْحُجَّةُ عَلَى الْمُصْطَفِيِّ
كَهَادَةُ الْعَبِيدِ وَطَعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ اَوْ كَوْنُهُمْ اَوْ خَيْرٌ مِنْ رِقَبِ خَيْرِ اَيَّامٍ
الثَّلَاثِ فَاِنْ حَجَرَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ وَكَذَا رَقَبَ الْجَمْعَ لِقَاعِ التَّوْحِيدِ عَدْلًا طَاهِرًا
عَنْ رِقَبَةِ صِيَامٍ تَمَرٍ مِثْرًا اَيَّامٍ وَطَعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَقَدْ تَقَدَّمَ اِنْ اَلَا
فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مَطْلُوقٍ اَيَّامُ الصَّيْدِ فَهَذِهِ جَمَلَةُ الْاَقَامِ وَبَقِيَ هُنَا
اَنْوَاعُ الْخَلْقِ كَمَا اَلْفَا تَبَعِيٍّ بِهَا الْفَقْلُ وَالْاَلْفَا بِالْبَرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى الْجَمَاعِ وَالْاَقْدَابِ اَيَّامُ
صَادِقَانِ اَمْ كَذَابِ وَفَلْيَحْزَنُ لِمَنْ يَرَى بِذَلِكَ مِمَّنْ صَادِقًا اَوْ كَذَابًا يَخْتَلِفُ
فِي حُجُوبِ الْكُفَرَاتِ بِمَطْلُوقٍ مَعَ الْحَسَنِ فَقُلْ الْمَرْصُفُ قَوْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ
تَرْجِيحٍ وَلَكِنَّ الْاَقْدَابَ وَهُوَ اَنْ يَكُونَ كَهَادَةً طَاهِرَةً اَوْ خَيْرٌ فَكَهَادَةُ يَمِينٍ
عَلَى قَوْلِ التَّحْقِيقِ بِحَدِّهِ فِي التَّهْنِئَةِ وَجَمَاعَةٌ وَلَمْ تَقِفْ عَلَى مَسْنَدِهِ وَطَاهِرُهُمْ
وَجُودُهُ اَلَا مَعَ الْحَسَنِ وَعَدَمُهُ مَعَ الصَّدْقِ وَالْكَذِبِ وَفِي تَوْقِيعِ الْعَدَاوَةِ
عَلَى السَّلَامِ الْمَحْمُودِ لِحَسَنِ الصَّفَاءِ الَّذِي رَفَعَ مُحَمَّدٌ بِحُجَّتِهِ الصَّحِيحِ
اِنَّهُ مَعَ الْحَسَنِ يَطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةً وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى

[illegible]

ازجہ ادا کا نام ہے اما اصلیت کا لانا اور شرب الفرق قیاد
مال الی غیر از او جو اما عارضیا کو طرز وجہ
اکایض سلط

[illegible]

والعمل والنصونها حسن لعدم المعارض مع صحة الرواية وكذا ما كانت
ونادق لا تفتح هذا كناه وهو اختيارنا والعالم من محمد الله في المختلف وفيه
جماعة لعدم وجوب بقاء مطلقا لعدم انعقاد اليقين ^{في العلم} لا خلاف إلا بالله
اتفق الجميع على تحريم مطلقا ^{صافيا} ومن لا يتصورها في الصواب كما في ظاهرها
على الختام ومما قبله العالم من محمد الله في بعض كتبه وابن أدريس لم ينفق
على الأخذ في كبرية تحريم ذهبه اليه الشيخ محمد الله في التأييد استدلوا بالرواية
ضعيفة وفي الدور حسب القول الثاني في الشيخ ولم يذكر الأول ولا قوى
عدم الكتمان مطلقا أصالة الرواية نعم يحتج أصالة الرواية لا دلالة التي
ولا فرق في الصواب بين الترتيب وغيره للاطلاق وهو لا فرق بين الكل و
البعض ظاهر الرواية اعتبار الكل لا فائدة للجمع المعروف والمضاف للعموم
واستقر في الدور عدم الفرق لصحة خبر الشرح وشعره فاعزى بالبعض
وكذا الاستكمال في الحلق والحقاق بالمرحوم مساواة له في العنة
مخاذه في الدور ومن عدم النص وأصالة الرواية وبطلان القياس
عدم العلم بالحكمة العجيبة للحاق وكذا في الحاق جبره في غير النص
لأن عدم النص وحال الأول في معنى وفي نقد أي نقض عمرها أو
خبر وجهها أو خبر الرجل قوبل في موت ولده أو فجرة كفاية بين
على قول الأكثر ومنهم المعص في الدور وليس بين المسلمين فرق
لا تحقق في الخلاف في الأولى دون هذه والكلام في نقض بعض الشر
كما سبق ولا بين في العلم بالصواب وبطلان الرواية وانزل ذكرها في
الذكر في ولد الأنتي فلو أن جميعها عدم الحق ولا في الترجمة بين الدائم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
والعلم هو حقيقته واول ما في الاول لانه لا شيء ولا

Chap. 9

تفہیم

[illegible]

جاءنا من غير نقل خلد وكذلك العلامة
في كثير من كتبها ونسبته هنا إلى القائلين بغير
فيه هو المناسب لأن مستند الرواية التي
ولت على الحكم السابق واتهم اعترف في بعضها
في القلدوس في

وكفاية اليقين لمعام عشرة ولما لم يحكم أهلا على ما علم إنما ابتداء في كل ما
أوتينا من كل واحد على ما صح القولين فتوى من قبل مدان مطلقا وقيل
مع القدرة ليساوي في الشايم الصغير والكبير من حيث القدرة وإن كان
الوجب في الصغير يتلهم الواو وكذا في الإشباع إن لم يجمعوا ولو انفرد الصغار
لحسب لا ثمان بولعده لا يتوقف على أن الواو لا فرق بين إكل الصغير
كالكبير وبذلك لا خلاف النص ونزوه والظاهر أن المراد الصغير غير البالغ
مع لحاق الرجوع للعرف ولو تعدد العدة في البلد يجب القتل لا غير مع إلا
فإن تعدد ذكره على الوجوب فلا يأثم بجمع الخلف للوارد بالسكين هنا
من لا يقدر على تحصيل قوت سنة فعلا وقوة فيقتل الفقير ولا يدخل الغارم وإن
استوجب دية أو يعقبه في الأمان وعدم وجوب نفقة على العطل أما على
غيره فهو مخير مع بذل النفقة ولا فلا ولا يطعمهما ما كان الحظ والشعر
ووقعهما ما خبزهما وما يغلب على قوت البلد ويخبر الثمر والذين يطلقوا
يعتبر كطاهر سليمان العبد للرجوع بغيرة ولا يخبر بالسوء ولا يخرج من الأمان
وترا بغير عتادين والدية مقابلة للقسائم لا للحيث أو كيلة أو لسيم
أو بعد حصوله الية لا تلامه أو نقله عن ملكه أو للثروع والأكل ولو لم يجمعوا
فيه فوالا كقفا شريع واحد أو وجوب نفقة مع اختلاف في وجهان
وإذا كسى الفقير فتوق في الأجر والعبد مسمان أن اردودا وراويل
وقيل لو غنينا أذل المخير أو ينبغي جلا حيث لا ينفق به إلا قليلا
وفقا للدين وحسن الفضل والكرمان والصوف والخير المخرج
ولما الصل الشاء وغيره بالغبين دون الرجال والخلق والعرف والجلد

وإذا جازى ما توفى من القدر وقفا مع العرف
وإذا جازى ما توفى من القدر وقفا مع العرف
وإذا جازى ما توفى من القدر وقفا مع العرف

القادر ليد والقدر في الشكر كذا ويجوز ما يفتي في الصغير وإن كانوا منفرد
ولا يكره على الوجوب ولو تعدد العدة مطلقا لعدم النص مع إكل من
وجب عليه صوم شهرين متتابعين بخلاف من صام صام ثمانية عشر يوما
وإن قدر على صوم الثمانية عشر لجمع تصدق عن كل يوم من الثمانية عشر
مبذرا طعام وقيل على الشهرين ويضعف بمقتضى حكمه قبل ذلك وكونه
خلاف للبداء وعدم محبة الكفاية الحقة لأن القادر على المعام
الشهرين يجعل لصله لا بد بل لا يجزئ الثمانية عشر مع عجز قدرته على
المعام الشهرين لثباته لا الصطوري فإن عجز عن المعام القادر للذكر
وإن قدر على بعضه استغفر الله تعالى ولمرة بنية الكفاية **كتاب**
النذر وتوابعه من العهد واليمين وشروط النذر والكال
بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد والحمد أو للصيغة والإسلام
والمعوية فلا ينعقد نذر الصبي والمجنون مطلقا ولا الكرو ولا غير ألفا
كوقع صيغته عاشا أو عابا أو سكرانا أو غاضبا غاضبا برفع قصد
اليد والكال مطلقا لنزول القربة على وجهه منه وإن احتج به الوفاة
اسلم ولا نذر المملوك إلا أن يجيز المالك قبل إيقاع صيغته أو بعده
على المختار عند المص أو قبل الوقت قبل الحل أو لا لا يقع ولا قوي
وقوعه بدون الإذن باطلا لنزولها منه في الخبر المصاعف على قول
لا أقول بل جازات الحقيقة حيث لا يرد فيها عموم الإسم بالوفاة
بالنذر خصوص نذر المذنب كذا لا على الخبر لا يندفع مع التمسك وأن
الزوج كاذن السيد اعتبار توقفه عليها سابقا لمحوها قبل الحل

أنه يندفعها فإن عجز عن صوم ٤
بمقتضى الآية ر الحكي المحقق وخبر السيد
لأنه إن لم يقدر على الصوم أصلا فليس عليه شيء
فقال عليه

ولا نذر ما زاد من النذر
والنذر ما زاد من النذر
والنذر ما زاد من النذر

فإذا قدم الأمر على الوفاء فمما عجز عن الوفاء
النذر ما زاد من النذر
والنذر ما زاد من النذر

والباري والرازق ولا ينقذ بالموجود والفادرو العالم والحي والسميع والبصير
وعندها من الامة الشان كدينه وبين غيره من غير ان تغلب عليه وان نوى بها
الحلف فوطئته بالشاركة ولا باسم الحلفوات الشريفة كالبني ولا يسميها عليهم
الكعبة والقرآن لقوله صلى الله عليه واله من كان مخالفا ليخلف بما فيه
وإتباع شية الله تعالى اليمن منع الاعتقاد وان علمت شية لمعتقد كالحجب
والمنوع على الاثم مع انصافها بعادة ونطقه بما لا يفتح التفسير
وقصد اليه عند القلوها وان انتفت عن اليمن دون الاعتقاد في فرق
بين قصد التبرك والتعلق بها لا طلاق النص وقصد العلامة على الايعام
مشية الله في كمالها دون الواجب التبرك وترك الحرام والمكروه والنقص
مطابق الحكم نادى وقصد حله من كرهه وموسع في مقابلته النص
التعاقب علمية الغير يجب ما يوقعه على مشية ان عاقب عقدها عليه
كقول لا فاعان ان شاء زيد في جعل الشط لم ينقذ ولو اوقف على علمه عليه
كقول لا ان شاء زيد ان عقده تمام يتألفها فلا يطل الابعام الشط
كذلك جاب التفت كقول لا فعل ان شاء زيد فلا ان شاء يتوقف اتفاقه
على مشية في الاثر او يتوقف بدو في الثاني فلا يحرم الفعل قبل
مشية ولا يحل قبلها وصعلق اليمن كصعلق الذر في اعتبار كونه
طاعة او صبا حاد او حاديا او ذنبا او متساويا الا ان لا اشكال انها
في تعلقها بالمباح ومروعة الاو فيها وترجى مقتضى اليمن عند
التساوي فظاهر عبادته هنا عدم الاعتقاد للتساوي لا خواجه من
ضابط التذرع انه لا خلاف فيه هنا لا خلاف كما اعتبره فبه

هذا هو مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع

بحسبها

هذا هو مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع

في الدين والاولوية متبوعة ولو لم يكن بعد اليمن فلو كان البراءة
في الابتداء ثم صارت المخالفة الواجب ولا كفارة وفي عود اليمن
بعود ما بعد انحلالها وسحان اما لو لم ينقذ ابتداء للرجوة
لم تعد وان تجددت بعد ذلك مع احتمال واعلم ان الكفارة
تجب بمخالفة مقتضى الثلاثة عند اختياره ولو خالف فاسيا او
او جاملا فلا حنث له في الخطا والفسيان وما استكرهوا عليه
في حنث بمخالفة مقتضى الثلاثة وهل يتصل في الباقي وسحان واستقر
التم حمله في قواعد الافعال لمحصل المخالفة وهي لا يتكرر
كلو تعد وان اتفرقا بوجوب الكفارة وعلمه **كتاب العقاب**
اي الحكم بين الناس وهو واجب كفائية في حق المتأخرين لا الاثر
مع حضور الامام وتولية الامام عليه السلام او نايه فيلزمه نص
قاس في الناحية ليقوم به ويجب على من عتبه الاساية ولو لم يعين
وجبت كفائته فان لم يكن اهلا الا واحد تعينت عليه ولو لم يعلم
بامام عليه السلام لم يمتد الطلب وفي استحبابه مع المتعدد قولان
لجودهما ذلك مع الوثوق من نفسه بالقيام به وفي الغيبة ينقد
قضاء الفقيه الجامع لشرايط الاثنا وهي البلوغ والعقل والذكورة
والايمان والعدالة وطهارة المولد واجماعا والكفاية والحرية والبر
على اشرهم والنطق وغلبة الذك والاحتكام الشريعة
واسوليا ويتحقق معرفة المستدات الت وهي الكلام والاسك
والنحو والتعريف ولغة العرب وشرايط الامانة والامانة الاربعة

هذا هو مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع

هذا هو مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع

هذا هو مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع
فان لم يكن مقتضى العلم بالشرع

عطف على قوله المستدات الت

والمعنى انما هو ان العقل لا يعرف ما يعرف الله تعالى

وهو الكتاب والسنن والاجماع ودليل العقل والمعرفة من الحكم ما يعرفه الله تعالى
وما يلو من صفات الجلال والاكرام وعلم وحكمته وبقوة بليته صلى الله عليه
وعصته وامامة ائمة صلوات الله عليهم كذا في المحصول والوقوف خبرهم وتحقيق
الحجج والتمسك بما جاء به النبي صلى الله عليه واله من احوال الدنيا والاخرى
ذلك بالدليل القاطع ولا يشترط الزيادة على ذلك بالاطلاع على حقيقة
المستكمون من احكام الجواهر والاعراض واشتغل عليه كتبه من الحكم
والاعتراضات واجبة الثبوت وان وجب معرفة كفاية من جملة الخبيرين
فمخرج جماعة من المحققين بان الكلام ليس طاقا للفقهاء فان ما يتوقف
عليه من شأنه بين ما يرى المكلفين ومن الاصول ما يعرفه اول الحكم من
الامر والنهي والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والبيان وغيرها
ما اشغلت عليه قاصده ومن الغنى والنقص في ما يختلف البعض باختلاف المحصول
معرفة للواد من الخطاب فيجب الاستقصاء في علم العج التام بل يكفي الوسط
منه فادون ومن اللغة ما يحصل في كلام الله تعالى ودسوله ونواحيهم اسم
بالحفظ او الرجوع لاصل صحيح يشمل على معاني الالفاظ للتداول في ذلك
ومن شرط الادلة معرفة الاشكال الاقترانية والاستثنائية ما يتوقف
عليه من العلة المقررة وغيرها ولا يشترط في الاستقصاء في ذلك
بل يقتصر على الجزئ منه وما زاد عليه فهو مجرد تضييع للعلم بترجيح الحق
والمعبر من الكتاب الكبري بمعرفة ما يتعلق بالاحكام وهو مخير في حق من
خمس ثمانية اما حفظها او فهم مقتضاها ليرجع اليها متى شاء
يتوقف على معرفة الناحية من الشؤخ ولو بالرجوع لاصل يشمل

الاستقصاء في العلم بالاشياء والوقوف على مقتضاها في كل وقت

عليه من السنن والاحكام واشتغل منها على الاحكام ولو في اصل مقهوره عن عدل
بسنه متصل بالدين ولا يشترط في العلم بهم ويعرف تصحيح منها والحسن والوقوف
الضعيف والوقوف في الليل والنهار والاحاد وغيرها من الاصطلاحات
التي دقت في رواية الفقهاء في استنباط الاحكام وهي اصول
اصطلاحية وتوقيفية لا مباحث علمية ويدخل في اصول الفقه معرفة الحكم
عند الغرض وكثير من الحكماء ومن الاجماع والخلاف ان يعرف ان قضا
به لا يخالف الاجماع اما بوجود موافق من المتقدمين او بغلبة ظنه على
انه واقعة جديدة لم يجز عهدها السابقون بحيث حصل فيها الحد الامور
لا يعرف كل مسألة لاجتماع علمها واختلاف اولاد العقل من الاستقفا
والبراعة الاصولية وغيرها داخل في الاصول وكذا معرفة ما يخرج بين
القياس من غير ان يتجسس احوال الفقهاء كالتهذيب والمختصر لاصول
لان الحجب على ما يحتاج اليه من شرط الدليل للدون في علم الدين ان يكون
من كتب الحق على ما يحتاج اليه من التصريف نعم يشترط مع ذلك كذا ان يكون
له قوة يمكن بها من دال الفروع لاصولها واستنباطها منها وهذه هي العمق
في هذا الباب لا يحصل تلك القدرات قد صارت في زماننا سهولة الكثرة
ما حققه العلماء والفقهاء فيها وفي بيان استعمالها وانما ذلك القوة بيد
تعاونيتها من جناس من عبادة على وفق حكمته ومراوده ولكن له الجاهلية
ولما ستر لها ما دخل عظيم في تحصيلها والذين جاهدوا فيها انما انكسر
سبلنا وان الله مع الحسين واذ تحقق الشيء بهذا الوصف يجب
على الناس التراجع اليه وقبول قوله والزام حكمه لا من مضروب من الامام

الاستقصاء في العلم بالاشياء

عليه السلام على العموم بقوله انظر الى الرجل منكم تدروا حديثنا وعرفنا حكمنا
 فاجعلوا قاضيا فائقا تجعله قاضيا فتحكموا اليه وفي بعض الاخبار فاقوا وجعلوا
 فائقا تجعله عليكم حاكما فاحكم حكمنا فلم يقبل من فائنا حكم الله استخوف
 علينا رد الزاد علينا راد على الله وهو على حد الشرع بالذات وجعل من عدل
 على القضاء المحو كان عاصيا فاسقا لان ذلك كبير عندنا في مقبول عند
 الناس من تحكم الطاعة في حكم كذا فائنا ياخذ تحتنا وان كان حقا ثانيا لا نأخذ
 حكم الطاعة وقد والله ان يكفر بها وقتله كثير فيكف لاية القاضي للصواب
 من الامام بالشياع وهو اخبار جماعة به يغلب على الظن صدقتم او جهلتم عند
 وان لم يكن بين يدي حكم بل انتم بما اموه عندكم من معيها ولا تفتنوا
 ولا يقولون ان محمد بن القزوين لا يخطع امن التزوير مع احكامه ولا يدين
 في القاضي للصواب من الامام عليه السلام من الكمال بالبلغ والعقل والقدرة
 الولد والعدالة فيدخل بها الايمان والهمة لانا باعلم بالامور المذكورة
 الذكورة والكمالات لغير الضبط به في غير النبي صلى الله عليه واله والنبي
 لا يتميز بين الخصوم وتعد ذلك مع العرف في حق غير النبي صلى الله عليه
 والرفيق لهما الباطن لافناء الاول في النبي صلى الله عليه واله والثاني في غيره
 عليه السلام ولا مكان الضبط بهما بالحفظ والشهود وفي من الشرايط
 التي اعتبرها المصنف رحمه الله وغيره غلبة الحفظ وانقاء الخبر وطهرته على
 خلاف في الاخير ويمكن دخول الاول في شرط الكمال وعدم اعتبار الاخير
 ههنا مع ان قطع بر في الدور وليس دخول الثاني في الكمال او من حكم
 البصر والكتابة فكان الاثر من ذكر او اذ حال الجمع في الكمال وهذه الشرايط

في مقبول عند الناس من تحكم الطاعة في حكم كذا فائنا ياخذ تحتنا وان كان حقا ثانيا لا نأخذ حكم الطاعة وقد والله ان يكفر بها وقتله كثير فيكف لاية القاضي للصواب من الامام بالشياع وهو اخبار جماعة به يغلب على الظن صدقتم او جهلتم عند وان لم يكن بين يدي حكم بل انتم بما اموه عندكم من معيها ولا تفتنوا ولا يقولون ان محمد بن القزوين لا يخطع امن التزوير مع احكامه ولا يدين في القاضي للصواب من الامام عليه السلام من الكمال بالبلغ والعقل والقدرة الولد والعدالة فيدخل بها الايمان والهمة لانا باعلم بالامور المذكورة الذكورة والكمالات لغير الضبط به في غير النبي صلى الله عليه واله والنبي لا يتميز بين الخصوم وتعد ذلك مع العرف في حق غير النبي صلى الله عليه والرفيق لهما الباطن لافناء الاول في النبي صلى الله عليه واله والثاني في غيره عليه السلام ولا مكان الضبط بهما بالحفظ والشهود وفي من الشرايط التي اعتبرها المصنف رحمه الله وغيره غلبة الحفظ وانقاء الخبر وطهرته على خلاف في الاخير ويمكن دخول الاول في شرط الكمال وعدم اعتبار الاخير ههنا مع ان قطع بر في الدور وليس دخول الثاني في الكمال او من حكم البصر والكتابة فكان الاثر من ذكر او اذ حال الجمع في الكمال وهذه الشرايط

لما

في مقبول عند الناس من تحكم الطاعة في حكم كذا فائنا ياخذ تحتنا وان كان حقا ثانيا لا نأخذ حكم الطاعة وقد والله ان يكفر بها وقتله كثير فيكف لاية القاضي للصواب من الامام بالشياع وهو اخبار جماعة به يغلب على الظن صدقتم او جهلتم عند وان لم يكن بين يدي حكم بل انتم بما اموه عندكم من معيها ولا تفتنوا ولا يقولون ان محمد بن القزوين لا يخطع امن التزوير مع احكامه ولا يدين في القاضي للصواب من الامام عليه السلام من الكمال بالبلغ والعقل والقدرة الولد والعدالة فيدخل بها الايمان والهمة لانا باعلم بالامور المذكورة الذكورة والكمالات لغير الضبط به في غير النبي صلى الله عليه واله والنبي لا يتميز بين الخصوم وتعد ذلك مع العرف في حق غير النبي صلى الله عليه والرفيق لهما الباطن لافناء الاول في النبي صلى الله عليه واله والثاني في غيره عليه السلام ولا مكان الضبط بهما بالحفظ والشهود وفي من الشرايط التي اعتبرها المصنف رحمه الله وغيره غلبة الحفظ وانقاء الخبر وطهرته على خلاف في الاخير ويمكن دخول الاول في شرط الكمال وعدم اعتبار الاخير ههنا مع ان قطع بر في الدور وليس دخول الثاني في الكمال او من حكم البصر والكتابة فكان الاثر من ذكر او اذ حال الجمع في الكمال وهذه الشرايط

كلها معتبرة في القاضي مطلقا القاضي الحكيم وهو الذي يتراضى له الحكم
 لحكم بينهما مع وجود قاض منصوص من قبل الامام عليه السلام وبذلك في حال الخصومة
 فان حكم ما رض عليه ما وان لم يتبع جميع هذه الشرايط هذا مقتضى العبادات ولكن
 ليس للارادة ان يوجب خلقه منها الجمع فان استجاء لشرائط الفتوى شرط لاجتماع
 وكذا لو غفر وعقد وطهارة مولد وغلبة حفظه وعدلته وانما يقع الاستثناء
 في الباقي للمص في الدور من قطع بان شرط القاضي الحكيم هي شرط القاضي
 للنصوص لجمع من غير استثناء وكذلك قطع به الحق بحمد الله في الشرايع
 والاعلام بحمد الله في كتبه وولان في المحققين بحمد الله في الشرح فان
 قيد الحكم الشرعي هو ان يحكم الخصمان واحدا كجاء معا لشرائط الحكم
 رض من كذا قوله شرعا على ولا في القضاء ويمكن حل هذه العبارة على
 ذلك بجعله استثناء من اعتبار جميع الشرايط كلها التي من جملة ما قبله الله
 عليه يقول اولا او يابده ثم قوله وثبت ولاية القاضي الخ فذكر باقي الشرايط
 ليصل الى تقديره في شرط في القاضي لاجتماع ما ذكره لا قاضي الحكم فلا
 في اجتماعها الصحة بدون التولية وهذا هو الاول ان يفتوى المص ولا يخفى
 ويمكن على تقدير يستثنى مع الشرط المذكور امر اخر ان لا يعتبر المص
 في البصر والكتابة لان حكمه في واقعة او قايح خاصة يمكن ضبطه بدون
 او يجب عليه ضبطها لان القاضي تراضى من الخصمين فقد قدما على ذلك
 ومن اداد منها ضبط ما يحتاج اليه اشهد عليه مع ان في الشرطين خلافا
 في مطلق القاضي في اولى الجوانب لتمام لانع الوارد في العام
 بكثرة الوقايح وعلم الضبط بهما واما الذكورية فلم يقبل احديهما

في مقبول عند الناس من تحكم الطاعة في حكم كذا فائنا ياخذ تحتنا وان كان حقا ثانيا لا نأخذ حكم الطاعة وقد والله ان يكفر بها وقتله كثير فيكف لاية القاضي للصواب من الامام بالشياع وهو اخبار جماعة به يغلب على الظن صدقتم او جهلتم عند وان لم يكن بين يدي حكم بل انتم بما اموه عندكم من معيها ولا تفتنوا ولا يقولون ان محمد بن القزوين لا يخطع امن التزوير مع احكامه ولا يدين في القاضي للصواب من الامام عليه السلام من الكمال بالبلغ والعقل والقدرة الولد والعدالة فيدخل بها الايمان والهمة لانا باعلم بالامور المذكورة الذكورة والكمالات لغير الضبط به في غير النبي صلى الله عليه واله والنبي لا يتميز بين الخصوم وتعد ذلك مع العرف في حق غير النبي صلى الله عليه والرفيق لهما الباطن لافناء الاول في النبي صلى الله عليه واله والثاني في غيره عليه السلام ولا مكان الضبط بهما بالحفظ والشهود وفي من الشرايط التي اعتبرها المصنف رحمه الله وغيره غلبة الحفظ وانقاء الخبر وطهرته على خلاف في الاخير ويمكن دخول الاول في شرط الكمال وعدم اعتبار الاخير ههنا مع ان قطع بر في الدور وليس دخول الثاني في الكمال او من حكم البصر والكتابة فكان الاثر من ذكر او اذ حال الجمع في الكمال وهذه الشرايط

لما

المتن في قوله لا يشترط العلم بالدين
او العلم بالشرع او العلم بالحق

خلافاً ويبعد اختصاصاً فحق الحكم بعدم اشتراط العلم بان كان محتملاً ولا
ضرورة بالاشتراط لان الاستثناء هو المحقق لا الافراد واعلم ان قاضي الحكم
لا يفتقر في حال الغيبة مطلقاً لان كان محتملاً فبذلك حكمه بغير حكم
ولا لم يفتقر حكمه مطلقاً لجماعاً وانما يتحقق مع جعله لشرائط احصوا
عليه السلام وعدم نصبه كما بيناه وقد بحث من ذلك ان الاجتهاد شرط
في القاضي فجميع الادمان والاحوال وهو موضع مفاق وهل يشترط في
نفوذ قاضي الحكم راضي الخصمين بغيره فان اجوبه ما اقدم عملاً
بإطلاق النص من وجوب اقرار القاضي من بيت المال مع الحاجة الى
الادراك لعدم المال او الوضلة السوية فحين القضا عليه لان
بيت المال معد للصالح وهو من اقطاعاته وقيل لا يجوز دفع تعيينه عليه
لوجوبه ويضعف بان النص من الاجرة لمن التزم ولا يجوز للمجمل ان يجرى
ولا الاجرة من المضموم ولا من غيرهم لان في معنى الزنا وللزنية
من بيت المال للزنا والقائم والكاتب للامام او لضبط بيت المال
فخوها من المصالح وعلم القرآن والاداب كالقرينة وعلم الخلا
الفاضلة وخوها من المصالح وصاحب الديوان الذي يسهل ضبط القضا
ولجبه وارزاقهم وخوها من المصالح والملايين المال الذي يحفظه
ويضبطه ويعطي من مائتة وخوها من بيت الادراك مخضر فمن ذكر
بل امصرفه كل مصلحة من مصالح الاسلام ليس لها حجة غيره او قصر
جماها عنهما ويحجب على القاضي التوقيع بين الخصمين في الكلام
معهما والسلام عليهما وورده اذا اسلموا والنظر اليهما وغيرهما من افعال الاكرام

هذا هو المصنف وهو الذي جعله في هذا الكتاب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر

المتن في قوله لا يشترط العلم بالدين
او العلم بالشرع او العلم بالحق

كالادب في الدخول والقيام والحل ومطابقة الوجه والاضاح كلاله والاضاح
لكل منهما اذا وقع من غير مقتضى هذا هو المتكلم وليس الاحباب وذهب بلاد العالم
بحكم الله في ذلك لان التوقيع بينهما مستحب عملاً بالصلاة الواجبة والمتصاعفا
لشدة الوجوه في هذا اذا كانا مسلمين او كافرين ولو كان احدهما مسلماً والاخر
كافراً كان ان يرجع للمسلم على الكافر في الجالس ونحوه او معنى اكثر من ذلك
او على من يدعي كماله على السلام جنب شرح في خصوصه كعدم جوده وان
يجلس المسلم مع قيام الكافر وهل تجب التوقيع بينهما عملاً بذلك ظاهر العبادات وغيرها
ذلك ويجوز تقديره بغيره من وجوب الاكرام ولا تجب التوقيع بين الخصمين مطلقاً
في دليل القلي الاضاح في على الناقص ولا ادل التصف لعدم الملازمة
لا سيما عليه نعم تجب التوقيع في ما امكن واذا بر واحد الخصمين بدعوى
سمع منه وجوبه بانك الدعوى لجميع ما يرد منها فلو انك
انما انما المدعى لم يلتفت اليه حتى يفتي تلك الحكومة ولو ابدى ما سمع من الذي
على من صاحبه دعوى واحدة ثم سمع دعوى الاخر ولو اتى محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام وقيل يرفع بينهما الورود الكل شكل وهذا من وجهه والو
ترحم الطائفتين من التفتي عند الفتى مع وجوب التعليم والادب
لكنهما تقدم الاستدلالان جمل الجواب وما وقع بينهما ولو جمع على درس
واحد مع تقارب افعالهم جاز ان لا يادوا اذا استغنا فله ان يكتفى حتى يكمل
وان شاء فليقل ليتكلم للذي نكح او تكلم او يامر من يقول ذلك ويكرهه مختصراً
لحدهما بالخطاب اي من الترجيح الذي اقل مراتب الكراهة ويحرم التوقيع
بضم الزاوية وهو اخذها من احدهما او منهما او من غيرهما على

المتن في قوله لا يشترط العلم بالدين
او العلم بالشرع او العلم بالحق

هذا هو المصنف وهو الذي جعله في هذا الكتاب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر

او الغداية للشي من وجوه سواء حكم بالابطال بخلاف ما على غيرهما الجاهل
 وعن الباقر انه انكر بالذم وولد كما يحرم على الاشعيح من على العلي الاعانة
 على الائمة والعديان الا ان يتولف عليه فاحصل حقه فحرم على الاشعيح خاصة
في جاد قدام وجودها مع انها للشر والقيمة فتلقين احد الخصمين حقه
او ما في حرمه على خصمه واذا ادعى للشر فان وضع لك لم نرم القضاء اذا
التمس للقض او فتوا حكمت او قضيت او افتدت او مضيت او الزمت
 ولا يكتفي بتبعه ان كان دعواه ثابتة وفي خروج الدين حقه وامر بما
 العين والتصرف فيها فاحرم به العلامة وتوقف للصودح بل قبل
 الحكم من غيرهما في الصلح فان تعذر حكم بقتضى الشرع فان استبداد
 حوكتين. وعليه الاجتهاد في تحصيله ويكره ان يتفع للاشعيح في
حق ولا يدعى في ابطال دعوى في حقه حاجا وقت القضاء الذي في حقه
 عليه والعدد او يقضى مع انهما لا يشقال القلب بنعاز او غم او غضب
 او جوع او سبع مفترطين او مدافعة الاختين او جوع ولو قضى مع
موجودا حدها فقد التزم في كيفية الحكم للدعوى الذي يترك
 لترك الخصومة وهو العبد عنه بانه الذي يحل في مكره وقيل هو
 من خالف قوله الاصل او الظاهر والمنكوصا بل في الجميع ولا يختلف فيهما
 غالبا كما اخطأ البنيدي عمر وابين في دعوى او عين في يده فانكر فريدا
 سكت في حقه وخالف قوله الاصل لاصالة البراءة دعتهم ومن الذين وعدم
 حوكتين باعين وخالف قوله الظاهر من براءة عمر وعمر ولا يترك
 ويوافق قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وقد منع على الجميع وقد خالف

في دعوى العبد عنه بانه الذي يحل في مكره وقيل هو من خالف قوله الاصل او الظاهر والمنكوصا بل في الجميع ولا يختلف فيهما غالبا كما اخطأ البنيدي عمر وابين في دعوى او عين في يده فانكر فريدا سكت في حقه وخالف قوله الاصل لاصالة البراءة دعتهم ومن الذين وعدم حوكتين باعين وخالف قوله الظاهر من براءة عمر وعمر ولا يترك ويوافق قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وقد منع على الجميع وقد خالف

انما جعل التزم المشرق والعلامة من مدعى حقه كونه
 على الاصل من قوله العبد عنه بانه الذي يحل في مكره وقيل هو من خالف قوله الاصل او الظاهر والمنكوصا بل في الجميع ولا يختلف فيهما غالبا كما اخطأ البنيدي عمر وابين في دعوى او عين في يده فانكر فريدا سكت في حقه وخالف قوله الاصل لاصالة البراءة دعتهم ومن الذين وعدم حوكتين باعين وخالف قوله الظاهر من براءة عمر وعمر ولا يترك ويوافق قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وقد منع على الجميع وقد خالف

كان

كما اذا سلم زوجان قبل الدخول فقل الزوج اسلمناه عاقا لنكاح باق قال
 مرتباً لانكاح في غير الاولين مدعيه لانها تركت الخصومة واسم النكاح العلوم
 وقوعه والزوج لا يترك لو سكت لوعدها القساخ النكاح والاصل عدم العقاب
 لاستدعائه بغير احد الحادتين على الاخر والاصل عدمه وعلى الظاهر الزوج
 مدعى بعد الشايق فعلى وكذا الواجب الزوج الاتفاق وان خالفه ولا يكره
 هبة غير مقبوضة او وقف كذلك او ومن عند شرط لا يقع وان خالف
 الثاني كدعوى شي في ثوبه فترت في ثوبه ما عدا ثوبه لان احداهما وهو الذي حرم
 بالصلح في الدعوى عدم اعدام فانه ما هو وحكم الحكم بما لوجب بالدين
 عليه بل لا بد من ضبط للشي بصفاته والقيمة بقرينة ولا تمان في حقه
 وقد عاوان كان البيع وشبهه بنصف الطلاق لا يقع بالبلد لا ليجاز
 في الحال وهو غير مختلف والدعوى اخبار عن الاصل وهو مختلف في
 الحكم بالبيع والاشعيح في حقه والاشعيح في حقه والاشعيح في حقه
 لادلة الدالة على وجوب الحكم وما ذكره لا يصلح للتقييد مكان
 الحكم بالبيع والاشعيح في حقه والاشعيح في حقه والاشعيح في حقه
 خاصة بان يعلم له عند قبا او فرسا ولا يعلم خصمه ولا يستحق
 فلو لم تمنع دعواه بطل حقه فالمغتصلي لموجود والمافع مستفود
 والفرق بين الاقرار والدعوى بان المقر لو طلب بالتفصيل ربما رجع وان
 لا يرجع لو وجد داعي الحاجة فيه وقد ذكرنا في ذلك ما ذكرناه وان
 تختلف الثالث وهو الخرم بان مرجع بالظن والوهم ففي ما عدا اوجه
 اوجهها التماع فيما بعد الاطلاع عليه كالقتل والسرقة دون المعاملات

النكاح

الاولين يحلف الزوج ويستم النكاح وعلى الثاني
 تحلف المرأة ويبطل النكاح
 مع اجتماعها ولساوه وانكرت فعد الظاهر
 الاصل وجبت في المدعى فادعى مدعى
 ملزمة معلومة من حقه قبل الاتفاق

في دعوى العبد عنه بانه الذي يحل في مكره وقيل هو من خالف قوله الاصل او الظاهر والمنكوصا بل في الجميع ولا يختلف فيهما غالبا كما اخطأ البنيدي عمر وابين في دعوى او عين في يده فانكر فريدا سكت في حقه وخالف قوله الاصل لاصالة البراءة دعتهم ومن الذين وعدم حوكتين باعين وخالف قوله الظاهر من براءة عمر وعمر ولا يترك ويوافق قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وقد منع على الجميع وقد خالف

انما جعل التزم المشرق والعلامة من مدعى حقه كونه على الاصل من قوله العبد عنه بانه الذي يحل في مكره وقيل هو من خالف قوله الاصل او الظاهر والمنكوصا بل في الجميع ولا يختلف فيهما غالبا كما اخطأ البنيدي عمر وابين في دعوى او عين في يده فانكر فريدا سكت في حقه وخالف قوله الاصل لاصالة البراءة دعتهم ومن الذين وعدم حوكتين باعين وخالف قوله الظاهر من براءة عمر وعمر ولا يترك ويوافق قوله الاصل والظاهر فهو مدعى عليه وقد منع على الجميع وقد خالف

وان يتوجه على المدعى بالخلف برؤوسه كالمواضع شاهد بان حلفه للذكوات
او لكل قضيه ما ولا وقت المدعى اذ انتم ذلك فاذا اخرج دعوى صوغه
طول المدعى عليه بالجواب جوب المدعى عليه اما اقرار بالحق المدعى لجمع اد
مركبها ليدل من حكمها او سكوت وجعل السكوت جوباً كما جاز شائع ولا
فكر لها اية ان ذلك الجواب جوب للقال فالأقرار مضي على الحق على وجه يجمع
اقراره بالبلوغ والعقل طلقاً ورفع الحرج فيما يمتنع نفوذ به وسيأتي تفصيل
فان القس للمدعى ح الحكم على ما يقول الوقت ذلك او قضيت على
بدل القس للمدعى من الحكم كانه اقراره كسبه اتهم مع معرفته او تمناه
على ان يعرفه او افتتاعه عليه لا يجري اقراره وان صادقه للمدعى
من قولها على ذلك غيرها البتة اذا السب بلا يتحقق عليه فان ادعى الصغار
وهو عجز عن ادخاله اعم مملكه لما زاد عن داره وثيابه الا يقيد بحال
وذا ثبت مضاده كذلك وقت يوم وليله ولها حال الواجب الثقة وثبت
صدقه فيه بيتة مطلة على باطن امره مراقبة له في خلواته واجدقة صير
عليها لا يصبر عليه واجد للعادة حتى ظهر لها قرائن الحق فبالاخي
مع شهادتها على خذ ذلك مما يتعذر الالتماس لاعلى النفي الصرف او بتقصيد
خصمه لاعلى الاعسا او كان اصل الدعوى بغيوبه للمال بل خباية او
مالا او لئلا فافان قيل قوله فير لصاله عدم المال بخلاف ما اذا كان
اصل الدعوى مالا فان اصله بقاءه يمنع من قبول قوله وانما ثبت
باحدا لمرين البيتة او تصديق العزيم وظاهره انه لا يتوقف مع البينة
على اليقين وهو لوجود القولين ولو ثبتت البيتة بالاعسا وفي القسم

الثاني في تعديم اليقين وعلى تقدير كون الدعوى ليست مالا وحاف
على كتمان تركه لان تقديره لا يحكم في التكميل المتصور وان وجب على الشرح
على فاء الدين وان لا يتحقق ذلك بان لم يتم بديهة واحدة العزم مطلقا ولا
حلفا حيث لا يكون اصل الدعوى الاحسن بحيث عن باطن امره حتى يعلم
حاله فان علم له امر بالوفاء وان امتنع باشره الفاضل ولو بدع ما لم يكن كان مخالفا لغيره ولو بدع
لحق وان علم عدمه لم لا اوفى بالحجج وبقوا للجميع ملحق بعد صرف الموجود
ولما لا تكاد ان كانت علم علما بالحق فضع بعلمه مطلقا على صحة القولين ولا
فرق بين علمه في حال لا يترد وكفا وغيره ما ليس له ح طاب البينة من الدعي
مع فقد ما يتطاعا ولا مع وجودها على الاقوى وان قصد دفع التهمة الامع رضا
للدعي والرد بعلمه هذا العلم الخاص به هو الاطلاع على الجازم لا يمثل وجود خطا
له اذا لم يذكر الواقعة وان امن التزوير فغرم ولو شهد عنه عدلان بحكمه
اذا لم يذكر الواقعة وان امن التزوير ولم يتركه فلا تقوى جواز القضا
كما لو شهد بذلك عن غيره ووجه اللغز امكان رجوعه الى العلم لانه فعله
بخلافه شهدا على حكمه على حكم غيره فانه يحكي الظن تنزيلا لكل ما
على المحكم فيه ولو شهد عليه شهدا بتر لا يحكمه فالظاهر انه كذلك ولا يعلم
الحاكم باحوط طلب البينة من الدعي ان لم يكن علما بانتم موضوع المطالبة والاول
جانبا حكم التكوّن فان قال لا يثبت دعوى فمن له الخلاف فان طلب
طلب الخلاف حلفا لم ولا يثبت على الحاكم باحلاقه لا أثر له للدعي فلا
يتوفى بدون مطالبته وان كان ايقاع الحاكم باحلاقه لا أثر له للدعي فلو تفرغ
للمكره او احتلف الحكم بدون التماس الدعي فمكن الاستقلال بالغير

و فصل از خبر عرقه فقال انما انت احسانه على اهل البيت
فان عرقه كالتب بهن والادعوا له ليتعلم منها و فصل
السكران و هو من عرقه و فصل
ان اهل البيت و هو من عرقه و فصل

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf' of the Prophet Muhammad's sayings, featuring dense Arabic script in a cursive style.

الاول كان المارة والمارة موضع المطاوعة باليمينه جاز
الحاكم السكوت

[illegible]

ان عليا وادبني على القوم
 فان قلت ان اهل البيت
 المستتر على قوله ان
 قلت انهم كملت
 ان عليا وادبني على القوم

[illegible]

العدل فيها حكم يشهدانها بعد التماس
المدعى سؤالها والحكم
من التماس

الرسالة المحمدية العدد ١٠٠

المعتمد بالله

ثلاثة أيام فان احضرت الجوارح نظرت امره على حسب ما يراه من تفصيل الجوارح وغيرها
 فان قبل ذلك على الترتيب لعدم المناقاة فان لم يأت بالجوارح مطلقا او بعد
 الذي حكم عليه بعد الاقمار الى الغاي لا يدعى الحكم وان اتى بالجوارح بالثبوت
 مطلقا فحكم استحبابها او العلم عن شخصات القضية زمانا ومكانا وغيرها
 من المعينات فان اختلفت قولهم سقطت شهادتهم ويحتمل عند الرتبة
 وعظمت وامرهم بالثبوت ولاخذ الجزم ويكره ان يثبت التام
 اي يدخل عليهم العت وهو الشبهة اذا كان من اهل البصيرة بالقبول
 وغيره من الخرب ويحرم عليه ان يتبع الشاهد اصل القضية في الكلام التردد
 فيه وهو ان يدخل في الشهادة فيدخل بعد كلمات توقعه في
 التردد والغلط بان يقول الشاهد انه اشترى كذا فيقول كذا كرامة
 او في المكان الفلاني او يريد ان يلفظ بشيء ينفعه فيدخل فيه ويخبره
 من اتمامه بخلافه او يعقبه بكلام يجعله تاما ما فهمه بحيث
 لولا له تردد تغيره بل يكفه عنده حتى يمتد ما عنده وان لم يفد او تردد
 ثم يرتد عليه بالمرور عليه في اقامته اذا وجد مترددا او فقهه لو
 توقفه يقف عن الغريم عن الاقرار لا في حقه تعا وصح ان يعرض
 المقصود لله تعالى بالكف عنه والثاويل القضية ما غرض مالك
 عند النبي صلى الله عليه واله حين اقرعته بالزنا في اربعة مواضع
 والنبي صلى الله عليه واله يردده ويوقف عن تعريض الرجوع
 ويقول له اهل قبلت وغنرت وانظرت قال لا قال الله
 انكم لا تكفي عنكم والحق كما يغيب للرجوع للحكمة والزنا
 طاعة لله تعالى في ذلك ما قاله نعم قاله

هذا هو الذي عليه الجمهور
 في هذا الباب من حيث هو
 لا ينعقد

اولا

هذا هو الذي عليه الجمهور
 في هذا الباب من حيث هو
 لا ينعقد

في البر

في البرية لـ نعمة اهل تدمر ان اقامت في ارضهم اياما في الرجل
 من البرية لاداء نعمة ذلك امر بجد وكما يجب تعريضه لا كما يكره لمن علمه
 من غير الحكم على الاقرار لان هذا لا ينعقد باذنه ولا ينعقد عليه
 قبل ان ينزل فيك قال فقال النبي صلى الله عليه واله ما علم بالاحترق شيئا
 خير لك واعلم ان الصبر اشد ذكرا من جواب الذي عليه اقرار او انك
 او كوت ولم يذكر القسم الثاني لعله ادرج في قسم الاقرار على تقدير التناول
 لان مرجع حكم التناول على الجوارح الخفيف الذي بعد اعلام التاكد
 بالحال وفي بعض نسخ الكتاب يقال ان الصبر لا ينعقد قوله ولما التاكد
 فان كان الامر من ان لا يقر في قول الحاكم لا ينعقد الجواب بالاشارة
 للغيره اليقين ولو تعريضه عندين وان التاكد غنا عن حجب
 على الشيخ رحمه الله في النهاية لان الجواب حق واجب عليه فاذا امتنع منه
 حجب حتى يؤذيه او يحكم عليه بالتناول بعد عرض الجواب عليه بان يقول ان
 اجبت والاجعل لك ناكلا فان احكم بك قوله على قول من يقضي بحجب التناول
 ولو اشترطه مع خلاف الذي اختلف بعده ويظهر من الصبر ان لا يقر
 والاول جعلها اشارة الى القولين وفي الدعوى اقصر على حكايتها قولين
 ولم يرد شيئا اول الاقوى في العيين في العيين لا ينعقد
 الموجب من الدعوى للسقط للدعوى من التاكد لا بالله تعالى اما ان
 مسلم كان كالحالف او كالجور في ذلك كالكاتب للزلة ولا يباين ولا
 على قسم القول الصادق على التاكد لا ينعقد بغير الله وفي اليهودي والنصر
 والجور لا ينعقد مع الاقامة تعا وفي تحريم بغير الله في غير الدعوى بطرطام
 اما في الدعوى في خطها

هذا الذي عليه الجمهور
 في هذا الباب من حيث هو
 لا ينعقد

هذا هو الذي عليه الجمهور
 في هذا الباب من حيث هو
 لا ينعقد

التي في الخبر وما كان جمل على الكثرة بالطلاق والعاقبة ولا كثره والبره
 فخر ام قطعا ولا يضاف مع الجلاء لخالق كل شيء في الجوع كان حنا ام لا ياتي
 ويظهر من التدبر تعيين اذنا في ذلك وفي الخلق والنور والظلمة
 ولور على الكثرة دوع الذي ينم على الان فينقل على عزم كمالا شمل على الحاف
 بالادب والابن يخوف ذلك وعلمه لم يروى عن علي عليه السلام اختلاف في يديا
 بالتدوير وبما الشكل خليف بعض الحكماء بالله تعالى انك اول فلا يرون لحرمة
 كالحق فافهم لا يفتقرون وجود الخلق والنور والخاتمة فليس فحلمهم
 بعلمهم كذا لان النور وديك ويبنى التعليظ بالقول مثل وادته الذي لا
 لا هو الا من الوجيم الطالب الغالب الصادق النافذ الذي علمه الله الذي علم
 من التراب علم من العلية والوفا من كجعة والعبد وبعد الزوال والعصر والكان
 كالكمية والتمام والمجد الحرام والحرم والافضل تحت الصخرة والاساجدة الحرا
 واختبار التعليظ انبأ في حقوقه كذا الان يفتقر الى ان يضار القطع وهو
 ربع دينار ولا يجز على الحالف الاجابة في التعليظ ويحده في وادته العدي
 حق ويحج الى امر وعظما الحالف قبله وغيره في تراء العيين لاجلا لا تها
 او خوف من عقاب على تقدير الكذب ويتلو عليه ما ورد في ذلك من الاحاديث
 الانا مثل ما وصى عن النبي صلى الله عليه واله من اجل الله ان يحلف به لعطاة الله
 خيرا اما ذهب منه بقوله الصادق عليه السلام من حلف بالله كاذبا كثر
 ومن حلف صادقا اثم ان الله عز وجل يقول لا تجعلوا الله عرضة لما كنتم في
 على السلام في احد حتى يدين اباه كانت عنه امراته من الخواص فقص في
 انطلقا فادع عليه صا قضا جاءت بل الامير المدينة فتعترف فقال له

انما العلم انما يقتضيه في احد في الخبر على التعليظ
 لا يفتقر الى ان يفتقر منه الله انما هو ان
 فيجعل ارا دة من الامم المؤثرة فلا يكون صافا
 بالة قفا منه

القليل من مؤمن لا الحليم لا الاثر في
 ويرى القليل من مؤمن لا الحليم لا الاثر في
 فان لا يفتقر الى ان يفتقر منه الله انما هو ان
 وهو المستور من بين الناس لا يفتقر الى ان يفتقر منه الله انما هو ان
 على مستند في العلية والوفا من كجعة والعبد وبعد الزوال والعصر والكان
 بمقتضى باب الاكراه وهو شرط في تراء العيين لاجلا لا تها

بالة الله
 المؤثرة باثر من به الهدف منه

فاعلم انما هو ان
 امير المؤمنين

امير المؤمنين المدينة را على انما ان تحلف او تعطي ما فله لرباني
 فاعطها اربع مائة دينار اقلت يا محمد فذلك الست تحلفا لرباني
 لجلالة الله عز وجل الحالف يمين حبه في الحلف على الاحتراق وان اجاب
 في حاله بالافض كما اذا ادى غير ما فاجاب اياها فتركت لان في الاحتقا
 في مثل الشراغ وزيادة لان الذي قد يكون صادقا فغرض ما يقطع الدعوى
 ولو اعترف في وادعي المسقط طوبى بالبيعة وقد يخرج عنها فتركت لاجل
 الجوار للطلق في قول بل يمين الحالف على وقوع الجواب بل لانه ينعقد في حاله
 على جديته فاعلم بخصه ان طاعة الذي ينعقد باذنه وبما كان الشارع
 في الجواب بالايضا في اليمين والحالف يخلف با على القطع في جوفه
 وتركة فعل غيره لان ذلك يتضمن الملاذع على الجاهل اليك من القطع في فعله
 نفس على العلم في فعل غيره كذا لو ادى على ما ورد في انما كاه الحالف
 على ان لا يعلم بل لانه يعرف الوقوف عليه بخلاف اثباته فان الوقوف على الامر
 في الشاهد واليمين كلما ثبتت فنامدوا من اثنين ثبتت بناه ويدين
 كلما كان مالا او كان المقصود من المال كالدين والقرض تخصيص بعد
 والغصب وعقود العاوضات كالبيع والصالح والاجارة والحبس
 للشرط في العوض والحاجة الواجبة للدين كالمخطا وعمد الخطا ومن والاد
 وقيل للمرا عبد والمسلم الكافر وكذا العظام وان كان عدا ولكن الحاشا
 والمأمورة والنقل في ايجابها القصاص على تقدير العيين القصور و
 لا يثبت بالشاهد واليمين عيوب النساء وكذا عيوب الرجال لا تتركها
 في عدم نعمتها للملاذع لانه ان الذي قيد النكاح بقيد وهو من طاهر

يمين العبد انما يقتضيه في احد في الخبر على التعليظ
 لا يفتقر الى ان يفتقر منه الله انما هو ان

فاعلم انما هو ان
 امير المؤمنين

بما لا يثبت له المال

لا دخل في حقيقة ومن لم يلق المص والأكثر وهذا مع كون الدعوى هو المال
الرجل يدعو به يتضمن للمال ان انضم اليه في القطع بثبوت المال ولو
استلزم الدعوى على امرين في غيرهما فقام قطعاً بثبوت المال وهذا قوي
وجزم في الدروس والطلاقة المحجة عن المال وهو واضح والتجولان مضمون
الدعوى اثبات الوجبة وليست بالادان لغيرها النفقة وغيرها من حقيقتهما
والعقود على قولين في التضمن اثبات الوجبة وليس بالادان في التضمن
للمال من حيث ان العبد مال المولى فهو يتخذه المولى والحاكم والتدبير
وظاهر عدم الخلاف فيما مع ان الحبس فيها وفي الدروس ما يدل على ان
حكمه لا يثبت بغير حوله بخلاف فلذا افردنا والتب وان ترتب عليه
وجوب الاتفاق الا ان خارج عن حقيقة كونه والوكالات لا تلائم على الشرط
وان كان في مال الوجبة اليه كوكالات الشاهد في الجين متعلق بالفعل ان
اي لا تثبت هذه الذكوات بما وفي النكاح قولان احدهما وهو التهود
عدم الثبوت قطعا لان المقصود الذي من الاحسان واقامة النسب وكذا
النسب عن الحرام والنسب واقامة النسب والتنفقة ثمانية اركان والثاني القبول
مطابقا لنظر المقتضى للمال ولا خلاف في ذلك في ثلث قبولات المرأة دون الاول
لاقتناثبت للنفقة ذهب اليه العلامة رحمه الله والاقوى للشهود
ولو كان للدعوى جماعة او اموالها واحد فاعلم كل واحد من
كل واحد ثبتت بالنفس ولا يثبت مال الا حد يمين غيره ومنه في شهادة
الشاهد ولا تعد عليه والحالف يقسم ما اتم لكم يمين بها الا احدهما فلو
الشاهد عدم النصف لا يحد بغيره في سبوات المال على الدعوى والمالك

وفي النكاح قوله في مستأثرون في النكاح من غيرها
فان يثبت له باليمين بالمال في النكاح فثبت له
وهو من حيث ثبتت له النفقة
والفصل في ان المقصود بالذات من النكاح
والنكاح في ذاته لا يثبت له النفقة من غيرها
والرجل يملك نفسه ما شاء من غيرها فثبت له
وعند مطلقا وبثبوت ان كان الذم للزوجين

لويج

بما لا يثبت له المال

لو وجع ثم الجميع اعتقوا بانه مال له كونه قد قبض ولو فزع سلم الشاهد
ثم رجع اليه كماله الجميع ان المال لا يعتق او يترتب عليه على الغصون فيجب
للالا في التضمن ويصحب على الغالب عن مجلس القضا سواء بعد ما قرب
وان كان في البلد لم يتعد على حضور مجلس الحكم على الاقوى معهم الاول
ولو كان في المجلس لم يقض عليه الا بعد علمه في الغالب على حجة او حذر فان ادعى
قضا او ابرأ او اقام به البيت والا حلف في الدعوى على حقوقه وان لا حقوق له
لان القضا مبني على الخفيف لغناه ولو اشتهر على الحقين كالسرقه فحق للمالك
دون القطع ويجب الجين مع الدين على القوان كانت الدعوى لنفسه
لو كانت لوكالات او لغيره على ولا يمين عليه وسلم للمالك الجليل ان يحضر للمالك
او يكله ويخلف ما دام للدعوى على غايتها وكذا الجين مع الدين في اثباتها
على اليد والطفل والجنون اما على البيت فوضع وفاق ولما على الغالب الطفل
والنكاح والمجنون فلما ذكروا في العلة للملك في النكاح وهو ان لا
للبواب فيستظهر الحكم بالان يحتمل الحضا كمالا ان يجيب بالايضا و
والا يراه فيتوجه اليه وهو في باب الحيا يطرق للمثلين لاهن باب
القياس وفي نظر الفرق مع نقد النص وهو ان لليت لالسان لمطلقا في
التيما بخلاف التباين فيمكن من اجرة اذا حضر او كمل وترتب حكم على
جواب خلاف لليت فكان اقوى في اجاب اليه في لا يتخذ الطريق والملا اطلاق كلامهم
يقضي عدم الفرق بين دعوى العين والدين وقيل بالفرق وثبوت
اليمين اليه في الدين خاصة لاحتمال الا برأ منه وغيره من غير علم
بخلاف العين فان ملأها اذا ثبت استنجد ويضعف بان احتمال

دعوى الدين والدين

بما لا يثبت له المال

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

تجدد نقل الملك ممكن في الحالين فالاستظهار بعدم اللسان آت بينهما
القول في التعارض استعراض الذخيرة في الاموال والوعايم
في ايها فادعى كل منهما المجموع ولا يثبت حلفا فكل منهما على نفي حقائق

الاخر واقسم بالحق وبك الوكيل عن العيين ولصالح لحدتها وبك الوكيل
في الحلف فان كانت بينه بعد كذا صاحب حلف يثبت واحدة تجمع

ولا يثبت في الاخرين من اخرى لا يثبت وكذا اقسامه اذ ان اقام
بينه وايضا لو كان بينه ما يوجب حلفا على ترجيح بينه الخارج ولا يثبت

تساوي البينين عند ادعاء خلافهما ولو جازوا اليد صدق
في يد مع العيين وعلى المصدق العيين الاخر فان امتنع حلفا واغرم له

بجوابه بينه وبينهما باقراره ولو صدقهما فكل واحد حلفا وان كان
كل واحد حلفا وان ادعى على كل واحد حلفا فكل واحد حلفا

في جميع هذه الصور في ذلك البينة مع عينة ولو اقامها راجح الاعداء
فان تساوى العدل فلا كراهية فان تساوى فيهما فالقرعة تسامح

اسم حلف على الجميع فان بكل حلفا واخر وحذفان امتنع اقامت
بضيق وكذا في العيين على نفي بغيرها من العبارة عدم العيين

فيهما والاخر في نفي في الذخيرة في الثاني قطعا وفي الاول املا ولو كان
احدهما يتعلق بها بان كان ذاب عليها فالعيين عليه ان لم يكن للآخر

بينه ولو كان المشتبه بينه ام لا لا يثبت بينه عما اى عن العيين
لا مترك في دخل في عدم العيين عمن انكر وان كان له بينة فلو كل

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

الخارج بينه في الحكم لا يباح خلافه قبل تقديم بينته الداخل طافا لما دى
ان عملا على السلام ففى ذلك ولما داخل البينين فراجع لا تقديم ذي اليد

الخارج مطلقا عملا بظاهر الحلف المستفيض من ان القول قول ذي اليد
البينة بينه في ذلك الموضع النزاع وقيل بتقديم بينته الخارج ان شئت بالبلا

المطلق والاسباب بينه في حلفه البينة ولو انكرت بينته لا حلفا وقيل
تقديمه بتقديم بينته الداخل البينة وتوقف الحلف الذي من مقتصر على نقل الخلاف

وهو في موضعه لعدم ذلك بين من جميع الحقائق في شرح الايراد راجع القول
الثالث وهو مذهب الفاضل رحمه الله لا يخرج من حلفان ولو ثبتا وادعى

احدهما للمجمع والآخر النصف مشاء ولا بينة احدهما نصفين بعد بينه
النصف الاخر من دون العكس لصا قد اياه على استحقاق النصف الاخر ولو كان

النصف المتنازع معينا اقامه بالسوية بعد الحلف فثبت لمصلحة الراجح
والفرق ان كل واحد من العيين على تقدير الاعتقاد في كل منهما اعتاق حلف

ولا يترجح بخلاف العيين اذ لا نزاع في غيره ولم يذكر في هذا الحكم خلافا
ولا فلامع من نقله ولو اقام بينه في الخارج على القول بترجيح بينته وهو

المتنفس الكل لان في يد مدعى النصف في ذلك الحكم خارج عنه وعلى القول الاخر
بينهما نصفين كما لو لم يكن بينه لما ذكرناه من استقلال يد مدعى النصف

عليه فاذا رجحت بينته بغيره اقام احدهما خاضعة بينته حكمها
ولو كانت في يد النصف في احدهما صار صاحب اليد يتبعه على ما

فصل في الاخر خلافهما ولو اقام بينة فكل واحد حلفا وتوقف
البينان في الاخر في كل اعدا لا كراهية في القرعة وتوقف من خرج بينه

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...
قوله بعد قوله في هذه العجوة وقوله في هذه العجوة...

و دالای

۱۵

Handwritten manuscript page from the *Sikandar-nama*, featuring dense Persian script in a cursive style. The text is written on aged paper with visible vertical fold lines. A prominent diagonal crease runs across the center of the page. The ink is dark, and the script is highly legible despite some fading and wear.

وان سكر عن اليقين حلف اليقين لم يلحق ان لم يقض بالثبوت ونقصت ولو
في القسود احتفاء بعض معين بالسوية لغير الخراج بالتعديلات فلا تقصر لان
فأبى القدر باقية وهو فاد كل حق على حق ولا يمكن متساويا في التهام بالنسبة
نقصت القسود ما يبق لكل واحد لا يكون بقدر حقه باحتياج احدهما الى الآخر
على الآخر وتعود الاشارة وقد لو كان للشخص متساو لان القسود لم تقع بوضاء
جميع التوكيد **كتاب الشهادات** وفصوله اربعة **الاول** **الشاهد**
وترط البوع الا في الشهادة على ما لم تبلغ النفس وقيل مطلقا بشرط ابوع
العقوبتين وان يتحقق اعلم ما يح وان لا يتفرق فبعد الفعل للشهود وبلى
ان يؤيد الشهادة والموادح ان شرط البوع يتحقق ويقتضي عددا من الشواهد
التي جعلها العدد وهو اثنان في ذلك والذوق هو شرط اقية الشهادة لذلك
وبعض الشهود لبعض وغيرها ولكن روي هذا الاختلاف في قولهم ولتختلف
والتجسس على التماس في غير محل الوفاق ليس بجيد واما العدالة فالظاهر
غير متحقق لعدم التكليف بالوجوب للقيام بوظيفته من جهة التقوى
والمروءة غير كافية واعتبار صورة الافعال والبر والادب عليه وفي اشتراط
اجتماعهم على المباح تنبيه على العقل والعدل قبل شهادة المحبون حال الخبوة
فاود ارجوز قلنا شهادة مضمقة بعد العلم بانها حقا فطنته
في الخجل والاداء وفي حكمه الاكبر والمغفل الذي لا يتقطن لما يرا
الامور والاسلام فلا تقبل شهادة الكفار وان كان ذميا ولو كان
للمشهود عليه كافر على الاصح لاصنافه بالفسق والظلم للمنافين من
قبول الشهادة بخلافه الشيخ رحمه الله حيث قبل شهادة اهل الذمة

من اهل الذمة انما هو في الشهادة على ما لم تبلغ النفس وقيل مطلقا بشرط ابوع
العقوبتين وان يتحقق اعلم ما يح وان لا يتفرق فبعد الفعل للشهود وبلى
ان يؤيد الشهادة والموادح ان شرط البوع يتحقق ويقتضي عددا من الشواهد
التي جعلها العدد وهو اثنان في ذلك والذوق هو شرط اقية الشهادة لذلك
وبعض الشهود لبعض وغيرها ولكن روي هذا الاختلاف في قولهم ولتختلف
والتجسس على التماس في غير محل الوفاق ليس بجيد واما العدالة فالظاهر
غير متحقق لعدم التكليف بالوجوب للقيام بوظيفته من جهة التقوى
والمروءة غير كافية واعتبار صورة الافعال والبر والادب عليه وفي اشتراط
اجتماعهم على المباح تنبيه على العقل والعدل قبل شهادة المحبون حال الخبوة
فاود ارجوز قلنا شهادة مضمقة بعد العلم بانها حقا فطنته
في الخجل والاداء وفي حكمه الاكبر والمغفل الذي لا يتقطن لما يرا
الامور والاسلام فلا تقبل شهادة الكفار وان كان ذميا ولو كان
للمشهود عليه كافر على الاصح لاصنافه بالفسق والظلم للمنافين من
قبول الشهادة بخلافه الشيخ رحمه الله حيث قبل شهادة اهل الذمة

المسلم

للمسلم وعلمهم استناد الى رواية صغيرة والصدوق حيث قبل شهادة على ما
وان خالفهم في الملة كما لم يورد على التمسك ولا تقبل شهادة غير الذي اجما اولادنا
على المسلم لجماع الا في الوصية عند عدم عدول المسلمين فقبل شهادة الذي يجهل
ويكون ان يورثا شرط فقد السالمين مطلقا بناء على تقدم المستوفين والفاصلين
الذين لا يستند في قضاها الى الكتب وموقوفوا العلم في المدة ويضعف بالشرط
التي هي غير محل الوفاق وفي اشتراط الشرف فلو كان لهم في العلم وكذا الخلاف
في حالها ما هو الصواب في العلم بوجه الله تعالى بظاهر الاية ولا يشترط العلم
فان قلنا بغيره فيكون بصورة الاية بان يقول بعد الحلف بالله لا فتري بمقتضا
ولو كان ذا قربة في كنتم شهادة الله الا اننا من الاخير والايان وهذا الاول
فلا تقبل شهادة غير الامامي مطلقا ما قبل كان اجتهاد لا العد الذي هو
نفسا به واخذت بعثت على مائة الشفوة والروية وتوقلا الجحيم مطلقا
وهي ما توعده عليه ان خصوصها في كتاب ائمة وهي الى سبعة اقرب منها الى
للسبعين وسبع ومنها القتل والوباء والولادة والقيادة والذمائر
وتزويج الكواثر والشرف والعنف والغرام من الزحف وشهادة الزور
عقود الوالدين والام من بينكم الله والياس من روح الله والغضب والغيبة
والنعيم واليهمين الفاحشة وقطع الرحم واكسال اليتم وخنائ الكيل
والوفن وناخير الصلوة عن وقتها والذين خصصوا على رسول الله
عليه والوضو بالمسلم بغير حق وكتمان الشهادة والرشوة والسماء الى
الظلم وضع الزكاة وتاخير الحج عن عام الوجوب اجتنابا او الظلم او اكل
الحكم الخنزير والميتة والحمار بقطع الطريق والجرم لتعود على ذلك وعينه

الشاهد من المسلمين هو ان يورثا شرط فقد السالمين مطلقا بناء على تقدم المستوفين والفاصلين
الذين لا يستند في قضاها الى الكتب وموقوفوا العلم في المدة ويضعف بالشرط
التي هي غير محل الوفاق وفي اشتراط الشرف فلو كان لهم في العلم وكذا الخلاف
في حالها ما هو الصواب في العلم بوجه الله تعالى بظاهر الاية ولا يشترط العلم
فان قلنا بغيره فيكون بصورة الاية بان يقول بعد الحلف بالله لا فتري بمقتضا
ولو كان ذا قربة في كنتم شهادة الله الا اننا من الاخير والايان وهذا الاول
فلا تقبل شهادة غير الامامي مطلقا ما قبل كان اجتهاد لا العد الذي هو
نفسا به واخذت بعثت على مائة الشفوة والروية وتوقلا الجحيم مطلقا
وهي ما توعده عليه ان خصوصها في كتاب ائمة وهي الى سبعة اقرب منها الى
للسبعين وسبع ومنها القتل والوباء والولادة والقيادة والذمائر
وتزويج الكواثر والشرف والعنف والغرام من الزحف وشهادة الزور
عقود الوالدين والام من بينكم الله والياس من روح الله والغضب والغيبة
والنعيم واليهمين الفاحشة وقطع الرحم واكسال اليتم وخنائ الكيل
والوفن وناخير الصلوة عن وقتها والذين خصصوا على رسول الله
عليه والوضو بالمسلم بغير حق وكتمان الشهادة والرشوة والسماء الى
الظلم وضع الزكاة وتاخير الحج عن عام الوجوب اجتنابا او الظلم او اكل
الحكم الخنزير والميتة والحمار بقطع الطريق والجرم لتعود على ذلك وعينه

المسلم وعلمهم استناد الى رواية صغيرة والصدوق حيث قبل شهادة على ما
وان خالفهم في الملة كما لم يورد على التمسك ولا تقبل شهادة غير الذي اجما اولادنا
على المسلم لجماع الا في الوصية عند عدم عدول المسلمين فقبل شهادة الذي يجهل
ويكون ان يورثا شرط فقد السالمين مطلقا بناء على تقدم المستوفين والفاصلين
الذين لا يستند في قضاها الى الكتب وموقوفوا العلم في المدة ويضعف بالشرط
التي هي غير محل الوفاق وفي اشتراط الشرف فلو كان لهم في العلم وكذا الخلاف
في حالها ما هو الصواب في العلم بوجه الله تعالى بظاهر الاية ولا يشترط العلم
فان قلنا بغيره فيكون بصورة الاية بان يقول بعد الحلف بالله لا فتري بمقتضا
ولو كان ذا قربة في كنتم شهادة الله الا اننا من الاخير والايان وهذا الاول
فلا تقبل شهادة غير الامامي مطلقا ما قبل كان اجتهاد لا العد الذي هو
نفسا به واخذت بعثت على مائة الشفوة والروية وتوقلا الجحيم مطلقا
وهي ما توعده عليه ان خصوصها في كتاب ائمة وهي الى سبعة اقرب منها الى
للسبعين وسبع ومنها القتل والوباء والولادة والقيادة والذمائر
وتزويج الكواثر والشرف والعنف والغرام من الزحف وشهادة الزور
عقود الوالدين والام من بينكم الله والياس من روح الله والغضب والغيبة
والنعيم واليهمين الفاحشة وقطع الرحم واكسال اليتم وخنائ الكيل
والوفن وناخير الصلوة عن وقتها والذين خصصوا على رسول الله
عليه والوضو بالمسلم بغير حق وكتمان الشهادة والرشوة والسماء الى
الظلم وضع الزكاة وتاخير الحج عن عام الوجوب اجتنابا او الظلم او اكل
الحكم الخنزير والميتة والحمار بقطع الطريق والجرم لتعود على ذلك وعينه

الحبيبة بالكر طلب الرفقة والابوة

المناخية بحرف المعاني

فانها ليست باذنه رجاله

ویندوز

وتنضم اليه بقوله واليه المرجع والشهادة الى الشهود اقسامها اربعة
ما لا يثبت الا بشهادة الاربعة رجال او اربعة رجال او اربعة
او ثمانية رجال ما لا يثبت الا بأربعة رجال او ثمانية رجال
او ثمانية رجال او اربعة رجال وهو انما هو الوجه

2

لا بد ان يكون المقصود من المتأخر هو التأخير في العمل
فانهم لما كانوا يؤخرون عن العمل في الدنيا فلهذا

[illegible]

ما لم يزل الى الاول فان الوارثين لا يشترط ان الاربعة
 رجاله وان اثنى عشر فليست بغيره ومن ذكره

[illegible]

لا بد من حق في التواضع من حقوق الناس من الحق
وان كان له بعض ذكروا في بعض من الحق من الحق
التي لا يكون ما يثبت في الحق في الحق في الحق
بما هو عليه في كلام الحق ان الحق في الحق
ان الناس ان كان له من الحق ان الحق في الحق
التي لا يكون ما يثبت في الحق في الحق في الحق
ان كان من حق في الحق في الحق في الحق
لا بد من حق في التواضع من حقوق الناس من الحق

المفتي بكره انما في المشرقة افهم من فخرها
من التي نقل العلم من محل الى اخر وانما
ويشتم وديها فمئة عشرة يوما لا قصاص
مات

والتفت في الرضا والرضا انك لا لا يطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
والارض راكبة على عرشها وقطرها من ان كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
من امرأة وضعت غلاما وجارته قال لا قال لا لا تطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
يقنع عدم الشرط وهو عدم التصديق فيثبت بغيره وهو التصديق

وهو ولادة الولد حيا ليرث سبي ذلك استسلام
لص ثبوت اليهودون النكاح المتناهي منهما ما ثبت بالرجال والشا ولو صدقوا الزنا
وضابط ما يصح للامع الرجال على ابا كالأولاد والاستهاد بالصدق حال
عند ولادته من حضرة كصوت من راي الحلال لا يتفق من وعو بالنساء
الباطل كالقرن والزودون الظاهر كالحزام والبرص والعرق من الثاني
والزنا على الاقرب والعصاة الى المالحون من الوصية البرهنية الفرد
حاج من الضابط لو اوردته فما كصانع في الذود كان حسنة التبرع عليها
احكامه بان يخص ثبوت جميع الوصية برجلين وباربعة ذوات وثبوت ربحها
بكل واحدة بالواحدة الا لربع والاشتين النصف بالاثنتي ثلثة الارباع
من غير يمين او سقوط شهادته في ثبوت النصف بالرجل او الربع
من غير يمين او سقوط شهادته اصالا او جبر من مساواة للاثنتين وعدم الفرض
وانه لا يقصر عن المرأة والاموط واسكن من الشفوي والحاق بالمادة
وليس للمرأة تضعيف لال يصير ما اوصى به ربع ما شملت بالاكذب
لكن لو غفلت استباح للوصي الجميع مع علمه بالعصية لا بد منه وكذا القول
فما لا يثبت جهادة للجميع ومنها ما يثبت بالنساء من الماتحاجاتية
اولا اليمين على ما تقدم وهو الذي بين والاهوال وهذا القسم دخل
في الثالث قبل وانما اورد لي علم احتياج الثالث للرجال في صحتها وليس
لان الاضمار يصدق مع اليمين وفي الاول تصح بانضمامه من لا ازل
صحتها فلو عكس لعند كان أولى ولقد كان ابله بعضهم اثرا الذين
لاقام سابقا التي دون جهاد وادله هو او كما فعل في الذود

الفصل الثالث في الشهادة على الشهادة

فما لا يثبت جهادة للجميع ومنها ما يثبت بالنساء من الماتحاجاتية
اولا اليمين على ما تقدم وهو الذي بين والاهوال وهذا القسم دخل
في الثالث قبل وانما اورد لي علم احتياج الثالث للرجال في صحتها وليس
لان الاضمار يصدق مع اليمين وفي الاول تصح بانضمامه من لا ازل
صحتها فلو عكس لعند كان أولى ولقد كان ابله بعضهم اثرا الذين
لاقام سابقا التي دون جهاد وادله هو او كما فعل في الذود

والتفت في الرضا والرضا انك لا لا يطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
والارض راكبة على عرشها وقطرها من ان كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
من امرأة وضعت غلاما وجارته قال لا قال لا لا تطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
يقنع عدم الشرط وهو عدم التصديق فيثبت بغيره وهو التصديق

والتفت في الرضا والرضا انك لا لا يطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
والارض راكبة على عرشها وقطرها من ان كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
من امرأة وضعت غلاما وجارته قال لا قال لا لا تطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
يقنع عدم الشرط وهو عدم التصديق فيثبت بغيره وهو التصديق

كلامه يبيح عقوبة لا تقتضي به اجراء او مشرك على الخلاف سواء كانت تطعن
عقوبة كالفصاح او غير عقوبة مع كونه حقا غير ما في كالاتق والنسب والعنف
او لا كالفرض وعقود المعاوضات وعيوب الشاهد او ما بعد من افراد الحقوق
التي ليست ما لا بد منها مشوثة بالولادة والاستقلال والوكالات والوصية قسمها
بها الوصية اليد ولا يثبت في حق لدرج محضا كالأولاد والوالد والحق او
شركا كالزوجة والعنف على خلاف مشاؤه وعادة الحقين ولم يبرح هاشيا
وكذا في النقص والعقوبة على تخلف اليمين اولى في اختيار الاكثر في
ضابط محل الشهادة على الشهادة ما ليس بخد ولا شغل الحق على الامرين كالتا
ثبت بالشهادة على الشهادة حوالا من خاص فثبت بالشهادة على الشهادة
على اقواله بالانما في الشهادة لافان من حقوق الادمين لا الحدة لعقوبة الله
وانما افعلا لاضافة الشهادة على الشهادة ليعبر من امثلة الخبث اما لو شهد على
اقواله بالانما في الشهادة لافان من حقوق الادمين لا الحدة لعقوبة الله
ومثلهما لو شهد على اقواله بايان اليمين شاهدان ثبت بالشهادة عليهما
تحرير اليمين وبمعادون الحد ويجب ان يثبت على كل واحد ان يثبت
شهادته ليلو ان شهدا على الشاهدين فاذا اذكا لا يعبر في الزنا والسوة
حاجت لخصوال الغرض وهو ثبوت شهادته كل واحد بعد بل يجوز ان
يكون الاصل فرع اخر فيثبت شهادته ربع اخر وفيما يقبل فيه شهادة النساء
يجوز على كل امرأة اربع كرجال وقيل لا تكون النساء لان شهادة
الفرع ثبت شهادة الاصل لا ما شهد به فيه بل في قوله شهادة الفرع تعذر
حضور شاهد الاصل بموت لومض او غرقا وسفر وشبهه وضابط للشك

الفصل الثالث في الشهادة على الشهادة

فما لا يثبت جهادة للجميع ومنها ما يثبت بالنساء من الماتحاجاتية
اولا اليمين على ما تقدم وهو الذي بين والاهوال وهذا القسم دخل
في الثالث قبل وانما اورد لي علم احتياج الثالث للرجال في صحتها وليس
لان الاضمار يصدق مع اليمين وفي الاول تصح بانضمامه من لا ازل
صحتها فلو عكس لعند كان أولى ولقد كان ابله بعضهم اثرا الذين
لاقام سابقا التي دون جهاد وادله هو او كما فعل في الذود

والتفت في الرضا والرضا انك لا لا يطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
والارض راكبة على عرشها وقطرها من ان كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
من امرأة وضعت غلاما وجارته قال لا قال لا لا تطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
يقنع عدم الشرط وهو عدم التصديق فيثبت بغيره وهو التصديق

والتفت في الرضا والرضا انك لا لا يطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
والارض راكبة على عرشها وقطرها من ان كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
من امرأة وضعت غلاما وجارته قال لا قال لا لا تطعن على الزمان قال في فتاهاج الى قبول شهادتهن في كبره من الامور فثبت على الرجال من عيوسا من ورفا
يقنع عدم الشرط وهو عدم التصديق فيثبت بغيره وهو التصديق

وان لم يبلغ حد التقدير واعلم انه لا يثبت تعديل الفرع الاصل وانما ذلك في حق الحاكم
 نعم يقيناً فليكن الشاهد اعد لان من شهد بها فالأشهاد فان الله
 يشهد بك اولاً معاً فليكن الشاهد اعد لان من شهد بها فالأشهاد فان الله
 الاصل عن الحاكم على الاقوى لان العدل لا يحتاج بذلك بشرط ذكر الاصل
 للسبب الا فلا لا اعتباراً للشاهد عن غير الحاكم وانما يجوز شهادة الفرع مرة
 واحدة قبل الشهادة الثالثة على شاهد الفرع وضاعداً **الفصل الرابع**
 في الرجوع عن الشهادة اذا رجعا الى الشاهد ان يثابعتين في الشاهد
 او لا كثر حيث يقرب من الحكم امتنع الحكم لانه تابع للشهادة وقد انقضت
 ولا بد لا يبدى اصدوقاً لاول الشاهد الثاني فلا يقبلان الصدق **الرجوع**
 بغيره لم ينقض الحكم ان كان مالا من الشاهد ان ما شهد به من الشاهد
 العين القائمة ولو كانت الشهادة على قتل او قطع او جرح او حياض وكان
 قبل استيفاء التوفيق لانها منقطع بالتبعية والرجوع شبهه ولما لا يثبت
 بما هو في الحق في القبض وفي القصاص قبل استيفاء التوفيق لا يمكن بطلان
 عند اتمامه وعليه لا ينقض وقبل استيفاء التوفيق فلا يثبت الرجوع من
 الاصل فيكون ذلك في حق القبض ايضاً والعبارة تدل باطلاً على عدم الرجوع
 مطلقاً واستيفاء التوفيق الشهادة وان كان حذوا الظاهر انه ليس له
 في التدوير لا يرب ان الرجوع فيما يوجب الحد قبل استيفاء التوفيق بطلان
 كان الله تعالى ولا خلاف ان تمام التوبة الدارية ولم يغير القصاص وعلى هذا
 فالطلاق والعبادة اما ليس بخير احوال في الشهود ولو كان بعد استيفاء
 للذكوات وانفقوا في الحد فارجعوا واعتبروا بالتمتع انقضت

الشهادة على الشاهد في حق من هو من رعاكم
 او من هو من رعاكم في حق من هو من رعاكم
 او من هو من رعاكم في حق من هو من رعاكم

بأنه او بالغة على صحة القولية وقيل
 ليستعاد العين

الحكم

اجمع انما وليه ورد على كل واحد بان ادعى جانيه كما لو باعوا او اقتضوا بعضه
 ورد عليهم ان ادعى جانيه وبه الباقون نصيبهم من الجانية وان فاقوا الخطأ
 فالدفع عليهم اجمع مؤثر ولو تفرقوا في العدم والخطأ فعلى كل واحد انهم قولهم
 فعلى المعتزف بالعدل انقضوا بعد ما يفضل من دينه عن جانيه وعلى الخطي
 نصيب من الذي ولو تعد اطلاقاً في رجعا **فصل** الشيخ رحمه الله في النهاية
 ترد الى الاصل في قوله الثاني وهو الاصل في رجعه انما استناد الى رواية
 حسنة حلت على توبته في رجعه الى البيت لا يحكم الحاكم وهذا **في الخلف**
 ان كان بعد الدخول فلا رجوع الى الاصل في رجعه الى البيت لا يحكم الحاكم وهذا
 لا ينقض بالتقويت والاخر على الميزان في الخلف الا ان يخرج البضع من البيت
 مالا ولا لا ينقض ولو قلنا فان لم يكن قد قلنا انما هو من كاحها برضاها و
 نوبة الثاني لان الحكم لا ينقض بعد وقوعه وان كان قبل الدخول غير الاقل
 نصف الحكم الذي غريم لا يكون ان ثابا بالعد كنبوت الجميع بالدخول الا انه
 كان مضافاً لغيره في الدخول او الفسخ لعيب خلافه بعد الدخول لا ينقض
 مطلقاً وهذا هو الاقوى في قطع في التدوير ونقله هنا قولاً كالآخر
 على توبته بعد لعارض الرجوع التقويت واعلم انهم لم ينفوا الحكم في الطلاق
 من غير فرق بين البائن والرجعي ووجه حصول السبب للرجل التكاثر في الخلقة
 خصوصاً بعد انقضائه الرجعي والتقويت حاصل على التقديرين ولو قيل
 بالفرق واختصاص الحكم بالباين كان حسناً فلو شهد الرجعي لم يضر اذ لم
 يفوت شيئاً للتدوير على ان السبب بالرجوع ولو اجمع حتى انقضت العدة
 احتل الحائز بالباين والغريم وعدم التقصير ترك الرجوع وجب تعييد الحكم

لا يورثوا ثلثه رمالاً مثلاً قتل واحد فلولي
 ان قتلهم جميعاً ثم تفرقوا على اولادهم

عليها التعليل بالعدل في طعننا انما يشهد
 وهو الصالح في طعننا انما يشهد

الرجوع الى الاصل في قوله الثاني وهو الاصل في رجعه انما استناد الى رواية
 حسنة حلت على توبته في رجعه الى البيت لا يحكم الحاكم وهذا
 ان كان بعد الدخول فلا رجوع الى الاصل في رجعه الى البيت لا يحكم الحاكم وهذا
 لا ينقض بالتقويت والاخر على الميزان في الخلف الا ان يخرج البضع من البيت
 مالا ولا لا ينقض ولو قلنا فان لم يكن قد قلنا انما هو من كاحها برضاها و
 نوبة الثاني لان الحكم لا ينقض بعد وقوعه وان كان قبل الدخول غير الاقل
 نصف الحكم الذي غريم لا يكون ان ثابا بالعد كنبوت الجميع بالدخول الا انه
 كان مضافاً لغيره في الدخول او الفسخ لعيب خلافه بعد الدخول لا ينقض
 مطلقاً وهذا هو الاقوى في قطع في التدوير ونقله هنا قولاً كالآخر
 على توبته بعد لعارض الرجوع التقويت واعلم انهم لم ينفوا الحكم في الطلاق
 من غير فرق بين البائن والرجعي ووجه حصول السبب للرجل التكاثر في الخلقة
 خصوصاً بعد انقضائه الرجعي والتقويت حاصل على التقديرين ولو قيل
 بالفرق واختصاص الحكم بالباين كان حسناً فلو شهد الرجعي لم يضر اذ لم
 يفوت شيئاً للتدوير على ان السبب بالرجوع ولو اجمع حتى انقضت العدة
 احتل الحائز بالباين والغريم وعدم التقصير ترك الرجوع وجب تعييد الحكم

فصل في الرجوع الى الاصل في قوله الثاني وهو الاصل في رجعه انما استناد الى رواية
 حسنة حلت على توبته في رجعه الى البيت لا يحكم الحاكم وهذا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

في اطلاق مطلقا لعدم عروضه بغيره في النكاح فلو تم هذا بغيره فربما كانت فيه
ان كان بغيره ماضيا عن غير ما فيه من اطلاقه في وقت من اوقات النكاح
ولا يابا قوله الا انه رجوع ولا يشهدا عنه الا انه نكاح بقض الحكم ليس هناك
فاستعمل لما كان الحكم به الا ان تعذر لعزمه وان كان ذلك فيهم كما فاته
فيما ذكرتم وعزروا على كل حال سواء كان ثبوت الحكم ام بعده فانه شئ لا
يؤثر في ابدانهم ولا يحولها الختبات فمما ذكرتم ويرتفع فيه ولا كذلك
من بين غلط او قد ثبتت فمما ذكرتم في غير ما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح
فمما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح فمما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح

وهو تحييس الاصل اي جعله على حاله لا يجوز التصرف فيه شرعا على وجه ناقص
لعل الملك الاما الترخي والاطلاق للغير وهذا ليس تعريفيا بل ذكر شي من خصائصه
او تعريفيا على ما في الحديث الوارد في التخييص على الله والرحمى لا
وسبل الثمة والا لا ينقض التخييص واختصاصا بالحبس وفي خارجة عن حقيقة
كما يشير اليه في التدوين من انه الصفة الجارية بغيره كما ورد في الحديث
والاذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية الحديث ولفظه
الصريح الذي لا يتغير في دلالة عليه الا في اخر وقت خاصة على ائمة القولين
واما حيث وسبلت فمما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح فمما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح

البيع والهم والادب في بيعه بذلك صريحا وقيل الا وان صرحا انهم لم يبيعوا
الضحية ويضعف بانها لم يبيعوا وبين غير فلا بد على الخاص من ان لا بد
من انصاف قوتية في وقت من اوقات النكاح فمما ذكرتم في وقت من اوقات النكاح
للتدوين لانه لا يصح ولو نوى العقد فيما يفسر للثمة وقع باطنا او علنا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

لو ادعاه او ادعى عنه وتظهر من عدم اشتراط القبول في طلاقه او الفدية اما
فهو اصح الوجهين لعدم دليل صريح على ان شرط القبول في طلاقه او الفدية اما
لا دل على احد القولين فظاهر الاكثر لاصالة عدم اشتراطه في طلاقه او الفدية اما
في الاجاب كالقولين في شرط ان كان الوقت على من يمكن في حقه القبول
فهو اجدد وبذلك دخل في باب العقود لان احوال حتى في ملك الغير يتوقف

على رضاه وللثمة في تمام التمسك بدونه فيستحق فلهذا يعتبر في ما يعتبر في
العقود الا من انصا له بالاجاب عادة ووقوعه بالعقود وغيره فانه
لو كان على جهة عام او قبلة كالفقراء لم يشترط وان امكن قبول الحاكم
وهذا هو الذي يقطع به في التدوين وبما قيل في اشتراط قبول الحاكم في ملكه ولا يملك
وعلى القولين لا يعتبر قبول البطل الثاني ولا رضاه لتمامية الوقت قبل ولا ينقطع
ولان قبوله لا ينقض بالاجاب فلو اعتبر لم يقع له ولا يلزم الوقت بعد
تمامه بغير تدوين القبول وان كان في حجة عامة قبضها الماظر فيها الحاكم
او القيم للضوابط من قبل الواقف لقبضه وبغيره وقوعه باذن الواقف
لنقصه كغيره لاستماع التصرف في مال الغير بغير اذنه والحال انه لم يتقبل

لا الموقوف عليه بدونه فلو مات الواقف فلم يرضى في بعض السند الا من قبل
وداية تعيينه بدونه فلو مات الواقف فلم يرضى في بعض السند الا من قبل
ان موت الموقوف عليه كذلك مع احتمال قيام وارثه مقامه وفيه
من نفي التزوم بدونه ان العقد صحيح قبله فينقل الملك انتقالا لا يمتثل ولا
يتم بالقض صرح عنه وهو ظاهر في التدوين في شرط الصحة وتظهر الغاية
في الغاء المخلل بينه وبين العقد ويمكن ان يرد هذا بالزوم صحة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

قصه

وقد لا يجزى بقطر الماء الباقي ان كان قد قبض الاخر وخالف في ذلك فاعلم اني قد ما لا لم
 على الواجب في العاقبة من الخير هاهنا النية هذا اذا كان قد اجزى المصلحة او لم يكن
 ناظر ان لو كان ناظر اجزى المصلحة بطون لم تنظر الاجارة هكذا لو كان للرجوع
 الناظر في الوقف مع غيره مستحق **كتاب العطية** ومواع العطيبة
 باعتبار الجنب ليعرف **الاول** الصدقة وهي تفرق الى اربع وهي الطلقة والعقد
 على نفس العطية لا يخرج بها اهل في الملاءمة على جميع المفهومها المشهور من البيع ولا
 وعينها ما لم يحد اعليها ويعبر فيها بالصدقة فقبولها ما يعبر في غير ما
 من العقود الا انه قد قبض ياذن للمالك فانه لو وكل في الاجابة
 لم يكن المالك الا باذنه ومن شرطها الشرع لا يبيع بدونه وان حصل الاجابة والقبول
 والقبض والقبولات الصحيحة الذاتية لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض تمام
 للملك وحصول العوض وهو القرب كالايج والرجوع في الصدقة مع القبول
 وفي غير بعد بالفائتة لان القبول يعرض بل العوض الاخرى اقوى من الذم في العوض
 وفرضها على غيرها من غيرهم الامع تصدقوا عن الله تعالى
 جعل الله للمنفعة عينا وحرم ما عليهم معالها في المصالح النافعة والافعى
 اختصا بالحق لم يان كونه للعرض دون اللزوم والكفارة وغيره والقبول
 بالامساخ يرشد الى وجوب الصدقة على الذي يحاكم ان ام غيره وعلى المصلحة
 الحق في المصلحة انما تصيب في المصلحة من غير المؤمنين وان كانت مذبا وهو وجوب
 الشرائع الا كانت من ذمة الصدقة على الكتاب والامة الا ان يتيسر
 بالتزاعا افضل وافضل فمما جعله الله فان ذلك اعمطوا شرعا
 حتى للمعصوم كما وعدوا واجازوا وكذا الافضل لهما هاهنا لو قصد به مطا

انية الصدقة تطرح من اذ ذوقا وقيل على اليد وادارة
 من اذ ذوقا وقيل على اليد وادارة
 من اذ ذوقا وقيل على اليد وادارة

قال شيخنا وان قصدنا ان نذكر ما في الفقه
 من قولنا قد سئل عن رجل اراد ان يعطي
 رجله الصدقة فله ان يعطيها له او لغيره

قال شيخنا ان كان المراد من الصدقة
 ما هو عليه من غير ان يكون له
 من الصدقة فله ان يعطيها له او لغيره

انك

وقد رواه عبد الله بن محمد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل اراد ان يعطي
 رجله الصدقة فله ان يعطيها له او لغيره

الثاني في الماوية من القبض على نفع الفقراء **الثاني** الصدقة وهي تفرق الى اربع وهي الطلقة والعقد
 ولا يتقرر الا بايجاب وهو كل لفظ دل على تملك العين من غير عوض كقبول
 ومالك واعطيتك وتخلتك واهدت اليك وهذا مع بقاء العوض
 ذلك والقبول وهو اللفظ الذي دل على الرضا والقبض ياذن الواهب لمن
 يدوم قبل ولو لم يمد يد يفتقر الى قبض جديد فلا اذن في ولا مضى زمان يمكن في القبض
 يسوع اذا مضى الزمان في ذلك مع كونه قبضاً وانما كان معتبراً مع عدم القبض
 لصحة امتناع حصوله بدونه فاطلاق العادة يقتضي عدم الفرق بين كون
 بيده بايداع او عارية او خصب او غير ذلك والوجه واحد في كل الفرق بين
 القبض ياذن وغيره وهو محس اذا لا يملكه صاحب شرعا فكذا اذا وهب لغيره
 والقبض يذم في اليد والقبول لا يذم في اليد والقبول لا يذم في اليد
 بيده وهي منزلة يده ولا مضى زمان وفي كل قبض القبض عن الطفل لان المالك
 مقبوض يذم في اليد ولا يذم في اليد الا بصرفه وهو القصد وكما انما
 مطلق ولا يشترط في الامر وهو ما خلاط في ذمة الغير من الحق والقبول لا يذم
 حق لا يفتقر الى قبض ولا يشترط لاشتماله على اللزوم وعلى لا يجزى على قبولها جهة العين
 والفرق واضح وكذا لا يشترط في الصدقة القبض على بعض وان اختلفوا في
 بقية عوضا كالصدقة ويجزى قبض على الولد على بعض وان اختلفوا في
 الذم في الاذن فله ان يذم من كونه للفضل على تعريفهم العداوة وروى ان
 النبي صلى الله عليه واله قال لمن اعطى بعض اولاده شيئا اكله اهل بيته
 مثله لانه لا تفرقة الله واعدا بين اولادكم فخرج في تلك العطية وفي
 رواية اخرى لا تشهد على جود حبيبتك بغير الخبز مع امكان الخبز وفي

قال شيخنا ان المراد من الصدقة
 ما هو عليه من غير ان يكون له
 من الصدقة فله ان يعطيها له او لغيره

قال شيخنا ان كان المراد من الصدقة
 ما هو عليه من غير ان يكون له
 من الصدقة فله ان يعطيها له او لغيره

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

[illegible]

بعض الاشياء الى الخمر يورث للخص المكرمة الموصى والاعساب والاملاء بعض الاشياء
على الاقوى المكرمة مطلقا واستثنى من ذلك ما هو اشتمل الفضل على نفسه او
او يدعى ويخون ذلك فيصح الرجوع في الميراث بعد الامتناع ما لم يتصرف الوهاب
تصرفا ملما للعين او ما اتى الملك له ما من الرذ كاستيلا او مغير العين نقضا
التوب عجارة الخشب على الخطا على الاقوى في الاخير وقيل ما طرقت التفر
وهذا هو العبارة وفي تنبيه الموت للتعب من التصف قولان من عدم
وقوعه من قبل اول الادلة المحزنة للرجوع ومن اتى الملك بالموت بفعله
وهو اقوى من نقله بفعله وهو اقوى حجة للمص في الدوس والشرح او بعض
عنها بائنهان عليه او بنائها او بقتها ايج الاطلاق او بكن بحاقربا وان لم
خرم بكنها او بكن بفجاء او نهج على الاقوى لصحجة زيادة ولما كانت
لم يرجع بالارث على الوهاب وان كان بفعله لها غير مضمون عليه وقد اظهر
على الاتفاق انما ايجها اولى فلو ادت زيادة متصلة كالسمن وان
كان بفعله للتعب بالوهاب وجوزنا الرجوع وح والفضل كما لو كان
الوهاب الى انما حدث في ملكه فيختص به ولو كان الرجوع قبل انصافها
بالولادة ام بعده لانه متفصل كما في الدخول في زيادة بعد ملك
التعب بالقبض فلو كان قبل في الوهاب ولو وهب او وقف او تصدقت
في موضع فمن التمس على ايجاد القولين الا ان يجيز الواو ومثله
ما وقع في الارض حال الفخر وتأخر القبض الى الرض ولو طرقت الحرجوا
تاوى الوهاب نفذت من الاصل لانها معاوضة بالمثل كالبيع بغير المثل
الثالث الكي فباعها وكان الاصل عقد الباب للعمى لانها اعم من

على معنى يقتضيه كاجته مزايده وزايله
واستغاله بعلمه وانقص الفضل عليه

ايمان الله لو لم يوحى اليه من قبل انزل الوحي عليه راد الى
الارض فحينئذ لا يكون له الايبس بقوله في كتابك هذا ايمان الله
مفوض واقتصر المذهب على العلم فلهذا هو قوله ان كان الله
مستقيا لكانت الامور كلها في قبضته وانما هي في قبضته لانها
في قبضته

شتره الى انكسار فيه وان كان اعم من وبرزت العرجه
يكون مع الطول اقله ورون العرجه ان موضع العرجه
اعم من حيث شدة انكسار للمكان ويزيد بخلاف الشكر والعرجه
عموم الخواص والاعمال والاسباب

ما فخر

كما فعل في الذود ولا بد فيها من إيجاب قول كونه من العقد وقصر مقتضى لزوماً
لما لو كانت جارية كالطلاق كان الانقضاء مخالفاً لجواز الانقضاء لشاطئ الانتفاع
ولما كانت الفائدة بدو مقتضى طلاق شرطاً في إيجابه من ضمنه للاحاق عدم اشتراط التقرب
وبوضوح في الذود وقيل لا يتطاول الأول في عدم حصول الثواب فيعقب على غيره
فإن اقتبأ أحد مضبوط أو غير واحد ما جاز الرجوع فيها متى شاء وإن مات أحد
مع الإطلاق بطلان أن لو رجع كما هو شأن العقود الجارية بخلاف الأولين وبعض
عقارب عن الشك في الأمر أن قوت بهر أحدهما والرقبتان قوت بالمدّة ويفتقر
عن إيجابه على الإطلاق للجنح فيكون أعم منها من هذا الوجه وإن كانت أعم
ومنها من حيث جواز الطلاق للكون مع اقترانها بالعدم والدة والأطلاق مخالفاً
وكما صح وقوم إيمان الأموال في إعادته وإقاربون لم يكن مسكناً وهذا
عدم من جهة الإطلاق الشك في الأصل للثابت حيث يتعلق بالمكان يقتضي كمال
بفرض من حيث عادة ترى عادة الساكن بأي حال لا بد من وجوب الولد والحاد
والصيف والذابة وإن كان في المكان موضع معتقداً لها وكذا أوضع ما جرت العادة
بوضع منها من الاشتغال والفتنة بحالها وليس أن يوجبها ولا يبيعها وإيمان
بما يوجب غيره وغير من حيث عادة الأمان للكون وقيل يجوز أن يطلق أو لا
اشترط حيث يجوز الأجانب تأجير الساكن **الرابع** التقييد وحكمه حكم الشك
في اعتبار العقد والقبض والتقييدية والأطلاق وحكمه كالوقوف ولا يجس
عده أو غيره أو غيرهما تماماً ليصل لذلك في قيل الله تعالى على زيد أنم فلان ما إذا
العين بآية ولذا لو حبس عبداً أو أمته في حفرة الكهنة أو شهد أو شهد
العبارة يقتضي عدم الفرق بين طلاق العقد وتقييده بالذوام ولكن مع

[illegible]

العبارة يقتضي عدم الفرق بين الحلاق العقد وتقسيمه بالانقسام ولكن مع

اعلم ان الله الموفق من اهل البيت
 يلا من هو منسوب اليه كالمستند من كلام الله
 اذ يقول في سورة القصص او اهل البيت اذ يقول
 ما لا يحيط به الا ان يكون الله اعلم
 عمن الله عمن الله عمن الله عمن الله عمن الله
 عمن الله عمن الله عمن الله عمن الله عمن الله

٤٥

[illegible]

انما هذا الكتاب هو الذي
 انتمتع به العرف اذا كان
 الخاتمة لا قبله العرف
 بالمشهور
 من قال بغيره
 في العلم

وذكر في حقه من اهل البيت
وذكر في حقه من اهل البيت
وذكر في حقه من اهل البيت

عبد الفضل

ولم يقل باللافي لو ينفذ فيض لا بد منه وما يصح صوغها جاب الى جاب الالباس ومع
 الظالمين بالظلم والكنابة في حاضا للظلم ونحوه لا معونتهم بالاغا للظلم كلنا
 وان كره التكبر والافح بالباطل بان تصف ليت باليس فيه ويجوز بالحق الظلم
 الاجانب في المؤمنين بغير الماء والمذود كوما يصح بالشر ولا فرق بين المؤمنين
 بين الناس وغيره ويجوز ان يجرى كما يجوز لعنه والعينة بذكر العينة وهو القول
 وما في حكمه في المؤمنين بما يؤول مع انذاره وقبحه القول الاشارة باليد وغيرها
 من الجوارح والظاهر ان القول لا يوجب الاصح والتعريض كقولنا انت متصفنا هكذا
 او الحمد الذي لا يوجب كذلك مع ما بينه وبينه ولا يوجب ذلك بحضوره او لا في الين
 بهو ولا يظن في او اعظم بالثاوان لم يكن غيبة اصلا والحق استثنى من افعال الشريعة
 وجرح الشاهد والظلم وساعد من ادعى نبال اليل والفتح في معاملة اود
 بالظلم في الدين والاستعانة على رفع المنكر ورد العاصي الى الصواب وكون القول
 في سخط الاختصاص والظلم بالحق والشهادة على فاعل الحرام حسيه وقد رافق
 لجمعية من الترفيع من اراد الاطلاع على حقائق احكامها فليقت عليها وحفظ
 كنه الضلال عن التلف وعين من القالب ونحوها وادرسها قراوة وطالوة
 ومذكرة لغير التقصير والحق على اهلها بالاشتمال عليه بما يصح دليل الاكراه
 الحق لا يقض البطلان من اهلها او اليقظة وبدون ذلك يجب بالانها
 ان لم يكن افراد من اضع الضال ولا اقص عليها وتعمد الحق وهو كلام
 او كما يجب كنه في بعض من عمل في بدنه او عقلا ومن عقدا الرجال
 واقعة البغض بينهما واستخذام الجش والملاذمة واستنزال الشاطين
 في كشف الغايبات وعلاج المصاب وتبليغهم بين حين وامارة في كشفهم على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ان کا کہانہ موقوفہ بابا القاسم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عن علي بن الحسين
قال قال الله ان المرء
كل ما اتقاه فليطو

من او اجابت با

هو الذي لا يفتقر غرضه في العلم

تطرقا لشكك عرض البهت مع عدم

270000

العبير أو المرأة: ويتوهم ان المصطفي هو المرأة الخفية.

2000



عبدالله بن محمد بن علي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

نحو ص: البضم و ر ق النخل ص

الرسالة من اولياء العرب الى السيد
والشيخ شاذان العبد العبد العبد العبد
الحامد لله من ذنوبه

والتاسعة بعد من القواعد المقررة والاولان اذا
اشتملوا فليبحثوا في الكفر فلو وجدوا فيه الزيادة والزيادة

هذا التفسير المطبوع في دار التجارة بمصر
التي هي من قديم القسم الاول بالمطبع
التجارة بمصر اعيان المتسب بها ايضا
قسم الاداء قسم التفتيش المذكورة

فقد يهلكان للزيادة في من جهة الله في الحق
عنا قبله كما ان الله في الحق بما بعده الله

1774
1775
1776
1777
1778

सिद्धि

[illegible]

الملكوت في الدنيا والآخرة من ان علم الله غايته فان رزقنا
منه فانه لا ينفك عن ملكوته ولا يخرج منه احد من خلقه
ولا يخرج منه احد من خلقه ولا يخرج منه احد من خلقه
ولا يخرج منه احد من خلقه ولا يخرج منه احد من خلقه

أما في الباب المستفاد من قول الله
يخرج ظاهراً في الباب المستفاد من قول الله
أما في الباب المستفاد من قول الله

الى ان عرفت ان كذا وكذا

[illegible]

بقاء العين من ذلك لا باخدها نظير بعض الاصطلاح الثاني لمعبره ويجوز فتح الدال
على وقوع امر يوجب فقط العادة في الماضي بقول الثاني ان معاوضه من شخص الثمن ومعه
على ان لا يوجب وعده ونفسه من جواز الرجوع مع بقاء العين عدومها بها
وهو كذلك ويصير في الغيب واحد ما وبعضها واحد منها ومفادها ان
ملكه وتغيرها كغير الخطه فان عين التملك في ارفع احكاما لعدم ما ليس
الغيب مع عدم نفي فلا تلو في صفة ونظر في تفصيله وخياطره وكذلك
من الصفات العديدة للصفة مع بقاء الحقيقة نظر على تقدير الرجوع في العين
فقد استعملنا في انقضاء اليه بأخذها من غير خبره لان في الامر فحاننا ولو
ثبت وتلفنا انما لا يرجع بما الاضرار والافا لوجان وكل يصير من ذهاب
العين بقاء او معاوضة خاصة وجحان من حصصه والمعاوضات ليست على
من توافقه على ان لا يستبيعها لافاض الدال على ان يفتقر نصير بقاء العين
وتقتضي العادة لافاض العين الجانبين ولو لم تحت قبض احد العينين
خاصة مع ضبط الاخر على وجه نفع البهائم في حقها حكمنا بنظر عدم
محصل التراضي هو اختياره في التذوق على تقدير دفع المعاوضة دون الثمن
ويشترط وقوعها الايجاب والقبول لفظ الماضي العربي كقوله من البائع
من المشتري وشترته منها لانه مشتري بين البيع والشراء وملكك بالتشديد
البائع والتخفيف من المشتري وملكك ويصح الاشارة الدالة على الوضاع
الوجه العين مع العجز عن التطوير وعجزه ولا يوجب مع الفدية نعم فيضد العاطاة
مع الاهداء الصحيح ولا يشترط تقديم الحياض على القبول ان كان قد تم
الحسن بل قبل بعثته ووجه عدم الاشتراط اصاله الصحة وظهوره كونه

[illegible]

عقد واجب الوفاء ولما فيهما في الذل لا يلزم الرضا وسأول ما يمكن في فعله ما يلي
 ١- لا يلزم وجهه البعض الثالث في ترتيب الحكم مع آخره فالحال لا يلزم ولا لا
 مفهوم القبول على ترتيبه على الإيجاب لا يلزم في بعض نظره وحال من جعل الخلاف
 ما لو وقع القبول بلفظ اشتراط كذا ذكره أو ابتعت أو قبلت كذا لا يقبل ويشبه كذا
 ولو أنضاه في باقي الأركان لا يلزم في البناء على قوله في بعض شرط في النفاذ
 الحكم لا يلزم الحجب الجامع للبائع والعقد والرضا والاختيار لأن في حكم
 بعدوا الوفاء لا يلزم في بعض رتبة قاصدا للفظ دون مدلوله وإنما منع عدم
 الرضا فإذا انال المانع أو العقد كعدم النفاذ حيث انتهى قصد المدين ما لم
 مع تحقق قصد المالك للفظ في قوله فالحال حقيقة لاجتماعه لثلاثة لا يلزم
 مقابلة العقد بالاختلاف والعقد الملوب بالأصل كعبارة الصبي فلا يلزم
 لاجتماعه في الرضا بعد بلوغه والعقد فلو وقع العقد الخاف أو التاخير أو الحذر
 لو وان لم يمتد لاجتماع عدم القصد في اللفظ أصلا بخلاف الحكم وبما لا
 الفرق في المعاني من فلهو وقصد في اللفظ من حيث كونه عاقل حذرا أو أمرا
 تخلف قصد مدلوله ولو لم يمتد بذكر الحكم على وجهه برفع قصد أصلا
 فلا يلزم ترتيب الرضا للقبول كالعقل والسكران وهو محقق مع تحقق الآخر
 هذا المعنى فإن الظاهر من معناه حمل الحكم الشرعي على الفعل خوفه على غيره
 فيحكمها مع حصول عقد وقبوله وإعلم أن بيع الحكم أو ما يقع موقوف فاعو
 بغير حرج ومن ثم جاز بيعه في مواضع كثيرة من لغيره الحكم على بيع ماله
 لو أنه دينه وقصد واجب النفاذ ويقوم العبد على مقتضى نصه من وفاء
 من الرق يثبت فإذا أسلم عبد الحاكم أو اشتراه أو موهبناه أو اشتري

تاریخ عالمگیری
جلد اول
صفحه ۱۰۰

الصحة وبيع الحيوان اذا امتنع مالك من القيام بنفقة والطعام عند الخصومة يتوزع
 في التورم للمالك من البايع خافض لثالثات المحكم عن بيعه وجدة وواجب ان
 لا يحن ذلك ويشترط في الزرع للمالك من البايع وللشراي لما ينقل من العوض والباي
 للمالك فبذبحه يقع العقد وقوف على الجارة للمالك لا باطلا من اصل على شهر القولين
 وفي الاجارة الاحق من للمالك شرا عن عقد من حين وقوعه لا نافذة
 من حينها لأن التبع الناقل للمالك هو العقد المشروط بشرط ان يكون كاشفا
 لانضاء للمالك فاذا حصل الشرط عمل التبع التام عمل العوم لا مبرا لو باو بالعقد ولو
 العقد على اخر لان لا يكون الوفا بالعقد خاصة بالبيع الاخر ووجب الثاني
 فوقف التباين عليه وكان كجاء التبع فظهر الفائدة في التماثل جعلها كاشفا
 قاله النصف للقول بين العقد والاجارة الحاصل من البيع المشتري ونهاه القس
 العين البايع ولو جعلها نافذة في المالك الجير فان لم يكن العقد فالحكم
 كاذكروا ان شرطت العقود على العين والمقيم او هما واجاز البيع صح ايضا وان
 اجاز احدهما فان كان الممنوع في الجارة ما بعد من العقود او القرض صح وتقبل
 ما قبله والفرق ان اجارة المبيع توجب انتقاله عن ملك المالك الجير الى المشتري
 فتصح العقود المتأخرة عنده وتبطل السابقة لعدم الاجارة واجارة
 توجب انتقاله الى ملك الجير تبطل السابقة المتأخرة عنده حيث لم يجزها
 وتصح السابقة لان ملك التمر المتوسط يوقف على عقد العقود السابقة
 ولا يمكن ملكه للمالك المتأخر هذا اذا بيعت الامان في جميع العقود اما لو
 تعلقت العقود بالتمتع الاول لا كان كالمشتري فصحته ما الجير وما بعد
 وهذا القيد وما على ما اطلقه الجميع في هذه المسئلة كافتضاءه او لا

بما لا يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى

لو كان

لواي مال للمالك يتوب ثوب بمانه ثوب بمانه المشتري بمانه ثوب بمانه
 شتره بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه
 بل لا يبيع سواه ولو اجاز الوسط صح وما بعد كالمشتري نعم لو كان قد باع الثوب
 بكتاب ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه ثوب بمانه
 بالقرض يقتضي اجارة ما سبقه من العقود لا اذا امتلك السيف اذا امتلك العوض لا
 اشتره وهو الكتاب ولا يملك الكتاب الا اذا امتلك العوض الذي اشتره
 هو الثوب فنهنا يبيع ما ذكره ولا يكتفي في الاجارة السكون عند العقد
 براء من غير خصا الى اجارة عليه لان السكون تابع من الرضا فلا يد عليه
 الا بد من اخذ صريح فيها كالعقد وبكفي حيزا العقد والبيع او انقذت
 او امنيت او رضى وشبهه كاتر وقرة وابقيته والتزمته فان لم يجز
 من المشتري لا عين ماله ولو تفرق المشتري فيه بالاجرة كسكنى الدار وكو
 التاثير ربح لها عليه بل لا الرجوع بعوض المانع وان لم يستوفها مع وضع
 يد عليها لا يبيع كالفاسد وان كان جاهلا وكذا ربح بعوض المبيع
 اهلك في يده او بعضه مع تلف بعضه بغير ضار وغيره وللعين في القرض في يوم
 ان كان اقتضاه من ثوب بالكتاب كان له سب زيادة عينية ورجوع
 على البايع بالتمتع ان كان باقيا لملكه كان واجاهلا لانه لم يحصل منه ايجاز
 نقل من ملكه فاذا نادى فمخضاع عن شيء لم يملكه وان تلف قبل القابل لا لا كقول
 علي في الذكر الاجماع لا يجمع ببيع العاهل بغيره ماله ولا وكذا لا يملك
 على الا يبيع عليه ببيع استخافه فيكون ينزل الا بالشرط ظاهر كالمشتري
 به طالع المالك من الجور وهو مع تمام العين فضائية البعد مع تلفه ببيع مع وضع
 سواء كان باقيا لملكه او نادى فمخضاع عن شيء لم يملكه وان تلف قبل القابل لا لا كقول

لو كان

من العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى

بما لا يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى

بما لا يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى

بما لا يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى
 ما لم يجرى في العقد المتعلق بالتمتع وهو العوض لما مع ذلك لا يجرى

مع جهل كمن يبيع غيره لول البائع لتبطل **المسألة** أو الشوكا فان فسخ

فانما نسبة الما بالبارح وحده بالنسبة الى الما المشترى
انما بالنسبة وحده وبما ان الما بالبارح وحده
فانما بالنسبة الى الما المشترى وحده

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

دون الاخره الذي يمكن الشترى قد دفع الثمن وان كانت غير باقية او كان جاهلا ولا
 جاء دفع علمها بالقبض او اقدم في التصرف بالنسبة الى الرجوع بالنقص وكما يصح العقد
 من المالك يصح من القائم مقامه وطم اي القيام بجعله باعتبار الموصول ويجوز تجميعه
 نظرا لفظه في الابدان وان علم الموصي من احد على الطفل والمحقون الاصل
 ومن لم يجر قبل البيع والوكيل عن المالك او من المالك من قبل التوكيل
 ملكا له الشترى حيث يقع الادب والتمسك وهو مضمون لذلك او ما هو اعظم
 ويجوز للمالك القاص وهو من يجر على غيره ما يجده او لا يدفع البيع في
 فلا استقلال احده من الثمن من حين حقه ان وجهه والافس عنه
 فيقول احده في الآخر بل يوجب ذلك لانه اذا كان في يد امانة
 فيقول ان يتمكن من دفعها في حق الفرض ولو وقع الخلل على قبضه
 او كوفل جاز ولا ضمان على الظاهر ويضمن في الاخرى في قبضه
 ويجوز في الثالث التمسك لو كان القيمة ام بالمثل وفي جواز القاص من الودع
 قولان ولم يوافق عدم وجوب الكراهة في جواز فاقصة الغايب من غير مطالبة
 وجمان اجودهما عدم الامع طوله بحيث يفي الى الضرر ولو امكن الرجوع
 هذا الحكم فلا هو يوقع على يجوز للمبيع اي جميع من المالك من تقديم
 فوط في العقدان يبيع من نفسه ومن المالك على الاوكل والمقاص والمبيع
 فويلها في بيعها من الغير ولا يقرى كذا في غيرها وهو اختيار في الذوق
 لعموم الادلة عدم وجوب ما يصلح للتخصيص ولو استأذن الوكيل جاز لانها
 للمانع ويشتري لو كان الشترى مسلما اذا اتبع مضمنا او مسلما للمالك لا يملكه المالك

في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره

لا بد ان يكون المالك
 لا بد ان يكون المالك
 لا بد ان يكون المالك

في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره

في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره

في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره
 في بيعه من غيره

من الصانع

من الاهداء والثالث من الادلال فانما ان الشترى البيل عليه ولا يجعل للكافور
 على المؤمن ميلا وقيل يصح وقوله يا ابا عبد الله في حكم السلم هذه الصنع والمحق
 وقيل لا يفرق بين ان احقه به في وقته في حكم السلم بالظاهر او فيمن يبيع على
 فلا مانع لانها البيل بالعتق في حكمه شرط العتق على البيع ومن اقر حريمه
 وهو في دينه وضابطه جواز اشرائه حيث يتعقبه العتق فهو اوفى حكمه
 كذلك الاحتياط بالكلية لا يفي ولا اريد فاسلام عبده بل يجرى بين مسلم على الفرض
 مع الامكان والاحيل فيها بوضع على مسلم لان مبدءا غيب في حكمه بغير مطالبة
 لا الواقع على الاحيل من المالك من وفي حكم الحنفية جاز وفيها اوجها
 من كتابه في شاهد اخوه نظرا للجزء وعدم صدق الام في الحاقه
 البتة به وجه وهذا اصل العمل في شرط كون المبيع تاما الى اقبيل المالك شرعا فلا
 بيع له الا في بيعه بالباخرات فيخرج الثمن كالميات والقاصب والغيران
 والمناقص والتمسك في الانفع في ما يملك بالمال وان ذكر لها منافع في الخاص وهو خارج
 بقوله غايبا وفضلا لا اذنان وان كانت ظاهرة لا بين للزوم في بيعه والقاص
 عليه قد ابا بقدر المعلوم اوله اعظم الانفعان في المباحات في المباحة لا انتفاع
 الملك عتقها والمناقصان منها بيان وكذا ايجلها في قبلة اقلها ان عتقها
 في كمالها لا بد ولا الاض لم يفرق بين بيع العين اي قسرا كادى العرق والشام
 لانها السلمين فاعلم ان ملك على الخصم من الاتباع لا اقل التصرف من بناء وشترى
 في الاخرى تبقى اقل ما دامت لا تافا فاذا اذلت جعلت لاصحابها والمراد
 منها الحاقها بالفتح اما الموات في ملكها الحريم ويصح بيعها كغيرها من الاملاك
 والا فربما جاز بيع رباع ملكه اي دفنها اذ هاته شرعا لتقل النجس وبعث الله

لا مانع من ذلك
 لا مانع من ذلك
 لا مانع من ذلك

من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث

من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث

من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث

من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث

من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث
 من الاهداء والثالث

من الاهداء والثالث

والمسلمون في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

ان مع تمام المناسبة الحق التوصل الى جوارحه
 شائسته لا رافق جعل منهم من الغيرة او
 ليس من مفهوم الموافقة الصلوة عليه ان يكون
 في الحكومة او من المطوقين اذ لو لم يكن
 اطلع بما يرجع الى الاستعداد

ان مع تمام المناسبة الحق التوصل الى جوارحه
 شائسته لا رافق جعل منهم من الغيرة او
 ليس من مفهوم الموافقة الصلوة عليه ان يكون
 في الحكومة او من المطوقين اذ لو لم يكن
 اطلع بما يرجع الى الاستعداد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

[illegible][illegible][illegible]

(م) وازم وعلو الشراذم وازم وشفو الزبد واما
 حبه الطيب الفيلسوف الا القويح القويح وقليل
 منقلا
 لا اعلم اذ على خمر معينة وان عرفا فاعلمها
 منقلا
 لا اعلم اذ على خمر معينة وان عرفا فاعلمها
 منقلا

[illegible]

والتشريع في هذا الزمان اختار الفقهاء فداء الركنين
وانما ادعوا قسمة العبد والمراد بالقدار اقل الاثر
من قيمته والركن الثاني والثالث متعلقان به

والمراد من قوله تعالى
فدية الركنين

وكانت هذه الحروف هي التي كانت تكتب في
الكتاب المقدس وكنيسة القديسين

ما تم على غير اعتبار العبد الغير المنص عنه في ذلك كدولاباع العبد وذا
 فتح لا تنفع للمهاجرة وبها كان اضبط دولاباع للوزن كذا او بالعكس امكن
 القدر فيهم الاضبط واذ ذهب عن الصا دق عليه السلام وتخي في سلم
 الذوق ويحتمل حتى يوصى به الكيل وذا العكس لا الطرد لان الوزن اصل
 للكيل واضبط وانا عدل الى الكيل فيصلا ولو شق العبد في العود لكونه او لكونه
 اعتبر كذا او للوزن حيث يشق وزنها وكذا وعبر كثير من اصحاب ذلك
 بعقد الوزن ولا كفاة بالمشقة العكر فاصل المص اولى بل وقيل يجوز مطلقا
 الغر وحصول العلم واعتقاد القنوت كان حسنا وفي بعض الاخبار ولا على
 يجوز الاتباع جزء معلوم الشبهة كالصف والثالث شاعرا وتجاوز
 كالجواب والادهان او اختلفت كالجواهر والحيوان اذا كان الاصل الذي يبيع به
 معلوما بغيره من كيل وزن او عدل وهاهنا فيفتح بيع نصف القيمة للعلوم
 القدر او الوصف نصف الشاة العلوم بالمشاهدة او الوصف دولاباع شاة غير
 معلوم من قطع بطوان علم عدلها شاة على من الشاة وذا وتاهاها الجاهل
 عين البيع ولوباع فقير من صفة صح وان لم يعلم كية الصفة لان البيع
 المقدار ظاهره الصحيح وان لم يعلم شاة الصفة على القدر البيع فان نقصت
 الشترى بين الاصل والوجود منها بالاختصاصي بخص من الشترى وبين النسخ لبعض
 الصفة واعتبر بعضهم العلم بانها على البيع او احبا والبايع بولا يبيع وهو
 حسن ولم يبق الا كفاة بالظن الغالب بانها على البيع او احبا والبايع عليه كان
 متيقنا وقرع عليه ما ذكره ايضا واعلم ان اقسام بيع الصفة عشرة ذكر بعضها
 مطلقا وبعضها بصفة او جملتها القاطن ان يكون معلومة للقدر او معلومة فان

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

بشيء من العلم واعتقاد القنوت
 بسببه وكذا القول في المكيل

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

كانت معلومة فتح يبعها الجمع ويبع جزء منها معلوم شاة ويبع مقدار كغيره شاة
 كل قير وكذا البيع كل قير منها ما كان او لم يكن استبطل يبعها في اقسام البيع الثلاثة
 وهل نزل القدر للعالم في الصفتين على شاة او يكون البيع ذلك المقدار في البيع
 وجهان لوجودها الثاني ويظهر القاطنة فيما لو تلف بعضها فعلى الشاة في البيع
 بالنية وعلى الثاني البيع ما بقي قده **الثالث** تكلي الشاة عن الوصف ولو كان
 مقت لبيع بغير ان يكون تاما لا يتغير عادة كالارض والاولى والمخبر والحاس
 او لا تضي من يتغير فيها عادة ويختلف باختلاف زيادة ونقصانا كالعاقلة و
 الطعام والحيوان فلو مضت المدة كذلك لم يفتح تحقيق الجاهل القوية على غيره
 عن تلك الجاهل لبيع ولو احتمل الامين بيع عملا باصالة البقاء فان ظهر الجاهل بزيادة
 او نقصا فان كان يبيع او يبيع عملا عادة فلا خيار ولا اختيار للمعبر منها
 وهو البايع ان ظهر زيدا او الشترى ان ظهر ناقصا او اختلفا في القير
 قدم قول الشترى مع عينية ان كان هو الذي التغير العجب الجاهل والبايع يكره
 لان البايع يدعي علمه بصفة الصفة وهو يكره وان الاصل عدم وصوله
 الذي يمكن في معنى المكره لاصالة يقايد على الشترى واما قيل تقديم قول البايع
 لتحقيق الاطراف المجوز للبيع ولما التزم عدم التغير ولو انعكس الفرض بان ادعى البايع
 فقيره فحاشب ان زيادة وانكره الشترى واحتمل تقديم قول الشترى ايضا كما كانا
 لما ذكر الجاهل لاصالة عدم التغير ووزم البيع والظاهر تقديم قول البايع
 لغيره وان ذكر الشترى في تقديم قول الشترى فيه اجمع بين متساوين
 وحلها للشترى كما لا مذهب هو القسم الاول فلذا لا يلزم هنا ان يكون
 تعبد الجاهل للمعبر منها قبله وعطفا على طائفة ولو انفع على غيره لكن

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

بشيء من العلم واعتقاد القنوت
 بسببه وكذا القول في المكيل

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

هذا هو المقصود من قوله
 العكس

اذا نادى للمنادى فليس لك ان تريد انما يحرم الزيادة التذام ومجانها التكرار

الاجمعي ترك الصوم وهو الاحتفال بالجماعة ما بين طلوع الفجر للطلوع الشمس

لنبي النبي صلى الله عليه واله عنه ولاز وقته عاد ومسئلة الله تعالى وقت

تجارة وفي الجران الدعا فيه ابلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد **الاجمعي**

ترك دخول المؤمن في سوم اخيه المؤمن بليعا وشرا بان يطلب بليعا الله

يريد ان يشتره فيبدله زيادة عنه ليقدمه البايع او يبدله ليشتره ما عا

غيره انفق هو والبايع عليه لقول النبي صلى الله عليه واله لا يسوم الرجل

على سوم اخيه وهو خبر معناه النبي ومن ثم قيل بالتحريم لانه الاسل في النبي

واما يكره او يحرم بعد التراضي وقبره فلو ظهر له ما يبدل على غيره فلكذا

ولا تحريم ولو كان السوم بين اثنين سواء ضل احدهما على التوام الابان اشد

فيه معا قبل محل النبي لم يجعل نفسه بذل من احدهما السدق في التواضع

ولا كراهة فيما تكون في الدلالة لانهما موضوعا عرفا لطلب الزيادة مادام الله

يطلبها فاذا حصل الاتفاق بين الدلالة والغريم تعلقت الكراهة لانه لا يكون

الزائد نظرا من عدم صدق الدخول في السوم من حيث الطلب منه ومن

مسألة في المعنى حيث اراد ان يجره مطلوبه والظاهر القطع بعدم التحريم

على القول به في السوم واما الشك في الكراهة في ترك الماتمن منه

لانه قضاء حاجه لا فيه وربما احتجبت اجابة لو كان مؤمنا ويحتمل الكراهة

لو قلنا بكراهة طلبه لاعتاده على فعله المكروه وهذه الفروع من خواص الكراهة

الاجمعي ترك كل ما خالف لباد وهو الغريب الحاج بالبلد وان كان قريبا

والا فليس

النبي صلى الله عليه واله الا في كل حاضر لباد عوا الناس رزق الله بعضهم من بعض ومولى

النبي على غيره وهو حسن لوجه الحديث لانه لا كراهة لوجه الشاخص في دليله او شرطه

لخصه فلو اقم الغريب في الباس وجعل الغريب في البلد فلو علم ان يكون له مكان

مخض فيه ولو باع مع النبي انفق وان قيل يحرمه ولا بأس في البلد لانه الفصل

الاجمعي ترك التلقي وهو الخروج الى الركب الفاصلا بالبايع عليه او التلقي منهم

وحده او بغيره فاشترط ان يكون من اهل البلد لا من اهل التجارة وانما يكون اذا قصد الخروج

لاجل فلو اتفق مصادفة الركب في فوجه لم يكن بأس مع جهل البايع او المشتري

القادم بالشرع في البلد فلو علم له يكونه كما يشعره بقلبه صلى الله عليه واله في قوله لا ياتق

لحد كراهة خارجا عن الصلة المؤمن رزق الله بعضهم من بعض والاعتناء

من يملكه كراهة وكذا يفتي في تركه ما يفتي في اشتراك الركب بالشرط ومن

يدع على يد وان ترك في الاضاد عليه التام ثلاث ولا يشتر ما يفتي في الاكل

من ذهب جماعة على التحريم لظاهر النبي في هذه الاخبار وعلى القولين يضح البيع

لاخبار البايع والمشتري الامع الغيب التحريم المعين على القول في الاقوى لا كراهة

في التواضع البيع من بعد وصوله للحدود البلد بحيث لا يصدر التلق وان كان

بعده لاصل الا في بيع خولما اكل والعلم عليهم وان تعلق **الاجمعي** ترك الكراهة

بالضم هو جمع الطعام وحده يستحسن الاكل والاقوى تحريمه مع حاجة الناس

اليضحة لبيان النبي عن النبي صلى الله عليه واله انه لا يترك الطعام الا خا طي

ملعون واما اتقبت الكراهة في جوازها في الخط والشعر والشعر والشعر والشعر

والله وانما يكون اذا وجد اذ اعنيه في كفي به الناس ولولم يوجب غيره وجب

البيع مع الحاجة ولا يفتي في الام في الغلاء وان يعين في الرخص ما رزق الله

الاجمعي

الاجمعي ترك التلقي وهو الخروج الى الركب الفاصلا بالبايع عليه او التلقي منهم

وحده او بغيره فاشترط ان يكون من اهل البلد لا من اهل التجارة وانما يكون اذا قصد الخروج

لاجل فلو اتفق مصادفة الركب في فوجه لم يكن بأس مع جهل البايع او المشتري

القادم بالشرع في البلد فلو علم له يكونه كما يشعره بقلبه صلى الله عليه واله في قوله لا ياتق

الاجمعي ترك التلقي وهو الخروج الى الركب الفاصلا بالبايع عليه او التلقي منهم

وحده او بغيره فاشترط ان يكون من اهل البلد لا من اهل التجارة وانما يكون اذا قصد الخروج

لاجل فلو اتفق مصادفة الركب في فوجه لم يكن بأس مع جهل البايع او المشتري

القادم بالشرع في البلد فلو علم له يكونه كما يشعره بقلبه صلى الله عليه واله في قوله لا ياتق

استقر املك من ذكر تلك ابتداء لموجود سبب للملك انما قيل لا يقبل غير الحق
فقد يقعون اذ لا ملك لما حصل العتق من عتق لاصحاب باقيا لكان ذلك
بجود الملاءة على التفرق ولا فرق في ذلك كذا بين الملك الفقير والخبير
بين النكاح البعض يقوم عليه باقيا ان كان مختارا على الاقوى بقوله الشريعة في جميع
مخالفات اية ان على الاقوى ان حكم الشرع يبع الشرع لا العتق ولا يفرق من الملاءة
كثيرا الرجل والمرأة ان الصبي والصبية لا يبع عليهم ذلك لملكه الى ان يباعوا
والاجابة مطلقا في الرجل والمرأة لذلك لبعض اصالة الملاءة وان كان خطأ
الوضع غير مقصود على الكف ولا تمتع الزوجين الشرع فيبطل الزنا في يقع على الكف
لذلك فان كان المشتري الزوج استلحاها بالملك وان كانت الزوجة حرة عليها
فطالما ملكا مطلقا فهو موضع وفا وعلى ذلك بان التفصيل في فعل الواطئ يقع في
الاشراك بين الاسباب باستلزامه لاجتماع عتق على عتق واحد ويصح ان
على الشرع معقبات وملك البعض كالمثل لان البضع لا يتبع الحمل فيبطل بيع
المعاشل مع الشرط الى شرط حصوله لا يفسد في اصح القولين للمعاشل كالمعاشل والمقابل
بجواز مطلقا في نظر الملة كالجوز الام وقرع عليه عدم حواش استثناء كما لا يجوز
استثناء الميراث من الجوزان وعلى المختار لا تمتع حرام من دخول مع الشرط لا يباع
سواء في بيعه كماله ام في شرط ذلك حلالا ولم يكن معلوما او اريد احواله
والعبارة انما يتوخاها لا غير ولم يشترط واحتمل مجوده عند العف وعدم
فصلت في لاصلا عدم تفرقة في خلاف في وقت العقد قد تم في المبيع
مع الجهن عدم البينة الاصل البين تابع مطلقا لا كالحل كما لا يجوز وما
يجوز البين ولو شرط فقط في القبض مع المشتري الثمن ببيت الفتوى

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

السبع بان تقوم حاملا ومجها اي سقط الحابل للاختلاف في طائفة الاول
الواقع ويرجع بنسبة القفاوت بين القنيتين من الشئ فيجوز ان يباع جزوا من الجنين
كالنصف والثالث لامين كالمثل والجلد ولا يكون شرعا بنسبة في حق النصف
مستلزم بالترك وتقعن في عدم القصد في الاشاعة فيبطل البيع بذلك ان
منه بواحدة من اربعة فتوى في الشرط ويجوز النظر الى وجه الملاءة اذا اراد ترادها
والخاصة وهي مواضع الترية كالكنين والرحلين والشروان لم ياذن للمولى الا
يجوز التريادة عن ذلك الا بالاذن وهو يحل ان يبيع ما لا يغير لفظ حتى العودة
فيجوز من المبيع له نظرا مع الحاجة وقيل باح لا يشرط الا بعد العودة بدون
وهو بعيد في بيعه غير ايم الملاءة عندئذ له اي وجه في التدوير لمراده
في البيع لانه قد شرط في الملاءة غير ايم الملاءة في البيع في البيع في البيع في البيع
طالما الملاءة من الزنا بالملك ابا القعدة التي في البيع في البيع في البيع في البيع
لا يبيعها باعها وقيل حرم باعها على كره وهو مباح والعبد لا يملك شيئا مطلقا
على كره لا يبيعها الا بالاذن ولا يشرع على ملك في الملاءة فيفضل الضريبة وهو
مروي وقيل ان الملاءة وقيل باعها ما لا يملكها ولا يبيعها مطلقا لا يملكها ولا يبيعها
استنادا للملاءة بين حلالها على اية تفرقة في الا ذلك بالاذن جواز على كره
فلا يشرع له وما قيل باع لان المبيع مال المولى فلا يدخل في بيع فضله ولا يشرع
عليه الا بالشرط في البيع في وط المبيع من كرهها ما لها اوما في حاكمه ولا
من التي بان يكون الثمن في العا لجند الرمي لانه ايد عليه ويصو مقابل الزنا
في الجنس وغيره او ايجل العبد غير وجب على كرهه لم يزوج لعدم صحة تفرقة
بائع وعدم الملك وقيل لا يبيع ان كان له مال على القول عليه وهو ضعيف

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع مملوكا
فكان البيع باطلا
ولو كان حرا
فكان البيع صحيحا

استعملوها الا ان يجربوا الله بالاسم والمواهب الله العمل وانما هي ثلث الواو الهاء
او يفتح واو بعين يوا فمن لا يختص وهو من يختص ويحب على الله واذا

سئلواها الا انيخبر بالثب بالاسم والمواضع للثب العلم وانما يتقوا الويل
 مع احتمال الاكفائين يكون النفس الخيرة في حكم اجابته بالاسم والخيار

عظمها او تكون لامنة وان امكن تحديها الجلال لاطلاق النفس ولا يتخفى

وَيُجَوِّدُ فِيهِ الدِّينَ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مَا يَنْشَأُ مِنْ عَمَلٍ
الْقِيَامُ وَفِيهِ عَمَلٌ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مَا يَنْشَأُ مِنْ عَمَلٍ

النص من غير الفاتحة للتعليق بالامن من وطأها لا فائدة ليست مضمومة ومفع الفاعل
 السببط وان كانت فاسية فكل من ياحتر وصغيرة واجبا ايضا الانعا ان حيفها

وأن يقر بخط واستبرأه من اربوعه ثم يطلقا للاحلاق النقي عن وطئها
في بعض الاحوال فتمت ولاها واستنح في الدور والوكان الجماع من نافله

والا فبقولهم انما هي اوهامهم وكونهم يسمعونها لان

مطلقا كالسابق على السيد يجهنم الغايه في الزايد على الكرامه ولا يرم

فمنه الاستبرأ عن الوطى قبله وذر من الاستماع على الاقوى خيرة التصحيح وقال

لا تفرشوا بطناها فيضربوا عنقوا الاستبراح وجلا نفعها فاني رحيم قد

للان والافوق جوار الجناب بميتة الله الخلاق مني بها واولي
 الحاصل بعد مدة الاستبراء عرف ان لم يفعل كبيع الولد واستغفر انط
 لا يكون احفظها الماشية

من ما يعثر عليه في بعض النسخة والنشأ في التمام وليس في الاجزاء

11

1694

[illegible]

الاستبصار في البيع ^{في} كماله ^{في} ما لم يحدث غيره من العقود والبيع والارث
وقد روي في البيع ضعف ^{في} ما لم يحدث غيره من العقود والبيع والارث ^{في} ما لم يحدث غيره من العقود والبيع والارث

والتأني ومن في حكمه اذا لم يجد الصبر فقام اليه ولو لم يكن ابقاءها رضاه

بين الام والطفل قبل سبع سنين فالذكر والاُنثى يقبل يكتفي في الذكر حولان وهو

الحبيب بنون فلان في حصة الحر في امة الى القيد النص في اقليم يوم
 والى اقليم يوم في حصة الحر في امة الى القيد النص في اقليم يوم
 والى اقليم يوم في حصة الحر في امة الى القيد النص في اقليم يوم

هافو النبي وبين احسن الخمر والكرامة رضاهم ايضا الام

الحكم للغير لأن من الأرحام الثلاثة له في الاستئناس من الشفعة كالاشتراك العامة

الحال في قولنا لاجودها ذلك لانه بعض الاخبار عليه ولا يتعدى الحرام الى
الصحبة الاصل في ذلك التفرقة بينهما بعد استقراء عن الذين مطلقا وقيل ان كل

ثم اتى عليه النكاح وكان له ما يؤمنه من غير ان امة وموضع الى الف بعد من

بمنه على ما خرج من جماعة وهناك ما زال يحدث في الحيوان عيب قبل القبض

وإذا كانت الحماصة مضمومة على اليا بعد قبل القبط فكذلك أجروها

فمن الحياض المحقق المشتري أو المشتري بغيره وبين البائع

وغيره لان جمله من مضمون على الباع الضم اما لو كان كذا وكذا بالباع
اركانه قبل البعد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

توفي في سنة ١٠٠٠ هـ

تعالى ولى عليه ولى
تعالى ولى عليه ولى

احمد بن ابي القوي هذير

المستغنى عنه

22

اللب على فغل
الغناء وقع
أعلى اللبت في

فان قيل ان المشتري اذا اشتراها بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فان قيل ان المشتري اذا اشتراها بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

او غيرهما يرد بين اجنبي فاجنبي المشتري هذا اذا كان الغيب من قبل ان يقر المبيع بالبيع ولو كان من اجنبي فليس يرى عليه الا ان يشترط ولو كان بغيره لم يشرى فلا خيار له في غير الحيوان بل في تلف المبيع اجمع الا ان الرجوع في مجموع القيمة فان كان التلف من قبل ان يقر المبيع فليس يرى له ان يرجع في المبيع والاف من المشتري وان كان التلف من المبيع او من اجنبي المشتري فاجنبي واختار الرجوع بالغبن ولا يرجع على التلف بل على القيمة ولو كان الخيار للمبيع والتلف لاجنبي والمشتري خير ويصح على التلف **الثانية** لو حدث في الحيوان عيب من غير جهة المشتري في غير الحيوان فلا رد بل الخيار لان العيب لم يحدث من غير ما عزم من هذا لا من عزم على البيع فلا يكون مؤثرا في دفع الخيار ولا قرب حيوان الرد بالعيب ان لم يكن مضمونا وتظهر الفائدة واسقط الخيار والاصل في المشتري ان الرد بالعيب وتظهر الفائدة ايضا في ثبوت الخيار بعد انقضاء الثلاثة وعندهم فعلى اعتبار خيار الحيوان خاصة فتسقط الخيار وعلى ما اختاره المصنف رحمه الله يبقى في المقتد خيار العيب بالثبوت وان اشترط حصوله في الثلاثة وثباتها وغايتها ثبوتها في ثمانية ايام وهو غير قاصح فالحق ما عرفت فيمكن اجتماع كثير من هذه الوجوه واحدا في خيار الحيوان والحيوان بالشرط والغبن اذا اجتمع في عينه

فصل في ثبوت الخيار في المبيع المبيع الذي اشترى بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فصل في ثبوت الخيار في المبيع المبيع الذي اشترى بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فان قيل ان المشتري اذا اشتراها بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

او غيرهما

والخيار فيه وبين الرد بين المشتري والمشتري كان ان كان المبيع من جنس المبيع عوخته او من جنس ولا خيار فيه بين الرد والاف كالمقدمة لا خيار له في المبيع وعدم المانع من الرد وهو القول عن شيخنا محمد بن مازة رحمه الله ولو كان حدوث العيب بعد الثلاثة منع الرد بالعيب لانه لا خيار له في المبيع فانه لا خيار له في المبيع فان ردته فوطبقا على ما كان في ثبوت في الثالثة لان خياره في المبيع لو ظهر له لا يستحقه فاعزم المشتري الواسط العشران كانت بغيره وانصفه ان كان يتألفا مقدم من خياره جميع المال على المشتري علما كان ام جاهلا بالعيب من ماضيه المستوفاه وغيره فان ذلك هو عيب وضع الامة للمقر ان لا خيار له او غير ذلك لانه القاعدة الكلية في عوض البضع بمثل قيمته لثبوت غير وطرح الحاصل الدال على تقديره بالغبن وانصفه وهذا التردد يوقف من الص في المبيع او ثباته الى القولين لا يخير بين الامرين والشك بينهما الاول اعزم الاخر

فما استوفاه من ماضيه او فاستحققت به قيمة المبيع ولو كان قد اجهلها او لا خيار له في ثبوت الخيار في المبيع الذي اشترى بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فصل في ثبوت الخيار في المبيع المبيع الذي اشترى بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فصل في ثبوت الخيار في المبيع المبيع الذي اشترى بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

فان قيل ان المشتري اذا اشتراها بغير ان يشترط ان يكون له الخيار فانه لا خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له وان كان له الخيار فانه خيار له

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

اور ان کے لئے یہ حکم ہے کہ اگر وہ کسی عورت سے نکاح کر لیں تو اسے اپنے گھر میں رکھیں اور اس کو اپنا مال نہ دیں۔

مجلس اول
در روز شنبه ۱۲۰۴
در محفل حضرت آقا میرزا محمد باقر
مجلس اول

والى ما لا ريب على كل من التمس درجته على ما يليه
 وتحت في رتب به اربعة ذوات كالف رتبة في رتب
 الحائز من العلو وان لم يكن بالمثل او لا

الايجاد الاقرب وانما يتجلى في هذا انما هو وقوعه على كذا بالوصف السابق
 البيع وما يمتد في القيمة ووجه احضار حقه فيها كونه عينة للتجسس والحق
 في واحد وعدم ضمان الاثر لعدم ضمان المقلب وضمن التوهم او كونه القصر على هذا
 الوجه وانما يقع التوهم الوجه الذي ذكرناه او غيره او ان في هذا التوهم من
 الجار الذي يضمن الجوار الثالث في قوله ويجعل احضار الحق الكلي يقتضي
 فريدين ومعنى قوله في بين حصصه في واحد بقا كليا بقوله البيع في
 نصف الوجوه يقتضي التزمع عدم الوجوب طارئة الرجوع الى التجسس او جدد
 الاثر وان دفعه الاثنين ليس تجسسا وان حصل ليس فيها اما التزاع الحق
 في القيمة لان ثبت التزاع في عشرة والكفر هذا مع ضعفه
 عن اثبات مثل هذه الاحكام الخاطئة للاصول في انحاء في الزيادة على اثنين
 ان قلنا بر في الاثنين وعلمنا بالزيادة تردد من صدق العامين في التزاع وعدم
 كونهما تأثير الزيادة مع كل واحد التجسس زايلا عن الحق والخروج عن النص
 الخلف الاصل ان يحل لكم وكاوا ثلاثة فاق واحد فاق ثلث البيع وان يحل
 ثلث الثمن الى اخوه اذ كل واحد يحل بقاء التجسس وعدم فوات شخص سوا حكمنا بان
 الاثر انما لا يتاح محل التجسس الاثرين المحل والى ان كان البيع غير عينا كما قد دفع
 اليه امين او اياه وقطع في الذوق بثبوت الحكم هنا في انحاء الحكم في اثنين
 كانت كسرة وكذا قد دفع اليه امين او اكثر التردد من التزاع في ما طبق

كونه كذا في بيان الذي ينبغي السمع هنا بعد الاشارة الى قياس محض لا
 به واما احكامه في انحاء الحكم الجاهل من ان تنزل الابواب من الف
 يقتضي الحكم في انحاء من جهة الضيق من غير ان يكون
 التحريم في الابواب والافق على هذا كل على مقتضى العمل بالرواية نظر الى الجاهل
 بما في قوله من الشجرة والذئب اياه من الشجرة والشجر في ذلك وانما حكم
 الشيخ رحمه الله في نظائرها على قاعدة الشريعة بين اتباع خاص كذا الذي
 غيرها والذي يناسب الاصل في العبد ان كان له طابعين البيع غير من اختيار
 الاثر والابقان اختيار الاثر في العبد ولا في غيره وان كان الباقي لم يصرح فيه
 وبقي ان الاثر على ما يترتب بين العبد وغيره من الزاوية الخاف
 وهذا هو الاثر في **النسب** **الزنا** **في بيع النكاح** ولا يجوز بيع النكاح قبل
 ظهورها وهو بهذا الى وجوده وان كانت فطام او كمال عام او احدا من
 ثمة ذلك العام وان وجدت في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 وهو مضموع وفاز في مضموع اليها في العلم لا يبيحها قبل ظهورها ايضا انما
 عام على الاصح للغير ولم يخالف في الاصل في بيع النكاح بعد ظهورها
 بن شبيب عن ابي عبد الله عليه السلام الدالة على الجواز ولا يخفى من قوة ان لم يثبت
 الاجماع على خلافه ويجوز بيعها حالها اجماعا وفي جوده قبل وبعد الظهور
 من جهة زيادة عن عام ولا مع الاصل في ربط القطع خلافه في قوله في الكفاية
 جمعا بين الاخبار بحال ما دللنا على صحة العمل بها في العلم الاخر لا اكثر للتع
 وتناول النكاح بالضميمة لانها في افراده بالبيع او ربط القطع وان لم يقطع
 بعد ذلك مع تراخيها عليها وبيعها بالاصل وهو في معنى الضميمة وبذلك الصراح

انما هو في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

جمعا بين الاخبار بحال ما دللنا على صحة العمل بها في العلم الاخر لا اكثر للتع

قوله في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

السوم مطلقا من غير كراهة وهو احكام الشريعة بالنسبة من قوة جواز في قوة
 باعتبار ايدى الاوصاف وانما يضر او انعقاد ثمة غير من شجرة النكاح وان كانت
 في حكم البيع كذا في بيع النكاح في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 الثمة والنكاح انما كان في ذلك الوكالت في كماله من كماله في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 للبعد البيع ايضا وانما كان في ذلك الوكالت في كماله من كماله في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 جلد سائر الزمير بعد انقضاء وقت النكاح وبقاء النكاح في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 النكاح او النكاح في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 في الموطأ ويجوز بيع النكاح بعد انقضاء وقت النكاح وبقاء النكاح في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 معينة في مضموع العبد كذا في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 وفي غيرها مع ضبط الشئ لان الظاهر منها بمنزلة الضميمة في العدم ولو كان
 للثمة من جنس الحاجة ام غيره ووجه في القطعة لا يعرف بما دل على صحتها
 بالبيع ، انقطع مهاد على عدمه او ثمة في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 في الاصل في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 الثانية لا في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 التعيب بها ولتعدد تسليم البيع في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 ولو كان ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 جبر ان يكون من ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 الاختلاف بين بيع النكاح مع ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 الثمة في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها
 ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

في قوله في ثمة او اقل سولي في ذلك ثمة فالحل وغيرها

ولقولنا ان الاختطاف كان قبل القبض غير الشري مطافا حصول القبض مضى اليها
 كايضا في الجارية وان كان بعد فلا خيار لاحد في الاستيفاء بالبيع بالقبض وبه الباع
 من ذلك وجه كان قويا وهذا القول لم يذكر في التدوين غير جارية به وهو حسن ان لا يكون
 الاختطاف قبل القبض بغير قبض الشري ولا اقدم الخيار له احسن لان العيب من جهة فلا يكون
 مضونا على الباع بحيث ثبت خيار الشري بمجرد لا يقطع به الباع له ما شاء ولا مانع
 للجاري على اقل حاله في خياره وان انتفى العلة الموجبة له كالموت والبيعون
 فلما في قول الشيخ من ان خيار الجاني مع ما يخرط اصل الخط ان قبض الباع على الجاني
 ثم يباعه الى اسفل لا يخرطه الودق منه مثل الباع في خط الفداء والموت
 هذا بقصد من ثمرة ذوقه كالحنا والوقت بالتأخير المشتاتين من فوق خطه خطا
 وما يخرطه اقله وان كان التام وفي الخبر والفتوى بالقبض كالتعاضد
 ولا تخرطه بعد طوعها في بيع الاصول مطلقا ولا غير من العقود الا في غير
 فانها تخرطه بغيرها شرط عدم التأخير ولو نقل اصل الخيار بعد البيع فكيف من غير
 يجوز ان شاء ثمرة شجرة معينة وبغير شئ كالصف الثالث واصل الموهبة
 في هذين الفرعين هما استيفاء الجواز للشاع والابطال للعلومة بقسط من التناهي
 وهو للشرع كما ابرئنا في الاصل واخاست الشرع بما من الله فتح خلاف
 العرش كالخبرة والخوات فان استأثرت البيع بالصفوف فلا يقطع صفها بان
 شئ البيع شئ هياتي وكل واحد منهما من صاحب الجاني لا وان شئ
 تابع في الجميع فيوقع الناظر عليه اذا كان التناهي بغير فريطه في النص
 وحده الله في التدوين وقد فهم من هذا التوزيع تنبيهه لصاع من الضربة على الاثا
 وقد تفرع ما به من عدم فريضة في الفرق وطريق في ذريع النص على حصه الشاع

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

جعل الذهب عليها واليا على نسبة البحر وما في لاطال العلوة فيعجز
وينب اليها يستقر فينظر الذهب فيستطع تلك النسبة الاول لا يجتمع
الشر وجمعهما اي وعد الخاص كالعذب بالعذب والطيب بالطيب
على اموها اما جملها فيصح الشاوي بخلاف كان البيع ثم او عين من الثا
لجاء في الاول على الشهور في الثاني قدرة العلة للصحة في المنع من بيع الطيب
بالشر وفي قضاء عنه الحافان بيعت يابن وقطر وانخل الزيادة في كل
العوضين الربيين فلا فرق في المنع بين كون الشئ مضافا من غيره او ان كان
الاول للضموعا وحسب في النخل زائدا وفي ماعل من الزين وهو الذبح ومن الزيادة
سميت بذلك لبناها على العين المقصود العين فيزيد الضبون وهو والعابن
خلافه فيدلحان وحض التعريف بالخل الشئ على حصة مضرا الزيادة
في حجة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام والحج بن زيد
لما ذكرناه في الحاق الابن وجب والطيب نظرا لبيع الشئ تحت من غيره
من جنسه وفي حاقه ما حقه من الثقل من حقه في الشا حة تدوع من
بنك للعلماء ان دع في حقه يخرج بالمثل ببيع في ظهور الحب بها الشئ
في الاول انان او حان فيشرعها الكمال او ساجها او صغيرها او طبعها
من غيرهما مقدما وصوفا حاد ان لا يقبض في الحاصل او لم يثبت
فلا يجوز بيعها الا بخلاف العوضان ولا يعتبر مطابقة ثم حاقه فتمها
والواقع باركي اللطاة بظنا فاوراد عند الحافان غير انقصت لم
في الصحة ولا عتري في غير الخلق ان الحفان بالثبات والام يقبض في حقه
يوجب بيع الزرع قائما على اصوله ولو احصاه لا فيصنعه لانه قابل بالعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, located at the top of the page.

الذي في غير الترمين انما صار على اصولها بالانسان من حيث هو بطريق الترويح لمحصل العلة المنصوصة في المخرج في جميع الطلب بالترجيح والاعتناء من حيثها وان كانت بهت بالانسان بطريق الترويح فيكون انما هو في غير الترمين انما صار على اصولها بالانسان من حيث هو بطريق الترويح لمحصل العلة المنصوصة في المخرج في جميع الطلب بالترجيح والاعتناء من حيثها وان كانت بهت بالانسان بطريق الترويح

[illegible]

[illegible][illegible]

(Marginal notes in Arabic script)

كان فلا
منه في
منه في
منه في

القبض والتركيب
في قبض الكل
باب الفرق والنقل
والفصل بين
الفصلين
التبضع والاذا

[illegible]

القدس يكون باطلا فانه قد
قام على اثره و قد
الجمهورية في الشرق الأوسط
في الشرق الأوسط
لقد كان في الشرق الأوسط

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

المقتضى الى الابدان هذا المقتضى حتى تصدق حكم
الصحيح وفي الخلفاء المعيب

كذلك وبالمعنى وان كان باذنه مخالفاً للجنس مع البيع في التسليم وما قبله ويجوز ان كان
الفسخ مع الجهل بالعيب لبعض الصفقة ولو كان العيب من الجنس كحق الجوهر واضراً
الشك وكان باذنه مخالفاً للرد في غير ارض لا يلزم من ياد تصدق بحاجب العيب كان
صرفاً للوعاء ذهباً بفضة فظهر له ما عيباً من الجنس فلا ارض في الجاهل والرد
ثبت لا في العيب بل في زيادة عوض الاختلاف واعتبر كونه في الجنس للفسخ
ومع ذلك فظاهر لا مقتضى خيا والعيب بشرط وبعد التفرق لا في الرد لا في الجاهل للفسخ
من القيد بل لا يكون صرفاً بعد التفرق فلو اخذ الارض من غيره اقبل والقابل
العلمه وحده ان كان مع العاوضه بغير اثمان فيكون جملة العقد بطلت
بيع وصرف البيع ما اخذ عوضه بعد التفرق في كل ارض من ارض من الثمن والمعتبر فيه
في العقد الثابت في التفرق ارضاً لا في ارض فيكون القاسم ان كان هو
التفرق لكن بالمعنى لا باختياره لا ارض لا في ارض فيكون ارضاً لا في ارض
تعلقه بالذمة التي هي من ارض العاوضه اختياره فيفسخ قبل التفرق
للفسخ في كل حال ونوع عوضه قبل اطلاق برأه ومنه بطله من غيره
فاذا اتفقا على جعله من غير التفرق من جاز كانت المعاوضه كافاً وافعة
بيد ان ذلك مقتضى ولا اخذ في مجلس اختياره من القدين ايضاً لا يقولون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

فان ومعاوضه المرفوع نفس اثنان
قبل التفرق كذا يكون

فان ومعاوضه المرفوع نفس اثنان
قبل التفرق كذا يكون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

بيد ان ذلك مقتضى ولا اخذ في مجلس اختياره من القدين ايضاً لا يقولون
فقتضت التفرق في الخلف وان لم يكن مستقراً والحق ان اعتبر في ثبوت
الارض للبيان بطلان البيع وما قبله بالتفرق قبل تصدق طلقاً وان اعتبرنا
حالة اختياره او جعله على السبيل على وجوب ارضه في مجلسه
مطلقاً وان جعلنا ذلك كاشفاً عن ثبوت العقد لزم البطلان في ارضه
لأنه لم يكن له في مجلسه

لأنه لم يكن له في مجلسه

كل حال فالمعينة العقد بالخالب والتفقا على الخلف امر آخر والوجه الاخره او فتح يتجدد مع
اختياره البطلان في اقله مطلقاً وان رضي بالمبيع لزم فان قبل البيع او قبل
هو لحد عوى القرف وانما هو عوض صفه فانه في احد العوضين ويتبرجاً لهما
على جهة العقد وقد حصل التقاضي في كل من العوضين فلا يقتضي البطلان اذ
التقاضي في كل من العوضين انما هو في عوضي القرف لا في ما قبلنا الارض
وان لم يكن احد العوضين لكنه كما يجوز من التفرق منها ومن ثم حكموا بان
الشر ذنبه اليك نسبة قيمة الصحيح للعيب والتقاضي لم يحصل في العوضين مع
منه لولا ان جعلت هذه ركناً واحداً في النقصان الذي هو كفاية العوض الناقص
فكان بهذا بعض العوض التحيير بين اخذه والعوض عن ذنبه البيع لا ينافي في ثبوتها
التحيير بين وبين امر اخر فيكون ثابتاً بغير التحيير بين ما ذكره ولو كان العيب
في غير صرف بان كان العوض الاخره ضافاً لثالث في جواز الرد والارض لفظاً للغير
حكمه شرعاً وما مضى منها مطلقاً سواء كان قبل التفرق ام بعده ولو كان

اي العوضان غير متعينين فلا ابدال محتمل والعيب جنسياً كان ام خارجياً
لان العقد وقع على كل واحد من العوضين غيرهما فلم يكن مطابقاً لمتعين لوجوه
في ضمنه لكن لا ابدال ادا ما في مجلس في القرف اما بعده فلا لا يقتضي عدم ارضا
بالمقبوض قبل التفرق وان احر الكلي بان طائفة فيؤدي الى ارضه في هذا
اذا كان العيب من الجنس اذ عرفت بالمقبوض ليس واقع عليه العقد طلقاً فبطل
بالتفرق لحد التقاضي في مجلسه فيجعل قياً لو كان العيب جنسياً جواز ابدال
بعد التفرق لصديق التقاضي في العوضين قبل والمقبوض محبوب عوضاً
وان كان عيباً لغيره من الجنس فلا يخرج عن حقيقة العوض الصبر عليه غير
الارض العيبين في الرد والارض لفظاً للغير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...
فان العيب لا يفسد العقد الا في بعض الحالات...

في البيع الموقوف على شرط
في البيع الموقوف على شرط

البيع الموقوف على شرط في مكان التملك من التأجيل من التملك بل هو بيع موقوف
حيث ان باق على البيع الموقوف في التملك وقد البيع الموقوف
عليه والآن انما فلسفت في كل معلوم او دون معلوم واجل معلوم وجلبه
حيث قصد التملك الخاص بالبيع الموقوف في الحال واعلان ظاهر عبارة
للمصنف في التدوين بكثر ان الخلاف مع قصد التملك وان المختار جواز
معالج النقص بالمال ولو قصد المالك المالك في بيعه على المالك الذي
يرشد اليه التملك والموجب ان المختار في الموقوف في المالك واستعمل التملك في
اما اذا اريدت التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاحل المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
رأى المصنف انما هو في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
منه الى ان ادراكه لا يشترط وجوده حال العقد حيث يكون مختاراً في ايها
ولو عني غلبة المالك بغيره في غير وان اعتدلت في المالك وان
عني غلبة غيره وعدها تلتين اوجه او سطحا الوسط وقوام في التدوين
ويظهر من العبارة الاولى لو شرط انجيل بعض الثمن بطا في الجميع لما في العجل فقط
لا يشترط انقبض الثمن قبل التفرقة للمالك وعلى تقدير عدمه ما فائدة العجل
يتنوع من وجه اخر لا يبيع الكل بالكل فتدبر اهل العقد بان يبيع مقترون
موجب في المالك اما البطلان في الحال على بطلان الموقوف في المالك من الثمن
وان جعل المالك ما قدما معلوما كاجل حين من مائة لان العجل يقابل من
المبيع فقط اكثر مما يقابل للعجل في التملك الثمن على انجيل الثمن والنسبة
عند العقد غير معلومة وتقبل بالحق العلم على الثمن والتقسيم غير مانع

لما في المصنف من عدمه ان البيع الموقوف على شرط في التملك هو بيع موقوف
على شرط في التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاحل المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على

لما في المصنف من عدمه ان البيع الموقوف على شرط في التملك هو بيع موقوف
على شرط في التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاحل المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على

مع لزوم التسليم بشرط اقله اليه فالوجه الصحيح
وان كان يسلط على المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاحل المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على

لما في المصنف من عدمه ان البيع الموقوف على شرط في التملك هو بيع موقوف
على شرط في التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاحل المالك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على

كل ما يبيع لرباع ما له مال غيره فله بالملك بالبيع الموقوف على شرط في التملك
بطلان من العقد الموقوف على شرط في التملك بل هو بيع موقوف
ولا يشترط انقبض الثمن في التملك بل هو بيع موقوف
في التسليم والقبول الا ان التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
الاخرى باختلافه المبيع باختلاف الثمن والرغبة في التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
لا يتنازع على وضع الموقوف على المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
النسبة يخرج بالاجماع على عدم اشتراط تعيين ثمنه وفصل ثالثا بشرط ان كان في التملك
بعدمه مؤنة وتعدية وبيع بغيره في مكان قصد ما فائدة وتعدية وخاصة بشرط ان
وهو الثاني من كون الاول لا يسلط على المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
في العقد كاشتر الموقوف على موعين وفيه لذلك مداهن ومعين وكذا من علم ان
او بعد التمسك بهما غالبا موقوف ذلك فله ان يتخير بغيره حاله وقبله بغيره
وعني غلبة المالك في غير ذلك في حاله عليه واللا يتعين شيئا حتى يقبضه بغيره
للمالك على الكراهة وختمها بعضهم بالملك الموقوف واخرون بالطعام وغيره
اخرين فيها وهو الاخرى حالها او دونها من الثمن على ظاهره اضعف المعارض
الدال على الجواز المالك على الكراهة ومحدث الثمن في بيع موقوف على قبض
لم يثبت ما يبيع قبل اجله الا لعدم استحقاقه نعم لو صالح عليه فالاقوى الصحة
اذا وقع السلم ليرفع القصة وجب القبول الاخرى واحسان فالامتناع عن معاد ولا
الحجوة عنه لا يمكن بطلانها في ما يقبله من الموقوف ازيد قد لا يمكن فصله
وقيل في البيع الموقوف على شرط في التملك في المالك الذي شرط له فيه او بعد العقد حيث اطلق على
وان كان لجوز من وجه اخر لا يشترط مع تضرره به ويجب تسليم المصلحة ونحوها

في البيع الموقوف على شرط
في البيع الموقوف على شرط

في البيع الموقوف على شرط
في البيع الموقوف على شرط

في البيع الموقوف على شرط
في البيع الموقوف على شرط

في البيع الموقوف على شرط
في البيع الموقوف على شرط

عند الاخلاق فقيهة من الزمان والعرفان في الغرض من الغرض والتمتع والبيع فبين
والعند الرطب يحس ويعنى عن البيع المحقق عادة ولو سلم برأى الاول وجنة
لزم لانه اسقط حقه من الزمان بزيادة كاي لم يرد في غير جنس ولو انقطع البيع
عند الحواشي كمن لم يخلو من الحواشي بعد الاجل عادة فانفق عدمه في البيع
بين الفسخ فيرجع برأى من التبعث للوصول للحق وانقضاء الضرر وبين الضرب لان
يحصل لمان لا يفسخ ولا يصبر بل يخذل فيتمتع لان ذلك هو حقه والافق
الحيا ليس بزيادة في الرجوع بعد الضرب لانه لا يرد ما انصرف بمقتضى حقه
من الخيار ولو كان الانقطاع بعد بنية ونضاه بالتأخير مقطوعا بخلاف
ما لو كان بعد المطالبة فيبيع الباع مع مكان في حكمه انقطاعه عند الاول
موت السلم اليه قبل الاجل وقبل وجوبه العلم قبل بعبء بعده بل توقف الخيار
على الاول على الاقوى لعدم وجود التصرف لان العلم لا يفتقر غياض ولو قبض البعض
تخير ايضا بين الفسخ والمبيع والضرب وبين اخذ قبض والمطالبة الرجعة غير من
التمتع او بتمتع الثمن على الآخر وفي تخيير السلم اليه في الفسخ في البعض وقوى للبعض
الصحة عليه الان كمن لا يقطع من قصير فاختاره **الفصل السابع**
في اقسام البيع بالنسبة للاخبار بالتمتع وعدمه وهو اربعة اقسام لانه اما ان يخبر
بالاول والثاني للسوامة والاول لمان يبيع معه برأى لال ازيادة عليه وانقصا
عنه والاول والثاني والثالث للراحة والثالث للوضعة وهي تمعها من هو لقطاع
بعض البيع برأى من العلم بذلك كمن يذكره للصحة في الدروس وفي بعض الاخبار
عليه وقد يجمع الاقسام في عقد واحد بان اشترى خمره بابل التوبة لكن ضمن نصيبه
غشون والآخر خمسة عشر والثالث عشرة والرابع خمسة والخامس ثمن بارع من

بأنه على ان يثبت على من الاول والثاني
سائر المبيعات في الاصل وان كان قد
يشتريه من غيره

عند الرطب

من عند الرابع فبيدهم يمين بعلجا بكم بالاربع شره في حصة بقاء القبة
للاول بواضه والثاني قلة والثالث راحة والرابع ثمن وان كان الخامس سائمة
واجتماع قسمين وثلاثة وابعة منها على قياس ذلك الاقسام الاربعة **الفصل الثامن**
وهي البيع بالتمتعان عليهما غير تعرض للاخبار بالتمتع بوجه علمه لشرى ام لا في
الاقسام وثانيها للراحة وثالثها لغيره على كل من البيع والتمتع بقاء الثمن و
قد البيع والغرامة والثمن ان ضمها فيجب على الباع الصدق في الثمن والثمن وما
طهر من وجب للتمتع والجل وغيره فان لم يحدث بزيادة فلا اشتراط
او على ان يتقدم كذا وان زاد بفعلة من غير غرامة ما ليعبر بالواقع بان يقول
اشترى بكذا بعت في عملا او كذا او مثله او لم يعمل فيه متطوع وان زاد
عليه فيقول بكذا بعت على كذا الاسترابة لان الشرا لا يدخل في الاثمن بخلاف
تقوم على تأخره في الثمن وما يقع من الحرة الكمال والكمال والكمال والحمل
والفصاء والوقاء والصباغ وسائر الخواص الواردة الاستبراح لاما بقصد ذلك
دون الاستبراح فتفقد العبد وكسوة وعلف الدابة ثم العلف الزائد على العلف
للمتمتع يدخل الاجرة وما في معناها لا يضمح الى التصريح بها واعلم ان دخول
المذكورات ليس من جهة الاخبار بل فائدة اعلام لشرى بذلك لم يدخل في قوله
بعثك بالتمتع او بتمامه على اوجه اشترت ولسا جرت عديج كذا وان
عيب عجيبة كره للبعض البيع بتمامه كان حين تلو وان اخذ ان يشا بسبب اسقطه
لان لا يخرج من الثمن فكما ان اشترى به بعدا وان كان قوله اشترى به بكذا حقا
لطريق القصاص الذي هو بغيره لغيره ولو كان الاثمن بسبب ان لم يقطع من
التمتع لافاضل فيجوز ان يقتضيهما العقد كشاح الدابة بخلاف العيبان كما

فصل
في البيع
بما يتفق
على كل من
البيع والتمتع
بقا الثمن

فصل
في البيع
بما يتفق
على كل من
البيع والتمتع
بقا الثمن

فصل
في البيع
بما يتفق
على كل من
البيع والتمتع
بقا الثمن

[illegible][illegible]

بعض الوشاة فليقل بعض الوشاة عشرة الف

وقال اشركتكم فالسيف بال الرمح الا ان يقول
بنيصف القوم

استقر في بيت الرضا سنة ١٢٠٢
وادخل ايجل في القيد بعد ذلك

قولی انما دق باستان از راه التي انجیر به کدیا و خود و کدیا
سجده و الم انجیر شری تصدیق علی دون الانی و فی شمع کدیا

فروغ و موافاة علی الزبده و الحار و کف الابد مع عدم سبق السبع
کما فی ظاهر الحقا و القم بل لا بد مع عدم سبق الحوا و اذ علی
الزبده مع انشده الحوا و اذ علی السبع علیها
نقد و الام لم یبق و اصله ایضا فـ

ارسلني اليك يا قوم انتم جدد الاله ان يقول انتم جدد الاله
يا قوم انتم جدد الاله يا قوم انتم جدد الاله يا قوم انتم جدد الاله

لا بد من العلم بالحق عايدة فاذا فاتت المسئلة
سج الا بقر ع وهو سبع بالخير الشريعة اولى
بالمقام

مؤخره وخرجه وكد وهو من اعظم الكبار والدهر من اعظم وذر من سبعين
 اوله وكذا كلها بذا تحرم وواه هدام من مالم عن الصادق عليه السلام وضابط الحسن
 فلما دخل تحت القفا الخاص كاترو الزبيب والحكم فالقن جنس جمع اصنافه والربا
 جنس كذا هو الخط والشعر فما جنس واحد في الشهود وان اختلف القفا واشتملا
 على صنف لانه اخبار القيمة على اتحادها في التميز عن العارض وفي بعضها ان
 من الخطه دعوى اختلافه انما هو صفة ونحوه ولو لم يطعوا او ادراكا
 حاد او غير مجموع في غير الربا كاذن كذا جنس اجماع الحكم تابع للبيان للحكم
 الثاني والمعنون في قول الغم لم اذكره في جنس العرب والفقير في جنس ولا
 في العدد ومطلقا على القولين اعم يكن ولا بين الولد لانه يجوز لكل من اخذ
 الفضل على اخيه ولا يجوز لخصاص الحكم بالنسبة مع الاب لا يبعد في البيع الاثم ولا
 مع لينة ولو لا ذلك لالا لزاع لاختصاصه بالزينة على وجه البيع مع تعال
 التعدي في الاخيرين لا لاطلاق اسم الولد عليه ما لا ينسب الزوج وذو جند وما
 وصحة على اظهر ولا ينسب السلم والحريه اذا اخذ السلم الفضل لا ثبت ولا فرق في
 بين العاهد وغيره ولا بين كون في جاريه لا لاسلام وثبت بسند اي بين السلم
 وبين الذي على الشهور قبل ان يثبت كذا في الزيادة المخصصة كما خصت غيره في
 موضع ثلاث من اخذ السلم الفضل اما اعطاه اياهم قطعوا ولا في المسماة
 لانها ليست بيعا ولا عاوضه بل هي غير ملحقين غير ومن جعلها بيعا مطلقا اذ
 اشتملها على الزايب ثبت فيها الزايد ولا يضر عقد الدين والزمان اجم الزايد وكما
 بلطمن وعدهم اليه في احد العوضين دون الاخر اذ زيادة غيره لان ذلك
 لا يفتح في الماد والثانية ولما واه ندادا لغيره في العقد فزادها في الزايب

انما هو من اعظم الكبار والدهر من اعظم وذر من سبعين
 اوله وكذا كلها بذا تحرم وواه هدام من مالم عن الصادق عليه السلام وضابط الحسن
 فلما دخل تحت القفا الخاص كاترو الزبيب والحكم فالقن جنس جمع اصنافه والربا
 جنس كذا هو الخط والشعر فما جنس واحد في الشهود وان اختلف القفا واشتملا
 على صنف لانه اخبار القيمة على اتحادها في التميز عن العارض وفي بعضها ان

وغيره ما لا ينفك الصنف غنما بالاك التدودي في الدين والربا يتخلص من
 الزايد اذ اربيع احد التجاسين بالآخر متفاضلا بالقيمة الى الناقص منها او الضميمة
 ليصلح اشتباهه لما لا يكون القيمة في الزيادة ويجوز بيع مائة حبة ودرهم بمائة
 او درهمين ومائة درهمين واما دوا درهم ويصرف كل الحان القفا لم يفسد الحكم
 لو ختم غير روي ولا يترط في القيمة ان يكون ذات وقع في مقابل الزيادة فلو ختم دنانير
 بالثلاث درهم مثلا لافى درهم جان الزاوية وحصول التقاوت عند المبالغة وتكون
 الثمن عليها باعتبار القيمة على جعل الوجوه لا يقدح في حصوله بالتصسيط لا بالبيع فانه
 اما وقع على المبيع بالمجموع فالشيطنة غير مقبولة لا يصدق اليمين لوعرض سبب يوجب
 كالموتف الذم ليعين قبل القبض او غير متحققا وكان في مقابلته ما يوجب الزيادة لله
 المفضلة لان الحقن لطلان البيع للمزعم التقاوت في الجنس الواحد والطلان
 في الجنس الثاني خاصة لان الجنس قد يخلو في القفا فاطل اطلما قبل بيعه خاصة
 وهذا لا وجود له في اصول المذهب والبيع لاصل البيع والاك ان يقتضي التقاوت
 لزوم الزايد من اربيع من الزايد اذ ان يبيعه بالمائة ليهب الزايد في عقد واحد
 او بعد المبيع من غير شرط القيمة في عقد البيع لان الشرح زيادة في العوض للمصاحب
 او بان يرضى كل الحبة بدينار او بعد اتمامه العوض للمصاحب
 وصيرورة عوضه في المنة ومثلها وهو كل منها الاخر عوضه ولا يصدق في ذلك
 كما لو كان هذه العقود غير مقصودة بالذات مع ان العقود تابعة للتصور
 لان قصد المتضمن الزايد الذي لا يملكه الا بالصدق على بيع جميع او قرض او غيرهما
 كاف في القصد اليها لان ذلك غاية من غير على وجه العقد عكسوه في كذا
 غاية ان لا يغير قصد جميع العايات التي تشر على العقد لا يجوز بيع الرطب بالتمر

وغيره ما لا ينفك الصنف غنما بالاك التدودي في الدين والربا يتخلص من
 الزايد اذ اربيع احد التجاسين بالآخر متفاضلا بالقيمة الى الناقص منها او الضميمة
 ليصلح اشتباهه لما لا يكون القيمة في الزيادة ويجوز بيع مائة حبة ودرهم بمائة
 او درهمين ومائة درهمين واما دوا درهم ويصرف كل الحان القفا لم يفسد الحكم
 لو ختم غير روي ولا يترط في القيمة ان يكون ذات وقع في مقابل الزيادة فلو ختم دنانير
 بالثلاث درهم مثلا لافى درهم جان الزاوية وحصول التقاوت عند المبالغة وتكون
 الثمن عليها باعتبار القيمة على جعل الوجوه لا يقدح في حصوله بالتصسيط لا بالبيع فانه
 اما وقع على المبيع بالمجموع فالشيطنة غير مقبولة لا يصدق اليمين لوعرض سبب يوجب
 كالموتف الذم ليعين قبل القبض او غير متحققا وكان في مقابلته ما يوجب الزيادة لله
 المفضلة لان الحقن لطلان البيع للمزعم التقاوت في الجنس الواحد والطلان
 في الجنس الثاني خاصة لان الجنس قد يخلو في القفا فاطل اطلما قبل بيعه خاصة
 وهذا لا وجود له في اصول المذهب والبيع لاصل البيع والاك ان يقتضي التقاوت
 لزوم الزايد من اربيع من الزايد اذ ان يبيعه بالمائة ليهب الزايد في عقد واحد
 او بعد المبيع من غير شرط القيمة في عقد البيع لان الشرح زيادة في العوض للمصاحب
 او بان يرضى كل الحبة بدينار او بعد اتمامه العوض للمصاحب
 وصيرورة عوضه في المنة ومثلها وهو كل منها الاخر عوضه ولا يصدق في ذلك
 كما لو كان هذه العقود غير مقصودة بالذات مع ان العقود تابعة للتصور
 لان قصد المتضمن الزايد الذي لا يملكه الا بالصدق على بيع جميع او قرض او غيرهما
 كاف في القصد اليها لان ذلك غاية من غير على وجه العقد عكسوه في كذا
 غاية ان لا يغير قصد جميع العايات التي تشر على العقد لا يجوز بيع الرطب بالتمر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

نفس الحلال كونه ينقص اذا جفت لذلك ما ينقص مع الجفاف كالعنب بالترتيب معتدلة
للمقصودة لا ما يشاء فيها وقيل ثبت في الاول غير معتدلة والقياس على العلة قيل
بالجواز في البيع وقيل بالواحد استنادا الى ما قبل بظاهره على اعتبار الملائمة بين الطرفين
والباين بالاختاره الصلح قوي في الدروس جعل التعدية لا غير للمقصود او مع اعتبار
للمعنى والعرضين يجوز التفاضل عند الجماعا ولا يمتنع على الاخرى الاصل ولا جواز ما يستند
للمعنى الجوز بظاهره على الكراهة ونحن نقول بما لا يمتنع بالاجزاء الملائمة في الخبر والاشارة
والاشارة في البيع بمقدار في كل من العرضين العجب لهما لمقدارهما وكذلك لو كانت
مفقودة من احدهما كخبره بالباين والباين لا يمتنع حقيقة عليهما مع كون الرطوبة
غير مقصودة كالميل في الزمان والتميز في الخطه لان يظهر في الخبر ظهورا يمتنع
يظهر التفاضل وتبين ما يمتنع مع احتمال عدم منعه مطلقا كالمطلق في الدروس وغيره لبقاء
الام الذي يمتنع عليه في البيع عرفا ولا يباع العلم بالحيوان مع التماثل كخبر الغنم
بالشاة ان كان منزها لانه في قوة العلم فلا يمتنع تحقق المساواة ولو كان خافا فخره
قوي لانه وجود الصلح **الفصل التاسع** في الجواز وهو ان يترفع عما وجدنا
القدر من خواص الكتاب **الاجزاء** الجواز في الموضوع الجوز مع كونه غير معتدلة
في شؤنه وانما العتق عدم التقرب الى الجواز لان بعضه امر بالحقيقة او حقيقة
عزيرة وهو يخص البيع بالواحدة ولا يمتنع في غيره من عقود العتق وان كان عام
مقامه كالصلح ويثبت التمايز بين ما لم يمتنع ولا يزل ولا يمايل بينهما على ان كان
ام رقيقا ما عاين الاجتماع ام غير ما يصدق عدم التقرب وهو لا يمتنع
كل واحد من الجاهلين صليحين وان طال الزمان ما لم يتداعيا بينهما في بيع العتق
العقد او ليعين زواله في تقاربها ويصدق ان يترفع في العقد عنهما

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

او عن احدهما بحسب الشوط وباسقاط طبعه بان يقولوا اسقطنا الخيار ولو اوجبنا البيع
او التزمناه او اخترناه او اذى ذلك بمارة لحددهما جاز ولو يخطون اختيارا فاقوا
اكرها احدهما عليه لم يقطع معهما من الخيار وان ازال الاكره لهما الخيار في مجلس
القولان ولم ينعما من الخيار لزم العقد ولو التزم به احدهما لم يقطع خياره خاصة اذا
ارتبنا الحق لحددهما بالآخر ولو دفع احدهما لاجاز الاخر في القايح وان تأخر عن الاجازة
لان اتيان الخيار لما قصده التمكن من الفسخ ومن الاجازة لاصالة التمام وكذا تقدم
الفاسخ على الجوز في كل جواز وترك الاشارة للبيع في العلة التي اثر بها ولو حذيره
خيارهما باق لما التاك في ظاهره اذ لم يحصل ضمما على سقوط الخيار وما لم يمتنع في
تخييره وصاحبه لعم من اختياره العقد فلا يبدل عليه وقيل يقطع خياره استنادا الى قوله
لم يثبت عندنا **الثاني** خيار المبين وهو ان يترفع على حصة على المجهول وقيل
وبرواية صحيحة ولو كان حولا اجب ان قوي ثبوتها كما قوي ثبوت المبيع
لو كان الثمن خاصا وهو ما قرن بالاجازة ومنه هذا الخيار ثلثة ايام صدقها
من بين العقد على الاخرى ولا يفتح اجتماع خيارين يتضاءل فيلزم من بينهما التفريق
بناء على حصول الملك به ويقطع بانه لا سقوط في العقد واسقاطه بعد العقد
كما تقدم او تصرفه اي تصرف في خياره سواء كان لانها كالبيع اولم يكن كالمهر
قبل القبض بل مطلق لا يتفاد كركوب الدابة ولو في طريق الوعد فعلها وحذيره
ولو قصده الاستبراء ولم يتجاءر في مقدار الحاجة فيقصد من الزوجه انما
مجهزتها في الدابة الى منزله فان كان في ساجيت لا يعد تصرفا عرفا فلا اثر له وان
كان بعيدا فمطال الحمل فويامعه ويجوز لكل ما يعد تصرفا عرفا يمتنع ولا
نلا **الثالث** خيار الشرط وهو بحسب الشرط اذا كان لاجل مضيقه او مضيقه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى
والمعقول والمنقول في حق الله تعالى

يمكن ان لا ينفذ الصلح في يوم لا يندفع الصلح واما
 يندفع بالفتح قبل الصلح وفرضه الصلح في التذوق جاز ما يندفع للبيت وهو حسن
 وان كان فيخرج عن النقص لئلا يخرج الصلح ولا يتقرر بعد تيقن الكل ما راع اليه
 الصلح عند خونه ولا ينفذ بالليل او الكفر في الصلح وينقص الوصف ووقت الرغبة كما
 في الخضوع والصلح والعيب وكثير من الفوائد واستشكل فيما لو التزم التخصيص فالتعق
 فعل هذا المكان ما يندفع في عين تأخر لئلا يرضى الليل الحين خفه وهذا كما مضى
 وان خرج عن مداول النقص الى ان يندفع الصلح فيكون التصريح عن افاذه الحكم
 متاكدا وخبر القدر التتبع على شيئين في البيع **الصلح** خا والروية وهما ما
 لم يرد في البيع او اشترى بالوصف ولو اشترى بمعية قديمة فكذلك خبر
 لو ظهر خلاف ما رآه وكذا من طرف البائع الا انه ليس من افراد هذا القسم
 بقرينة قوله ولا يدين ذكر الجنس الخ فانه مقصود على ما لم يرد الا ان يندفع
 وصف لم يفت بمعية واما ثبت لئلا يندفع في ما لم يرد اذا في طرف البائع او
 نقص في طرف المشتري ولو وصف له ما يرد ونقص ما يندفع من خبر او وقع الفسخ
 منها وهل هو على الفور او التراخي وحيثما اوجدها الاول وهو خبر في الذوق
 ولا يندفع في بيع ما يندفع على خط الزقية وهو العين الشخصية الغائبين
 الخ في الوصف التراخي لجهالة الاشياء والاعتناء للمعين ولو اتفق الوصف بطل ولو
 اتفقت الاشياء كان البيع كلياً لا يوجب خياراً لم يطابق للدفع بل عليه ابداله
 ولو ادى البعض ووصف الباقي بخير في البيع مع عدم للطاقة وليس الا
 فتصا على ما لم يرد لا تصح باحد **الصلح** خا والعين يجب ان يكون البائع
 واصله الخديج والمواد هنا البيع والشراء بعين القيمة وهو ثابت للمتلو

استوفى

شبهه بان قد قيل في خبر القدر الى ان يندفع الصلح في يوم لا يندفع الصلح واما

اذا لم يرد من وجهه وان قصده ان لا يندفع الصلح
 القريب بان طول عمره وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه

حكمة

لكل من البائع والمشتري من جهة القيمة اذا كان العيب وهو الشراء بزيادة عن القيمة
 او البيع بنقصان عنها بما لا يتجاوز في البيع ما عاين بالرجوع الى العادة لعدم تقدير
 شرا وتغير القيمة وقت العقد وجمع فيها للقيمة عند اختلاف وجهها الى العاين
 المصاح على حاله ولا قوى قول في ما يندفع من جهة القيمة ولا يندفع في حقه ولا يندفع في حقه
 ببدل الغالبين المتفاوت وان اتفق وجمع استحقاقا لما ثبت في حكمه وان اتفق على ما طلع
 بالعرض خرج من خيار وكذا لا يندفع بالصفوة كان للصفوة الغالبين لم
 وسوله خرج من الملك كالباع ام من غير فريضة كالاستيلاء لا الا ان يكون ذلك
 للمشتري وقد اخرج من كذا يندفع جاز ان لا يندفع بزيادة العيب المتعقلة اليه لاخذ
 العيب وشبهه المخرج من البائع من الرضى كما لا يستلزم وان لم يخرج عن الملك هذا
 هو المأمور وعليه على الصلح في غير الكتاب وفي نظر الصلح على المشتري مع نصرة وبيع
 لم يندفع من رده او قلنا لا يندفع جاز به مع كمال الغالبين او بالخيار والصفوة في
 ما هو مستند جاز الغالبين ان لا يندفع في خصوص وجه فيكون الفسخ مع تقصير ذلك
 والتزامه بالقيمة ان كان قيميا والمثل ان كان مثليا جازين الحقين وكذا لو
 كانت العين او استولت لانه كما ثبت ذلك لو كان للصفوة المشتري والمعتون
 اذا فاد الفسخ فلم يندفع من جهة المثل والقيمة وهذا الاحتمال متعذر لكن
 لم يفت على ما لم يندفع لعدا ذلك في خبر او اقاله او غيرهما او موت المولود جاز الفسخ
 ان لم ينفذ الفريضة واعلم ان التصرف مع شبهة العين اما ان يكون في البيع
 في اولى منه او يندفع ما فاما ان يخرج عن الملك او يندفع من الرضى كما لا يستلزم او يندفع
 للنفعة خاصة كالاجارة او يوجب تغير العين بالزيادة العينية كغير الارض
 الملكية كقصاة النوبة او المشورة كقصاة الاقصاد بعين وجهه او بامتناع

اذا لم يندفع من وجهه وان قصده ان لا يندفع الصلح
 القريب بان طول عمره وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه

اذا لم يندفع من وجهه وان قصده ان لا يندفع الصلح
 القريب بان طول عمره وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه

اذا لم يندفع من وجهه وان قصده ان لا يندفع الصلح
 القريب بان طول عمره وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه

اذا لم يندفع من وجهه وان قصده ان لا يندفع الصلح
 القريب بان طول عمره وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه
 فورا فظهر خبره ووجهه وان داراه ووجهه

استقطب انحاءا للموجب لاختلاف العين والافانحاءا للموجب لاختلاف
المثل او القيمة فهو ثابت كما ذكره

بشأنها ما يجب التمسك بالسواي أو الأجداد أو الأدي وأبغها أو غيرها على هذه الأفعال
كانت يعمل على أن لا يوجب ضمان ذلك في شأن من قبل المانع من الرقبة
لأنه كان يظن أن الخيار أو غيره من المانع من الرقبة أو المانع من الرقبة
جمله أقسام ثلاثة يومض وبها يزعم من مائة مثله وهي ما اتهم بها البواي حكمها غير
مستوفى كلامهم وحمله الكلام فإن العون إن كان هو المانع لم يقطع حيان
المشتري مطلقا فإن صح وجب العون بأمر على ملكه ثم تعذر تعذر أو جوب زيادة
ولا يمنع من ذلك الحذف وإن وجدها متعذرة بصفة محضة كالحن والقضارة
فالمشتري جرح عليه ولو زادت قيمة العين بما شاء أو كذا زيادة نسبة القيمة
وإن كان صفة من وجه وعيناه لم يرضى كالصنع صاير شيئا كبسند كما هو رأي
هذا ولو كانت الزيادة عين محضة كالغرس أو المبيع وكغيره من قطع الغرس فلا يكسر
وإبقاء الأجرة لا يرضى ولو رضي بها لم يوجب له الخيار المشتري فأخذ الظاهر أن لا
أثر له في بيع المخرج ولو كان زعما وجب إبقاؤه إلى أن يوافق بالاجرة
وإن وجدها ناقصة أخذها ما كان ذلك شأن شأن وإن وجدها متعذرة بغيرها
فإن كان سببا أو أدى صاير شيئا كان شاء وإن كان باجود في سقوط حيان
أو كون زرعها بنسبة القيمة أو الرجوع إلى الأصل أو جوب ولو من غيرها غير جنس بحيث
لا يتميز ذلك العدم وإن وجدها متعذرة عن ملكه بعد لازم البيع والحق
يجب للثمن والقيمة وكذا لو وجدها على ملكه مع عدم إمكان ردّها
كالمتولدة فإن استقر المانع استمرار السقوط وإن زال قبل الحكم بالعوض فإن
وجعت للملك أوقات الولد الحذفين مع احتمال العدم لظلال حق
بالزجر فلا يغير ولو كان العود بعد الحكم بالعوض فله رجوعه إلى العين وجها

منہ

من بطلان حقد من العين، ويكون العضد الجبلية وقد زالت وكان الناقص ان يكن
ابطاله كالبيع بغير الزم بالفتح فان امتنع فتح الحاكم وان تعدد فخر الغبون و
ان وجدها منقول للناصح جاز له الفسخ واستقرار انتقام الله ونصر ملك من حشمه
وليس الفسخ الجارية ولو كان التقاضي كالتحقيق الطلقة قبل الفسخ هذا كما اذا لم
يكن تصرف الثمن بقا من يده والاعتراض جارية كما لو تصرف المشتري في العين
ولا محتمل الثاني قائم بها فان قلنا بدفع ثمنه او قبضه وان كان الغبون هو المشتري
لم يقطع جاريته تصرفه بالبيع في الثمن مطلقا فيرجع الى عين الثمن او قبضه او قبضه
ولما تصرفوا بما في يدها من لم يكن ناقلا عن الملك على وجه كالم ولا مانعا من
لا يفتقر العين فلا بد لها من الناقص ما تقدم ولو كان قد رادها فاقبل
جوازها او قبضها او غيرها اذ هو بافهام ظاهر كلامه اذ غير ما تقدم ان
ان كان القصاص قبل دفعها مع الاثر ان كان من قبل التمسك بالظاهر
كذلك كما لو تلفت ولو كانت ارض مزرعة فلعين غير ان لم يرض بالبيع
بالأجرة وفي خلاف ما لا بد في الارش وبالأجود ان يذل له بنسبة فقد انصفه
والا فاشكال **الثامن** حذر العبد وهو كما اذا راع الحلق الاصلية
خلفه كثير النوع الذي عبر فيه ذلك ذاتا وصفه او قصص عنها عبدا كان الزائد
والناقص كالاصبع رادته على الخش او ناقصه رخصا او صفعة كالخشي ولو يومان بغير
فيجد محو ما يوجد قبل القبض فان برئ اليوم فان وجد ذلك في البيع
انقص قيمة ما زادها فاضاوع للمساواة مثلت في الحياض الجبل العيب
بجدة الشرايين الرقود الاثر وهو جرح من الثمن بنسبة العيب مثل نسبة التفاوت
بين القيمة

منه ان من عظماء العرب
منهم من عظماء العرب

وَقَدْ كَانَ فِي عِلْمِهَا نَزَارُ قَوْلُ الْمُنْفَعِ الْمُنْفَعِ مِنْهُ
مِنْ حَقِّهِمْ وَنُفُوزُهَا وَهَلْ يَرَوْنَ الْعَمَلُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ
الْمُطَاعُ وَالْفِعْلُ وَنُفُوزُهَا عَلَى الْعَمَلِ وَنُفُوزُهَا
لِلْمُطَاعِ مِنْهَا تَعْلِيمُ الْقَامِ وَنُفُوزُهَا

من المشهور
ان ضلال الفرس
ذكره الحكم عليه

بناقص توضیح و باطنی است

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring dense handwritten text in the Voynich script. The text is organized into multiple columns, with some lines beginning with large, decorative initial letters. The parchment is aged and shows signs of wear.

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Indic or Persian languages. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed, with some visible staining and wear. The handwriting is fluid and continuous, with many ligatures. The text is arranged in horizontal lines, filling most of the page. There are some larger, possibly decorative or initial letters, but the overall impression is of a dense, continuous flow of text.

[illegible]

مركبات على الاول

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

وان شئ العبد ان يقطع الرزق من الارض اذا اشترى من ينفق على انفسه من ذلك
 يمكن رده الى الشرف وكذا يقطع الرزق باسقاطه مع اختياره الارض او المهر
 يقطع الرزق على الارض فيقطر ان اي الرزق في الارض على العلم به ان العبد قبل
 العقدان قدوة على عالمه رزق العبد رزقاً له بعد غير مقتضى الارض
 ولان من اسقاط المهر رزقاً له اي رزقاً له البايع من العيوب ولو لم يملكه
 رزقاً من جميع العيوب على صحيح القولين ولا فرق بين علم البايع والشري بالعيوب
 وجهها والشري ولا بين الحيوان وغيره ولا بين العيوب الباطنة وغيرها
 بين الوجود حالة العقد للجدد حيث يكون مضروباً على البايع لان الحيوان
 ثابت باصل العقد ان كان السبع غير مضمون ولا باق عند البايع وعدم الخيول
 من شأنها الخيول حسب ثمنها عيب يظلم من العانة الاكتفاء بوضع الابان مرة
 قبل العقد بصرح بعضهم والاخرى اعتباراً واعتباره واقل ما يتحقق مرتين ولا يترتب
 باق عند الشري بل متى تحقق ذلك عند البايع جاز الرزق ولو وجد عند الشري
 في المثلثة من غير تصرف له كما لو وقع البايع ولا يتحقق ثبوت عيب الخيول
 مضى ستة اشهر كما ذكره جماعة بل يثبت مضى مدة خيول منها السباها في الله الاله
 وكذا النقل ليعم للنشر وهو المستقر تحت لما بيع من كدرة في الرزق تبعية للعانة وهو العيب
 اما العانة من قبل عيب لا مقتضى طبيعة الرزق وشبهه كون ذلك في غالبها
 ولا يترك كل حجة البيع مع زيادة عن الحد بحالته قدر البيع المقصود الذات
 فيجعل مقدار ثلثه ان مثل ذلك غير فادح مع معرفة مقدار الجملة كما تقدم في نظائر
 التاسع جواز التدين وهو تعيين الدار حركاً وهو الثألة كان الدار ظلم
 الامر بهما حتى يوم غير الواقع ومناشاة طاعة فتعوت سواء كان من البايع

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

على البيع بالبدنة او اقرا البايع او قربة بها
 الاحتساب الى ان البيع بحيث لا يملك ثبوته
 الشورى

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

فان من مقتضى ان يكون له من المشرق

الشري

...

مجلس

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

النقد الثاني مع الكلام المالك المانع من التوقف على ما لا يثبت له

علا الثاني بعد ورود الهى من راجع الاجتماع على فاد ووطنك البحر بعضى من العين بجنى

كيفية التوبة والبراءة من الذنوب

بالحمل الزيادة والنقصان مقدم الحاج وادراك الغلبة لا بالتركيب بين الطرفين

الأبوع الخليلي وقيل هو يحيى بن علي الأول فليست للعلاقة الأصلية عليه وهو

فلا يخرج ثبوت ذلك شرعاً عما جهاها الواحد ^{بما} هو المقصد لا إشكال في الثبوت

أم لا نظر لا كون أكل الذي عينا معصوطة في نفسه عا والملاقاة الفصل

في المنان قال بقل حالاً فادوم رجلاً الى شهر ما تيزن او من رجلاً الى الله

ضعيف بلزوم قال القسطنطين لا اعبا لاجلين استنادا الى رواية ضعيفة

الحمد لله

المائة في حارة كنيسة المذبح في السبعين التي فيها الإحسان بعد جنس البشر. وغرضنا في

لا يهبط به جلوده زيادة ثم الاول او نقصان غمة مع اتفاقها في الجنب استادا

الكلأ بواء كان حالاً أم مؤجلاً وسواء شرط بيع من البائع بعد الاجل أم قبله

الموقوف على ما وفدان التوقف على حصول الشرط هو لزوم البيع لا انتقاله إلى

الماء والادوية الواردة في الشرط خصوصاً لطبيعته الغير معصية لاجتماعه

وعلامة حصول القصد المتعلق بالاعتراف بان الغرض حصول القصد

التقاة الثقة على ولائها علم انهم لم يشترطوا ذلك في العقد صحيح وان

قصد به بعد ملك الشئ بل غير مناف لقصد البيع بوجه وانما المانع عدم

بحسب قضاة الشريعة. لو دفعه إلى البائع مع كل ما كان مطلقا وفي إيجابه.

فمن كان له من الدنيا ما يغنيه فلا يفلح بها

الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر

مرة اخرى واذا كان انتقال الثمن شرطاً لقبض ثلثه قبله من البايع مطلقاً
 التام المفضل للخبير بين العقد والتلف للشرى ولا بعد ذلك لان التلف لا يخل
 البيع من اصله بل يخرج من حيزه كما لو افصح بخياره هذا اذا كان تلفه من الله تعالى
 اما لو كان من اجني من البايع تخير المشتري بين الرجوع بالنقص كما لو تلف من الله
 وبين مطالبة التلف بالمثل او القيمة ولو كان التلف من المشتري فهو بمنزلة القبض
 وان تلف بعضه او تعيب من قبل الله تعالى او قبل البايع تخير المشتري في الاستاكه
 مع الاثر والفسخ ولو كان العيب من قبل اجني فلا اثر عليه للمشتري ان الترم
 والبايع ان يفسخ ولو غصب من يد البايع قبل قباضه واسرع عوده بحيث
 لم يفت من ماله ما يعتد به عرفاً وامكن البايع نزعه بمره كذلك للمعاير
 للمشتري اذ لم يفت من ماله ما يعتد به عرفاً وامكن البايع نزعه بمره كذلك للمعاير
 يمكن تحصيله بين الفسخ والرجوع على البايع بالثمن ان كان دفعه والا لزم
 بالمبيع وارتقا بصوله فينتفع به الا يتوقف على القبض حتى لا يعتد به ان
 تلف في يد الغاصب فهو ما تلف قبل قبضه ينطبق البيع وان كان قد مضى
 في يد البايع واصل القبض هنا ولا اجره على البايع في تلك المدة التي فيها
 وان كانت العين مضمونة على لان الاجرة بمنزلة التمام المختار وهو غير مضمون
 وقبل ايضا لما لا ثمة بمنزلة النقص الداخل قبل القبض كما انما للتلف والاقوى
 اختصاص الغاصب بها الا ان يكون النقص من قبيل كون غاصباً اذا كان البيع
 غير حق ولو جبره لكان له قباضاً او قبض الثمن حيث شرط تقدم قبضه فلا
 اجره على الاذن في ما ذكره لو حيث يكون المبيع اسفاه الفقه على المشتري
 لا سيما فان اسفح من الاتفاق وضع البايع امره الحكم الجبر عليه فان

في يد البايع واصل القبض هنا ولا اجره على البايع في تلك المدة التي فيها

تقر

فقد انقضى البيع ووجه كذا ظاهره وليكن البيع عند قباضه مفرغاً من صحة
 البايع وغيره ما لم يدخل في البيع ولو كان مشغولاً بغيره لم يبلغ وجب الشرط الى ان
 انقضاءه البايع ولو كان في البيع الاخرى وجب له على البايع والتفريع ان
 كان ولجأ الا ان القبض لا يتوقف عليه فلو مضى المشتري بطلبه مشغولاً لم يقبض يجب
 التفرع منه ويكره بيع الكيل للمودون قبل قبضه للمشتري عن المحول على الكراهة
 جماعاً وقيل يحرم ان كان طعاماً وهو الاقوى بل يحرم بيعه بطلان الكيل للمودون
 لجهة الانجاء المذكورة على التمسك وعدم مائة للعارض لها على وجه وجب حملها
 خلافاً لظاهره وقد تقدم ولو مضى المشتري فقصان البيع بعد قبضه جلت
 يكن حراً لا اعتبار له اذ لم يوصول حراً ولا يكون كذلك ان حراً لا
 لحلف البايع على الظاهر من ان صاحب الحق اذا خسر اعتبره بخاطا فليس
 مقدراً حقاً ويمكن مائة لاصل الظاهر باعتبار ما هو وان المشتري لما قبض
 حقاً في قوة الغترة بوصول حقه اليه كما اذا ادعى بعد ذلك نقصانه
 كان مدعيه المايه الفاضل لا يلزم مثله في الصورة الاولى لانه اذا لم يحضر
 يكون معقولاً بوصول حقه لعدم ما ائتمده عليه حتى لو فرض اعتباره عترة
 لم يوجب على الظاهر خلافه لما هو المشتري الذي دعوى حيث لا يقبل
 قوله في النقص لعدم قباض المبيع من غير تعرضه لاعتباره وعدم مدعيه
 حلف لانه عدم وصول حقه اليه لم يكن سبق بالدعوى الاولى فلا ريب
 الثانية لثبوت النقص كالمبره من المبدأ التي يتبعها الحكم الشرعي كدعوى
 براءة الله من حقه للمدعي لو كان قد دفعه اليه يعني بدته فانه لو اقر بالواقع لو
الثالث فيما يدخل في البيع عند المدة لفظه والقباض ان يراعى في الغاية

في يد البايع واصل القبض هنا ولا اجره على البايع في تلك المدة التي فيها

في يد البايع واصل القبض هنا ولا اجره على البايع في تلك المدة التي فيها

هذا هو الحق الذي لا يدور
في ذهن من لا يفهم
العلماء في هذا العلم
الذي هو العلم بالحق
الذي لا يدور في ذهن
من لا يفهم العلم

والعرف والاعلام والخاص وكذا يرى الشرح بطريقه او على مقدمه علمه وعلوه
في العرف لا تعرفه خاصه وان التفت ولا تهم التي ثم العرف في العرف
في بيع البستان بلفظ يتخلل الارض والشجر قطعاً والبنا كجدار وما اشبهه من البر
الكاثر للثمن في ذلك حفظ الثراب عن الانتقال لما البناء للعدا السكي وخو فني
وجمان لاجلها اتباع العادة ويتخلل في الطريق والشرب للعرف علواً به
بلغظ الكوم تناول شجر العنب لا يمد له لغزاً وما الارض العريش والبنا والطريق
فيخرج فيها العرف فكذلك اما استعماله من الاشجار وغيره وما شاف في تناول القطعة
لا يتخلل ويتخلل في النار الارض العريش والبنا والقرى والبنا اعاده واسفله
الآن ينفر الى اعلى عادة فلا يتخلل الا بالشرط او القرينة ولا ابواب للتبني وفي التفصيل
كالواح الذكاين وجمان لاجلها التخلل العرف وانضامها للاتفاق فيكون
وان انضمت عاقله العبارة يتناولها في التدور في ثباتها للتبني يخرج ولا خلاف
المنصوص بكون المنفصلة كالاتفال والاختصاص للثمنه كالمختصة لوضع الامتعة
وغيرها دون المنفصلة وان انتفع بها في الدنيا لاها كالاتل للموضوعه بها والسلم
للتبني في البناء لا يخرج منزلة التدور بخلاف غير التثبت لانه وكذا العرف في حكمها
لخول التثبت في الارض والحيطان والمنازل وان كان منقولاً لانه بمنزلة المثل
من الاغلاق لكونه يدخلها ولا يخرج منها فتحقق الفتح لا يخرج خلفه ولو شهد
القرينة بعدم دخولها يتخلل كذا يتخلل الحوض والبركة كالمعروف بها ولا
دون الوحي وان كانت متبينة لافها لافها منها وانما السهولة للاتفاق بها ولا
يتخلل الشجر الكاين بها الامع الشرط او يقول على انفاق عليه باها او ماله عليه جايها
او شهادة القرين ببخوله كالمعروف عليه وبذلك لا يصلح الاله او بخلاف ذلك

العرف في العرف
العرف في العرف
العرف في العرف

العرف في العرف
العرف في العرف
العرف في العرف

العرف في العرف
العرف في العرف
العرف في العرف

هذا هو الحق الذي لا يدور
في ذهن من لا يفهم
العلماء في هذا العلم
الذي هو العلم بالحق
الذي لا يدور في ذهن
من لا يفهم العلم

يتخلل في الحق الطالع اذ لم يبق فيه من طالع الا ان وفظ الطالع الذي يدرج في شرواح
ولوله في العرف البائع ولو ان البعض ناكل حكمه على اقرى ملكه تخص البائع فلو انقل
الحل بغيره لم يتخلل الطالع مطلقاً من طر الكثرة بحيث لا يتخلل في البائع فيقول
لا وان اخذها غرضاً فاجب تلك الشجر وان اضطرب العرف ما لا غلب به مع الشاوي
في الحل على الاقل ولا كثر واعتبار العقبين وبدون سطل وجوب طالع الحل البائع في
ظهره كذا في الثاني مع الظلم وهو وانقادها سواها كانت باردة امست في حكم
او قد قلنا القول فيما يكون المقصود منه الورد والورد ولو كان موجوداً على
التعاقب الظاهر من حال البيع للبائع والمختصة للثمن مع الامتياز يرجع للحل
ويجوز للحل منها من البائع الذي بقيت الثمنه وللتبني السقي لعل ذلك الان
يتصور ما فيه نفعاً ولو قلنا بالارض والشرع في حياضها للثمن لان البائع
هو الذي ادخل الضر على نفسه ببيع الارض وتسلط للثمن عليه الذي يتردد
سقيه وتوقف في التدور حيث جعل ذلك لاجل الاصل وحده لا لغيره
وحيث تقدم صاحب الثمنه لتبني حقه ويشكل تقديم للثمن حيث يجب
نقصا في الاصل حيث قيمته الثمنه وزيادة فينبغي تقديم مطلقه البائع مع ثمانية
لقيمة الثمنه جمعاً بين المقتنين ويتخلل في القرينة البناء المشتمل على التدور وعيها
في المرافق كالطرق والشاحات لا الاشجار والمزارع اروع الشرط والعرف كالمعروف
العالم بان الارض وفي حكمها الضيعة لغير الشام ويتخلل في العبد ولا
مما يتاخر بالاروة العود دون غيرها اقصارا على المقتنين دخولها لعدم
في مفهوم العبد لغيره لا اقرى دخولها على العرف عليه من ثوب وثمين و
زيادة وما يتاخر وله خصوص من غير التنازل كالحرام والقلنسوة والحقة وغيرها

هذا هو الحق الذي لا يدور
في ذهن من لا يفهم
العلماء في هذا العلم
الذي هو العلم بالحق
الذي لا يدور في ذهن
من لا يفهم العلم

الحالين

ولا يختلف العرف بالبحر والبر ودخل ادا لم يحال البيع دون غيره وما شاك في ذلك
لا يدخل الاصل ويشبهه التذات فيدخل فيها الفعل دون الاطلاق الامع الشرط او العرف **البيع**

في خلافه فما هو قد يثبت الثمن بغيره البايع مع قيام العين والمشتري مع ثمنها على الترتيب في
البيع وهو بعيد من شدة وعاية وسوء فسادهم في الترتيب مطلقا لا ينافي الزمان ولا اصله

في غير قوة ان لم يثبت لجامع على خلافه من جهة التذكرة وفيها العاقلان وبطل البيع كان
منها مع وجود الشخص المقتضى لكل واحد من الثمنين وهو جبر للصرف في قوله
ويشترط الدين وحده في شرحه وفي ثبوت الثمنين في التذكرة وعلى الشاؤون

قائمة لكنها قد انتقلت من المشتري انتقالا لا انما كان البيع والعقد في ثبوتها التالف
فولان لبيعهم لعدم لصقة القيام عليها وهو الباقي اذ مع مساواة التالف في العمل للمو
الحاكم ولو ان بعضه في ثبوتها من ثلث البيع الحاقا بكل جزء باصله اوجبه

الاصل الصنف مع قيامها الذي هو مناط تقديم قول البايع ولو اخرج بغيره فان
التميز وان عرفت العين قائمة والا فوجان وعده اوجبه عدم صحة الترتيب

فان ظاهره انه اخبر من الوجوه واختلافه في تحصيل الثمن وقد اجماعا على
انتفاها على وجهه في كل واحد من اوضاعه عن البايع يحال البايع كماله عدم ذلك

وهذا معنى الغالبين ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري

للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

الاخذ به وفي تعيين المبيع كما اذا قال بعثك هذا الثوب فقل بل هذا ثوبا
لا دعاء كل منهما ما ينبغي الاخر بحيث لا ينفقنا على امر ويختلفا فيما زاد وهو ضابط

التخالف في كل منهما بما عينا واحدة على نفو ما يقدمه الاخر لا على ثبات ما يملك
ولا جبره فيها اذ اختلفا في الفسخ العقد ووجه كل منهما العين ما لا اريد لها والباقي

بالبين من ارضي عليه الا ان حلت الاول من كل الشاؤون وقصدا بالثوب ثبت ما عليه
الحال فلا خلاف بيننا ثانيا على ثبات ما يدعيه في اذ حلت البايع على نفو ما عليه

للمشتري على ما كان في ثوب في يد المشتري من الباشري واذ حلت
للمشتري فما يدعي البايع وكان الثوب في يده لم يكن للبائع حط البنية لا لا يثبت

وان كان في يد البايع لم يكن له التصرف فيه لا عترة كونه المشتري ولم يشر في
فان كان قد قبض الثمن رده على المشتري ولم اخذ الثوب تصاصا وان لم يكن

قبض الثمن اخذ الثوب تصاصا ايضا فان زادت قيمة هو مال البايع على
وفي بعض نسخ الاصل **الشيخ رحمه الله والقاضي يحال البايع**

في الثمن وضربا في بعض النسخ للقرينة على التصريح حيث يتحالفان يبطل
من جهة احسين التخالف من اصله فناء الثمن للفصل المتصل بين العقد

والتخالف البايع ولما البيع بذلك حيث لم يتعين نعم لو قيل ببيع ثوبه الاختلاف
في ثمن الثمن فخرج حكمه بالبيع واختلافه في ثمنه فخرج حكمه بالبيع

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

هذا هو المشهور في البيع وهو ان البايع يترك البعيل وتقليل الاجل حيث يتفقان على اصل الثمن
فلو اختلفا في ذلك هو الاجل او طول العرض فالحق بتأخير القبض فبيع والمشتري
للاصل ولذا يقدم قول البايع لو اختلفا في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي خلافه
الثمن بالنسبة للمشتري ولا الرقابة لا فرق بين كونهما طاقا ومعينا كما في الثوب

مما لا يوجب غير ان قيام الوزن مقام الوزن في الجوز لا يغير له ولو قلنا بالتحالف

للاصل لم يوجب غير ان قيام الوزن مقام الوزن في الجوز لا يغير له ولو قلنا بالتحالف
فتبين الوزن مطلقا **الكتاب** لان الكيل بالوزن والتقدير في الجوز لا يغير له
العقد في البيع ان المتحرفان تعدد فالاغلب استعمالا او اطلاقا فانما لاختلاف ذلك
في ترجيحهما نظرا ويمكن وجوب التبيين كما لم يوجب فان تساوت في الاستعمال في البيع
لخاص وجوب التبيين لا حالة الترجيح بدون اختلاف لا غير ولو لم يبين بطل البيع لما ذكر
واجبة اعتبار البيع بالكيل او الوزن والتقدير على البيع لا مطلقا واعتبار التمسك على
للمشتري واجبة الدلالة على الام والموافاة والتساوي ان كان م ادخل منها الماكسة مع الوزن
ولو اراء بتولى الطرفين ايجابا والتقدير لعلها الجوز واحدة بالتصنيف ولم اقررنا ان الماكسة
ام لا اقررنا ولو منعنا من قولنا الطرفين من الواحدية لغيره امتنع اخذنا من كان لا يغير
حل كالم لا يوجب بينه العمل واحد ان اموه البايح بالبيع والمشتري بالشراء
بالجوز واحدة عليهما او على احداهما كالمفضل له ولا يضمن الكيل لا يملك بيده
الامتنع لا يفرط والمرا دهم اتم القدر محاذ او اشتراكا فيلحق على عدمه
لو ادى على التقرير لا ثامين فيقبل قوله في عدمه وان ثبت التقرير في حقه ومن
القيمة حلف على مقدار القيمة لوجاهة البايح فاذي اتم التمسك اعترف بالجملة
البراءة من الزيادة ولا ينافي التقرير وان اوجب لانه لا يقبل قول الغاصب فيها
على استحقاق القولين **خاتمة** الاقوال في البيع عندنا سوله وقت لم يخط الفسخ ام لا فاق
في حق المتعاقدين والتفريق وهو الشريك لا لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع وتيقول في التمسك
على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

لو اورد من قوله التمسك امتنع اخذنا من كان لا يغير
بالحكم انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

البيع به لا لا استحقاقا بالبيع الشاة فلا يفسخ الفسخ الوضو وكذا الجوز والكيل
والثابت بعد هذه الاموال لا يوجب استحقاقا ولا يبيع من ياد في الجوز لا
وضع البيع ما قبله ولا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
فيها ما لا يفسخ مقتضاها من التمسك في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
العتية لم تكن كمالا في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
وقالوا لا يفسخ ما قبله ولا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
فتبين ان كان شيئا الا في يوم التمسك ان كان شيئا او بعد التمسك ولو وجب
رجوع باشر لا لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
مع الوضو لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على
التامر وحمل المص رحمة الله في التدوير لا كقوله التمسك الفسخ **كتاب**
الدين وهو من **الكتاب** القرض بفتح القاف وكما هو فضله
عظيم بالدينهم من ثمانية درهم مع ان درهم الصدقة يفسخ قبل التوفيق ان القدر
تقع في الحاجة وعنه والقرض لا يقع الا في الحاجة غالباً ولو كان درهم
القرض يعود فيقرض فقدم الصدقة لا يعود واعلم ان القرض لا يتوقف على قصد
القرض بخلق الثواب فان القرينة جنة فيها فاما لو كان درهم القرض
بثمانية عشر اما مشروط بقصد القرينة او بغيره فليس من الله تعالى من غير اعتبار الثواب
بواسطة الوحيين ويقع التفصيل على كثير من اهل الدين غير اعتبار الثواب
كالكرم وبقتل القرض الجواب وقوله بالصدقة اقرضتك واشفع برك
في اموالكم او اقرضتك او اخذها او اقرضتك وعليك عوضه وما ادى هذا
للعقبة العتق الجارية وفي لا يغير في القرض يتدعى اقامه عنها وانما يحتاج

انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

انما هو مطلق الاستعمال في الجوز ودرنا من انما هو مطلق
كان في كذا كذا في الجوز على ما هو عليه في الجوز
ان التمسك في الجوز لا يفسخه فبايضا لا يوجب كانت
فما لا يبيع فلا يثبت فيما يفسخ الشريك لا يفسخه فبايضا لا يبيع
وتيقول في التمسك على خلاف بعض العامة حيث جعلها بيعا فحتمها وبقوله بالتفريق على خلاف آخرين
جعلوها بيعا في حقها دونها فثبت لهما التمسك لا تقطع الجوز الدلالة على

ن

والتاريخ المذكور في المتن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

على الاشياء المتناهية لان الكبر على ما قاله لا يمتنع عليه لان
استدلاله في هذه الاشياء انما يات من مافي يد فان قصد استيعاف الباقي لا يمتنع على
من غير ما في يد وعلى مثل التولية ولو اخذ المولى ما اقتضت المالك بغير اخذ او ما كان له
في حكمه المقتضى بينه وبين غيره على المولى ان يترتب يد على المولى عند الفرض وبين
القبض على المولى والقبض على المولى لا يمتنع عليه لان وجهه على المولى ان يترتب
المولى ان لا يرجع المولى على المولى لا يمتنع عليه لان وجهه على المولى ان يترتب
عند اخذه للمال علما بان الفرض لا يرجع على المولى اذ الفرض لا يمتنع عليه وان كان قد
بان لا لانه لا يرجع عليه لكان الفرض وان رجح المقتضى على المصلحة عند الفرض
يداره فلا يرجع على المولى لا يمتنع عليه لان وجهه على المولى ان يترتب
لغيره **كتاب الرهن** وهو وثيقة ضمان لما يملكه
الدين والوثيقة فعله يعني المفعول الى موقوف به لاجل الدين والثاء فيها النقل للفظ
من الوضعية الى الامنية كما في الحقيقة لا للتأنيث فلا يرد عدم المطابقة بين
والخبر في التذكير والتأنيث دلالة على ان الدين غير ذممة للمال للرهن عند
من الدين باعتبار اخذه في التعريف وفي بعض النسخ دين الرهن ويمكن
مخلصه من كونه بصاحب الدين او من له الوثيقة من غير ان يؤخذ الرهن
في تعريفه المخصص للدين اما سيجي على عدم جواز الرهن على غيره وان كان
مضمونا كالفصل في ان المصداق لاجل الرهن على غيره على ما يكره ونظروا
خامد كالمبيع فانه لا محالة الباع باسحقاقها او نقصان قدرها او على ما هو عليه
ان الرهن عليها انما هو لاستيفاء الدين على تقدير ظهوره لا لاسحقاقه فانما هو
اعتقد العين وفيه تكلف مع انه ينبغي ان يكون له مال يكون ذميا وفيه اعتقد

عدم

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

عدم الاضاهة للمال من امكن الوثيقة من الرهن بل الرهن والوديعة والوديعة
وضع اليد بوضعية واحدة عند وجود الدين وهو موقوف في المصلحة بغيره
للحجاب وقبول غيره من العقود والاجاب دهنك او فتنك بالتصديق او ان
او فتنك بالحرفة او هذا من عندك ان علمك او وثيقة عندك او اخذ على
مالك او مالك او مسك حتى اعطيتك مالك بقصد الرهن وبشبهه ما اتي
وانما المخصص هذا العقد في لفظه كالعقد الاذمة ولا في لفظه لاجل ما بين
طرفي الرهن الذي هو القصد الذي من فعله في جاب له لاجل ما بين
للص في الدروس غير العربية وما قاله التذكرة وتحت الاشارة في الاخير وان كان
عرضا فان كانا معا اي مع الاشارة بما يدل على قصده لاجل الكتابة لا مكان
العبث او اذمة اخر فيقول الرهن قلت وتبين من الالفاظ التي على
الرضا بالاجاب في اعتبار المقتضى والمطابقة بين الاجاب والقول وجان
واحد بان جواز هذا الوقوع من هولين بل من طرفه وبشرط دوام الرهن
بغير عدم تقيده بغيره ويجوز تعليق الاذن في التصرف على انقضاء اجل والملافة
فيستلزم عليه من حين القبول والقضيان اعتبارا فان ذكر اجل للتصرف
اشترط ضبطه بالاجل الزيادة والنقصان اما ان شرط الرهن بطل
ويجوز اشرط الوكالة في حفظ الرهن وبيع وصرفه في الدين للرهن وغيره
والوصية ولو اوتيت على تقدير موت الراهن قبل ان ياتي الرهن بالقبض على
الاقوى الا في الوكالة ومضى عدم ما سمي به وفيه كونه سببا للرهن
قبل الراهن كالتصريح في الخبر بالتسليم للمقتضى قبل تيم بدونه للاصل
منه كونه مضمونا في الوصف في الاية واشترط ان لا يقر فيها وعدم الكا

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

يرشد الى ذلك الاشارة ويؤيده كون استدلاله ليس بشروط بل قبض الرهن كجواز توكيل
فيه وهذا قوي على الشترط فالجزم الرهن اوقات ما عني عليه او رجح فيه قبل اقباضه
بطل الرهن كما هو شأن العقود لاجازة عن غير قبض هذه الاشياء وقيل لا يبطل الرهن منه
من قبل الرهن فكان كاللزم مطلقا فيقوم وليه وقامه لكن يراعى في المحذور من قبله
فان كان المصلحة في الزامه بان يكون شرطه في بيع يتصرف في قبضه لا يبطل ولا ينعقد
بان لو لم يشر على القول بشرطه بالقبض قبل جاز مطلقا فيبطل كالمصلحة ولو عرفت ذلك
للمرهن فانه لا يعدم الجلال لوقته ثمه ولو قيل في طرف الرهن فالأقوى عدمه
هنا والفرق في تحقق الرهن والغرماء بعد موت الرهن بالاجابة في موت الرهن
فان الدين يبقى فبقية وثيقته لعدم المنافي على هذا لا يغير الرهن على اقباضه لعدم
لزمه بعد لان يكون شرطه في عقد لا ينعقد فيبقى على القولين ولا يترتب في
القبض لاصل بعد تحقق الامتثال بل لو عاذه الى الرهن فلا بأس وهو موضوع
وقيل اقرار الرهن لا اقباض ليعوم اقرار المصلحة لان يعلم كذبه كالأقوال
وهذا اليوم داري الى انما بها بالثام واقتضت اياها فلا يقبل لان حاله
بأنه على اعتبار وصوله للقبض ومن يقوم مقامه الى الرهن في تحققه فلو ادعى
بعد اقراره بالقبض المصلحة على الاقرار والاشهاد عليه اذ لم يترتب الوثيقة تحديدا
من عند ذلك لانه اذ اقر ان تحقق القبض سمعت دعواه بحج ان العادة به
فالمخلاف للرهن على عدمها وان وقع ومعه اذا شهد الشاهد على
اقراره لما لو شهد على نفس الاقباض لم يسمع دعواه ولم يتوجه اليه وكذا لو
شهد على اقراره فانكر الاقرار لانه تكذيب للشهود ولو ادعى الخلط في اقراره
وتظهر تأويله كما في خلاف للرهن ايضا لان ادعاءه على الاقوى ولو كان الرهن

القبض شرط الرهن فاللزم اقراره على تقدير عدم
الاشهاد على القبض لا ينعقد للرهن فان الزعم بعدم
الاشهاد لا ينعقد الاقباض من شرط
والقول ان الرهن المشروط في العقد لا يترتب على
الموت من القبض اما في اقراره ولو لم يترتب
فلا ينعقد فيستعمل العادة في اقراره

انما اقباض الرهن في اقراره
على ان لا يترتب على اقراره
القبض في اقراره ولو شهد
في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

انما اقباض الرهن في اقراره
على ان لا يترتب على اقراره
القبض في اقراره ولو شهد
في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره

هو يد الرهن في قبضه لا ينعقد كذا بهما مقبوضا ولا دليل على اعتباره يستداه بعد
ولادة الجاهة فينتقض عنه الفرق بين المبيع باذن وغيره كالمقبوض
منح في المذخور والوجه والعدوان كان منتهيا عن القبض هنا لا في غير الجاه
غيره وقيل لا ينعقد ذلك لان على تقدير اعتباره في الزعم وكونه فلا ينعقد للمعنى
عزومه وانما لا ينعقد ايضا حيث يكمل الامكان ولهذا لا يعتد به لو ابتداء وغيره اذن
الرهن وعلى الاكف لا ينعقد الى ان جديد في القبض ولا المصطفى ليعان يكون فيه
تجديده فيحقق القبض السابق وقيل في غير الصحيح لان القبض واقع بعد الرهن
وهو لا يتم الا اذن كالمبدأ اذ لا ينعقد فيتحصيله من ضرورة مادية معنى
فيكون اذ على المطابقة وعلى الزمان لا لتمامه لكن مدلوله المطابقة
لانضاض التحصيل الحاصل واجتماع الامتثال يسبق الى التراضي فيضيق ليعان
القبض بعد اتمامه وحاصل الزمان المدلول لتمامه من تواجده فيضيق ليعان
فما يترتب من عدم اعتباره ايضا فيقع لو كان قبضه بغير اذن فوجد اعتبارهما
لما تقدم وعلى تقديره فالضمان باق الى ان يتحقق ما يترتب من قبل المالك على الاقوى
ولو كان الرهن مشاعا فلا بد من اذن الشريك في القبض او رضاه بعده سواء
كان مما يقبل له لا استلزاما له فيصرف في حال الشريك وهو معنى عندك
اذ لم ينعقد شرعا وبشكل فيما لا ينعقد فيه فاقا لا تستدعي نصه فاقبل
يد الرهن عن تملكه من غير اذن اذ لا ينعقد بدين اذن الشريك
وفعل اخرها ان ينعقد القبض فلو ان ينعقد الشريك كما لو وقع بدين
اذن الرهن وهو اختيار المصنف وان التمس انما هو في الشريك فقط
للاذن من قبل الرهن الذي هو المعبر شرعا وهو لو وجد ولو امتنع على قبض

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

في اقراره ولو شهد في اقراره
فلا يترتب على اقراره

مجلس شورای ملی

[illegible][illegible][illegible]

من الامم واليه المرجع والمآب
الذي لا اله الا هو
الذي لا اله الا هو

۵۴

1809/10/11/12/13/14/15/16/17/18/19/20/21/22/23/24/25/26/27/28/29/30/31/32/33/34/35/36/37/38/39/40/41/42/43/44/45/46/47/48/49/50/51/52/53/54/55/56/57/58/59/60/61/62/63/64/65/66/67/68/69/70/71/72/73/74/75/76/77/78/79/80/81/82/83/84/85/86/87/88/89/90/91/92/93/94/95/96/97/98/99/100/101/102/103/104/105/106/107/108/109/110/111/112/113/114/115/116/117/118/119/120/121/122/123/124/125/126/127/128/129/130/131/132/133/134/135/136/137/138/139/140/141/142/143/144/145/146/147/148/149/150/151/152/153/154/155/156/157/158/159/160/161/162/163/164/165/166/167/168/169/170/171/172/173/174/175/176/177/178/179/180/181/182/183/184/185/186/187/188/189/190/191/192/193/194/195/196/197/198/199/200/201/202/203/204/205/206/207/208/209/210/211/212/213/214/215/216/217/218/219/220/221/222/223/224/225/226/227/228/229/230/231/232/233/234/235/236/237/238/239/240/241/242/243/244/245/246/247/248/249/250/251/252/253/254/255/256/257/258/259/260/261/262/263/264/265/266/267/268/269/270/271/272/273/274/275/276/277/278/279/280/281/282/283/284/285/286/287/288/289/290/291/292/293/294/295/296/297/298/299/300/301/302/303/304/305/306/307/308/309/310/311/312/313/314/315/316/317/318/319/320/321/322/323/324/325/326/327/328/329/330/331/332/333/334/335/336/337/338/339/340/341/342/343/344/345/346/347/348/349/350/351/352/353/354/355/356/357/358/359/360/361/362/363/364/365/366/367/368/369/370/371/372/373/374/375/376/377/378/379/380/381/382/383/384/385/386/387/388/389/390/391/392/393/394/395/396/397/398/399/400/401/402/403/404/405/406/407/408/409/410/411/412/413/414/415/416/417/418/419/420/421/422/423/424/425/426/427/428/429/430/431/432/433/434/435/436/437/438/439/440/441/442/443/444/445/446/447/448/449/450/451/452/453/454/455/456/457/458/459/460/461/462/463/464/465/466/467/468/469/470/471/472/473/474/475/476/477/478/479/480/481/482/483/484/485/486/487/488/489/490/491/492/493/494/495/496/497/498/499/500/501/502/503/504/505/506/507/508/509/510/511/512/513/514/515/516/517/518/519/520/521/522/523/524/525/526/527/528/529/530/531/532/533/534/535/536/537/538/539/540/541/542/543/544/545/546/547/548/549/550/551/552/553/554/555/556/557/558/559/560/561/562/563/564/565/566/567/568/569/570/571/572/573/574/575/576/577/578/579/580/581/582/583/584/585/586/587/588/589/590/591/592/593/594/595/596/597/598/599/600/601/602/603/604/605/606/607/608/609/610/611/612/613/614/615/616/617/618/619/620/621/622/623/624/625/626/627/628/629/630/631/632/633/634/635/636/637/638/639/640/641/642/643/644/645/646/647/648/649/650/651/652/653/654/655/656/657/658/659/660/661/662/663/664/665/666/667/668/669/670/671/672/673/674/675/676/677/678/679/680/681/682/683/684/685/686/687/688/689/690/691/692/693/694/695/696/697/698/699/700/701/702/703/704/705/706/707/708/709/710/711/712/713/714/715/716/717/718/719/720/721/722/723/724/725/726/727/728/729/730/731/732/733/734/735/736/737/738/739/740/741/742/743/744/745/746/747/748/749/750/751/752/753/754/755/756/757/758/759/760/761/762/763/764/765/766/767/768/769/770/771/772/773/774/775/776/777/778/779/780/781/782/783/784/785/786/787/788/789/790/791/792/793/794/795/796/797/798/799/800/801/802/803/804/805/806/807/808/809/810/811/812/813/814/815/816/817/818/819/820/821/822/823/824/825/826/827/828/829/830/831/832/833/834/835/836/837/838/839/840/841/842/843/844/845/846/847/848/849/850/851/852/853/854/855/856/857/858/859/860/861/862/863/864/865/866/867/868/869/870/871/872/873/874/875/876/877/878/879/880/881/882/883/884/885/886/887/888/889/890/891/892/893/894/895/896/897/898/899/900/901/902/903/904/905/906/907/908/909/910/911/912/913/914/915/916/917/918/919/920/921/922/923/924/925/926/927/928/929/930/931/932/933/934/935/936/937/938/939/940/941/942/943/944/945/946/947/948/949/950/951/952/953/954/955/956/957/958/959/960/961/962/963/964/965/966/967/968/969/970/971/972/973/974/975/976/977/978/979/980/981/982/983/984/985/986/987/988/989/990/991/992/993/994/995/996/997/998/999/1000/1001/1002/1003/1004/1005/1006/1007/1008/1009/1010/1011/1012/1013/1014/1015/1016/1017/1018/1019/1020/1021/1022/1023/1024/1025/1026/1027/1028/1029/1030/1031/1032/1033/1034/1035/1036/1037/1038/1039/1040/1041/1042/1043

[illegible]

العقد
كروند
و

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في البيع

مستقر كما في الرهن من البيع ولو في نفس الحياء وبالله بعد استقرار الجارية وهو انما هو المستقر
 لا الجارية لا يتغير وجوبها لا قبل ولا ما حصل بها من الزوال بل انما في الغاية التي
 ثم ان كانت حالة الاذنية لم تكن الجارية الرهن عليها مطلقا في الخطا للحض
 لا يجوز الرهن عليها قبل الحل لان المشتق على غير معلوم اذا اعتبر من مضمون
 عند حلها استجعا للشرائط بخلاف الذين المفضل لاستقرار الحق والمشتق عليه
 فيجوز الرهن عند الحل على قسط وهو الثالث مجعول كل حول من الثلاثة
 وما لا كتابان كانت شرطية على الاقرب لا رة لكيلا يتجوز له تجزئه
 يبيع الرهن على ما لا ينضم فائدة اذ له اسقاطه متى شاء وهو على تقدير تسليمه
 ما يبيع من الرهن على الثمن في مدة الحيا او في قولنا ان الشئ شرط جازية من الطرفين
 والمطلقة لا رة من طرف السيد خاصة ويتجوز عدم صحة الرهن ايضا كالرهن
 وما لا يجزى بعد الرهن في الثبوت في اللزوم لا قبل ولا في شرع فيكون قوله في الزم
 كالرهن في مدة الحيا وهو ضعيف والعرفه لا يبيع في قوله في الزم انما هو
 على حالة تنقضي المدة والاصل عدم الفسخ على الجارية ولا بد من امكن استيفاء
 الحق من الرهن لتحصل الفائدة المطلقة من التوثيق به فلا يبيع الرهن على
 منفعة المورع غير مئة معينة لان تلك المنفعة الخاصة لا يمكن استيفائها
 الا من العين المحضصة حتى لو تعدد الاستيفاء منها موت مخوف بطلان الجارية
 فلا يجوز في الله كما لا يتأجر على تحصيل جارية قرب بنفسه او غيره ولا مكان
 استيفاءها من الرهن فان الواجب تحصيل المنفعة على وجهه انفق ويصح بيان
 الذين على الرهن فاذا استوفى الرهن في الباقي من ثمنه وديان الرهن
 على الدين وثلاثة سعة الوثيقة ومنع الزا من التصرف في المجمع فيكون

مطلبا على الامتثال والقول الاخران المشروطة جازية من قبل المكاتب

لا يتحقق شيئا منه تمامه وقيل يجوز بعد شروع لا

باثنا على الوفاء لا مكان تلف بعضه في الباقي حافظا للدين **والرهن**
 اذا شرط الوفاء في الرهن لم يملك على ما ذكره جماعة منهم العلامة وجمهورهم
 لان الرهن لا رة من جهة الرهن وهو الذي شرطها على نفسه فيلزم من جهة
 ويضعف بان الشرط في الزم في جواز الفسخ لا يخل بالشرط لا وجوب الشرط
 كما تقدم من ان الشرط في الزم في جواز الفسخ لا يخل بالشرط لا وجوب الشرط
 لجنته انما يفيد خلل الاثر من الوكالة فلو شرط الرهن على فسخ العقد وذلك لا
 يتم في عقد الرهن لا في دفعه بغيره اقول وانما تظهر الفائدة فيما لو كان قد
 شرطها في عقد لا رة كبيع فلو فسخ الرهن في الوكالة فسخ الرهن في البيع للشرط
 بالرهن بالوكالة ان كان هناك بيع مشروط بذلك فلا فاسد للشرط على
 للرهن بغير فائدة ويشكل ما تقدم من وجوب الوفاء بالشرط على المشتري
 المراد امره خصوصا فيما يكون العقد الشرطي فيه كافيا في تحققه كالوكالة
 على ما حققه المصنف رحمه الله من انه يصير كغيره من الايجاب والقبول
 يلزمه حيث يلزم ان لما كان الرهن لا رة من جهة الرهن فالشرط من قبله
 كذلك خصوصا فانما فسخ للشرط وهو الرهن لا رة من جهة الرهن لا رة من جهة
 لانه فيه ضرورة فلا يوق شرطها وان كانت جارية بحسب اصلها لا يتأخر
 صارت لا رة بشرطها في الاذن على ذلك الوجه **القائمة** يجوز لنا الرهن
 للرهن من نفسه اذا كان وكيل في البيع ويتعلق في العقد لان الرهن
 يبيع من المثل وهو حاصل خصوصية الشئ لم يعلقه حيث لم يغيره لهما
 وبما قبل المانع لان ظاهر الوكالة لا يتأخر ولا يجوز بيعه على ولد بطريق
 اول وقيل لا وهو مقدم على الغرماء كما كان الزا من ام مينا مفسدا

في البيع

في البيع

باثنا على

بان البكارة اذا اخذت شهادت تبتا ينبغي ان يحجب بها التثنية تصدق وطولها
 بكر او فقت من غير ان يحجب عن كل منها لان احدهما عرض خبر والاخر عرض نفق وان باق
 فلا تخافا في كلاهما لو فتر ان التثنية لا تنسخ للغير ولا تملك فلا ينافي في ثبوت البكارة
 مع كون التثنية في ذلك غير انزاع ولا زعوا او اذرة وفي اخرى فالقول بثبوتها على مطلقا
 اقرب من ان لا يثبت البكارة كما قرره وقد قدم مثله **السادس** الزهر من الارض
 الارض حتى يخرج من التربة او يعلو من مسترع غيره وفي حكمه ضمان الغير لبيع قول
 للزهر والحالة التي يبره الزهر من الارض وفي حكمه ماله لا قاله المسقط للزهر
 براه التمسك للزهر من الارض والضابط براه زهر الارض من جميع الذين يخرج
 من بطنه فيخرج الزهر لجمع او بقاء ذلك او بالنسبة اقرب ويظهر من العبارة
 بقاء لجمع في المسترع وفي كل كونه وهذا على المجموع خاصة تعين الاول
 كما انه لو جعله هذا على المجموع خاصة تعين الاول كما انه لو جعله هذا على كل من
 من هذا الثاني فحينئذ يخرج من الزهانة فيبقى امانة في يد الزهر ما لا يجب
 قبله الامع الطالبة لا تملك من بلادته وقد كانت وثيقة وامانة فاذا التقى ذلك
 بقا الثاني ولو كان المسترع من الجوز يملك الزهر من غير علم الزاهن وجب عليه ان يبره
 اعلامه بانه يملك الزهر من غير علم الزاهن ولو لم يبره لم يملك الزهر من غير علم الزاهن
 الزهر والبيع لان الزهر لا يوفى بالبيع لا يعلق ولو قبضه ذلك ضمنه بعينه لا يملك
 لان حرج بيعه فاسد صحيح غير مضمون فاسد كذلك قاعده مطردة ولا فرق
 ذلك بين علمها بالفساد وجهها او العرق **السادس** يدخل الماء المتجدد المنفصل
 كالولد والثمرة في الزهر على الاقرب بل لا قبل له لجماعه لان من ثلث الثماء
 تبعه الاصل الامع ثم عدم التحويل فلا اشكال في عدم دخولها بالثمرة كما ان

منقول فاسد لذلك لا قبل له لان حرجه
 فاسد صحيح

كذا

لو شرط ان يملك الزهر من الارض لا يدخل بغيره للصلح مع الاجماع والتبعية في الاول
 في مطلق الحكم وهو اظهر ولو كان متصلا كالطول والارض يدخل لجماع **الثاني** يتقبل
 حق الزهانة في الوارث بالموت لا يمتنع في يوم العقد من طرف الزاهن ولا يمتنع
 على الذي يمتنع في الميعط لم يمتنع كما لو كان في الوصية لا في الاذن في التصرف يقتصر براه الزهانة
 على من اذن له فانما ما يستعمل كطائفة من اهل الشرط سيما في معين الامع الشرطيان
 يكون الوارث حجة او غير ذلك من اهل الشرط والاراضى الامتناع من استئمان الوارث
 وان شرط ذلك البع والبيع والاستيفاء لان الزهانة تسلم الموت لا تقتصر ولا تقتل
 الاشخاص في بيع العكر الوارث الامتناع من استئمان الزاهن عليه فليست على امين
 ينعما لم تحت بيعه وان لم يكن عملا لان الحق لا يبره ما يقتضيه ضاهيا بالانقضاء
 في كل بيعه لم ينعما يقتضيه لها وكذا الوارث انما هو بوثقة الامتناع من اقله
 في يد الزهانة لا في قبضه بغير الوكيل يتقبل موت الموكل وان كانت شروطه في
 عقده ان لا ان شرط استمرار الوضع بعد موته يكون بمنزلة الوحي في الحفظ

الثاني لا يضمن الزهر من الارض اذا تلف في يده الا بعد اوقافه بغيره لا يقطع
 بانه حتى من حق الزهر فان تعدد في اوقافه ضمنه في يوم قيمته يوم تلفه ان
 قيمته على الامع لا يوفى بالقيمة والموت في مكان مخصوص او غير وان
 كانت مقفولة ومقابل الا حرجا اعتبار قيمته يوم القبض او على القيمة يوم القبض
 لان يوم التلف او من حين التلف الحرجين الحكم عليه بالقيمة كالحاصب
 ويضعف بان قبل التفریط غير مضمون فكيف يعتبر قيمته بغيره وان اللطالبة
 لا تدخل الحرج في ضمان القيمة ولا اقرب الاقل مطلقا هذا اذا كان الاختلاف
 بسبب التفریط او نقص في العين غير مضمون اما لو نقصت العين بعد التفریط

لان الزهر من الارض لا يملك من غير علم الزاهن ولو لم يبره لم يملك الزهر من غير علم الزاهن
 لان الزهر من الارض لا يملك من غير علم الزاهن ولو لم يبره لم يملك الزهر من غير علم الزاهن

ان شرط استمرار الوضع بعد موته يكون بمنزلة الوحي في الحفظ

وهو الذي هو المراد

بغير الاستحسان فيكون اعتبار القيمة النسبية الى المعين من جنس التزويج المطلق ولو كان
مثلا ضمنه مثلا من جهة القيمة لكان عندنا على الاقوى لا الواجب عندنا ان كان
المثل وان كان مستغنى عن استيعاب القيمة بالمطابق لغير القيمة لا يستغنى عنها
في القيمة من جنس التزويج المطلق والاختلاف في القيمة حلف لم يفسد لانه المنكر والاضل
ولا من الزيادة في الزمان نظر الى كون الرهن صائغا بان يفسد بطلان قبيل
فلا ينعقد بان قبل فخر من جهة انكاره لمن حيث كونه امينا او خائفا والاختلاف في
قد يفسد الرهن بحلف الرهن على اقرب الاما لا عدم الزيادة وبطوئه ولا في
منه ولا في غيره وقيل في الرهن استنادا الى دوايه ضعيفة ولو اختلف في الرهن والودي
بان قال الدال هو دية وفل
ولا يفسد الرهن بالقيمة وقيل بحلف المستند الى دوايه ضعيفة وقيل بالملك
ان اعترف بالملك بالدين والملك ان انكره جباين الاجزاء والقيمة وضعت للقبول
ينع من تخصيص الاخر والاختلاف في عين الرهن فقل ان هفتك العبد فقل الى الجارية
حلف الرهن خاصة وبطلان استغناء ما يدينه الرهن بانكاره والرهن لا يتجيز من قبله
فيبطل انكاره لو كان حيا واستغناء ما يدينه الرهن فقل ان هفتك العبد فقل الى الجارية
ان يدين عدم الوفاء بالشرط الذي هو ركن من اركان ذلك العقد الا ان يفسد
الاصل للرهن لان الشرط شرط الرهن من كماله فكل ما يفسد شرطه يفسد
ما يدينه الاخر فاذا لم يفسد الرهن ففسد الرهن من العقد والشرط وان شاء ولم
يكن استنادا الى كماله في الوقت المحدد قبل قبضه قول الرهن كالاول **المادة**
لو ادى دينا وعين به وهذا بان كان عليه دين وعلى كل واحد من خاص فقص
بالودي احد الدينين فخص به بفساد وهذا ان كان التعيين لان مرجع التعيين

وهو الذي هو المراد

بغير الاستحسان فيكون اعتبار القيمة النسبية الى المعين من جنس التزويج المطلق ولو كان

القيمة المودعة

القيمة المودعة ان المطلق لم يفسد احدها انما انفسه فقلنا في القيمة مودعة
منها قصد الدافع وبغير الدال لا يفسد الدافع على ادعائه لانه لا اعتبار بقصد
اعلم وانما التعيين الى المعين مع ان مرجع النزاع للقصد الدافع ودعوى الغريب العلم
بغير معقول لا مكان للادعاء عليه باقرار القاصد ولو خالفنا في اللفظ باو ادعائه
ويكن بذه لا ما ذكره من الخالف في القصد اذا عبرة به واللفظ كما شئت عنه لكان الو
كان عليه من خالف من الرهن بغيره ومن فادى الدافع عن المودعون بلفظك الرهن
والتي الغريب الدافع عن المطلق ليق الرهن فاقول قول الدافع مع يمينه لان الاختلاف
يرجع الى قصد الذي لا يعلم الا من قبله كالاول **المادة** ولو اختلف في المبيع بين
فادى الرهن بغير بقصد الرهن بغيره يبيع بالقصد الغالب سواء وافق مراد واحد
احداهما او المبيع للرهن ان كان وكذا هو الغالب ووافق المراد او مرجع للمق
والا فالحاكم ان كان غلب فقد ان يبيع بشا لم يفسد منها ان اتفقوا ان بينهما عين الحاكم
ان امتنع من التعيين واطلاق الحكم بالرجوع الى تعيين الحاكم يشمل ما لو كان
احدهما او عينه التباين بين اهل صوة الى الشئ تعين وهو جنس وفي الشئ الى اياه
بيع باو فها خطأ وهو احسن فادى بما كان من الرهن اصلح للمالك وحيث
باع بغير مراد يفسد مراد اللفظ لا غيره من على عليه الحاكم **كتاب**
وله باء شمس طجرت العادة بذكره في هذا الباب ولا ينبغي ان يفسد ذلك
مفرقة في تصايف الكتاب كما يحل على الرهن في المودعون وعلى المشتري فيما اشترى
التمن قبل دفعه على البايع في الثمن العين قبل تسليم المبيع وعلى الكا في كسبه لغير
الاداء للقيمة وعلى المرتد الذي يمكن عوده الى الاسلام والتمن المذكورة
هنا الصغر والمجنون والرق والغاس والسفوف الرهن المتصل بالموت ويمتد
هي

وهو الذي هو المراد

وهو الذي هو المراد

الصغير حتى يبلغ احوال المذكورة في كتاب الصوم ويرشد بان يصلح ما لم يثبت
 بغيره او لم يثبت بغيره فيصالحه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه الا ان
 باطل الاصل لا يملك الاصلاح فاذا تحقق للملك المذكور مع البلوغ او تنقح عند
 البلوغ وان كان قاصا على الشك في طلاق الامور دفع اموال البتة الى صاحبها
 الرهن من غير اعتبار امر له وحده والمصنف من الرهن عنها صلاح للمالك على العبرة
 وان كان قاصا وقيل يصح ذلك العدة ولو كان مطلقا للمالك غير عدل في دينه
 لم يرفع عنه الرهن لان ايمان التمسك بالمال اعم من ايمان شارح الحق صغيرا وكافرا
 بالفرق عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الرهن هو الوقت والتمسك به على ما في العقل
 القول بان الرهن لا يثبت في الاستدانة ولو غرقت بعد العدة العدالة
 وجه الله الاصل ان يصح عليه ان يرضى له ان يرضى على ذلك اقل الكاينات
 في الاستدانة لا يثبت بعد الرهن فيصالحه بغيره في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 ولا كما يظهر ايضا في الملكة وعنده من كان من الاستدانة في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 وانما يصح ما كثر فيها على وجهها ويراعى على ان يرضى له في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 فانما كثر من ذلك في السلم والقبض في غير وجهه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 او كذا من ربحان عن ذلك اختبرنا ابا اسحاق ابا اسحاق ابا اسحاق ابا اسحاق ابا اسحاق
 ليقتضوا في صلحها او ماضها التي عرفت ما بان في قولنا على ما علم
 ان يجوز له ان يرضى له في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 والاطهر النفية التي لا يمتنع في الحب وقدره بله في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 والبارك في ذلك ما مضى في وجهه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 فلا يرضى عنه غير قاص مطلقا الا في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

قوله في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

الفلز

اختبرت بايائهم من الاموال كالحياطة والفلز او ثراؤا كالايمان كان المثل في الحياطة
 للعتاد لا مثالا بغيره من حفظه اخصا في يدها من ذلك والحفاظة على الحياطة مثالا
 ان عات الفلز وحفظه اخصا من ايمان بالبيت ووضع على وجهه وصون المعية التي تحت
 يدها من الحياطة والفلز ومخوذاك فاذا كثر ذلك على وجه الملك ثبت الرهن ولا
 فلا يرضى عنه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 كثير من الكاملين وقت الاختيار قبل البلوغ عاودوا الرهن في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 يختبر في عادة النساء في النساء لا غير لسهولة طلاقهن عليهن غالبا على الرجال
 في شهادة الرجال مطلقا ولو كان لشهادة عليهم ان لا يشهدوا الرجال غير مقيدة
 والمعتبر في شهادة الرجال النساء او النساء او الرجال في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 ايضه وبشهادة اربع خصال ولا يصح اقل من السيد مال يصح غيره كالشبان او
 النقة في الاتفاق عليهم من المرويت للمال يمكن ايجودها الثاني وكالاتها واجباته
 للوجبة النصا وان كان نفسا لا يصح في المال وان نالها في العقد او في
 نصه في الاتصاف اخرج المال كالمطلوق والطحا والخلع ولا يملك عوض الخلع الا في
 تصرف على منع منه ويجوز ان يتوكل غيره في اياه بالعقد اى جميعها وان كان
 قد ضعف لحاله على بعض اهل العرية حتى عنه فذرة العواصم وانها لم
 وجعل خصما بالمال في هذا من التور وهو الذي عليه جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه ان يغيان لما اسلم على عشرة نساء او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
 لكن قاطبان بعضهم فانما جاز في كسب غيره لولا ان عباد تملكت صلوبة مطلقة
 بل ان يقتضي التور في مال الرهن في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه
 في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

في دفع امانه وصرفه في غير الوجه

المال

وهو التمسك بالمال لا التمسك من البرع من مال ما نال المصلحة المصنوع عنه بقصد
 خرج لا كماله فاقا بقصد النقص بالبرع الخيال بناء على شرط لها بتفعل فمدها
 على الجمل على احوال به ويشترط كماله كمال المصان الدلول عليه بالمصدق واسم المال
 او القام محضه فلا يصح ضمان العبد للشهوة لا لا يند على شيء وقيل لا يصح
 بعد الضمان ان ياذن المولى فثبت المال مضمومة العبد في مال المولى لان
 لما دوا الضمان اعلم من كل منهما فاما دليل على الخاص وقيل تعالى بكسبه ما هو على العبد
 من الضمان الذي يستعقب الاداء وما قبله بقرينة ما لا يملك مطلعا كما لو امر
 بالاستدانة وهو محذور لان يشترط كونه من مال العبد ان لم يمسح ما شرط ويكون
 كالوكيل ولو شرط من كسبه فكذا لو شرط من مال المولى ان شرطه من ان وفي الكتب
 باحق المصنوع والاضاع ما قصروا عنق العبد قبل ان كان يتجدد شيء من الكتب
 بظان الضمان ابقاء العلق به وجهان ولا يشترط عليه بالسحق للمال المصنوع
 وهو المصنوع له بنسب ووصفه لان الغرض ايقافه الذي وهو لا يتوقف على ذلك
 ولكن لا يشترط معرفة تدل على المصنوع علم يذره للصواب يمكن اوافقه من العبا
 يجعل السحق ثبوتيا للجهل على ما في حقه من على الحق القولين للادخل والمطابق
 الشرع وان الضمان لا ينافي الغرض لا ليس عاوضه لجوانه من المتبرع هذا اذا
 العلم به بعد ذلك كالشرا او العلم يمكن كضيقه لك شيئا ما في فتمه لم يبيع قطعا
 وعلى تقدير السحق ينافيه ما تقوم به البينة انه كان لانما للمصنوع عذوق الضمان
 لا ما يتجدد او يوصف في دفتر او بقرينة المصنوع عذوقه على المصنوع لم يرد
 اليه من المصنوع عنه احد من دخول الاداء في الضمان وعدم ثبوت الثاني
 وعدم ثبوت الثاني نفوذ الاقرار في الثالث على الغيرة وكون المصنوع مع

هذا هو التمسك بالمال لا التمسك من البرع من مال ما نال المصلحة المصنوع عنه بقصد
 خرج لا كماله فاقا بقصد النقص بالبرع الخيال بناء على شرط لها بتفعل فمدها
 على الجمل على احوال به ويشترط كماله كمال المصان الدلول عليه بالمصدق واسم المال
 او القام محضه فلا يصح ضمان العبد للشهوة لا لا يند على شيء وقيل لا يصح
 بعد الضمان ان ياذن المولى فثبت المال مضمومة العبد في مال المولى لان
 لما دوا الضمان اعلم من كل منهما فاما دليل على الخاص وقيل تعالى بكسبه ما هو على العبد
 من الضمان الذي يستعقب الاداء وما قبله بقرينة ما لا يملك مطلعا كما لو امر
 بالاستدانة وهو محذور لان يشترط كونه من مال العبد ان لم يمسح ما شرط ويكون
 كالوكيل ولو شرط من كسبه فكذا لو شرط من مال المولى ان شرطه من ان وفي الكتب
 باحق المصنوع والاضاع ما قصروا عنق العبد قبل ان كان يتجدد شيء من الكتب
 بظان الضمان ابقاء العلق به وجهان ولا يشترط عليه بالسحق للمال المصنوع
 وهو المصنوع له بنسب ووصفه لان الغرض ايقافه الذي وهو لا يتوقف على ذلك
 ولكن لا يشترط معرفة تدل على المصنوع علم يذره للصواب يمكن اوافقه من العبا
 يجعل السحق ثبوتيا للجهل على ما في حقه من على الحق القولين للادخل والمطابق
 الشرع وان الضمان لا ينافي الغرض لا ليس عاوضه لجوانه من المتبرع هذا اذا
 العلم به بعد ذلك كالشرا او العلم يمكن كضيقه لك شيئا ما في فتمه لم يبيع قطعا
 وعلى تقدير السحق ينافيه ما تقوم به البينة انه كان لانما للمصنوع عذوق الضمان
 لا ما يتجدد او يوصف في دفتر او بقرينة المصنوع عذوقه على المصنوع لم يرد
 اليه من المصنوع عنه احد من دخول الاداء في الضمان وعدم ثبوت الثاني
 وعدم ثبوت الثاني نفوذ الاقرار في الثالث على الغيرة وكون المصنوع مع

عبد المولى

ان انفق المصنوع من ماله في مال غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 مع القاسم والمضون عن ذلك ان لم يثبت بما رغبه غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 نعم لو كان خلفه بقرينة الضمان ثبت ما حلف عليه كذا لا يشترط اعلمه بالقرينة وهو المصنوع
 عنه لا ذوقه من غيره وهو جازي عن كل مدين ويمكن ان يرد به الا ان من المصنوع لم يرد
 بالعلم الاحاط به بقرينة الضمان في ذلك وصفه بمؤلة الاضمار وما شاكله لان الغرض
 ايقافه الذي وذلك لا يتوقف على معرفة ذلك بل لا يشترط اي السحق والغرض لا يمكن تجزئ
 القصد اليهما اما السحق فيمكن اوافقه وهو المصنوع له فليكن القصد اليه وتكمل
 بان السحق القصد الى الزمان وهو التمسك بالمال الذي يذره للمصنوع ولو ذلك غير
 على عذوق من عليه الذين ينفوا شخص او شخص في ذمة اخيه ما نذره ومما استلحق
 الاضمانه الكان قاصدا الى عقد الضمان فمن كان عليه الذي مطلقا ولا دليل على
 اعتبار العلم بخصه ولا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من العقود الا اذا
 الثالث المال من ذمة المصنوع عذوقه الضمان والاجاب عنتمت وتكملت و
 يتميز عن مطلق المال يجعل متعلقا للمال وتقبلت بنسب من الاضطرار الذي عليه
 صحت ولو لم يذره عند اذنه او ما عليه على ليس يصح عجزه ان اذنه ان المصنوع تحت
 تخليصه من ماله وانما قد على تخليصه او ان عليه الشئ او الماعدة ويحده وقيل ان ضمانه
 على التمسك به في ذمة وهو محذور اما ما نذره على كاف لا يتقيد الاحتمال مع
 بالما لا يقبل السحق وهو المصنوع له وقيل لا يصح ضمانه بالضمان وان لم يصح بغيره
 لان حقه يتحمل ذمة اخرى والناس يختلفون في حسن العاملة من ماله الضمان
 فلا بد من ضمانه بل ان لا يقبل الضمان الا لاداءه من والا فليكن الاول لا يقبل
 لازم فلا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من مستأقنين عزمين فليكن
 ما نذره على شتر لانه يعتبر فيما يقرب في العقود والاداءه وعلى القول الاخر فلا

ان انفق المصنوع من ماله في مال غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 مع القاسم والمضون عن ذلك ان لم يثبت بما رغبه غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 نعم لو كان خلفه بقرينة الضمان ثبت ما حلف عليه كذا لا يشترط اعلمه بالقرينة وهو المصنوع
 عنه لا ذوقه من غيره وهو جازي عن كل مدين ويمكن ان يرد به الا ان من المصنوع لم يرد
 بالعلم الاحاط به بقرينة الضمان في ذلك وصفه بمؤلة الاضمار وما شاكله لان الغرض
 ايقافه الذي وذلك لا يتوقف على معرفة ذلك بل لا يشترط اي السحق والغرض لا يمكن تجزئ
 القصد اليهما اما السحق فيمكن اوافقه وهو المصنوع له فليكن القصد اليه وتكمل
 بان السحق القصد الى الزمان وهو التمسك بالمال الذي يذره للمصنوع ولو ذلك غير
 على عذوق من عليه الذين ينفوا شخص او شخص في ذمة اخيه ما نذره ومما استلحق
 الاضمانه الكان قاصدا الى عقد الضمان فمن كان عليه الذي مطلقا ولا دليل على
 اعتبار العلم بخصه ولا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من العقود الا اذا
 الثالث المال من ذمة المصنوع عذوقه الضمان والاجاب عنتمت وتكملت و
 يتميز عن مطلق المال يجعل متعلقا للمال وتقبلت بنسب من الاضطرار الذي عليه
 صحت ولو لم يذره عند اذنه او ما عليه على ليس يصح عجزه ان اذنه ان المصنوع تحت
 تخليصه من ماله وانما قد على تخليصه او ان عليه الشئ او الماعدة ويحده وقيل ان ضمانه
 على التمسك به في ذمة وهو محذور اما ما نذره على كاف لا يتقيد الاحتمال مع
 بالما لا يقبل السحق وهو المصنوع له وقيل لا يصح ضمانه بالضمان وان لم يصح بغيره
 لان حقه يتحمل ذمة اخرى والناس يختلفون في حسن العاملة من ماله الضمان
 فلا بد من ضمانه بل ان لا يقبل الضمان الا لاداءه من والا فليكن الاول لا يقبل
 لازم فلا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من مستأقنين عزمين فليكن
 ما نذره على شتر لانه يعتبر فيما يقرب في العقود والاداءه وعلى القول الاخر فلا

ان انفق المصنوع من ماله في مال غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 مع القاسم والمضون عن ذلك ان لم يثبت بما رغبه غيره كماله لا يثبت ما يقرب في الاربع
 نعم لو كان خلفه بقرينة الضمان ثبت ما حلف عليه كذا لا يشترط اعلمه بالقرينة وهو المصنوع
 عنه لا ذوقه من غيره وهو جازي عن كل مدين ويمكن ان يرد به الا ان من المصنوع لم يرد
 بالعلم الاحاط به بقرينة الضمان في ذلك وصفه بمؤلة الاضمار وما شاكله لان الغرض
 ايقافه الذي وذلك لا يتوقف على معرفة ذلك بل لا يشترط اي السحق والغرض لا يمكن تجزئ
 القصد اليهما اما السحق فيمكن اوافقه وهو المصنوع له فليكن القصد اليه وتكمل
 بان السحق القصد الى الزمان وهو التمسك بالمال الذي يذره للمصنوع ولو ذلك غير
 على عذوق من عليه الذين ينفوا شخص او شخص في ذمة اخيه ما نذره ومما استلحق
 الاضمانه الكان قاصدا الى عقد الضمان فمن كان عليه الذي مطلقا ولا دليل على
 اعتبار العلم بخصه ولا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من العقود الا اذا
 الثالث المال من ذمة المصنوع عذوقه الضمان والاجاب عنتمت وتكملت و
 يتميز عن مطلق المال يجعل متعلقا للمال وتقبلت بنسب من الاضطرار الذي عليه
 صحت ولو لم يذره عند اذنه او ما عليه على ليس يصح عجزه ان اذنه ان المصنوع تحت
 تخليصه من ماله وانما قد على تخليصه او ان عليه الشئ او الماعدة ويحده وقيل ان ضمانه
 على التمسك به في ذمة وهو محذور اما ما نذره على كاف لا يتقيد الاحتمال مع
 بالما لا يقبل السحق وهو المصنوع له وقيل لا يصح ضمانه بالضمان وان لم يصح بغيره
 لان حقه يتحمل ذمة اخرى والناس يختلفون في حسن العاملة من ماله الضمان
 فلا بد من ضمانه بل ان لا يقبل الضمان الا لاداءه من والا فليكن الاول لا يقبل
 لازم فلا بد من اجاب وقيل لا يصح ضمانه من مستأقنين عزمين فليكن
 ما نذره على شتر لانه يعتبر فيما يقرب في العقود والاداءه وعلى القول الاخر فلا

هذا هو التمسك بالمال لا التمسك من البرع من مال ما نال المصلحة المصنوع عنه بقصد
 خرج لا كماله فاقا بقصد النقص بالبرع الخيال بناء على شرط لها بتفعل فمدها
 على الجمل على احوال به ويشترط كماله كمال المصان الدلول عليه بالمصدق واسم المال
 او القام محضه فلا يصح ضمان العبد للشهوة لا لا يند على شيء وقيل لا يصح
 بعد الضمان ان ياذن المولى فثبت المال مضمومة العبد في مال المولى لان
 لما دوا الضمان اعلم من كل منهما فاما دليل على الخاص وقيل تعالى بكسبه ما هو على العبد
 من الضمان الذي يستعقب الاداء وما قبله بقرينة ما لا يملك مطلعا كما لو امر
 بالاستدانة وهو محذور لان يشترط كونه من مال العبد ان لم يمسح ما شرط ويكون
 كالوكيل ولو شرط من كسبه فكذا لو شرط من مال المولى ان شرطه من ان وفي الكتب
 باحق المصنوع والاضاع ما قصروا عنق العبد قبل ان كان يتجدد شيء من الكتب
 بظان الضمان ابقاء العلق به وجهان ولا يشترط عليه بالسحق للمال المصنوع
 وهو المصنوع له بنسب ووصفه لان الغرض ايقافه الذي وهو لا يتوقف على ذلك
 ولكن لا يشترط معرفة تدل على المصنوع علم يذره للصواب يمكن اوافقه من العبا
 يجعل السحق ثبوتيا للجهل على ما في حقه من على الحق القولين للادخل والمطابق
 الشرع وان الضمان لا ينافي الغرض لا ليس عاوضه لجوانه من المتبرع هذا اذا
 العلم به بعد ذلك كالشرا او العلم يمكن كضيقه لك شيئا ما في فتمه لم يبيع قطعا
 وعلى تقدير السحق ينافيه ما تقوم به البينة انه كان لانما للمصنوع عذوق الضمان
 لا ما يتجدد او يوصف في دفتر او بقرينة المصنوع عذوقه على المصنوع لم يرد
 اليه من المصنوع عنه احد من دخول الاداء في الضمان وعدم ثبوت الثاني
 وعدم ثبوت الثاني نفوذ الاقرار في الثالث على الغيرة وكون المصنوع مع

في قوله تعالى
 لا يثبت الاداء
 على المصنوع
 من غير ان
 يكون له
 نص في
 ذلك
 فان
 لم يكن
 له نص
 لم يثبت
 الاداء
 عليه
 لان
 الاداء
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف
 والعرف
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف
 والعرف
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف

لا يثبت الاداء على المصنوع من غير ان يكون له نص في ذلك فان لم يكن له نص لم يثبت الاداء عليه لان الاداء لا يثبت الا بالنص او بالعرف والعرف لا يثبت الا بالنص او بالعرف
 ان يكون الضامن متصلا على اقل من الحق يمكن وجوه على تقدير كونه متوالا
 انما هو بالمتبع غير شارة للمصنوع في تصديقه الذي عنده نظر لا يثبت في حق
 الزايد للمصنوع عند اعتداف الضامن بطلانها لا يجمع برهان ثبته فيمنع التهمة
 وقيل التهمة كما يعمل للص قول مع عدم قبول قوله التهمة او لعدم العدالة
 لعدم الضامن يصح على المصنوع عن موضع الرجوع وهو ما كان ضامنا ما كان
 بما اذاه او لا تصادقها على كونه هو المتحقق في حق المصنوع عند اعتدافه بان المصنوع
 لظالم بالخذلنا هذا مع مساواة الا ان الحق وقصوده ولا يجمع عليه اقل الامور
 من بين الحق لا يثبت الرجوع بان اية على مثلها او صدقة على الذم وان لم يشهد يمكن
 وجوه في عدم قبول قوله بصدقة على الذم الذي ادعاه بجمع عليه بالاقول ما اد
 اداه او لا اداه لغيره ان لا قبل ان كان موكلا ول هو يعتبر في ان لا يتجسوا له
 فان المصنوع لم يخل في الشان وان كان الثاني فلم يثبت ظاهرا سواء وعلى ابيته
 يرجع بالاقول منها من الحق **الحواله** وهي التهمة بالمال
 من الشغل ان يخل المصنوع من الماله او لا الا لا يقرى جوانها
 على البري للضال لا يكون ان يثبت الضامن اقتضاؤه لئلا لا ينفع مشغول في لافته
 بقره فكان الحق اعتبار قبولها ضامن من اقل الخصال على المصنوع ولكنها لا تتخرج

لغيره

في قوله تعالى
 لا يثبت الاداء
 على المصنوع
 من غير ان
 يكون له
 نص في
 ذلك
 فان
 لم يكن
 له نص
 لم يثبت
 الاداء
 عليه
 لان
 الاداء
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف
 والعرف
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف

الشئ من اصل الحق انما هي الحكماء الذين يثبتون فيها رضا المصنوع والخصال فوضع وقا
 لان من يثبت في جهات الضامن ماله ودينه للخال من خصلتها المصالح
 ثابت في حق المصنوع فلا يلزم نقل الا في حق غيره رضاه واما الخصال غير فاشترط رضاه
 لمالكه لانه لا يحد ذلك المواله واختلاف الناس في الانضاء بسهولة وصعوبة
 وفي نظر لان الخصال قد اقام المصالح مقام نص في القبض باختلاف الناس في الاقتضالا
 يمنع من طلبة الحق من غير خصوص مع اتفاق الحقين بخلاف وصفه فعدم
 اعتباره اقوى نعم لو كانا مختلفين وكان الفرض استيفاء مثل خصال الحق
 بخلاف الخصال لان ذلك بمنزلة الماهية الجديدة فلا بد من رضاه للتعاضد
 ولو خال الخصال اخذ من على الخصال عليه الى الحد وارضى وعلى تقدير
 رضاه ليس له على خصلتها لان المواله يعتقد ان لا يتم الا بلباس بقول الخصال
 من الخصال والقبول من الخصال يعتبر فيها ما يقرب في غيرها من اللفظ العربي والطلاقة
 وغيرها ولما دخل الخصال على يدي كيف تقرب مقدماتها وتاخرها فانها لا يجوز ذلك
 على البري لغير رضاه قطعا ولا يتحقق من اعتبار رضا المصنوع ما لا يتبع الخصال عليه
 بان لا يثبت لغير رضا المصنوع قطعا ولا وقا ولا يغير لغيره العيانة عند من
 الخصال على الخصال بالدين الذي لك على فاهم على فسخه فيقبل في قبوله
 بكونه اقد محض تتم للمواله الزم في قبوله لئلا لا من ذمة المصنوع في حق الخصال
 على الخصال عند ما يبرئ المصنوع من حق الخصال بغيرها وان لم يبرئ الخصال
 لك لانه الخصال عليه في الشئ ولا يجب على الخصال قبولها على الخصال لان لا
 اداء الدين للمواله لئلا لا يثبت ادائها في حق من ذمة الى اخرى فلا يجب قبولها

الشئ من اصل الحق

بالحوال ولا وجه للاقتضاء الى رضاه من عليه
 كالموكله في القبض

في قوله تعالى
 لا يثبت الاداء
 على المصنوع
 من غير ان
 يكون له
 نص في
 ذلك
 فان
 لم يكن
 له نص
 لم يثبت
 الاداء
 عليه
 لان
 الاداء
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف
 والعرف
 لا يثبت
 الا
 بالنص
 او
 بالعرف

44.

اذا لم يأمر بدفعه ادله يحصل من الاطلا
ما يقتضى الرجوع فلو كان الغريم

[illegible]

الى التلخيص موضع العقدة المفهومة
عند التلخيص

[illegible]

10/10/10

حرمتهما فقلوا نخرج الشرايع وغيره ويحصل الكمال ان يحكم الكمال بالايام القوي من الحق
فقد انزل من كضياء اواراد ما عدا ان المكن وعلى الصرايع اجمع وقد اخصنا وكن فينا
حيث يفيض من الكمال الاجماع على الغيرة قالوا نعم كان ام شيعة لم يخلصوا او انما
ولا يقتض من الكمال لا يجب على غيره ان يستر القاتل هاهنا وبها كمال على
وان تمكن الوفاء في العود على ردا اليه لا الخادم وان لم يقتض من القاتل انما جيت
لمكان المبالغة وقد التفت وعدم الفصل الان مستند الى الصبر الحق وقيل في كمال الغيرة
من يكفيل وقد ايتى في الحق من ما لا يقتض من الكمال كمال الان
على الحق خلقه من يد الحق ولو ابا لي الحق غيرة في موضع انظر الكمال
بوجه طلبة الكمال باحسان وبجملته ان كانت شعبة بمقدار الذهاب
ولا ان باذن مضت على خسر وجب الزم ما تقدم ولم يعرف موضعهم بكفاف

احضاره لعدم امكانه ولا شيء عليه انما يقبل المال ولم يقصده الاحضار ونص في
الظاهر فيشكل لو كان في جزئيه بل عتبه بقصد ما عتبه فيه لا كما فهم يذكروا واما خلا
كالم فاشكال في دفع التعيين ولو عين غيره او عين موضع العقد لم يفسد ولو عين
يعين او يطلق ويخص في غير عين شئ لا يجب له وان انشئ القبول لو كان
لاشئ على المكفول حاله الكفاية فلا يلزم من تضاده فالقول ان المكفول الرجوع
الدعوى المحقة الكفاية وهذا ايضا فيقدم قول من دفع الضمان خلاف الشئ وهو لا يفسد
ولو لم ياحضاره فان تقدمت نية الترخيل فغير الشاؤ لا لثبات حتى يصح الكفاية في
فريقه بالدعوى نعم لو لم يميز بالحق وانتهى عن الحكم الزم بكماله لا يرجع على
المكفول باعتداله او بغيره في شئ ومنعه ان يطلعه وكذا في الترخيل المكفول ابراهيم
او او كاله لا ما حاله بتمامه ثم ان حلف المكفول على قباله ولو برغن في دعوى ال

[illegible][illegible]

الاجل

[illegible]

له بالمال والآخر بيع آخر خرج عند انقضاء الشك و ارادة فسخها لتكون الشك
 مع من يبيع منزلة العدة فالحكم ان علي بن هو عليه منزلة الاجارة ولو شرط ان يبا
 على ذلك بحيث يكون ما يجتهد من البيع والحكم ان العدة ما دون الاخر في نظر
 من يبا الفسخ لوضع الشر كبحيث انما يقتضيه كونه على حبس المال من طلالا
 التوقيت يجوز ان بعد ظهور الرجوع من غير تقييد بزيادة القسمة صريحا فيجوز مع
 ان يظهر للمخاراة مطلقا ويمكن ان يكون نظره في جواز الشرط مطلقا وان كان
 في ابتداء الشك كما ذهب اليه الشيخ وبجاءة رجوعهم الله زاعمين ان المطلق الزمان
 يدل على عموم المأمون عند شرطهم ولا يقرى النسخ وهو محتار في الرد
 ويصح الصلح على كل من العين والمنفعة قبله وجنسه فانه لا ينافي فاذن
 البيع صح على العين وبافادة فائدة الاجارة صح على المنفعة والحكم في المال والمال
 والمخالف في ذلك ولا فصل في العدم تقتضيان رجوع المبيع بل ما هو اعم منها كما قيل
 على حق الشفعة والخيار والولاية والتجيز والشو والسحب بعين ومنفعة فحق الشفعة
 ولو ظهر اشتقاق البعض للعين من احد الجانبين بطل الصلح كالمبيع ولو كان
 مطلقا رجوع ببدله ولو ظهر في البعض ببدله الفسخ وفي تجزئة بين وبين الاخر
 وجبر قوي ولو ظهر عن كونهما مع بطله في ثبوت الخيار كالمبيع وجبر قوي في
 الفسخ للمنفعة الذي ثبت بطله للخيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على المقتدين
 القبض للمجانس لاختصاصه من الصلح ببيع واصالة الصلح يوجب على قول الشيخ
 رحمه الله اعتباره وانما من حيث ان ياكلها كما ان من جبر في احد فان الاخرى
 شوب في بيع كل معاوضة لا طلاق الخمر في الاخر والخبر ولو انكف عليه ثوبا ياد
 وذهب من فسخ على الاكثر او اقل المشهور بالسخة لان مودة الصلح الثوب

ان ياد في ثوبه على ما يراه على ثوبه لفظا فانه من
 ان ياد في ثوبه لفظا فانه من ثوبه لفظا فانه من
 ان ياد في ثوبه لفظا فانه من ثوبه لفظا فانه من

راجع الى

لا القديمان وهذا انما يتم على القول بزمان الفسخ قبله ليكون الثابت في الدعوى
 فيكون هو متعلق الصلح اما على القول بالآخر من زمان قبضه فالاولى انما القديمان
 فلا يصح الصلح عليه بزيادة عده ولا نقصا مع اتفاق الجانبين ولو قلنا باختصاص الزمان
 بالبيع فوجب القول بضم لكن الجانبين لا يقول ولو صالح منكر الذي على سبيل الدعوى
 سخر فيها صح للاصل ويمكن هنا مفيد افادة العارية ولو اقرها بانه صالح على كذا
 للفرق بين الضم ولا رجوع في الصلح بين ما تقدم من انه عقد لازم وليس في ما على
 وعلى القول بغير العارية لا الرجوع في الصلح بين لان متعلقه المنفعة غير عوض فيها
 والعين للمخاراة بين يد المالك ليست عوضا عن المنفعة الزاجرة اليه لثوبها للمقر لا يملك
 قبل ان يبيع الصلح فلا يكون في مقابلته المنفعة عوض فيكون عارية بل هو حكمها من
 جواز الرجوع في غير القابل لها وما كان الصلح مشروعا لقطع التجاذب والتنازع
 بين الخصامين بجوابه وان صار بعد ذلك اصالته فلا يفسد لا يتوقف على
 سبق خصوص ذكره الحكم من التنازع بحج ما لانه المصنفون والمنشرون في هذا
 القصر لبعض ما في سائر الاول لو كان بيدهما دهما فادعاهما احدهما وادعى
 احدهما خاصة فللثاني نصف فدرهم لا ترفا خاصة من غير بلحدهما او وقوع
 التنازع في الاثر مع ثابها في يد المقتضى بينهما بعد حلف كل منهما الصالح على استحقاق
 النصف ومن ذلك ما قضى به بالشر ولو كان معا او حلفا بينهما نصفين والى ذلك
 النجاشي للصنفين الذين يرون ويشكل الذي الثاني النصف شاعرا
 بقوى القسمة نصفين ويختلف الثلث للقول ان كل من شاع وذكر فيها ان الا
 لم يذكر وانما يمينه وذكر والمشتبه باب الصلح فبان ان يكون الصلح قهرا
 وجاز ان يكون اختياريا فان امتنعوا العين وما حكمناه عن من اليمين منكرة

ما لم يرد عليه من المصنفين والذين في المصنفين والذين في المصنفين
 ما لم يرد عليه من المصنفين والذين في المصنفين والذين في المصنفين
 ما لم يرد عليه من المصنفين والذين في المصنفين والذين في المصنفين
 ما لم يرد عليه من المصنفين والذين في المصنفين والذين في المصنفين

المسئلة انما ليست من باب التنازع فكانها ذكرت
 استطراد او يمكن تلفظ وحوالها

قسمه
 ان كل منهما او لا ولو شاع بينهما
 ويختلف التنازع وهو من الزعم
 للمؤلف لا دعوى على الاولين

في التذكرة ايضا نعلم الصبر بيان الكثير من ذلك وكذا هو جراح وهمي ولو
 واسترجعنا لا نعرف قط كيف نلحقه ما فانه يخص ذو الدوامين بل واحد منهم الآخر بينهما هذا
 هو التثمين لا تخاف ورواه التكمي عن الصادق عليه السلام في شكلها مع ضعف
 الشكوك بان التالف لا يحتمل كونهما بل من احدهما خاصة لا امتناع الاشارة هنا فكيف
 يقيم الذم بينهما مع ان يخص واحد قطعا الذي يقتضيه النظر في هذا الاصول الشرعي
 القول في التفرقة فاحد الذميين مع الاله الصبر بعد الله في الدوامين كما يجب على خاتمة
 الاختصاص والعلو في اليقين كما من عدم تعريض الاختصاص واما امتنع هنا اذ لا يعلم
 الخالفين حقهما وحقه بالتلفا عن تعريضهما لو كان بغير طمان الوعد في ضمن
 التالف فيضم اليهما ويقتضيان من غير كرمه فيقع مع ذلك التماس على العون فينتج
 التفرقة ولو كان بعد التذام ما لا يخرج لغيره حيث تتميز وهو مشاويها كالخطية
 والتعريف وكان لاحدهما تعريفان مثلا والشرعية في ذلك تعريف بعد استرجاعها بغير
 تعريضها التالف على التالين ولكن الباقين يكون لصاحب التعريفين تعريف وتلف
 والتفرقة في التعريف والفرق ان الذاهب هنا عليه ما على خلاف الذم لا يختص
 باحدهما فظعا **الثاني** يجوز جعل الشيء للامعاء الصالح بان يكون مؤثرا
 امر اخر من عين او منفعة ولا يجوز كونه مؤثرا في غيره او غير ذلك فلو كان
 احدهما عوضا والاخر مؤثرا كان ذلك مع ضبطه بكونه معلومة ولو تعاقب في
 مضبوط دائما او الشيء الماء اجمع دائما وان جعل الشيء بعد الصحة وخالف
 الشيء رحمه الله في جميع حاجتها الى الماء مع ان يكون بيع ماء العين والبيوع
 جميعا جرماع من جملته عوضا للشيء ويمكن تخصيص البيع هنا بغير للقبول
 كما اتفق على ان يعبء كثير وقد ائتم على الجراء الماء على خط او سخر جاعلا

الضلع

اعوضا او مودد اعبد العلم بالموضع الذي يجري من الماء بان يصفه بجاءه على ان
 لا تقع الجمل من الحمل للصالح عليه ولا يعبر بعين العرق لان من ملك شيئا ملك فله
 لكن ينبغي مشاهدة الماء او وصفه باختلاف الحال قبله وكذا لو كان ماء مطهرا
 ايضا بكونه ماء صالحا على غيره فمعه يحصل معه فله ولو سقط السطح بعد الصلح او
 السائر الى الصلح فعلى ما اتفقوا التوقف على غير الصلح ما عدا **الثالثة**
 لو انع صاحب القل والعلو في البيت خلف صاحب البيت لان جدران البيت
 كالجزء من البيت والصاحب للجزء وقيل لا يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة والاشارة
 ولو انع في جدران العرف فيلصق صاحبها لما ذكرنا من الجزئية ولا اشكال في هذا
 صاحب البيت ليعتق له لا في موضوعا عليه ذلك فذلك لا يقتضي للملكية مع معار
 اليد ولا يقدم قوله صاحب العرف لو انع في سقفها الذي هو فوقها الاختصاص
 صاحبها بالاشتقاق كسقف او او لو انع في سقف البيت المتوسط بينهما
 الحامل العرفه اوقع بينهما لا يتولاه في الحاجة اليه والاشتقاق به والفرقة لكل
 امر متبعية كما ان ورد الفرقة للحل الذي لا يحل اشتراكه بين المتقاربين
 بل هو قول احدهما متبعية وهذا ليس كذلك لا كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه
 لهما معا لا سواء كما لا يسقف لصاحب البيت وارض لصاحب العرفه فكان
 كالجزء من كل منهما وفي الذم في شيء مشتركهما مع حلفهما او نكولهما ولا
 بالمال فلما ذكرنا الوجوه وقيل يقتضي لصاحب العرفه لا ان لا يتحقق بدونه
 كونه ارضها والبيت يتحقق بدون السقف فلهما ايضا حقان على ان هذا هو
 فلا بد من حقيقتها لان تصرفه في غيره من تصرفه لا يخرج بغيره وضع الحلق
 الذي يمكن احدهما بغير البيت اما لا يمكن ان كان ج الذي لا يعقل الحلق بغيره

والصالح في الموضع الذي يجري من الماء بان يصفه بجاءه على ان لا تقع الجمل من الحمل للصالح عليه ولا يعبر بعين العرق لان من ملك شيئا ملك فله لكن ينبغي مشاهدة الماء او وصفه باختلاف الحال قبله وكذا لو كان ماء مطهرا ايضا بكونه ماء صالحا على غيره فمعه يحصل معه فله ولو سقط السطح بعد الصلح او السائر الى الصلح فعلى ما اتفقوا التوقف على غير الصلح ما عدا الثالثة لو انع صاحب القل والعلو في البيت خلف صاحب البيت لان جدران البيت كالجزء من البيت والصاحب للجزء وقيل لا يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة والاشارة ولو انع في جدران العرف فيلصق صاحبها لما ذكرنا من الجزئية ولا اشكال في هذا صاحب البيت ليعتق له لا في موضوعا عليه ذلك فذلك لا يقتضي للملكية مع معار اليد ولا يقدم قوله صاحب العرف لو انع في سقفها الذي هو فوقها الاختصاص صاحبها بالاشتقاق كسقف او او لو انع في سقف البيت المتوسط بينهما الحامل العرفه اوقع بينهما لا يتولاه في الحاجة اليه والاشتقاق به والفرقة لكل امر متبعية كما ان ورد الفرقة للحل الذي لا يحل اشتراكه بين المتقاربين بل هو قول احدهما متبعية وهذا ليس كذلك لا كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه لهما معا لا سواء كما لا يسقف لصاحب البيت وارض لصاحب العرفه فكان كالجزء من كل منهما وفي الذم في شيء مشتركهما مع حلفهما او نكولهما ولا بالمال فلما ذكرنا الوجوه وقيل يقتضي لصاحب العرفه لا ان لا يتحقق بدونه كونه ارضها والبيت يتحقق بدون السقف فلهما ايضا حقان على ان هذا هو فلا بد من حقيقتها لان تصرفه في غيره من تصرفه لا يخرج بغيره وضع الحلق الذي يمكن احدهما بغير البيت اما لا يمكن ان كان ج الذي لا يعقل الحلق بغيره

ولو انع صاحب القل والعلو في البيت خلف صاحب البيت لان جدران البيت كالجزء من البيت والصاحب للجزء وقيل لا يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة والاشارة ولو انع في جدران العرف فيلصق صاحبها لما ذكرنا من الجزئية ولا اشكال في هذا صاحب البيت ليعتق له لا في موضوعا عليه ذلك فذلك لا يقتضي للملكية مع معار اليد ولا يقدم قوله صاحب العرف لو انع في سقفها الذي هو فوقها الاختصاص صاحبها بالاشتقاق كسقف او او لو انع في سقف البيت المتوسط بينهما الحامل العرفه اوقع بينهما لا يتولاه في الحاجة اليه والاشتقاق به والفرقة لكل امر متبعية كما ان ورد الفرقة للحل الذي لا يحل اشتراكه بين المتقاربين بل هو قول احدهما متبعية وهذا ليس كذلك لا كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه لهما معا لا سواء كما لا يسقف لصاحب البيت وارض لصاحب العرفه فكان كالجزء من كل منهما وفي الذم في شيء مشتركهما مع حلفهما او نكولهما ولا بالمال فلما ذكرنا الوجوه وقيل يقتضي لصاحب العرفه لا ان لا يتحقق بدونه كونه ارضها والبيت يتحقق بدون السقف فلهما ايضا حقان على ان هذا هو فلا بد من حقيقتها لان تصرفه في غيره من تصرفه لا يخرج بغيره وضع الحلق الذي يمكن احدهما بغير البيت اما لا يمكن ان كان ج الذي لا يعقل الحلق بغيره

والصالح في الموضع الذي يجري من الماء بان يصفه بجاءه على ان لا تقع الجمل من الحمل للصالح عليه ولا يعبر بعين العرق لان من ملك شيئا ملك فله لكن ينبغي مشاهدة الماء او وصفه باختلاف الحال قبله وكذا لو كان ماء مطهرا ايضا بكونه ماء صالحا على غيره فمعه يحصل معه فله ولو سقط السطح بعد الصلح او السائر الى الصلح فعلى ما اتفقوا التوقف على غير الصلح ما عدا الثالثة لو انع صاحب القل والعلو في البيت خلف صاحب البيت لان جدران البيت كالجزء من البيت والصاحب للجزء وقيل لا يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة والاشارة ولو انع في جدران العرف فيلصق صاحبها لما ذكرنا من الجزئية ولا اشكال في هذا صاحب البيت ليعتق له لا في موضوعا عليه ذلك فذلك لا يقتضي للملكية مع معار اليد ولا يقدم قوله صاحب العرف لو انع في سقفها الذي هو فوقها الاختصاص صاحبها بالاشتقاق كسقف او او لو انع في سقف البيت المتوسط بينهما الحامل العرفه اوقع بينهما لا يتولاه في الحاجة اليه والاشتقاق به والفرقة لكل امر متبعية كما ان ورد الفرقة للحل الذي لا يحل اشتراكه بين المتقاربين بل هو قول احدهما متبعية وهذا ليس كذلك لا كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه لهما معا لا سواء كما لا يسقف لصاحب البيت وارض لصاحب العرفه فكان كالجزء من كل منهما وفي الذم في شيء مشتركهما مع حلفهما او نكولهما ولا بالمال فلما ذكرنا الوجوه وقيل يقتضي لصاحب العرفه لا ان لا يتحقق بدونه كونه ارضها والبيت يتحقق بدون السقف فلهما ايضا حقان على ان هذا هو فلا بد من حقيقتها لان تصرفه في غيره من تصرفه لا يخرج بغيره وضع الحلق الذي يمكن احدهما بغير البيت اما لا يمكن ان كان ج الذي لا يعقل الحلق بغيره

هذا هو الحق في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في
الترتيب في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في

الاستقلال لا يحتاج إلى الخارج بعض الأجزاء من مقتضى الجواب قبل التمام على كونها
للعقد فحصل الترتيب بين الصف لجلد من فصولها صاحب الترتيب لا
فكان على من يترجمه **الرابعة** اذا تنازع صاحبان في الخزان وصاحب يوق في الملك
واللازم هنا مجموع الصفين بديل في حلف صاحب الغرض في قدماء الملك وحلف
الأخر على أن يدين النزاع لو وقع على ملك في الجملة أو معين لا يدين في كل ملك
على الآخر حلفا لعدم تنازعهما في الترتيب وجعل حكمه لا على قدر الملك كونه
ضرورة الانتفاع بالقرى ولا عليه ببدلة الصفين بل في الترتيب فاختصاصه
البيوت في القوت لا في المليون فيقدم قول كل منهما بما ينظم اختصاصه وفي الترتيب
يجب كون الملك بينهما واختصاص الاستقلال بالباقي عليه جاز لان صاحب الترتيب
يشارك في الصف في وينفرد بالباقي كون تملك الملك بينهما واحتمل الاشتراك
في الترتيب لاجل ان صاحب الاستقلال لا يحلف الموقوف على خط مستوي لا يمنع من وضع
شيء فيها لان الموقوف قليل فلا يملك على الجميع في الجملة كالاستقلال ان كان الموقوف
صدد الصفين فتارة في المملك والاختصاص لا على ان كان الموقوف في المملك ودهليز وجاز
لم يشارك الاستقلال في شيء من الصفين في لا يشارك في شيء منها ولو كان الموقوف في المملك
ملاك الترتيب الصفين والدهليز لاجل ولتأنا في الترتيب حلف العلوي لاختصاصه
بالترتيب فيها بالملوك وان كانت مصنوعة في ايض صاحب الترتيب كما يحكم
بما لا على حكم حكمها وفي الترتيب الترتيب في بينهما الاستقلال بينهما بكونها
متصل ملك الاستقلال بل من جملة بيوت وكذا فملك الاستقلال فلو كان الموقوف في المملك
وتشكلا في الصفين يتبعوا استولاهما بينهما مع حلف كل صاحب وهو اختياره
في الترتيب ولا عبرة بوضع الاستقلال لانه تحتها ويشكل ايضا الحكم في الترتيب مع

ان اراد ان يصدق على الموقوف فقط دون المملك
بل يشك في ذلك لان الموقوف لا يملك المملك
والترتيب في المملك لا يملك الموقوف المملك
فلا يختص بهما جميعا بل يملك الموقوف المملك

هذا هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة

في هذه المسألة اذا قضى الترتيب لهما الحكم بالاستقلال فيكون الترتيب كالصف
للقطرين لا على الاستقلال بل على ما ذكره صاحب الحكم بهذا الاستقلال وحده فيبقى
حج ان يجري فيها الخلاف لما توهمه بكونه بغيره ولو قضى بالصف لا على ان الاشكال هنا
ياق على من يترجمه هذا في الترتيب فانه لا يجمع اختصاص العلوي بها مطلقا
الخامسة فتنازع الركبا في الترتيب فاجابوا فيها حلف الترتيب في المملك
تصرفه بالنسبة الى القاضين وقيل يتوبان في الدعوى لا في الترتيب لهما في اليد وقيل لا
لدي الترتيب ولهذا الترتيب في حلف بيلادها الترتيب كما يتبعها مع الركاب من يناد
نوع الصف لم يثبت شرعا كونه حقا وتعرف المسمى والمنكر منطبق عليه ما هو
قوي في حلف كل منهما لتمام الترتيب بينه وبين الترتيب في حلفه بل هو في يد صاحبه
لراكبه ولو تنازعا في الترتيب فاجابوا فيها حلف الترتيب لهما في اليد ولا يخرج
والترتيب هنا وان اختلفت كثرة وقلة لكن من واحد خالف الركاب
وقبض التمام نعم لو كان احدهما مملك والاخر لا يملك فملك الركاب فالتاخير
لزيادة تصرف الركاب على اليد لكثره وكذا الترتيب في اليد عليه في الترتيب
وبينها عليه فلا يخرج صاحب الترتيب كما يخرج الركاب بزيادة ذلك على يد
صحل الترتيب للملك بخلاف الركاب فانه قد يلبسها بغير اذن مالكها او يتقو
او باعادي ولا يرد في الركاب لان الركاب في حلفه يخلو الجيدان
اليد لهما في الترتيب فاجابوا فيها حلف الترتيب لهما في اليد ولا يخرج الركاب
فالعبرة بصاحب اليد يخرج صاحب الترتيب في دعوى البهية لتمامه وان كان
للاخر عليها يبايع بقبضها فلهذا لا يملك على مالكها مملك

هذا هو الحق في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في
الترتيب في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في

هذا هو الحق في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في
الترتيب في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في

هذا هو الحق في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في
الترتيب في هذه المسألة
بما لا يخفى على من يفكر في

هذا هو الحق في هذه المسألة

عليه السلام وكذا يرجح صاحب البيت في معنى الكفاية على وان كان باهما مقتضى
 للمقتضى الآخر لاها وضوحه في ذلك وهو هو امر بغيره فخرج الباب الى الغير لا يفيد
 هذا الذي يمكن من الباب تصرفا فيما بينك وبينها والاقدم لان يدعيه بالانفا
 لاقتضاء التفرغ له فيه بالهوا بالسيعة والذاتية اقوى مع احتمال التناهي
 اليقين الجانبيين في الحكم وعدم تأثير قوة اليما **السابعة** لو تداعيا جديا غير متصل
 بينهما او متصلا بينهما اما اتصاله في نفسه وهو داخل الاجزاء ومحمولها على
 بهجته كونهما جديا بوضع الخط للتصل فان خلفا او كلاهما فلهما الا ان خلف
 احدهما وكل الاخر في الخلف ولو اتصل احدهما خاضع خلف وقضى له به ومثله
 ما لو كان احدهما على غير اخر او مسترة لصيه ودرج جميع ذلك فانه يغير العين
 مع فقد التميز وكذا لو كان احدهما خاضع لغيره فانه يقضى له به بغيره ولها فاما
 ولو اتصل احدهما وكان الاخر على جميعه فاما على الاقوى وكذا لو كان احدهما
 واحد من الرجاء مع الآخر لا يفرق الا ان يراه اليه كما سلف في الخواص من الجاهل
 لمعناها من فتر وتندرج في غيرها او الروايات كالطافات فلا ترجح بها الا ان كان
 احدهما من جهة واحدة من غير نحو واحد لا معا قد القبطا لكر وهو الجبل
 الذي يشهد للحق والقيم فاما لو كان احدهما خاضع من تاليف ومخصص وغيرها
 فانه يخصص فيخرج من الوجود قد القبطا فانه في الحق بالضم وهو البيت الذي يعمل
 من التخصيص على التميز بين الاختصاص منهم من جعل حكم الخصم كالحديد بين اللين
 وهو الموافق للاصل **كتاب الشك** بفتح الشين فكل الروايات حكم فيها كرك
 الشين فيكون التميز بينهما قد يكون انما العين او منفعة او حق بان يتركها

بين

انظر

او منفعة دار الشاكرها من نفسه او حق شعور وخيار وعقد بان يشترى ادا لا يفقد
 واحدا ويترك كل واحد منهما لغيره اشاعتها ولا على التقاطع في شراها او غيرها
 بخيارها او حيازة لبعض البها او عقبان فتركها في مضجعا لزوم من حيث
 يشتر كان في ملكه لا يشترى لوجها لكل واحد منها من البها او عقبان من غير صلح
 كل البها او ان لم يكن عمل كل واحد منهما الذي انزع صلح في ملكه لا يجوز الا ان يتركها
 ايضا على الاقوى فليحاذر تدعج الاشترار مع التعاقب وقد لا تنجز في التفرغ
 لاحدهما بالآخر بحيث لا يميز كل منهما عن الاخر بان يكونا متفقين جنسا
 ومقتضا فان لم تخرج بحيث يمكن التمييز وان عثر على خطا بالشعر والشم والخط
 بغيرها او الكبر في الحب بالضعف وبخلاف ذلك فلا اشتراك ولا فرق بينهما من
 لخصا واوتنا فانا والشركة قد تكون عينا اي في عين كمال الواقع للاشتراك بالحد
 البهجة السابقة في شئ من اعيان الاموال ومنفعة كاشتراك في منفعة دار الشاكرها
 او عدا او من لها مخدوم من حقا كغفره وحياد ودفن وهذا الثلاث يخرج في الاقوى والرواية
 واما الاخير ان فلا يتحققان الا في العين ويمكن فرض الاختراع في النقصان
 كل منهما واما الترتيب بها بحيث يجوز تميزه من حيث لا يميز والغير
 من الشك فيهما عندنا ترك العنان بكر العين ومعنى ترك الاموال بسبب العنان
 وهو سبب الجاهل الذي لا يميز في التميز لا يستعمل الترتيب في ولاية الفسخ والقصر
 الرجوع على قدره من المال كاستولط في العنان وقتا وى العنان بين غيره اذا تباد
 في التميز ولا نكل واحد منهما يمنع الاخر من التفرغ حيث يشاء كما يمنع العنان
 الذاتية الا ان لا اخذنا بما يجب لحد يد يد عليه ويطلق الاخرى كالتراخي بين
 عن التفرغ في الاشتراك مع انطلاقه وانما يراه او قيل من عن اظم الخطا وما كان

منفعة دار الشاكرها من نفسه او حق شعور وخيار وعقد بان يشترى ادا لا يفقد
 واحدا ويترك كل واحد منهما لغيره اشاعتها ولا على التقاطع في شراها او غيرها
 بخيارها او حيازة لبعض البها او عقبان فتركها في مضجعا لزوم من حيث
 يشتر كان في ملكه لا يشترى لوجها لكل واحد منها من البها او عقبان من غير صلح
 كل البها او ان لم يكن عمل كل واحد منهما الذي انزع صلح في ملكه لا يجوز الا ان يتركها
 ايضا على الاقوى فليحاذر تدعج الاشترار مع التعاقب وقد لا تنجز في التفرغ
 لاحدهما بالآخر بحيث لا يميز كل منهما عن الاخر بان يكونا متفقين جنسا
 ومقتضا فان لم تخرج بحيث يمكن التمييز وان عثر على خطا بالشعر والشم والخط
 بغيرها او الكبر في الحب بالضعف وبخلاف ذلك فلا اشتراك ولا فرق بينهما من
 لخصا واوتنا فانا والشركة قد تكون عينا اي في عين كمال الواقع للاشتراك بالحد
 البهجة السابقة في شئ من اعيان الاموال ومنفعة كاشتراك في منفعة دار الشاكرها
 او عدا او من لها مخدوم من حقا كغفره وحياد ودفن وهذا الثلاث يخرج في الاقوى والرواية
 واما الاخير ان فلا يتحققان الا في العين ويمكن فرض الاختراع في النقصان
 كل منهما واما الترتيب بها بحيث يجوز تميزه من حيث لا يميز والغير
 من الشك فيهما عندنا ترك العنان بكر العين ومعنى ترك الاموال بسبب العنان
 وهو سبب الجاهل الذي لا يميز في التميز لا يستعمل الترتيب في ولاية الفسخ والقصر
 الرجوع على قدره من المال كاستولط في العنان وقتا وى العنان بين غيره اذا تباد
 في التميز ولا نكل واحد منهما يمنع الاخر من التفرغ حيث يشاء كما يمنع العنان
 الذاتية الا ان لا اخذنا بما يجب لحد يد يد عليه ويطلق الاخرى كالتراخي بين
 عن التفرغ في الاشتراك مع انطلاقه وانما يراه او قيل من عن اظم الخطا وما كان

اقامة الدين على غير ما احتمل عدم قبول قوله في كفاية المير بعض القامة اما دعوى
 باخرى كالشروط الجاهل او كغيره من اقسام التبرع وايضا عده وهو ان يدفع اليه
 ما لا يخرج في الرجوع لصاحبها الخاص ويأخذ بقوله الصادق عليه السلام لا ينبغي
 للمسلم ان يشارك الذي ولا يصح بيعه بضاعته ولا يورثه ويصدق ولا يصح في الوصية
 ونوع التبرع ان كان سعة صفقة وقبض احدهما من ثمنها شيئا من ذلك الاخر على
 المتبرع بل جازا كثيرة وان كل جزء من الثمن مشترك بينهما فكل ما حصل بينهما
 كذلك بقوله لا يشارك الجاهل ان يبرئ الغير من حقه ويصالحه عليه غير ان يرى
 الاخر فكذا لا يستغناء وان متعلق التبرع هو العيب وقد ذهب بعض العوالم على
 لا يتعين الا قبض المال ولو كيد ولم يتحقق ما بالقبض الا الاخر انما قبضه لنفسه
 وعلى المتبرع لا يتعين على التبرع غير القابض شاذ كبر اختياره بينهما وبين مطلق
 الغير بحقه ويجوز ان يخصصه التبرع في يد القابض كقبض القوم على الجاهل من
 وبقوله ان رد ملكه القابض ويكون مضمونا على التبرع من ولو ابدى
 بالتبرع غير انما كالمبيع حقه المدين على وجوبه من التبرع مع
 فيخص به ولو لم يملكه على اوبى من حقه ويستوجب عوضه او يحيل على المدين
 او يضمنه ضامن وموضع الخلاف مع حال الحقيقين فلو كان احدهما جاهلا
 لم يشارك فيما قبض الاخر قبل جلاء الاجل واحترز ببعض ما صفقة عمال الوعاء
 كل واحد فيصير بعقده ان كان واحدا كما لا فرق في المتفقين كون التبرع
 واحدا او متعددا لان الموجب للتبرع هو العقد الواحد على المال المشترك
 وفي حكم الصفقة ما قد سبب كثر كالمواث والمواثيق والالتزامات
 والاقامة من المشترك ولو اوجب للتبرع من التبرعين للمدينين شرعا شئ

الفضول
 عليه

قوله في المير بعض القامة اما دعوى
 باخرى كالشروط الجاهل او كغيره من اقسام التبرع
 ما لا يخرج في الرجوع لصاحبها الخاص ويأخذ بقوله الصادق عليه السلام لا ينبغي
 للمسلم ان يشارك الذي ولا يصح بيعه بضاعته ولا يورثه ويصدق ولا يصح في الوصية
 ونوع التبرع ان كان سعة صفقة وقبض احدهما من ثمنها شيئا من ذلك الاخر على
 المتبرع بل جازا كثيرة وان كل جزء من الثمن مشترك بينهما فكل ما حصل بينهما
 كذلك بقوله لا يشارك الجاهل ان يبرئ الغير من حقه ويصالحه عليه غير ان يرى
 الاخر فكذا لا يستغناء وان متعلق التبرع هو العيب وقد ذهب بعض العوالم على
 لا يتعين الا قبض المال ولو كيد ولم يتحقق ما بالقبض الا الاخر انما قبضه لنفسه
 وعلى المتبرع لا يتعين على التبرع غير القابض شاذ كبر اختياره بينهما وبين مطلق
 الغير بحقه ويجوز ان يخصصه التبرع في يد القابض كقبض القوم على الجاهل من
 وبقوله ان رد ملكه القابض ويكون مضمونا على التبرع من ولو ابدى
 بالتبرع غير انما كالمبيع حقه المدين على وجوبه من التبرع مع
 فيخص به ولو لم يملكه على اوبى من حقه ويستوجب عوضه او يحيل على المدين
 او يضمنه ضامن وموضع الخلاف مع حال الحقيقين فلو كان احدهما جاهلا
 لم يشارك فيما قبض الاخر قبل جلاء الاجل واحترز ببعض ما صفقة عمال الوعاء
 كل واحد فيصير بعقده ان كان واحدا كما لا فرق في المتفقين كون التبرع
 واحدا او متعددا لان الموجب للتبرع هو العقد الواحد على المال المشترك
 وفي حكم الصفقة ما قد سبب كثر كالمواث والمواثيق والالتزامات
 والاقامة من المشترك ولو اوجب للتبرع من التبرعين للمدينين شرعا شئ

نزل

لنفسه او لها خلف وقبل ان يميز لان مرجع ذلك القصد وهو اعلو واشترائه
 لا يعين التبرع بدون القصد وانما التبرع خلف مع ان القصد لا يورث بالظن
 التي لا تعلو الا من قبل الامكان الاطلاع عليه باقراوه **كتاب المظانية**
 ومعنى ان يدفع مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة من حصة حوزة من التبرع في القوم
 لان العامل ضرر فيها الشئ على التجارة وابتغاء الرجح بطلب صاحب المال
 فكان التبرع ضربه عنها فحققت للفاعل لذلك ان يبرئ كل من في الرجح
 بينهم او ما يفر من التبرع بالمال فتقليد به واصل الجاهل يبرئها فاحسن العمل
 وهو القطع كان صاحب المال انقطع من خطه وسلكه الى العامل او انقطع من الرجح
 مقابلته او من المقارضة من بين الساقية من قاض الناس افاضل فان تركتهم يترك
 ويجوز التواخيها ان المال من جهة العامل من الرجح في مقابلتها فقدر او اقام
 العقد فحصل الحقائق الرجح وان اختلفا في كمية وهي جائزة من الطرفين سواء نظر للمال او
 كان برع من جود لكل منهما فانهما من اوان جوازها من وقوع العقد بكل لفظ
 عليه في اشتراط وقوع قوله لفظها او جوازها بالعمل اليهم قولان لا يخالو بينهما من قوة ولا يوجب
 اشتراط التزوم والاجل فيها بمعنى انه لا يجب للموفا بالشرط ولا نصيلا لانه يملكه
 الاجل بل يجوز فتحها بغيره بالامتناع والى اشتراط الاجل غير المتع من التبرع بعبارة
 الا بان حديد لان التبرع تابع للذن ولا ان عبه وكذا الاجل بعض التبرع
 كالبيع او الشراء او عاضا او نوعا خاصا وفيهم من يشترط التزوم والاشتراط والاجل
 ذوا في التفرع وعدم لزوم الشرط والشئ ان اشتراط التزوم سطر لا يمتنع لفتحي
 العقد فان اشتراط التبرع العقد بخلاف شرط الاجل ان رجح التبرع في بعضه
 وهو غير مناف ويمكن ان يريد المص رحمه الله ذلك وانما تركه بينهما في عدم حصر

الارض

العوضات في العيون في بعض النسخ
 وهو الحاشية على قوله في التبرع من التبرعين

مطلقا وان افترقا في امر اخر ويقصر العامل في التصرف عما اذا اذن المالك من بيع التجارة
 وبكافا واما انما من يتري من ويبيع على غير ذلك فانها لفعا عين ضمن الما
 لكن لو بيع كان بينهما يقتضي الشراء الاجارة الصحيحة ولو لاها كان القصر بالملا او
 على الاجارة ولو لم يلق له الاذن تقصروا لا سراج في كل ما يطق في حصول الربح من غير ان
 يتقيد ببيع او فدان او مكان ويؤثر المصير بالاطلاق لا يتكاه المالك في التجارة
 من غير القماش على الشتر وفيه وطير والحلوه ويبيع وقصر فيه ولا اجرة على شتر ذلك
 حلالا لطلاق على التعاريف والاحتياط على اجرة العادة بركالة لا لزودن المنة
 القليل التي اجرة عادية تربية شاة ويحقق في الشتر من اصل المالك المالك بالشرقة
 ما يحتاج في الزمان ما ذكره بل يبين في شتره من كذا في ذلك واحدة المكنى عنها
 ويراجع فيها ما يبين في عاده مقصدا فان اسر في غير وان قتر لم يجب له واذا عا
 من الشتر في بيعها ولو من الزاوية رقه للتجارة او تركه لان دافران كان
 من بيعها في قبضه ولو لم يرد عدها لم يرد ولو اذن له بعدة فموتع محض ولو شرطها
 فموتع كذا في شتره في بيعها لا يجهل الشتر بخلاف ما ثبت باصل الشتر ولا يغير
 في بيعها حصول ربح بل ينفق ولين الاصل ان لم يربح ولا كان منه وعقبة المكنى
 في الشتر على العامل ولذا اسر لم يرد في زمان استحالة الخصم في الشتر على العامل وكذا
 سخر العرف في الشتر وهو ما اشتمل على ما لا ينفق وان كان قصير اقامة الصلاة او
 ان يخرج من الما فزاد في ما يحتاج التجارة الى ينفق من الما لان يصدق القصر
 واحترز بكما للفقهاء عن القدر الزايد من نفقة الخصم فقد قيل ان لا ينفق في زوا
 وفي اصل الما على ان لا ينفق في زوا او غير نفقة الما لبا زيد من الما كان
 ضوئيا فان لجلاء الما لا يربح ولا يطل الما في الشتر من احتمال الضرر بغير الما ل

حصول ربح كما في الشتر فقد انفق
 البلد ويقتضي المثل فزادون فلو اشتري

في شتره

ينبغي عنه الشتر متعلقا بالمالك وقد لا يقدر على ان يكون له عرض في غيره من غير
 ولا يجزى على التعاريف وما في الخطر كالوكيل في بيع كذلك بقدر المدة بقدر الشتر
 فما قرعها في الشترين التزم به المالك بحال لا لطلاق على التعاريف وهو قد ابدى
 وقيل يجوز بغيره وبالعرض مع كونه مظنة للربح لان العرض اقصى منها فذلك خلاف الما
 وفيه فرق ولو اذن للمالك في شتر من ذلك خصصا او كرها في شتر بربايل او كذا
 جازيا العرض فطاعا او الفقه ومن الشتر في الاجارة لهما الامع التبرع نعم يقتضي من
 للشتر فضاء يساخر عاده وليشتر بغير الما لا بالثمة الربح الاذن في الثمة ولو اذن
 فان شترى فيها بغيره لم يملك الما لفظا ولا شتره وقوع له ولو ذكره لفظا فهو فضاء
 خاصة بيع العامل الما هو موقوف باطلاقه في شتره من بيع البايح ولو جازا فضاء الما
 من الزمان والمكان والصفة ضمن والربح على الشتر كما في الما لو جازا في العين والشتر
 والقدر ينفق على الاجارة فان لم يخرج بطل وانما يجوز للضامته بالذات والمال في اجارة
 وليس في علمه مقصده غيره فلا يبيع بالعرض ولا العنبر ولا الدين وغيرها ولا فرق
 بين العين والمال في فتلزم المقصود بالشرط دون الاجرة لانها معاملة صحيحة فيلزم
 وهو مشط العامل من الخصم وفي قولنا دنان الا فتلزمه الشتر وان المعاملة تامة
 بجها لزم العرض والنقص من الخصم على صحة ما بالاجار السامين يدفعه والعامل
 اسير لا يضمن لا يبعث ولا يفرط في بيعها ببق العقد في شتره وان من الما ل
 ولو فسخ الما لزم للعامل الربح مثل الما في الوقت الذي فسخ فيه ان لم يكن فسخه
 فلا فسخ من الربح ودبا ما حكم بالاجرة على تقدير عدم الربح بان مقتضى العقد
 استحقاقه فمقتضى ان حصلت له غيرها ولو فسخ الما لزم عرضا عند الفسخ كان يربح
 للعامل بغير ان لم يدفع الما له اليه من الما لاجرة الا اذن للمالك ان يربح الربح

في شتره من الما لاجرة
 في شتره من الما لاجرة

مما ان شتره من الما لاجرة

قوله في شتره من الما لاجرة

قوله في شتره من الما لاجرة

على الفسخ من مقتضاها

حيث لا يكون بالضرورة لطلب المال انضاضه في لجا بالاعمال عليه قولنا اجدها
ولما انضج العصفى غير المال لما باعوا بغيره العصفى من قبل العمل بالاجرة
له بالاجرة ان ظهر ربح وقبل الاجرة ايض والقول في العامل في قديم المال لا ينكر
لما لا يوافق الاصل وهو في قدر الربح لا يمين فيقبل قوله فيه وينبغي ان يكون ربح المال
معلوما عند العمل فرفع اليها العذر ولا يكتفى بشاهدته وقيل ان كفى الشاهد وهو
ظاهر لاختياره فما وجدته في البيع والعامة ربحها الله في الخزانة والاعظم
الغنى بل شاهدته والاصل وقول صلى الله عليه واله المؤمنون عندهم قدام فلما
به فاختار فيه وقوله في القول في العامل كما تقدم للاصل ولا قوى البيع والبرهان
ان يشرى ما يضر على المال كمن ينفع على اي حال لا لا يضره في بعض الغرض
من هذه للعامة الاسترباح فان اشتراه بدين اذ كان فضولا مع علمه بالربح
ولم يكن له في جملة ما اباها فافترقه وعقده عن المال او لما اقره بالاعمال
ما خذها انضاضه لاذن الربا يكتفى به ولا يضره في طلقا
ومن كون الشوط جالسا لا يستلحقه فيجوز لخطاب الى الغافل كما لو اشترى
لا يعلم بعينه فلفه بكونه لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
مال الانسان ما له ولو اذن في شراؤه بغيره من ينفع كما لو اشتراه بغيره او بغيره
وطلبت المضاربة في غير ان يشرى بالمال في صاير البائس المال ان كان له العمل
الاجرة سواء ظهر فيه ربح ام لا مع عدمه فظاهر الاعلى الاحتمال السابق بالو
فبح المال نفسه وطلبه بغيره فلو كان للضاربة بهذا الشرط لعدم كونه من
متعلق لاذن لان متعلقه ما يبيع ولو بالمظنة وهو متعلق هذا كونه منعقبا
فانما صرح في الشرط بطلت بمقتضى ثبوت الخصم ان فلان بطلها بالظن وتوقف

قوله في قوله لا يضره في طلقا
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى

مصحح والعقل

قوله

حيث لا يكون بالضرورة لطلب المال انضاضه في لجا بالاعمال عليه قولنا اجدها
ولما انضج العصفى غير المال لما باعوا بغيره العصفى من قبل العمل بالاجرة
له بالاجرة ان ظهر ربح وقبل الاجرة ايض والقول في العامل في قديم المال لا ينكر
لما لا يوافق الاصل وهو في قدر الربح لا يمين فيقبل قوله فيه وينبغي ان يكون ربح المال
معلوما عند العمل فرفع اليها العذر ولا يكتفى بشاهدته وقيل ان كفى الشاهد وهو
ظاهر لاختياره فما وجدته في البيع والعامة ربحها الله في الخزانة والاعظم
الغنى بل شاهدته والاصل وقول صلى الله عليه واله المؤمنون عندهم قدام فلما
به فاختار فيه وقوله في القول في العامل كما تقدم للاصل ولا قوى البيع والبرهان
ان يشرى ما يضر على المال كمن ينفع على اي حال لا لا يضره في بعض الغرض
من هذه للعامة الاسترباح فان اشتراه بدين اذ كان فضولا مع علمه بالربح
ولم يكن له في جملة ما اباها فافترقه وعقده عن المال او لما اقره بالاعمال
ما خذها انضاضه لاذن الربا يكتفى به ولا يضره في طلقا
ومن كون الشوط جالسا لا يستلحقه فيجوز لخطاب الى الغافل كما لو اشترى
لا يعلم بعينه فلفه بكونه لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
مال الانسان ما له ولو اذن في شراؤه بغيره من ينفع كما لو اشتراه بغيره او بغيره
وطلبت المضاربة في غير ان يشرى بالمال في صاير البائس المال ان كان له العمل
الاجرة سواء ظهر فيه ربح ام لا مع عدمه فظاهر الاعلى الاحتمال السابق بالو
فبح المال نفسه وطلبه بغيره فلو كان للضاربة بهذا الشرط لعدم كونه من
متعلق لاذن لان متعلقه ما يبيع ولو بالمظنة وهو متعلق هذا كونه منعقبا
فانما صرح في الشرط بطلت بمقتضى ثبوت الخصم ان فلان بطلها بالظن وتوقف

قوله في قوله لا يضره في طلقا
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى

قوله

قوله في قوله لا يضره في طلقا
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى

قوله في قوله لا يضره في طلقا
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى
قوله في قوله لا يشرى من ربح المال شيئا لان المال ولا يشرى

لا التفرقة هنا بل فيجب ان يكون في حفظ المعبر في تقدير التوصل الى اللامالك من
 حكم التفرقة الكثيرة في القياس العرفي فاما تقدير التفرقة في الحدود البلد
 وقدر لا يخلو على التفرقة اليها التفرقة في صحتها ما مع ان الطريق لا يجوز
 ايداعها في ضلع مع امكان استحبابها او تخلف من هو الولد عسافر او كان المستور ع
 متجعا او اذ يافى من غير ان يكون له مال الك عليه او طرحتها في موضع تتعذر
 ولان كان من الشهادة المعروفة من ان الحر ضرر طرحتها في غير هذا وفي حكم
 العفن الموضع للفساد الذي لا يسبب وضابطه ما لا يصلح لذلك الولد بعينه
 بحال ان لا يشالها فانقصا من غير شرط وهو المعبر عنه بعدم صيرها عن نفسها
 ح وان ماتت بغيره ولا فرق في ذلك بين ان يامرها او يطلق فيها له او يوجب
 حفظها عن التلف فلهذا الذي يقتضيه طلاق العيان وهو احد القولين في
 السئلة والاقوى ان مع التمسك بالترك لا يحفظها الا انما يجب على الك
 لا على غيره نعم يجب الحيوان مطلقا لا في ذود وح لكن لا يضمن بتركه كغيره واما
 ان ستودع الحيوان ان امره لا الك بالانفاق فتعذر بيعه عليه باعزم وان طلق
 توصل الى استدان فان تعذر دفعه الى الك فان تعذر فقوض واشهد عليه
 بجمع به ولو تعذر لانها اذا تضرعت الى الرجوع ان اراده وقبل قوله فيها وفي
 القدر المعروف وكذا القول مع قول الك عنه وفي حكم التفرقة ما يقتضيه اليه
 من الدوام وغيره وفي حكم الحيوان التفرقة في التمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك
 فتر الثوب الذي يفسد طول كنه كالصوف والابر لم يوجب حتى لم يندفع
 الضرر منه فكذا ينشره يجب ليس بعد امانه في الضرر عنه وكذا عرض
 على البرد ومثلها فقف نقل الذابة الى الحرز والعلف او السحق على الزكوى والكتاب

التفرقة في القياس العرفي
 المتزل في القياس العرفي
 التفرقة في القياس العرفي

بحسب مقتضاها
 او علفها
 المملوك والمعبر السحق والعلف

على تقليد النظر فيجب ذلك كما صرح به في ما يقع به الا ان ذلك او من جهتها بالادب
 غير وجبت لا يميز سواء من جهتها باجودها ما ذكرها في المخرج احدى الولد بعين
 بالانحرف عنها معا وان كان الولد من جهتها بالادب غير مودع عنه
 في الجميع ولم يرد الولد بعينه في ما يوجب مال الك او كماله للولد او كماله للولد
 خالفه في غيرهما فان تعدد مال الك وفي كماله في الك التفرقة في الضرر لانها
 لا يفرق لان كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 الضرر في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 من الخطأ في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 تبعاما لادب استقلاله او الخوف عليه من التفرق او الخوف او التفرق في كماله
 تعذر طرحتها او دعها التفرقة مع القدرة على الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 لاصالة البراءة ولو انما مال الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 يكون جوبه لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 ولا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 تفرق ما بعد تفرق طرحتها في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 تاويله كقول ليس الك عنده في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 القبول اليه ولما راء للصحة منه في بعض حقيقاته والقول قول الولد في
 في القيمة لوفاء لادب التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 بالشرط عن الامانة ويضعف بانه ليس اخذ القبول في الامانة للودع سائما
 السويع الى اذ ان التفرقة في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها

لا يفرق في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 لا يفرق في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها
 لا يفرق في كماله لا يفرق في الك التفرقة في الضرر لانها لا يفرق لانها



انما صالحة للزعم والعرض والبناء عادة غير ان ذم او ثبوت فيما في الاطلاق او التقييد
 بالتقييد بل بالجمع بينهما كما كان لان ذلك كله انتفاع بالعين فيحصل في الاطلاق
 او التقييد وشلهما المستعار جارية صالحة للزعم في كل احوال وعين له وجه لم يتجاوزها ولا
 السامى الادون عملا بفقهي التقييد واقتصار على المادون وقيل يجوز الخطي
 للسامى والادون في اقله وهو ضعيف وجعل الادون بطريقه اذ يصنع لاختلاف الزعم
 في ذلك فلو علم انتفاع العرض بالعين ليجوز ان الخطي لا يقل المادون والى ما لم يظن
 كما ائتمر التقييد عن الخطي في مطلقا حيث يتعين العين فتعدي الى غيره من
 فروع الاجرة لجمع ما ضل من غير ان يقطع منها ما قال المادون على الاقوى لكنه تقرا
 بغير ان ذلك لا يوجب اجرة والتدليل المادون فيم يفعله فله معنى لا يقطع منه نعم
 لو كان المادون في ذلك خلافا من المسمى عن كالأودان في خيل الدابة قد ابيعها
 فجاوزه او في دكا ببقية فارد في غير تعين لقاطعة المادون لانه بعض
 من المنفعة وان من الدابة لجمع ويجوز ان يبيع غرضه وملكه ولو على غير الملكة على
 المشور لانه لا يملك غير مبيع من التصرف فيه فيعيد من ثام وقيل يجوز بيعه
 غير المبيع لعدم استقرار ملكه بجمع المبيع وهو غير مانع من البيع كما يباع المتوفى
 على التلف حتى القيل اقصاصا فان كان المشتري جاهلا بحال الدابة فله الفسخ
 العيب لان كان علما بالثبوت لثبوت التعيين ولو اتفقا على بيع ملكه معا بمثل
 واحد ووثق الثمن عليه ما يفتط على ارض شغل له على وجه الاعادة حتى
 القليل لا الاثقال لابقاء الاجرة والتملك بالجمع مع التراضي على ما يفتحق
 للقلع على الحد الجوه فلكل قطعا يملكه ولو نقصت العين للعارة بالاستئجار
 لم يضمن المستعير النقص لاستناد التلف لا فعل المادون في وجه المادون

انما صالحة للزعم والعرض والبناء عادة غير ان ذم او ثبوت فيما في الاطلاق او التقييد
 بالتقييد بل بالجمع بينهما كما كان لان ذلك كله انتفاع بالعين فيحصل في الاطلاق
 او التقييد وشلهما المستعار جارية صالحة للزعم في كل احوال وعين له وجه لم يتجاوزها ولا
 السامى الادون عملا بفقهي التقييد واقتصار على المادون وقيل يجوز الخطي

تقييد بالنقص فبذلك انما التفتت فبذلك هو واحد القولين في المسألة لعدم ما
 اذن الاستعمال للتلف عن فادون وحصل في الاطلاق فيضنها اخرا لالتصديق وقيل
 لا يضمن ايضا كالنقص لما ذكر في الوجه ويضمن العارية باشتراط ضمان عملا بالشرط
 للمأثورة الكون بعد سواه بشرط ضمان العين اذ الاجراء هو ما يتبع شرطه يكونها
 ذهبا او فضة واء كالتدبير ودلهم اتم على اصح القولين لان يجمع ما بين النقص
 للثبوت وقيل يحسن بالتدبير استناد الى الجمع ايضا والى الحكمة الباعث على الحكم
 وهو ضعف المنفعة للطرفين فيها بدون الاتفاق فكانت عايتها موجبة
 بالذات لما يوجب التلف فيضمان بها ويضعف بان الشرط الاستفاد بجمع
 بقاها وضعف للفتوح لاحتلال في ذلك من الحكم وتعدى منفعة الاتفاق
 بحكم غير الواقع ولو ادعى المستعير التلف حلف لانه امين فيقبل قوله في غيره
 سواء ادعاه ما زاد من خفي ولا مكان صدقة فلو لم يقبل قوله لم يحمي له الجبس
 ولو ادعى التلف لملكه لا ما له من عدمه وقد يفسر لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله
 في خلاف الواقع ومعنى عدم قبول قوله في الحكم بضمها للمثل او القيمة حيث يتعدى
 العين لا الحكم بالعين مطلقا لما تقدم في دعوى التلف فالتعدي لا يتطابق
 بالتجديد الذي غرضه في ارض العارة العرض وان استلزم التصرف في الارض بغير
 اقضاء العادة بيجاز يجوز له الدخول اليها السقي حرة وحراسته وغيرها ليس
 له الدخول الغير غرضه متعلقا بشجر كما تخرج وكذا يجوز للمعير الاستئصال
 بالشجر المذكور وان كان ملكا لغيره لانه تجالس في ملكه كما لو جلس في غيره من
 املاكه فانقول التطلل شجر غيره او في المباح كذلك وكذا يجوز له الانتفاع بكل
 ما لا تلتزم الشرع في الشجر ويجوز للمستعير اعارة العين المستعارة الا اذا

وهو الوجه ٤

انما صالحة للزعم والعرض والبناء عادة غير ان ذم او ثبوت فيما في الاطلاق او التقييد
 بالتقييد بل بالجمع بينهما كما كان لان ذلك كله انتفاع بالعين فيحصل في الاطلاق
 او التقييد وشلهما المستعار جارية صالحة للزعم في كل احوال وعين له وجه لم يتجاوزها ولا
 السامى الادون عملا بفقهي التقييد واقتصار على المادون وقيل يجوز الخطي

مستند في النقص من احوال بعضه على عدم ضمان العارية
 اطلاقا او بغيره على استثناء وان يمسر أو العفوة من
 عدم ضمانه وبغيره على استثناء وان يمسر أو العفوة من
 لا يملك فخرها انما امكن فقط فها من النقص لا يملك
 مطلقا ولا يملك الا ان يمسر أو العفوة من النقص
 لا يملك فخرها انما امكن فقط فها من النقص لا يملك
 مطلقا ولا يملك الا ان يمسر أو العفوة من النقص

مستند في النقص من احوال بعضه على عدم ضمان العارية
 اطلاقا او بغيره على استثناء وان يمسر أو العفوة من
 عدم ضمانه وبغيره على استثناء وان يمسر أو العفوة من
 لا يملك فخرها انما امكن فقط فها من النقص لا يملك
 مطلقا ولا يملك الا ان يمسر أو العفوة من النقص

تسمى القصة وقبل ان اعمل لا نعلمه كحصة ولا يكون كون التمام متاعا بينهما قايما او يوصفا
 فلو تراءى لاحدهما شئ معين وان كان البذر والآخر الباشا او لم يطل بوايه كان الغالب
 يخرج منها ما يزيد على الموطود عنه ولو تراءى لاحدهما على آخر شيئا يقدر الى الحصة من ربح
 او نقصا وغيرهما خرج على التمام ويكون قراره مشروطا بالتمتع كاستثناء ابطال معلومة
 من القصة في البيع ولو تعلق البعض قطن الشرا بجايبه بالاد كالتريك وان كانت حصته
 معينه لعمال لا يقطع شيئا من اعملا بالاطلاق والشرط ولو ضمت المدة والزرع
 بان يعملا العامل الاجرة لما بقيت المدة ولما كانت تلكه ان لا يزرع بعدها بغيره لئلا
 بين الفاعل والباقي بالاجرة ان رضى العامل بما لا يقع ولا اجرة لما لا على ما مضى
 المدة لولا يتفق بالمقتضى لان مقتضى العقد يقتضي على المصراع احتال وجوبا
 على الزارع لو كان التاجير يفرط التصديق منفعه الارض تاجيره فلا فرق في المقتضى كون
 بينهما بين كون البذر في الارض والزرع وهو مقتضى المالك بغيره بالاشراجا فانما يخرج
 تولا ونظاها العاين كغيره وعلى القول بغيره من مقتضى الزرع قائما
 بالاجرة الى ان حصاده ومقتضى ما لا يمكن ان لا يقع بالارض في الزراعة
 المقصود منها ان يزرع مع الاطلاق وان يكون لها ما من ضرر او مضجع او
 تقيها العيون غالباً او الزيادة كالنيل والضابط امكان الانقضاء من عماله
 المقصود عادة فان لم يكن مطلب للزراعة وان رضى العامل ولو انقطع المايه
 في جميع المقتضى كعدمه والما قبل ان انقضاء الزراعة فلا تناقض في العامل المطر
 الويل بطل العقد سابق الحكم بغيره فيستحب العز وينفع بالخيار فان فتح
 فعليه من الاجرة بغيره ما لم يمتد له لا تنقضاء بارض او غير بعضه لئلا يرد له
 باختباره الفسخ ولا يملك ان يفتح لعدم امكان الاحمال عمله للاضطرر بطل القصة

ان يزرع من التمام ما هو المقتضى مع الاصل كالمال الذي يزرع
 فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع
 على ان يكون وان كانت حصته في المدة والمال الذي يزرع
 او كالمال الذي يزرع فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع
 على ان يكون وان كانت حصته في المدة والمال الذي يزرع

لا بالاجرة

لا بالاجرة فانما كانت بالانقطاع بغير ان لا يكون شئ اخر لم لو كان قد استأجرها الزارع
 فوجبه ذلك وانما لطلب الزرع وزرع العامل ان كان البذر منه كما هو الغالب بذلك
 للمالك فانما ان شرطه عليه وانما يختص به الاطلاق ولا لطلبه على المالك من حيث وكل
 فزمن ان الزرع يصلح ان يجرى المطلق فيضمنه واول ما يلزم الاذن له على كل فرد
 فرد وبما يفرق بين الاطلاق والتعظيم بناء على ان الاطلاق انما يقتضي تجزير القدر المذكور
 بين افراده لا يلزم من الرضا بالصدق الشتر الرضا بالاقوى بخلاف التعظيم وتماثل
 بغيره فلهذا ولو عين شيئا من الزرع ليحيا وما عين له سواه كان العين شئيا
 كذا الكتاب مضافا كحظ الفاد يزرع نوعا ام غيره لا خلاف في المقتضى باختلاف
 فيعين ما علقه بغيره فلو خالف دفعه الاضطرر لئلا يكون الفسخ في الاجرة للشرع
 وبين الاطلاق فله المسمى بالارض وجب التحجير ان مقدار المنفعة العتقود عليها او لا
 بزيادة في ضمن زرع الارض فيعين بين الفسخ لذلك في اخذ الاجرة لما زرع لوقوعه
 لجمع غير اذ لا تزرع العتقود عليه بين اخذ المسمى في مقدار المنفعة المعين مع
 اخذ الارض في مقابلة الزايد للوجوب للضرر ولا يملك ان الحصة للتمتع انما وقعت
 في مقابل زرع العين ولم يحصل والذي زرع لم يتنا ولا العتقود الاذن فلا فرق
 لا استحقاق للمالك في الحصة من فسخه الى الفيل بينهما على ترضيه والا فري وجب
 لاجرة المثل خاصة ولو كان الزرع اقل من ضرر العين جاز فيسحق ما ساء من الحصة
 ولا ازرع لاجبا لعدم الضرر في كل ما لا يضره معتقود عليه فكيف يستحق في شيئا يضر
 ماء بغيره العامل الذي لا دليل على انتفاعه من ذلك ولا فري ثبوت اجرة المثل لغيره
 ويجوز ان يكون من اجدهم الارض في المثل البذر والعمل والموامل وهذا العمل
 في الزارع ويجوز جعل اثنين من اجدهم والباشا من الآخر وكون واحد منهما

ان يزرع من التمام ما هو المقتضى مع الاصل كالمال الذي يزرع
 فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع
 على ان يكون وان كانت حصته في المدة والمال الذي يزرع
 او كالمال الذي يزرع فيكون المقتضى لا كالمال الذي يزرع
 على ان يكون وان كانت حصته في المدة والمال الذي يزرع

ويتشعب من الاكثار لا ينعبر صور كثيرة لاحصائها بحسب شرط بعضها من احدهما
 والبشام من الاخر وكل واحدة من الصور للملكية تجازي متى كان من احداهما بعضها و
 لو جاز من الاخر من الاخر البشام مع ضبطها على كل واحد منهما ولو اختلفت
 الدقة خلفت الزيادة لاصالة عدمها فان بقي الزرع بعينه انبث منها انما سبق
 لو اختلفت في الحصة خلف صاحب البنية ان التماثل له فيقدم قوله الا انه في
 حصة الاصل لا لعدم خروج ما زاد عن ملكه وعدم استحقاق الاخر ولو اختلفا
 على عقد تضمن حصة انما انقل عنه في اصل الحصة في الحصة المعنية فيبقى حكم
 انكار الزاوية لا يخرج عن الاصل ولو اقام ما بينه قدمت بينه الاخر
 في السليين وهو العامل في الاول لا مال لا في الاصل فيعني تقليل المد
 فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك
 الحصة مستطابا به فيسرق ببنية وبين عامل الماواة حيث لم يجز له ان
 ياتي غيره وهو يتم في مزارعة غيره لانه لا يشك في ذلك ويمكن الفرق بينهما
 بان عمل الاصول في الماواة مقصود بالذات كالتمرة فلا يمتط
 عليه من لا يسطر لا لا يخلو الارض في المزارعة فان الغرض فيها

فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك

فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك

ليس الحصة فلما اكتم ان ينقلها الى من شاء الا ان يشترط على مالك الزرع ببنية
 فلا يجوز له ادخال غيره مطلقا ولا يقتضي الشرط والحراج على مالك لا يمتنع على الاصل
 ابتداء على الزرع الا مع الشرط فيبيع شرطه في جميعه وبعضه العلم مع العلم بغيره او شرط
 قد يعين من يؤول شرط الحراج على العامل ان زاد السلطان في زيادة فصاحبه لا يرضى ان الشرط
 لم يتأقلا واذا ابطلت المزارعة فالحاصل صاحب البنية ورواية الاجرة للباقي ان كان البنية
 صاحب الارض فعليه الجرة مثل العامل والعامل لو كان من الزرع فعليه صاحب الارض الجرة
 ولا شرط غير ذلك لو كان البنية من قبله فالحاصل بينهما ولكل منهما على الاخر جرة مثل
 يختص الارض بما في الاعمال ويجوز لصاحب الارض ان يرضى على الزرع بان يقدم ما يخص
 تخيلا ويقبل الجرة بما يخصه مع الرضى وهذه معاملة خاصة مستثناة من الحالف ان كان
 يبيع او يملك فليست مقبولة اتفاقا عليه بالسلمة فلو اختلف الزرع لجمع من قبل الله تعالى فلا يرضى على
 الزرع ولو اختلف البعض سقطت به النسبة ولو اختلف متلفض من لم يتغير العامل ولا القليل
 المتلفض والعوض ولو اختلفا في ايد المتقبل ولو نقص السبب لم يقط بسببه شيئا اذا
 المعاملة بالتقبل ولو وقعت بلفظ البيع اشترط فيه ان يبيع احدا كذا لو وقع
 الضمان لظاهر لفظ البيع وثبوته في ايد خالف الاصل على موضع اليقين وقد تقدم الكلام
 هذه اقبال الزرع في البيع **كتاب المساقاة** وهي لغة مقابلة من الشيء واشترط في
 باق اعمالها لا ترفعها ولا يجرى في اصل الزرع فيكون هو خلع الحجاز الذي يجرى في الباقي

فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك

مع كونه مؤتمرا ومعاملة على الاصول بحسب شرطها خرجت بالاصول الزاوية
 بالحصة الاحادية المتعلقة بها فاما لافق بالحصة والمراد بالثمرة ثم حاشا لها المتعارف
 في المعاملة على ما يقصد وقد ورد له ولو لحظ ادخال المداينة في ثمار الجرة لا يخل
 والودع للثمرة وودع ولم يقيد لا مولا كونه ثابته كما فعل غيره لان ذلك شرط لم يرد
 الزاوية

فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك

فيكون القول قوله والبنية بينه تغريه العامل من ليس ببنية الثاني من
 العامل وما لا في الاصل لا يخرج بالنظر لا بالبادر حيث قدم مع عدم البنية
 وقيل يفسر لفظ الكل امر شكلي لا شكلي لانه لا اشكال في ان كان القول
 قوله فالبنية بين صاحب القول ببنية المدعي فيها اقوى والمزاد ان كان
 غيره او جازا له غيره لانه ملك منفعة الارض بالعقد لا بغيره فيجوز له
 نقلها او ان كان غيره عليها لان الناس سلطون على اموالهم نعم لا يجوز
 لتسليم الارض الا ما اذن مالكها وبما اشترط كون البنية ليكون ملك

فان في المزارعة ورد البذر في الحق ديا لم يصفق الامر
 ان بعضهم منع من وقوعها بها وهذا لا يضر على الحق
 بصيغة الامر كيف يقال مع لزوم المناقاة في
 العقود

في العرف غير اذ هو عيب من قبح جعل وصف الشئ مقصدا للموضع المجتزأ وهو لا ينافي من
لا ينفك اختيار الالبا التقاير واجبا لما سبقته او عاملة كاول ملك او ما تبعد من الاعمال الذاتية

على إتمام هذا العقد معي القبلت على ذلك الوعدت معك عقد المأفأة ويحذف من المأفأة الواقعة
بالبطلان في ولدك المذكور معي العلم وأخرج هذا العقد عن نظائر العقد المذكور في قوله

الامر غير نص فخصص كل واحد في امر الزنا ووقع النص على نفسه هذا القول الزنا واما

باب في إيمان الرب بالقول الكاشف عنه وهو الترفيع اعتباراً باللفظ الصريح الذي ذكره الرب في إيمان العقول

ان المعبر هو ايضا الكثر ام ياتي ليعلم الاب ويمكن ان يريد هذا ذلك ونقص المسافة ان ايقاع العمل
على تهيئة الثمرة وواظب على العمل في هذا الامر فيستمراد الثمرة في كل وقت وفي كل موضع

افصان الكريم على الخشب ما يبرق من النور واحترق من غلظ الخشب والنقل وقطع
الذي على الامام من الاغصان التي لا تلهو بالانسان في الدنيا والآخرة

الاجازة على بقية الاعمال الجارية من الفرة والجلود والصلح والابتداء بفتح الميم من كون الجوز

التي اعلم يا ابن النون ان بناءا للمثلية يتضح على اقل المساواة على الوحد غير القوي والاعزى
الذي اعلم يا ابن النون ان بناءا للمثلية يتضح على اقل المساواة على الوحد غير القوي والاعزى

فما أحياها بفتح السين مع بقاء عينه بقاء في عينه ثم غلبا واحداً في عينه نحو البطيخ والبانجان
وقصبت فاء المستكن وان تعددت القلمات مع بقاء عينه في الالة وفيه القاء الراء

لا يشك القاصد ولا يقصد علم بالذات الا لافقه كالحاء نظير انهم وضعوا الثمرة فيكون

الوقت من الموقوتين واما الثوب فمن ما يقصد به الحكم كالثوب ومن ما يقصد به الاستعمال

فأما نحن فمجرد القوم الجاهل بالشيخ فليس يتعين علينا بالاحتمال التبادله والعصاة واليهما



بزيادة ربحها نقصان ان يغلب فيها حصول الثمرة ويلزم العامل من الاجل ان لا يخلو المالك من ارباحها

فما سائقك على البستان الفلاسفة نصف حاصد وقيل كل عمل شئ وكل سنة فما يوصلح المرواف
كالخمر والخمر حيث يحتاج إليها ما وقف عليهم إلا الأول والعوازل تهذيب الخمر يدق قطع ما يحتاج إلى قطع

ومثل لقصان البحر المصطفى ما بالثروة والا حلال التي مقدمة المنكره كالدول والرشا واصلاح
الملك واستقامه اداره الدولة ففتح راس الناقه وسميها عند الفراعنه بالثروة ما زالوا يفتخرونها

من الأعضاء والودق اليها الحول وما يحتاج اليه الشمس لتيه قطعها عند الدراك ووضع

مخوف من العز يدعها عن الشمس لمصر بها ولعلها عن الارض حية يصرفها لعلها عن
العادة في يومها فاما يؤخذ الزيد فيقول في الوقت الصالح له ما يعمل فيها فكذا وهكذا فاما

موضع التمدد ينقل التمرة الى الثقيلين ووضعها على الوجه للعبه وغير ذلك من الاعمال التي توطئ
على المال محمد عبدان يكون مضبوط الاجبر لان الحصة لا يستحقها العامل الا بالاعمال فلو ان بقي

عليه من شئ في شئ من الشرة وان قل يعين الحصة بالجزء الشاع كالنصف والثالث العين كائ

او النوع القلاء اذا علموا اى الانوع خذ من وقع اقل البخرين اكثر الجنيين مع الجمل

الفرديين والذين رب المال على العالم مع الحصة ذهباً وفضة ويكون غيرهما للاصل
تطاعهم واجب ما شرطه من سلامة الثقة فلو قلقت لجمع المخرج لم يلزم لأحد الكمال إلا بالاطمئنان

فان العامل يحصل العوض ماعمل فيه يخرج مع علمه العائيا اخر ولو تلف البعض فلا قوى
بقية العمل الشاكلة لا يلزم العائيه بل بعض الشيء وكما في العود فالعائيه ملزمة

لا يقاومها ولا يملكها مثل العاقل الذي يربح بعلمه في جعل العضو شرطاً في خروج

هذا ما لم يكن عالما بالفساد بين الصابرة عند الحصة العامل والاولى بالحق والحق هو
ولدت عند ساقاة في عقد ساقاة والاقرب للبحر لوجوب المقتضي واستقاء المانع اما الاول

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و من زيادة الكرم

والهواء واليابس والحر والبرق والرياح والسموم
والأشياء كلها من هذه العناصر الخمسة
والأشياء كلها من هذه العناصر الخمسة
والأشياء كلها من هذه العناصر الخمسة

یہ لفظ اس کے
میں ہے

انواع بلزم العلم بقبح كل فعل

من العلم بحقه
فانه لا يتبدل

لما بعلمها معرفة مقدار كل نوع وشرط علمه ان العلم
قد يعلم دون الاعمال والعكس وقد لا يعلم كل منها ومع
العمل كيف فربما يحذف


۱۰۰

فلان ان اردم بشرط مشروطه و ملایم الصلوات و اداء الزکوة

من العامل في مقابل القوة لا يسقط من قدر العمل
الذي هو مختلف بعض القوة كذا لانه

من علم هذه الحقائق فليجمع ما بينه وبين الحق
الذي هو الحق في كل شيء

دفعه
بده



[illegible]

افراق
على الا
افراق
عندك
الى يد
نعم لك
والله
للك ان
ان لو
في زمان
يصرف
لعموم
كل يوم
الذي
منه
الذي
النفس
بالتفكير
مع كل
التفكير
يوجب
صبراً
وقوه
والله
الحق
لا صا
تجد
لان
ار